الجامعة اللبنانية
معهد العلوم الاجتماعية

ستون عاماً
تطوير وارتقاء

معهد العلوم الاجتماعية

1959 - 2019

ستون عاماً تطوير وارتقاء

أعد هذا التقرير

مارلين حيدر- عميدة معهد العلوم الاجتماعية - اشرافًا ومشاركة

مها كيال - رئيسة مركز الأبحاث - تنسيقًا وتحريرًا

لبنى طربية ولارا بدر - فريق بحث مساعد

شكر وتقدير

إن لجنة إعداد هذا الكتاب تود أن تعرب عن خالص شكرها وتقديرها الى كل من:

اعضاء مجلس الوحدة في معهد العلوم الاجتماعية، مدراء وممثلي الأساتذة

لجنة الإشراف على تحضيرات العيد الستين:

إيمان أبو خليل - جوسلين بركة - حسين ابو رضا - زهير بشنق - سحر حمود - سناء قادري - سوسان جرجس سوزان منعم - سيرين زيدان - شوقي عطية - صادق الموسوي - علي كركي - علي موسوي - فداء أبو حيدر فادي نصار- كلود عطية - لبنى عطوي- ليلى شمس الدين- ليليان ديب - محمود كوثراني - ناهد رواس - نديم منصوري - هويدا الترك - هويدا صليبي - وديعة الأميوني

باحثو الفصول وكتابها:

مها كيال

علي الموسوي

زهير حطب

ابراهيم مارون

سليمان ديراني

غسان الحاج

كل من ساهم في كتابة السيرة الأكاديمية

يود المحررون أن يعربوا عن خالص امتنانهم للذين ساهموا لوجستيًا في تحضير هذا الكتاب:

لور أبي خليل

محمود كوثراني

فداء ابي حيدر

ليلى شمس الدين

سحر حمود

سوسان جرجس

نزار أبو جودة

المساعدون الإداريون:

ميرنا سابا

محمد سويدان

يتم الإستشهاد بهذا الكتاب على النحو التالي:
عمادة معهد العلوم الاجتماعية. ستون عامًا تطوير وارتقاء. مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت. 2019

60 YEARS

٦٠ عاماً تطوير وارتقاء

Designed by
THREE 3 DESIGNS
3threedesigns@gmail.com

رفع مسؤولية :

إنَ الآراء الواردة في هذا الكتاب تعود لمؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء معهد العلوم الإجتماعية ومركز الأبحاث فيه

جميع الحقوق محفوظة © مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية
بيروت، 2019

كلمة رئيس الجامعة اللبنانية
البروفيسور فؤاد أيوب

في تقديم كتاب ستون عامًا تطوير وارتقاء، أول ما يلفت الفكر هو هذا الارتباط المتناسق بين تاريخ معاش، وواقع غني بدينامية تحولاته، ومستقبل تُرسم ملامحه من خلال استراتيجية واضحة الأهداف، نبيلة الغايات، لصرح أكاديمي هو جزء أساسي من أجزاء الجامعة اللبنانية.

الستون عامًا قد تكون، عمرًا فتيًا في سنوات صرح أكاديمي، هذا صحيح، لكن الصحيح أيضًا أن السير الأكاديمية التي خطها أصحابها بأنفسهم، كشهادة حية في الكتاب، تنطوي على الكثير من الاصرار، بالرغم من تنوع المسارات المرسومة فيها، الكل هدفه بناء المعهد وتطويره وحماية ديمومة إنتاجه والتركيز على أهمية دوره الوطني، وهذا أجمل ما في النصوص.

هذا الكتاب الذي يتعاطى مع الماضي لفهم خيارات الحاضر بهدف بناء المستقبل، سيظل ذكرى تتراكم فيها وعلى أساسها الخبرات يومًا عن يوم.

قد يبدو لمن كتب ذكرياته أن الماضي هو الأجمل، لأنه تخطاه. لكن المتبصر بالسيرورة كلها للمعهد يعي كم التحولات المعرفية التي راكمها أهل هذا الصرح الأكاديمي الذي ما زال واعدًا بنجاحات جمة، كلنا نترقبها وكلنا مستعد لمباركتها.

بالتوفيق الدائم، فكل نجاح لكلية أو معهد هو مدماك أساسي من مداميك بناء جامعتنا الوطنية.

عشتم، وعاشت الجامعة اللبنانية

كلمة عميدة معهد العلوم الاجتماعية
د. مارلين حيدر

منذ تسلمت عمادة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأنا أعي مدى أهمية العمل المؤسساتي الذي يساهم في بناء كادر بشري قادر على الاستمرار والتطوير بهدف تحقيق استراتيجية معهد العلوم الاجتماعية التي تضمنها نظامنا الداخلي. كانت فكرة محطة عمر الستين لننظر من خلالها إلى سيرورة المعهد من أجل التطلع إلى المستقبل بكل أحلامنا حوله. وجاء هذا الكتاب لندون التجربة في سيرورتها لسببين، أولهما: لنرصد ذاكرة ولنشير إلى أهمية الرصد. فالمؤسسات لا تبنى دون ذاكرة يرجع إليها دومًا في البناء والتطوير. ثانيهما: لنسجل ما أنجزناه في المرحلة الراهنة، خلال ال3 سنوات ونيف بهدف متابعة التوثيق، كما وبهدف القيام بالنقد الذاتي: لنقيم، لنعدل في استراتيجيتنا ولنتابع البناء. فالاستراتيجية تحتاج لمحطات زمنية نقوم خلالها بالتقييم للتقويم.

أبدأ شكري بالتوجه إلى حضرة رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور فؤاد أيوب، الداعم الأساس لمعهد العلوم الاجتماعية. كما أتوجه بالشكر الجزيل للداعمين، والمشرفين، والعاملين، والجنود المجهولين الذين تعاونوا معنا في صياغة صفحات هذا الكتاب. وللذين ساهموا بشكل رائع في انجاح احتفاليات العيد الستين التي استمرت طوال هذه السنة 2018-2019 كما في الفصل السادس من هذا الكتاب والتي رصدنا نشاطاتها المتنوعة، بالتفصيل. في الموقع الالكتروني التابع لمركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية www.crss-ul.com.

حلمي كعميدة، بأن يستمر النهج التشاركي الذي بادرت به العمادة، وفق أسلوب لا يقصي أحدًا بل يحاول أن يدمج الجميع في مشاريعه ليشعر كل فرد أنه عنصر فاعل في البناء والتطوير. وأعاود التأكيد أن معهد العلوم الاجتماعية قد بقي وتطور من خلال موارده البشرية الغنية جدًا، كما يشهد لها هذا الكتاب. كان من المهم تعريف الجيل الجديد بها كما وبأهمية المؤسسة التي سيحمل هو، اليوم ومستقبلًا، مشعل البناء فيها بهدف التطوير والارتقاء المستدام .

كلمة رئيسة مركز الأبحاث
د. مها كيال

في سياق توثيق آلية عملنا في حلم إعادة تفعيل مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، لا سيما في مناسبة احتفالية العيد الستين للمعهد والمركز، نقول إننا جهدنا في العمل على مستويات عدة، أولها كان هم اعادة البناء الذاتي لمركزنا على المستوى التنظيمي، من خلال نظام جديد، مرتبط بخصوصية البرامج الجديدة، مع أهمية تفعيل مختبرات بحثية موائمة لها.

للنجاح في هذه المهمة، رسمنا شعارًا يواكب هذه الاطلاقة الجديدة؛ حددنا فلسفة محركة لعملنا قوامها اعادة بناء ثقافة البحث من خلال مركز الأبحاث، وبدأنا في تفعيلها على المستوى التعليمي كما من خلال مختبراتنا؛ أنشأنا آليات للتواصل عدة لنبرز من خلالها عملنا ولنبين طموحاتنا ولنقدم امكانياتنا وطاقاتنا؛ كما سعينا لبناء الشراكات الهامة محليًا ودوليًا.

أما الهدف الثاني، فكان في البناء الذاتي على مستوى رؤيتنا للبحث العلمي وضرورة ضبط توجهاته كي تصبح هذه الرؤيا مؤطره ضمن مختبراتنا، وفق استراتيجيات واضحة التوجه. كان وما زال الهم الأكبر في إطلاق المختبرات، هو تطبيق فلسفة ثقافة البحث. وتحضير المنصات المحركة لها من: ندوات، مؤتمرات، وسائل نشر، لا سيما بعد أن فعّلنا حضورنا على منصّات تواصلية عدة.

المشوار التأسيسي ما زال طويلًا، شراكات بحثية بنيت، حضور ثابت أصبح جليًا. نحن مصممون أن ننتج وننشر معرفة، فمعهد العلوم الاجتماعية لا بد أن ينشط بجناحيه: الأكاديمي والبحثي.

صعوبات لوجستية ما زالت كبيرة، فنحن واعون أن ضمان جودة الانتاج العلمي هو مسؤولية مضاعفة، سواءً على كاهل عمادة معهد العلوم الاجتماعية وأكثر على كاهل المجلس العلمي لمركز الأبحاث الذي له الدور الأساسي في حماية هذه الجودة العلمية، وفي تفعيلها.

تقديم للكتاب *

هو كتاب، كلّ كلمة فيه كتاب. كتاب، كلّ إسم من الأسماء فيه، فكر وخير وعطاء. هو ذاكرة، تؤمّن متعة التجوّل في تاريخ الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الاجتماعية تحديدًا. مواضيعه متعددة: تضمّ مرتكزات معهد العلوم الاجتماعية، من رسالة وأهداف واختصاصات ومركز للأبحاث، بالاضافة الى سير أكاديمية وأبحاث علمية، وجميعها تعطينا فكرة واضحة عن دور المعهد واهتماماته وأهدافه، كما ومعاناته في كثير من الأحيان، من أجل الجامعة والوطن.

هو كتاب، من صلب الواقع الاجتماعي، يؤرّخ للأحداث وهو جزء من صناعتها، يحتك بمشاكل مجتمعنا، يحلّل الظاهرات ويرسم طرق التغيير ويضع الحلول. هو مجال تفاعلي، فيه الترابط العميق بين الفكر والحرية الفكرية. يحفّز ويفتح آفاقًا جديدةً. هو رحلة في عقول أساتذة المعهد وأركانه، وكأنّه كلّ لكتاب وكتاب يؤرّخ لأسئلة في الكلّ. هو وقفات تأمّل في نتاج أساتذة بعضهم غادرنا، وبعضهم الآخر ما زال بيننا، لكن الجميع أسّس وبنى، وآمن بالاستمرارية، والكل، ما زالوا معنا في فكرهم وعطاءاتهم. والكتاب فرصة لكلّ واحد منا كي يراجع ويتأمل في دوره البحثي والتعليمي، وفي المهمة الوطنية - التربوية المسؤولة الموضوعة في عنقه والملقاة على عاتق المعهد.

في زمن الجزر الحاصل على كافة المستويات، نقول أنّه لا حياة لمجتمع ولا إرتقاء إلى مرتبة الوطن والمواطنة بدون فهم علمي شامل وعميق للواقع الاجتماعي وظروفه وطبيعة العلاقات والتفاعلات الناتجة عنه وبالتالي لا مفرّ من العلوم الاجتماعية. فالعلوم الاجتماعية ضرورة حتمية لا مفرّ منها، كما هي الأبحاث والنظريات والمفاهيم فيها. ومن أقدر من معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية لكي يقوم بهذا الدور ويحمل هذه الرسالة!؟

أخيراً نقول أن كتاب الـ "ستون عامًا تطوير وارتقاء"، يؤكّد، أنّ لبنان، هو نطاقُ ضمانٍ للفكر الحرّ، وأن، الجامعة اللبنانية هي قلبُ لبنان وعقله. فتحيّة لكل من قدّم عملًا ورفع اسم الجامعة اللبنانية عالياً. وكلّ الشكر لكلّ من ساهم في وجود هكذا مرجع يجمع ما بين التوثيق والذاكرة والطروحات المستقبلية الاستراتيجية الأبعاد.

* من كلمة الدكتور نزار ابو جودة في احتفالية العيد الستين

الفهرس

1. معهد العلوم الاجتماعية : تجربة وواقع ---- 8

- تجربة أكاديمية وادارية: د. مارلين حيدر في عمادة معهد العلوم الاجتماعية ---- 9
- معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ---- 15
- مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية ---- 21

2. معهد العلوم الاجتماعية : ذاكرة وانتاج بحثي ---- 24

- معهد العلوم الاجتماعية: ذاكرة معاشة لمستقبل مستدام ---- 25
  د. مها كيال
- ديناميات التشابه والتمايز في التجربة البحثية لطلاب العلوم الاجتماعية ---- 45
  د. علي موسوي

3. برامج وسوق عمل خريجي معهد العلوم الاجتماعية ---- 70

- برامج معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وصلاتها بالاحتياجات المجتمعية ---- 71
  د. زهير حطب
- سوق عمل خريجي معهد العلوم الاجتماعية الحالي والمنتزع والمرتقب ---- 76
  د. ابراهيم مارون

4. معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية بأقلام أهله ---- 83

5. معهد العلوم الاجتماعية : آفاق ورؤى مستقبلية ---- 226

- نحو نموذج جديد للبحث والتعليم في العلوم الاجتماعية ---- 227
  د. سليمان ديراني
- التحولات المرتقبة في آفاق العلوم الاجتماعية ---- 232
  د. غسان الحاج

6. نشاطات معهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث في السنة الاحتفالية ---- 237

- مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية: بعض الإحصاءات ---- 238
- نشاطات علمية: مؤتمرات، طاولات مستديرة، محاضرات وندوات ---- 239
- نشاطات تثقيفية في الفروع ---- 243
- ذاكرة المعهد: بعض الصور والوثائق التاريخية ---- 244

أساتذة وموظفو المعهد ---- 247

1

معهد العلوم الاجتماعية : تجربة وواقع

- **تجربة أكاديمية وادارية: د. مارلين حيدر في عمادة معهد العلوم الاجتماعية**

- **معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية**
  الرسالة، الأهداف، والاختصاصات
  واقعه اليوم بالأرقام

- **مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية**
  الرسالة، الأهداف والمختبرات

60 YEARS

تجربة أكاديمية وادارية:
د. مارلين حيدر في عمادة معهد العلوم الاجتماعية

رأيت أنه من واجبي، في هذا الكتاب الذي تغلب فيه الشهادات الأكاديمية الحية، أن أدلي أيضًا بدلوي في هذا المجال لأعكس تجربتي في إدارة عمادة معهد العلوم الاجتماعية، قرابة الثلاث سنوات ونيف.

لقد سمحت لنفسي أن أدليّ بهذه الشهادة في مطلع هذا الكتاب، والسبب ليس تمييزًا لذاتي عن أسماء لامعة أجّلها؛ بعضها كان في يوم من الأيام، وما زال، أستاذًا لي في العلم والمعرفة. أما هذا التقديم، فسببه أن تجربتي ما زالت معاشة وآنية، وأقول، ربما قُدّر لي أن آتي في مرحلة عاش فيها المعهد تحولات كثيرة على مستوى البرامج، على مستوى المناهج، على مستوى البحث والشراكات. هذه التحولات أعتقد بأنها سترسم آفاق المعهد في السنوات القادمة، الأمر الذي أوجب تقديمها.

سأبدأ شهادتي بسيرة خاصة، قد تكون غير مرتبطة بالتجربة الادارية نفسها التي سأوثق لها، لكنها تعكس من بين ما تعكس، أن الأقدار والطموحات قد يكون محركها ذاتي، يقوده بالخفاء حلم أو رغبة دفينة هي التي تساهم في توجيهنا باللاوعي لأقدارنا.

كنت أحلم أن أعمل يومًا في هيئة الأمم المتحدة أو في إحدى منظماتها كونها تخدم جميع الناس وفي كافة المجتمعات دون تمييز عنصري أو عرقي أو ديني أو سياسي أو ثقافي. وعليه بدأت مسيرتي الأكاديمية لمرحلة الإجازة في العلوم الاجتماعية في جامعة القديس يوسف في بيروت. وتَحوُّل مساري التعليمي في مرحلة ما بعد الإجازة إلى الجامعة اللبنانية كان بسبب الأوضاع الأمنية التي عرفها لبنان في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، والتي أدت غالبًا إلى قطع الطرقات بين الأطراف والمدن. لم أكن أدرك حينها بأنني سأتابع دراستي فيها لمرحلة الدكتوراه، وبأني سأتولى يومًا منصبًا إداريًا رفيعًا في الجامعة اللبنانية وسأكون أول امرأة عميدة لمعهد العلوم الاجتماعية فيها. ولكني أعترف بأنني في كل مرحلة من المراحل التي مررت بها كنت أحاول العمل جاهدة لأعطيها ما يلزم من الجهد والتعب دون أن أحلم أو أخطط لمنصب أو مقابل.

خَبرت التعليم الجامعي الخاص ثلاث عشرة سنة (1999-2012) ، وخبرت التعليم الجامعي في الجامعة اللبنانية سبع سنوات (منذ2007) قبل أن أتفرغ فيها. وعديدة هي المرات التي سئلت فيها عن عدم سعيي للتفرغ في الجامعة الخاصة التي تبعد عن بيتي أقل من عشر دقائق، وتفضيلي الذهاب إلى الجامعة الوطنية التي تبعد ستة أضعاف وتقع في منطقة تعرف الكثير من الاضطرابات الأمنية. ولا أغالي إن قلت إنني لم أشعر يومًا بأنه عليّ المفاضلة بين القطاعين، فالأمر كان محسومًا بالنسبة لي وكنت أدرك تمامًا أن الجامعة اللبنانية هي الجامعة الوحيدة التي تقدم المعرفة والخدمة العامة والمجانية على قدم المساواة دون تمييز في الجنس واللون والدين، وبأنها أنقذت أناسًا كثيرين لم يكن لديهم حلم التعلّم إلاّ فيها. وهذا ما اختبرته بأم العين سواءً عندما كنت طالبة أو عندما بدأت التدريس في قاعاتها، وبعدها حين أصبحت مسؤولة كعميدة.

حين كُلِّفتُ بمهام عمادة معهد العلوم الإجتماعية في شباط من العام2016، بقرار من الرئيس السابق للجامعة اللبنانية معالي الدكتور عدنان السيد حسين، قلت بأني أعتبره تكليفًا وليس تشريفًا، وبأن مجموعة كبيرة من الزملاء وأهل المعهد وصلت معي إلى العمادة وهي على أتم الاستعداد لأن تضع خبراتها وطاقاتها في سبيل تفعيل دور المعهد أكثر فأكثر؛ كما أدرك أن تحدياتنا كبيرة وكثيرة نظرًا للدّور الوطني

الكبير المنوط بالمعهد منذ إنشائه في العام 1959. بموجب توصية بعثة ارفد التي حمّلته مهمة إعداد كادرات وباحثين للتنمية، وقد لحظ في مرسوم إنشائه "إقامة مركزٍ للبحث العلمي فيه"، وكان المركز الوحيد في الجامعة اللبنانية حتى بداية تسعينيات القرن الماضي.

من جانب آخر، كطالبة معايشة أولًا، ومن ثم كأستاذة غيورة على المعهد، استطعت أن أواكب عن كثب، بعض المشاكل الجوهرية فيه والتي طالت تناقص عدد طلابه، والحد من قدراته المتعدده، وربطه فقط بجانب الإعداد الأكاديمي النظري الطابع أكثر من ربطه بحاجات السوق المستجدة، في مجال العلوم الاجتماعية، لا سيما التمهينية منها. هذا بالإضافة إلى شلل مركز الأبحاث فيه، الذي يعد الدينامو الأساسي لإعادة ربط المعهد بوظائفه التي وجد لأجلها.

ما أردت أن أقوله أنني جئت من رحم المعهد وكنت أدرك عظم المسؤولية التي أوكلت اليّ، وكون العمادة كانت تكليفًا لا تعيينًا بالأصالة، كنت أشعر أنني دائمًا في سباق مع الزمن وربما هذا ما ساعد في تسريع عجلة بعض الأمور والقرارات. وكانت البداية في وضع خطوط عريضة لتطوير المعهد، ونحن نعلم أن مشروع التطوير وفق التخطيط الاستراتيجي، يتطلب وضع رؤية (حلم) نتطلع إليها ونسعى استراتيجيًا لتحقيقها.

ولكي تتحول الأهداف إلى واقع في هذا المسار الاستراتيجي، عمدنا إلى وضع خطة وبرنامج عمل مكثف، اعتمد على ورش عمل تخصصية في المعهد قادرة على العمل التشاركي. فالخطة الاستراتيجية لا تبنى على الحلم فقط، بل هي مشاريع مرحلية، تتطور تدريجيًا وتبنى على أساس علمي يعرف الواقع ويعي أساليب تطويره. وهكذا كان حلمنا أن نعيد لمعهد العلوم الاجتماعية دوره المحوري، ليس فقط في تنمية الموارد البشرية التي يخرجها المعهد ولكن أيضًا دوره الريادي في البحث ليصبح، كما كان الأمل معقودًا عليه، محوري الدور في المساندة العلمية والمعرفية لتنمية الوطن وكان القرار البدء في المسيرة والعمل على ضوء الإنجازات والخطط التي وضعها القيمون السابقون على المعهد، وذلك إيمانًا بأهمية استمرار العمل المؤسساتي واعترافًا بأن طموحاتنا كانت وما زالت كبيرة، وأهدافنا كثيرة.

كنا واعون ومدركون أنه بالمثابرة والعمل الأكاديمي الجاد، ضمانة أكيدة لجعل تلك الطموحات والأهداف قيد الإمكان ورهن التحقق. كما أن بشائر التعاون والرعاية التي لمسناها خلال إدارتنا للمعهد، خاصة من جانب حضرة رئيسي الجامعة اللبنانية معالي الدكتور عدنان السيد حسين وخلفه البروفسور فؤاد أيوب، إضافة إلى مجلس وحدة المعهد، والأكاديميين والإداريين فيه على اختلاف مراتبهم ومواقعهم، جعلتنا أكثر ثقة واطمئنانًا إلى استمرار تقدمنا حتى وصول مسيرتنا إلى ما نتطلع إليه.

نعم كنت محظوظة دون شك بوجود زملاء وأفراد أوفياء للجامعة اللبنانية أولًا ولمعهد العلوم الاجتماعية، داعمين وفاعلين وعاملين حملوا معي المسؤولية لاجتياز المرحلة بنجاح والبناء لمرحلة أخرى أعلى شأنًا وطموحًا.

انطلاقًا من الواقع الذي وصفناه، والرسالة التي رسمناها لأنفسنا، وجدنا أن مشروع تطوير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، لا بد أن يلحظ ويراعي المستويين التاليين.

- استعادة دور المعهد العلمي والمعرفي الذي وجد لأجله وهو دور أساسي في تنمية الوطن.
- تنمية وترقية مخرجاته من الموارد البشرية لتتوافق مع حاجات الأسواق المهنية الجديدة في المجتمع.

دورة توجيهية لطلاب الماسترات المهنية
الإدارة المركزية في الجامعة اللبنانية - شباط 2018

دورة توجيهية لأساتذة الماسترات المهنية
الفرع الثالث- تشرين الأول 2017

وعليه، باشرنا بتقييم وضع المعهد من النواحي الأكاديمية والإدارية والبشرية، بحيث إن المسؤولية التي تقع على عاتق العمادة تتطلب إدارة الموارد وترشيد استعمالها كما التطوير الأكاديمي، خاصة أن للمعهد مكانته المميزة لناحية دوره العلمي والبحثي، وقد تمّ العمل على بناء روح الفريق، والتشاور المستمر مع الأساتذة والإداريين في المعهد والذي انعكس ايجابًا بتعاون كبير وجدي من قبلهم.

لقد وضعت أمامي خطة عمل استراتيجية تتضمن عددًا من الأهداف الأساسية التي أردت من خلالها أن يستعيد المعهد مكانته ودوره. فصوبت الجهود لتجديد البرامج والأنظمة، ونشر الوعي حول دور المعهد ومهامه، وزيادة التفاعل مع أعماله وإنجازاته، وبناء الشراكات، كما أوليت مركز الأبحاث التابع للمعهد اهتماماتي بهدف تفعيله ودفعه إلى الأمام ليحتل مكانة تتخطى حدود الوطن الجغرافية.

وبالرغم من التحديات الكثيرة وأبرزها المالية، وعدم وجود الكادر البشري الكافي من الموظفين والأساتذة، كما العولمة التي باتت تفرض بنفسها في شتى المجالات، والمنافسة التي لا مفر منها، قررت العمل بحدود الموارد المتوفرة في المعهد، علمًا أن فروعه الخمسة بحاجة للالتفاف حولها ودعمها خاصة أن عدد طلاب المعهد عرف تزايداً ملحوظًا؛ أضف إلى ذلك افتقار مركز الأبحاث إلى حيز مكاني له. أما من الناحية الأكاديمية فكان لا بد من تطوير المناهج وأساليب التدريس في المعهد، خاصة أننا قد وضعنا تطلعات وأهدافًا أكاديمية تتماشى مع النمط الذي تفرضه الحداثة على الرغم من وجود وضع غير متكافئ في العالم الحالي، إلا أننا كنا مقتنعين بأن المعهد يستحق أن يتقدم وفق نظرة مستقبلية، فخططنا جيدًا ليتخذ هذا التحديث طابع الاستدامة.

من هنا كان لابد من التفكير وإعادة النظر أولًا في النظام الداخلي للمعهد، وإقرار النظام الجديد لمركز الأبحاث، وتطوير البرامج. وبعد أقل من ستة أشهر على مهام التكليف نجحت ومجلس الوحدة، الذي أدرك أهمية التوافق والوعي لتطوير المعهد، في أخذ موافقة مجلس الجامعة وإقرار النظام الداخلي الجديد للمركز وللمعهد، وإطلاق نظام الـ LMD بكافة مراحله.

ففي العام 2016، وبعد قيامنا بدراسة استطلاعية لسوق العمل في لبنان، أدركنا أن المجتمع وسوق العمل بأمس الحاجة لإدخال اختصاصات جديدة وعصرية تساهم في خلق فرص عمل للشباب وتحسن من نوعية أداء اليد العاملة المتخصصة، فقررنا وضع الأسس وإطلاق ستة ماسترات مهنية وهي: "هندسة مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي"، "علم الاجتماع وإدارة الموارد البشرية"، "سوسيو انتروبولوجيا المدينة"، "التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات"، "الارشاد والتوجيه النفس- اجتماعي" و"الإدارة الاقتصادية والاجتماعية". وتعد هذه التخصصات فريدة من نوعها، وتميز المعهد بكونه الرائد في تدريسها في لبنان.

في العام 2017، تمّ تفعيل مركز الأبحاث بإيجاد مكان له، وتجهيزه بالحد الأدنى، وفتح المختبرات البحثية فيه، وإطلاق الموقع الإلكتروني الخاص به الذي أصبح اليوم يحتوي على عدد كبير من منشورات الأعمال والمؤتمرات والندوات العلمية والأبحاث والمواد التعليمية.

ولا بد في هذا السياق من أن يكون لنا شهادة حق بأنه كان خير قرار في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، باختيار العميد الأسبق الدكتور فردريك معتوق، الأستاذة الدكتورة مها كيال رئيسة لمركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية. فرغم عدم تحسن موازنة المركز، وتراجع الظروف العامة، عاد اسم مركز الأبحاث ليلمع من جديد. فأسلوبها في العمل والإصرار والمتابعة، وتعاونها وتشاركها مع إدارة مواكبة ومتفهمة وداعمة، ومع الأساتذة ومع الطلاب، ومع المانحين على أنواعهم كان أسلوبًا جديدًا في " إحياء الموتى" للتأكيد على إرادة الحياة. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، أنه معها وبعملها الدؤوب، نجحنا في إستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المعرفة والخبر حول معهد العلوم الاجتماعية وأصبح لدينا القدرة على نقل أبرز النشاطات والأحداث بشكل مباشر لنرصد تفاعل المستخدمين، المحليين والعالميين، الذي لم يوفروا فرصة للتعبير عن اهتمامهم بنشاطات المعهد.

إن استفادتنا من التطور التكنولوجي الحاصل عزز مكانة المعهد الذي أصبح نافذة إلكترونية تعليمية للطلاب كما للباحثين من خلال المواقع الإلكترونية للمعهد والمركز والتي أحسنا استخدامها من دون كلفة مادية، وذلك بجهود الأساتذة الذين تضامنوا على تطويرها تطوعًا ومجانًا.

http://www.crss-ul.com

وإدراكًا منّا لأهمية تطوير "مجلة المعهد" التي تسمح بنشر الأعمال البحثية لأساتذة المعهد، عملنا أولًا على الحفاظ عليها والتأكد من إصدارها ورقيًا حتى توصلنا في العام2018 إلى تحويلها إلى مجلة ورقية وإلكترونية، بعد تغيير نظامها، مما سيتيح نشرها على نطاق أوسع، سيتخطى حدود المعهد والوطن.

واليوم، وبعد ثلاثة أعوام من تولينا مسؤولية العمادة، خرّج المعهد أولى الدفعات من حملة شهادات الماسترات المهنية والتي أتت لتؤكد مرة أخرى على أهمية التخصصات ونجاحها في سوق العمل حيث تميز عدد من طلابنا سواء عن طريق نجاحهم المهني المباشر في عملهم اليومي، أو عن طريق حصولهم على تمويل لمشاريعهم من قبل جهات مانحة. وبالتالي فإن الخوف من فكرة "تمهين المعهد" ما عاد موجودًا، وقد أثبتت البرامج الجديدة لا سيما في

شقها المهني أن العلوم الاجتماعية باتت فاعلة أكثر في سوق العمل وباتت جاذبة أكثر لطالبي التخصصات الجديدة التي يحتاجها المجتمع بشكل كبير. أما المختبرات التي فعّلنا العمل في العديد منها، فلقد أثبتت مدى الحاجة المجتمعية إليها. وأصدقكم القول إن العديد من المؤسسات المحلية والدولية باتت داعماً كبيراً لتفعيل عملنا البحثي. وكان لي حظ تنسيق عمل مختبر الديموغرافيا، فأدخلنا في الجامعة اللبنانية ثقافة الرقم ودوره في بناء الاستراتيجيات والتخطيط على المستوى البشري، الأكاديمي والإداري.

وأصبحت المختبرات اليوم المنبر الأساسي لخلق وتبادل المعرفة بين أفراد المجتمع العلمي من باحثين وطلاب، وحتى إنها أتاحت لنا بناء الشراكات الناجحة والتشبيك مع وزارات، ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية والوطنية والادارات والهيئات العامة من المجتمع المدني وجامعات أخرى، نذكر منها:UNESCO, IOM, UNFPA, AFD, IFPO, EU غرفة التجارة والصناعة، عدد من البلديات في المحافظات، وزارة الدولة لشؤون المرأة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الثقافة، مؤسسة الحريري، بيت المستقبل، مركز الارشاد والتوجيه التربوي، وغيرها.

المعرض التوجيهي السنوي للعام 2018

قناة المنار

LBC Europe

الترويج للماسترات المهنية في معهد العلوم الاجتماعية - مقابلات اجرتها عميدة معهد العلوم الاجتماعية الدكتورة مارلين حيدر للإضاءة عن واقع المعهد ومستقبله لا سيما في الفرص التي تتيحها الماسترات المهنية والبحثية

وأتى بناء هذه الشراكات مرة اخرى ليعيد للمعهد مكانته العلمية والبحثية في المجتمع اللبناني، وليؤكد مرة أخرى أن التخصصات والشهادات البحثية في العلوم الاجتماعية لا تزال مهمة جداً، لا بل هي حاجة وطنية خاصة أن لبنان، كما العالم، يمر بتغيير كبير على المستوى التنموي وهو يضع أمامه "التنمية المستدامة: الأجندة 2030" والتحديات المرتبطة بها، والتي تؤكد مرة أخرى على دور العلوم الاجتماعية الداعم والضروري لمواكبة تلك المتطلبات خصوصًا أن الأجندة 2030 نفسها باتت تعكس أهمية العلوم الاجتماعية في كافة الميادين، مما يثبت "وعن حق" أنه علم بينمناهجي بامتياز، وانه مع العولمة قد بات ضرورة أكبر لفهم التحولات على المستويين الميكروي والماكروي، سواء أكان عن طريق الأبحاث والمناهج والبرامج التعليمية التي أردنا أن تواكب متطلبات العصر دون أن نحرفها عن أصولها ومفاهيمها التي أنشئت من أجلها.

الدورة التدريبية حول الدعم النفس الاجتماعي برعاية رئيس الجامعة وممثلي عن منظمة الهجرة الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية

طاولة مستديرة حول التطرف العنيف بالتعاون مع اليونسكو ومؤسسة الحريري

أملنا اليوم أن تبقى هذه الشهادات تلبي حاجات المجتمع وأن يبقى معهد العلوم الاجتماعية على قدر المنافسة الكبيرة التي فرضتها العولمة لأن هدفنا ليس أن نعطي شهادات توصل إلى البطالة، وإنما تزويد طلابنا بالكفاءات العلمية والمعرفة والمهارات التي سوف تمكنهم من مواجهة التحديات والقيام بالتغيير اللازم والمطلوب بهدف الارتقاء بالمجتمع كما بالفرد داخل المجتمع.

لطالما تركزت نظرتنا إلى المعهد على الهدف الذي أنشئ من أجله وهو تنفيذ الدراسات والمسوح التي تلبي حاجات المجتمع وتزود الحكومة اللبنانية ومتخذي القرار وصانعي السياسات بالمعلومات التي تخولهم تصويب الأعمال وتقييم ورسم السياسات التنموية الاجتماعية. كان التحدي الأكبر الذي ناضلت من أجله كعميدة عدم تحويل المعهد إلى كلية نظرية، وإنما الحفاظ على الجانب التطبيقي والعملي والبحث العملي والحقلي.

إن التزامنا كأسرة المعهد وعملنا الدؤوب قد انعكسا نجاحا أعطى الفرصة للمعهد ليثبت قدرته على تحويل التحديات إلى فرص يمكن الاستفادة منها. ونشعر اليوم أن المعهد أصبح الأقوى بين معاهد وكليات الجامعة اللبنانية، ونحن في منافسة مستمرة مع ذاتنا للحفاظ على تطورنا ولنحقق الحلم الأبعد بأن يبقى المعهد سائراً في منحى التطوير المستدام الذاتي والمعرفي. لقد أصبح بإمكاننا أن نقول أننا قطعنا مرحلة التلقين وتم الانطلاق في مرحلة الابداع والابتكار، وهذا بحاجة للطاقات الشبابية الواعية لأننا نؤمن بهم وبقدرتهم على البناء والتغيير.

أخيراً أتمنى أن يستمر النهج التشاركي الذي بادرت به العمادة، وفق أسلوب لا يقصي أحدًا بل يحاول أن يدمج الجميع في مشاريعه ليشعر كل فرد أنه عنصر فاعل في البناء والتطوير.

التعاون بين معهد العلوم الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان حول الهدف الخامس "تحقيق المساواة بين الجنسين" - أهداف التنمية المستدامة. برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري - السراي الحكومي ، بيروت

مؤتمرالعيد الستين لمعهد العلوم الاجتماعية -تضمن عدد من الأوراق البحثية حول ذاكرة المعهد والأبحاث والبرامج، وسوق العمل كما والتطلعات المستقبلية في مجال العلوم الاجتماعية

معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

تشكل الجامعة اللبنانية اليوم أكبر مؤسسة تعليم عالي في لبنان، وهي تضم حوالي 60% من الطلاب الجامعيين في هذا البلد. تتألف الجامعة من 19 كلية ومعهداً، ويحتل معهد العلوم الاجتماعية مركزًا بارزًا في الجامعة، وعلى الصعيد الوطني لناحية أعداد وخصائص الهيئة التعليمية والطلاب والموظفين العاملين فيه.

إستراتيجية معهد العلوم الاجتماعية
رسالة، أهداف، وقيم معهد العلوم الاجتماعية

الرسالة

تتمثل رسالة المعهد في فتح مجال التحصيل العلمي والمعرفي أمام طلابه، وإعدادهم إعداداً عالياً ومتخصصاً، وتزويدهم بالخبرة والأسس العلمية والمنهجية والتقنية بغية تحمل المسؤولية العلمية والمهنية في مقاربة المشكلات المجتمعية في مؤسسات الدولة وفي القطاعات المنتجة.
وتتمثل رساله المعهد كذلك في المساهمة بتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع اللبناني، وفي تعزيز انفتاحه الحضاري، وفي توسيع مجالات التعاون العلمي والثقافي اللبناني مع الخارج.

الأهداف

يسعى المعهد إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إطلاق دينامية تعلمية وبحثية هادفة تسمح بتلبية حاجات مؤسسات الدولة في مجال الدراسات والمعلومات والتخطيط، وترشيد العلاقة بين هذه المؤسسات وبين المعهد والمؤسسات الإقليمية والدولية.
- رفع مستوى تعليم العلوم الاجتماعية والتعمق في ميادينها المختلفة في المراحل الجامعية.
- تأمين فرص التعليم للجميع.
- تأمين فرص التعليم المستمر.
- إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية حول قضايا المجتمع في المجالات الاجتماعية المتعددة التي يختص بها المعهد، والمشاركة في المؤتمرات التي تقيمها أطراف أخرى.
- إجراء البحوث والدراسات النظرية والحقلية، الأساسية والتطبيقية، التي تعنى بدراسة قضايا المجتمع اللبناني وامتداداتها الخارجية وتشجيع أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا على القيام بهذه الأبحاث والدراسات وحثهم على نشرها، لا سيما من خلال مركز الأبحاث.
- إصدار مجلة علمية محكمة لنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية يشرف عليها مركز الأبحاث.

- التعاون مع مراكز الأبحاث والمختبرات والفرق البحثية القائمة في كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية المتصلة باختصاصه، لاسيما المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية.
- تقديم الاستشارات العلمية وتنفيذ الدراسات الميدانية والحقلية، لصالح المؤسسات ذات الصلة، وفقاً للأنظمة المرعية الاجراء.
- التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية والأجنبية في ميادين تخصص المعهد من أجل تبادل الخبرات والمعارف وتوطيد أواصر العلاقات الأكاديمية المشتركة.
- إجراء دورات تدريبية لصالح المؤسسات في القطاعين العام والخاص في حقول اختصاص المعهد.

القيم

- توطيد الهوية الوطنية الجامعة.
- التَمَيّز في التعليم.
- تبادل المعرفة.
- الاحترام للوطن، للمؤسسة، وللإنسان.

معهد العلوم الاجتماعية بالأرقام

يضم المعهد حالياً 191 دكتورًا من اختصاصات ورتب مختلفة موزعين على الفروع الخمسة إضافة إلى العمادة حيث يدرسون في المستويات والتخصصات المختلفة التي يقدمها المعهد. وتشكل نسبة الإناث 52% من مجموع أفراد الهيئة التعليمية بينما تبلغ نسبة الذكور 48% (الشكل 1). ويبلغ متوسط عمر الكادر التعليمي 50 سنة، بحيث تشكل الفئة العمرية 51-60 عاماً أكبر نسبة بين الأعمار، وتبلغ 34.6% (الشكل 2).

يتوزع الأساتذة على فروع المعهد الخمسة وعلى مركز العمادة، وهي تغطي مساحة الوطن. ويأتي الفرع الأول بالمرتبة الأولى لناحية نسبة الأساتذة من المجموع حيث تبلغ 24%، يليه الفرع الثالث بنسبة 23%، كما أن 2% من الأساتذة يدرسون في العمادة وخاصة في صفوف الماسترين البحثي والمهني (الشكل 3). نسبة الأساتذة المثبتين، أي ممن هم في ملاك الجامعة أو من المتعاقدين المتفرغين، هي 48%، مما يعني أن 52% من الأساتذة هم من المتعاقدين بالساعة (الشكل 4).

ينقسم دكاترة المعهد، وفقاً لرتبهم الأكاديمية، إلى ثلاثة أقسام، 10.5% منهم يحملون رتبة أستاذ و 42.4% يحملون رتبة أستاذ مساعد، أما الباقون (47.1%) فيحملون رتبًا أخرى (الشكل 5).
يشكل حملة شهادات اختصاص العلوم الاجتماعية والاختصاصات الشبيهة به النسبة الأعلى من بين أفراد الهيئة التعليمية إذ تبلغ نسبتهم 86% من المجموع، بينما يحمل 7% من الأساتذة شهادة في العلوم الإنسانية (الشكل 6).

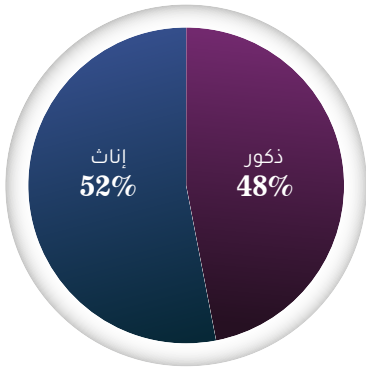

الشكل 1: توزع أفراد الهيئة التعليمية
حسب الجنس، 2018

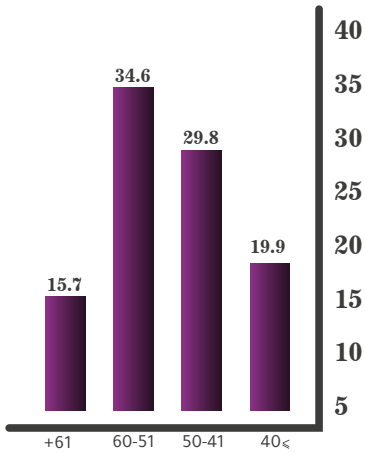

الشكل 2: توزع أفراد الهيئة التعليمية حسب
الفئات العمرية، 2018

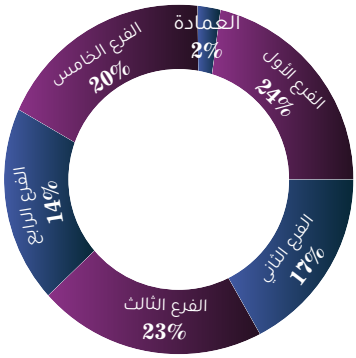

الشكل 3: توزع أفراد الهيئة التعليمية
وفق فروع المعهد، 2018

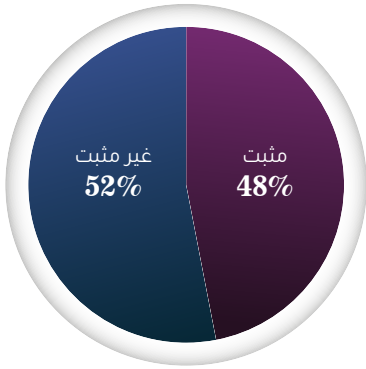

الشكل 4: توزع أفراد الهيئة التعليمية
وفق الوضع التعاقدي، 2018

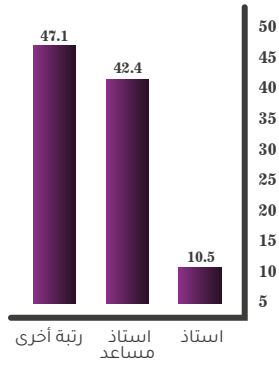

الشكل 5: توزع أفراد الهيئة التعليمية
وفقاً للرتبة الأكاديمية، 2018

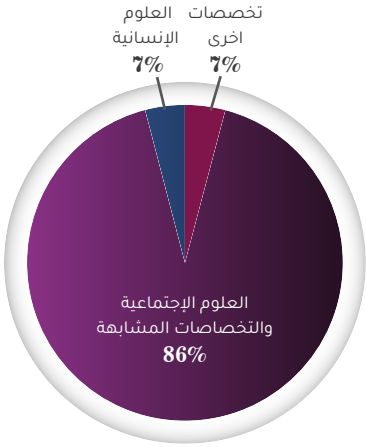

الشكل 6: توزع أفراد الهيئة التعليمية
وفقاً لاختصاصهم الأكاديمي، 2018

الطلاب في معهد العلوم الإجتماعية

يضم المعهد 5077 طالباً في الفروع الخمسة والعمادة، ملتحقين بجميع المراحل، مما يجعل من المعهد الكلية الخامسة في الجامعة اللبنانية لناحية عدد الطلاب. ومن أبرز ما يميز المعهد هو تفوق نسب الإناث على الذكور بحيث تبلغ نسبتهن 85% من المجموع (الشكل 7). وتنخفض أعمار أكثرية الطلاب عن الـ25 عاماً بحيث بلغت نسبة الطلاب دون هذا السن 64.4% من المجموع، في حين أن نسبة الطلاب الذين يزيد عمرهم عن 40 عاماً بلغت 7.1% (الشكل 8).

يحتوي الفرع الخامس على أعلى نسبة من الطلاب المسجلين وذلك بنسبة بلغت 30.2%، أما أدنى نسبة للطلاب فهي في الفرع الثاني الذي يحتوي على 5.9% من المجموع، هذا عدا عن العمادة التي يتابع فيها 2.4% من الطلاب دروسهم (الشكل 9). وأكثرية الطلاب الملتحقين هم حالياً في مستوى الإجازة وذلك بنسبة 78%، بينما تبلغ نسبة طلاب الماستر والدبلوم 22% (الشكل 10).

تدرس مواد معهد العلوم الاجتماعية باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنكليزية. وتتقارب نسبة الإنكليزية والفرنسية كلغة تدريس ثانية بين الطلاب، فتبلغ نسبة انتشار اللغة الفرنسية 51% في حين أن انتشار اللغة الإنكليزية هو 49% (الشكل 11). يحتوي المعهد على عدد لا بأس به من الطلاب غير اللبنانيين بحيث بلغت نسبتهم 14%، أما الطلاب اللبنانيون فنسبتهم 86% من المجموع (الشكل 12). ويأتي الفرع الخامس في المرتبة الأولى لناحية احتوائه على طلاب غير لبنانيين بحيث تبلغ نسبتهم 21% من مجموع طلابه أما الفرع الثاني فيحتوي على أدنى نسبة بحيث بلغت 0.7% من مجموع طلابه (الشكل 13).

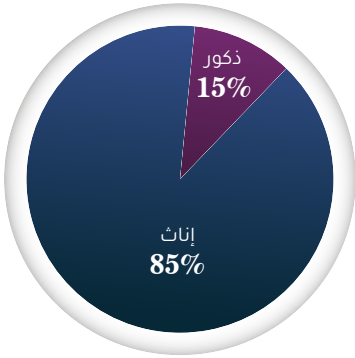

الشكل 7:توزع الطلاب حسب الجنس، 2018

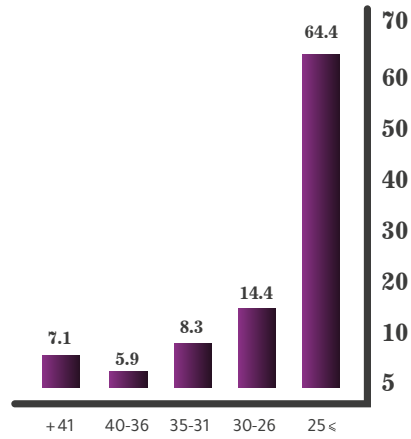

الشكل 8:توزع الطلاب حسب الفئات العمرية، 2018

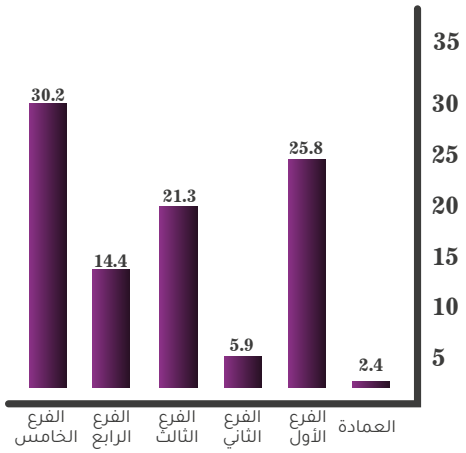

الشكل 9: توزع الطلاب على فروع المعهد، 2018

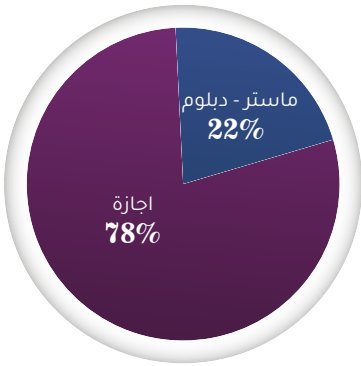

الشكل 10: توزع الطلاب على مراحل الدراسة، 2018

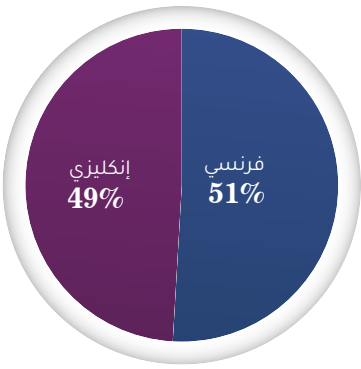

الشكل 11: توزع الطلاب وفقاً للغتهم الأجنبية، 2018

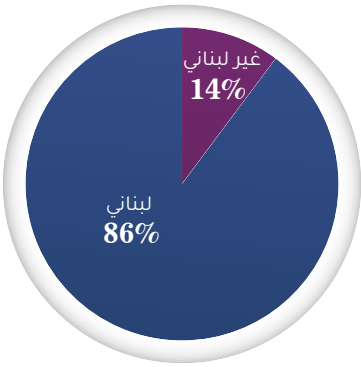

الشكل 12: توزع الطلاب بين لبنانيين وغير لبنانيين، 2018

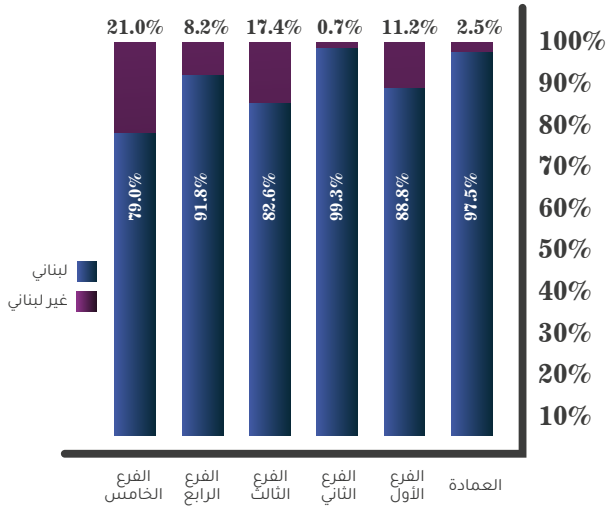

الشكل 13: توزع الطلاب حسب الجنسية والفرع، 2018

العاملين في معهد العلوم الإجتماعية

يعمل في المعهد 126 فرداً بين موظف وأجير بإستثناء المدربين. وتتقارب نسب توزعهم بين الفروع الأول والثالث والرابع بحيث تراوحت النسبة بين 21 و22% لكل منها. أما أدنى نسبة من الموظفين فهي في الفرع الثاني والعمادة بنسبة 6% و14% على التوالي (الشكل 14). وأتى التوزيع بحسب الجنس للعاملين في المعهد لصالح الإناث اللواتي بلغت نسبتهن 59% (الشكل 15).

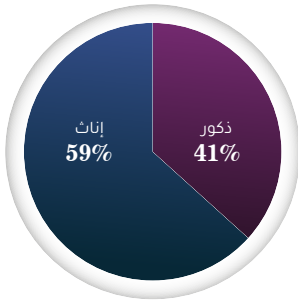

الشكل 15: توزع العاملين في المعهد وفقاً للجنس، 2018

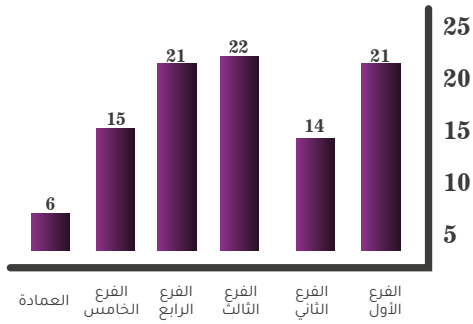

الشكل 14: توزع العاملين في المعهد وفقاً للفروع، 2018

الهيكل التنظيمي لمعهد العلوم الإجتماعية - مجلس الوحدة في المعهد

الشهادات والتخصصات

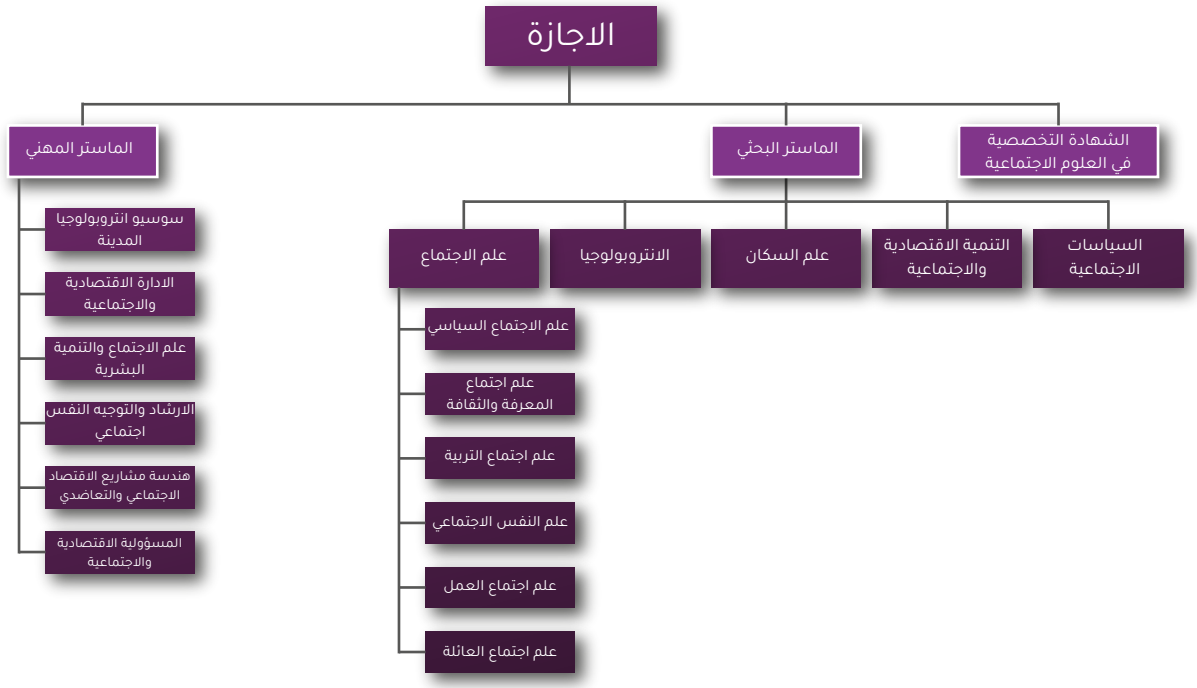

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية
رسالة، أهداف، قيم، هيكلية، ومختبرات

الرسالة

أن يصبح مركز الأبحاث المصدر الأساس للدراسات والمسوحات التنموية الوطنية - وهو الهدف الذي أنشئ لأجله منذ 60 عاماً.

الأهداف

- نشر ثقافة البحث بين الأساتذة والطلاب.
- توفير التدريب الجيد للباحثين الجدد.
- ايجاد المناخات العلمية لتطوير المعرفة كما المناهج، التقنيات البحثية، والإبداعات الفكرية في مجال العلوم الاجتماعية.
- تطوير المختبرات ومدها بأهم الوسائل التقنية والبرامج الحديثة التي تساعد على الرصد، التحليل بنوعيه الكمي والنوعي، الأرشفة والتوثيق.
- مواءمة التميز في البحث مع الحاجات المجتمعية لأداء دور تنموي في المجتمع.
- الحفاظ على نشر المعرفة من خلال المطبوعات العلمية للمختبرات، كما من خلال الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية التي تنظم ضمن مختبراته المتعددة وفق تخصصاتها.
- نشر ثقافة البحث البينمناهجي، الموائم في الأصل لتركيبة المختبرات الدراسية في معهد العلوم الاجتماعية.

القيم

- أخلاقيات الباحث
- الفكر التعاوني
- التكاتف المعرفي
- الاحترام للذات وللآخر
- الانتماء

الهيكلية

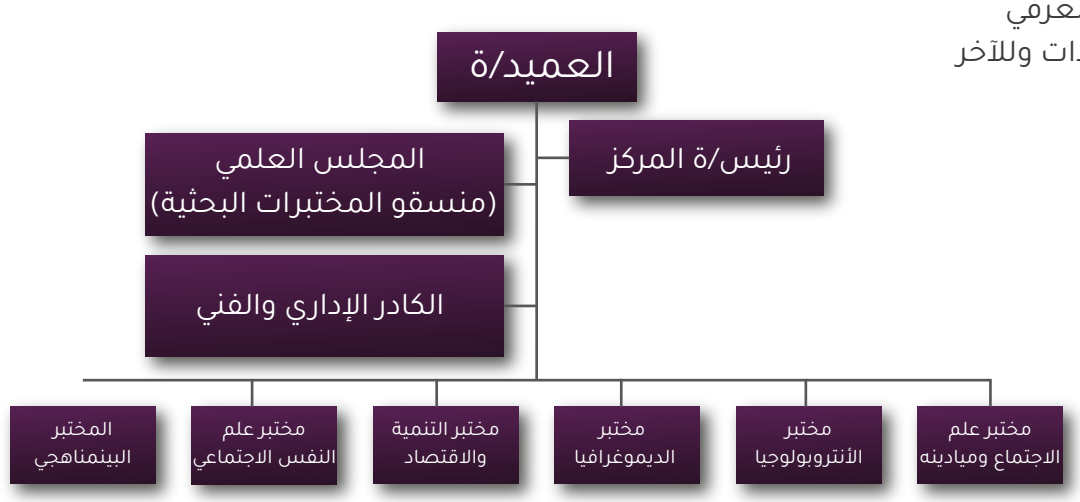

المختبرات الحالية

مختبر الديموغرافيا

المنسقة : د. مارلين حيدر

الأعضاء: د. سناء الصباح

د. ماريانا الخياط الصبوري

د. لارا بدر

د. شوقي عطية

د. لين شمس الدين

مختبر التنمية والإقتصاد

المنسق : إيلي حداد

الأعضاء: د. عبد الله محي الدين

د. كلود عطية

د. شربل ليشع

د. رفيق عون

د. جوسلين بركة

د. زينب مروة

د. كلود مسلم

مختبر علم الاجتماع بميادينه: المنسق: د. حسين رحال

الأعضاء: د. هويدا صليبي، د. فادي نصار، د. لور أبي خليل، د. حسين أبو رضا، د. صادق الموسوي، د. هيفا سلام، د. عزيزة نعمه، د. ثناء القادري، د. هويدا الترك، د. لبنى عطوي، د.سوزان منعم

مختبر الأنتروبولوجيا

المنسقة : د. ندى الطويل

مختبر علم النفس الاجتماعي

منسقة المختبر: د. رجاء مكي

أعضاء: د. أن ماري غصين

د. فاطمة عبود

د. ليندا شرتوني

د. رولا نصر

د. جانين زيادة أبو طقة

د. كارولين سكر

المختبر البينمناهجي

المنسقة : د. لبنى طربيه

أعضاء: د. دوللي صراف

د. فداء أبي حيدر

2

معهد العلوم الاجتماعية
ذاكرة وإنتاج بحثي

- **معهد العلوم الاجتماعية ذاكرة معاشة لمستقبل مستدام**
  د.مها كيال

- **ديناميات التشابه والتمايز في التجربة البحثية لطلاب العلوم الإجتماعية**
  د.علي الموسوي

60 YEARS

معهد العلوم الاجتماعية
ذاكرة معاشة لمستقبل مستدام

د.مها كيال*

المستقبل هو حاضر نحن صنعنا ماضيه
André Malraux اندري مارلو

إن عظمة شعب ما وقدرته على الاستمرار تقاس بمقدار حفاظه على ذاكرته. فما من بلد فقد ذاكرته إلا وأضاع إمكانات النهوض والتقدم
(يونس، صادر، 1993-1994)

في العيد الستين لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، قد يتساءل البعض لماذا في هذه المحطة الزمنية من عمر المعهد نحاول رصد التاريخ؟ لماذا نحاكي الذاكرة المعاشة، الملفات، المناهج وتحولاتها، الإنتاج البحثي للأساتذة ولطلاب الدراسات العليا في المعهد؟ لماذا نجهد أنفسنا في رصد الماضي؟ لماذا نؤرشف؟ لماذا نحاول نسج فتات الحكايات المتقطعة، المتقاطعة أحياناً وغير المتقاطعة؟ لماذا؟ لماذا؟ ولماذا؟ ... لماذا نستحضر حتى ما غاب عنا بجسده، بفعل الطبيعة الإنسانية ومرور الزمن؟

أسئلة عديدة وجهت إلينا تتساءل، تستغرب، تنتقد أو ترحب. لا ننسى أننا نتعاطى مع أصحاب خبرة في مجال هذا النمط من الأبحاث؛ الكل زملاء وأساتذة كبار في مهنتهم، إن على المستوى المعرفي أو الحقلي. البعض منهم ناقش الأسئلة، البعض الآخر تساءل عن أسلوب فرزها وصعوبته، لا سيما أن كل كاتب سيرة أكاديمية سيستذكر ما يعنيه، وما يعنيه قد لا يعني غيره في المسار ذاته وحتى في الزمان نفسه.

البعض من الزملاء ناقش الفكرة نفسها من التأريخ وهدفها والمجهود الذي تتطلبه ونحن على عتبة الاحتفالية. وفي هذا النقاش غنى كبير، لأنه فتح الباب على قضايا كثيرة ومتشعبة، نوردها تباعاً في سياق الحديث عن الأهداف والغايات المنتظرة من هذا العمل الذي جند له الكثير من الزملاء لجمع معطياته الحقلية والتدقيق فيها.

هدف التأريخ

عند بدء التحضير لاحتفالية العيد الستين لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، أردنا العمل على ابراز انجازات هذا الصرح العلمي، منذ تأسيسه وحتى اليوم. فنحن بالتجربة، نعتبر هذه التجربة، وعن حق مهمة وواعدة ونرى فيها ضرورة علمية أكاديمية ووطنية، على الرغم من كل الانتقادات التي نوجهها نحن قبل غيرنا لهذه المؤسسة.

* أستاذة الانتربولوجية في معهد العلوم الإجتماعية، رئيسة مركز الأبحاث في المعهد، أستاذة مشرفة في المعهد العالي للدكتوراه وعضو في مجلسه العلمي

إن هدف هذا التوجه للتاريخ كان إذاً لرصد تحولات المعهد، وللحديث عن الدور الذي لعبه ضمن بيئته، ولنثمن ما أنتج مقارنة بغايات تكوينه كوحدة من وحدات الجامعة اللبنانية، والأهم من كل هذا لننظر في مستقبله الذي نرجوه مستدام. فلا تطوير حقيقي للمعهد دون تفكير استراتيجي يأخذ في الاعتبار قدراته، وامكانياته، وطموحاته، التي من أهمها أن يصبح المرجع المعتمد من قبل المؤسسات العامة والخاصة في الدراسات والمسوحات، أي أن يحقق الغاية التي وجد لأجلها.

نعتذر إن قلنا أن ما وجد كأرشيف لاطلاعنا على هذا الدور الخاص بالمعهد هو قليل. معلومات غير مترابطة تفصلها فجوات زمنية لا نعرف عنها الكثير، ملفات غير مؤرشفة علينا التفتيش ضمنها لنكتشف ما فيها، وما فيها كثير، لكنه يحتاج للوقت والجهد؛ ملفات أساتذة وطلاب بين أيدي الموظفين، يحاولون صونها، وهذا واجبهم، لكنها ما زالت ملفات ورقية غير ممكننه.

عندها تساءلنا : كيف يمكن أن نحتفل بذكرى لا نعرف عنها الكثير، كيف لنا أن نطرح مستقبلاً رؤيوياً للمعهد دون أن ننطلق من تحليل قائم على قراءة مسار؟ ماذا أنتج هذا المعهد، أين هو إنتاجه؟ هل يحق لنا أن نتحدث عن دور معهد العلوم الاجتماعية في بناء توجهات بحثية في هذا العلم، هل لدينا تراث إنتاجي بخصوصية معهدنا الذي بات متفرعاً في خمس أكبر محافظات لبنانية؟

وكان القرار في الشروع بالتأريخ للمعهد. وبدأنا القيام بحملة التوثيق، أياد كثيرة جندت للتجميع في المناطق، كما في المركز، بهدف إنجاز هذه المهمة الواجبة. وضعنا هدفاً للعمل على أكثر من صعيد، معتبرين أن الخطوة الأولى قد بدأت، وقد لا نوفق في رصد كل الأبعاد التي نريدها كما خططنا، بسبب قصر المدة الزمنية التي تفصلنا عن يوم العيد، لكن همنا هو التأسيس لسيرورة تفكير، ولحماية فكر، كما لأرشفه تراث علمي، بهدف حماية حقوق مفكرين بذلوا الكثير ومن حقهم علينا تكريمهم من خلال حفظ أثر مرورهم وأثر عملهم الإداري، أو الفكري أو البحثي في هذا المعهد، مهما كبر هذا الأثر أو صغر. فهؤلاء الزملاء، سواء أكنا مع توجهات فكرهم أو حتى ضده أيديولوجيا، فإن هذا الفكر يعكس التنوع في لبنان، وعلينا احترامه معرفياً إن كنا علميين، وكنا نؤرخ فعلياً للمعهد.

في منهج العمل لتأريخ الذاكرة

في تبرير المنهج والتقنية التي اتبعناها في اللجوء لاستكتاب السير الأكاديمية المعاشة، لرسم خيوط قصص المعهد وحل عقدة كتابة تاريخه خلال ستين عاماً. توجهنا للزملاء الباحثين وللإداريين في المعهد أن اكتبوا ما شئتم من روحية ذكرياتكم فيه، ومن ذكرياتكم حول أسماء زملاء أو أساتذة مروا وكان لهم الأثر في سيرورة هذا المعهد .

لقد وضعنا لهم أسئلة لتوجيه التصّور ولإنعاش الذاكرة، وكانت كلها أسئلة مفتوحه، وتركنا حتى الخيار في الإجابات عنها لقرارهم. فلم نغفل مساحة التعبير الحر والمطلق لكتابة ماشاؤوا .
بقي أن نضيف أننا اعتمدنا على أسلوب التواصل التأريخي من خلال المقابلة المكتوبة بدلاً من المقابلة المباشرة التي كان بالإمكان أن تعطينا معلومات تأريخية أكبر، تلافياً للتأثر وللتأثير لا سيما أننا ننتمي للمؤسسة نفسها التي نؤرخ لها .ومن الضروري أن نشير، في هذا السياق، إلى بحث الزميلة هدى رزق وأهميته في توثيق مرحلة نشوء المعهد، وما رافقه من حركة طلابية (رزق، هدى، 2000-2001)

في السير نفسها

معروف أن في كتابة السير الذاتية هناك الأنا التي تبرز، وحتى في كتابة السيرة الأكاديمية التي طلبناها. فالسيرة الأكاديمية التي طلبت يمكن تصنيفها ضمن خانة الشهادات الحية حول مؤسسة، حول أزمنة، حول نظام، حول وجوه برزت في البحث، وفي الادارة، وكل ذلك لفهم نظام ولرصد مؤشرات ولتفسير دلالات. نعترف أننا لن نكون مؤرخين بالمعنى الدقيق للكلمة، ولن ندعي ذلك، مهمتنا هي متابعة روحية الحقبات التي عاشها المعهد. فكل من استكتبناهم، قد عاشوا وساهموا حتى في تشكيل البيئة نفسها التي نرصدها، وهنا تكمن أهمية شهاداتهم في التأريخ.

فأهمية هذه الشهادات أنها تجسد صوراً لأحداث حية، راسخة في الذاكرة، كما تجسد الأنا في البيئة، والمجال الذي عملت وتفاعلت ضمنه بالسلب أو بالإيجاب أو بالاثنين معاً.

المنهج المختار للتأريخ إذاً، أردناه عن قصد بهذا الشكل "المنساب"، لم نحدّد حجم نص، ولم نفرض منهاج إجابة، ليشكّل كل شاهد تجربته وفق رؤيته لهذه التجربة، ووفق خبرته المعاشة في المؤسسة، ووفق ما تركته التجربة لديه من أثر. نكرر أننا لسنا بمؤرخين، الشهادات التي سنتشارك وإياكم في قراءتها، ستترك لكل منّا انطباعاته الخاصة وفق منطق قراءته لها، وستتيح لكم في الوقت عينه رصد أسلوب تأريخنا للمعهد.

شهادة من ُسجلت، ولماذا؟

من أكثر الحقبات التاريخية صعوبة هي حكماً مرحلة تأسيس المعهد أو الستينيات من القرن العشرين. من هذه الحقبة شواهدها الحية من هيئة تعليمية باتت قليلة جداً.

نحب أن نذكر هنا أننا نتعاطى مع تاريخ لم نعشه، ونحن بأشد الحاجة لسماع الكثير من مخلفات الذاكرة المعيوشة لإعادة ترسيم صورة المعهد وفهم تاريخه. من المهم أن لا ننسى أن المعهد قد عاش، كما الجامعة، وكما الوطن بأجمعه الحرب الأهلية وكوارثها على الحجر والبشر، ولا ننسى في أن سنوات الحرب الطويلة ظل المعهد يعمل على انتاج المعرفة وعلى التعليم، بالرغم من تعرضه لهزات التقسيم التي كان لها، كما حال كل حدث، ايجابياتها وسلبياتها على المعهد وعلى سيرورته التي تغيرت بشكل لافت أما الحقبات المتتالية، فلقد اخترنا الأساتذة الباحثين، كما الذين عملوا في إدارة المعهد وعايشوا أجواءه الأكاديمية وكانوا مساهمين في صنع القرار وفي تفعيل دينامية المعهد. ولقد احترمنا ارادة من لم يحب المشاركة لأسبابه الخاصة المتعددة الأوجه.

في هذه المناسبة، نحن نشكر من القلب كل من مدنا بالمعلومات وكان حاضراً معنا لمساعدتنا القيام بهذه المهمة. إننا نعتبر أن ما نقوم به قد يفتح المجال لاحقاً لتعميق التأريخ للمعهد وربما للجامعة اللبنانية.و يكفينا أننا حاولنا أن نضع لبنة في هذا الدرب. كما نشكر في السياق نفسه، الزملاء والزميلات الذين أمدونا بصور وبوثائق من مرحلة بدايات نشوء المعهد وأعني: د. أنياس أبو زيد، د. علي الموسوي، د. زهير حطب، د. أحمد بعلبكي.

الأرشيف ودوره في ضبط الزمن

للأسف الشديد لم نجد من أرشيف المعهد قبل العام 1977 إلا ملفات الطلاب والأساتذة، وباقي الوثاق الخاصة بالإدارة قد تعرضت للحرق خلال الحرب. لقد أعانتنا هذه الملفات، لا سيما منها الخاصة بالزملاء الذين رحلوا عنا، في التعرف عليهم ولو بنبذة يسيرة.

يمكن أن نقول أن رصدنا هو لحالات درست ودرَّست في المعهد أو درَّست فقط في المعهد. ولقد استعنا بالأرشيف للتدقيق التاريخي لمرور عمداء، مدراء وأساتذة.

أما أرشيف الطلاب، فلقد احتسبنا منه توسع حجم المعهد خلال ال 60 عاماً. هذا الاحتساب يفيدنا في قراءة تأثير العوامل الخارجية والداخلية على الطلاب لنفهم كيف استطاع هذا المعهد أن يتحول من معهد صغير لا يتعدى طلابه ال 82 طالباً عند تأسيسه ليصبح اليوم خامس كلية في الجامعة من حيث الحجم بعدد ال 5077 آلاف طالب وطالبة.

لقد اطلعنا أيضاً على أرشيف مركز الأبحاث ما بعد الحرب، زمن ترأسه من قبل الدكتور نبيل سليمان والدكتور ملحم شاوول. ولقد أفادنا هذا الاطلاع على معرفة نضال رؤساء المراكز لتأمين نظام جديد للمركز يأخذ بالاعتبار تطورات المعهد غير ذلك القرار الذي يحمل رقم 711 المستند إلى المرسوم رقم 2283 تاريخ 16/2/1959 وتعديلاته. مسألة سنناقشها لاحقاً في سياق الورقة البحثية.

في مقاربة التأريخ لقراءة تحولات المعهد

غالباً ما نحب التعبير عن منهجية مقاربتنا البحثية بمقولة مختارة بعناية تكون بمثابة الملُخَص لتوجهاتنا في قراءة وفي تحليل المعطيات الخاصة بالورقة المقدمة. وبما أننا نؤرخ من منطلق التجارب الحية مع ضبط التواريخ من خلال الملفات المدروسة للمؤسسة، اخترنا وعن قصد مقولة مالرو :" المستقبل هو حاضر نحن صنعنا ماضيه"، الهدف من هذه المقولة أن نؤكد اقتناعنا أن من اخترناهم لرصد سيرهم الأكاديمية هم، كما سبق أن ذكرنا، مسؤولون إداريون وأساتذة باحثون مهتمون بالعلوم الاجتماعية ومنتجون فيها، بمعنى آخر هم، كما نعرفهم في علومنا الاجتماعية، "الفاعلون" في المؤسسة التي نؤرخ لها.

سننطلق في قراءة تاريخية المعهد إذاً مع اعتبار أن هؤلاء الفاعلين جميعاً، مع تعداد أوضاعهم ومع اختلاف توجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية ومساهماتهم العلمية، البحثية والمهنية، هم وحدة في بناء المؤسسة التي نؤرخ لها. بمعنى آخر سنعمل على إعادة صياغة مشكال المعهد "Kaléidoscope" التي شكلت منمنمات البلورات الملونة فيها إنعكاس الشبكة السياسية، العلمية والمهنية، التي صنعت تاريخية معهدنا .

نشوء المعهد : روحية عصر، بناء الدولة المؤسساتية

في تكرار المكرر، نجد هنا ضرورة التذكير أن معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية قد أنشئ بتوصية من بعثه إيرفد بهدف رفد مؤسسات الدولة بالدراسات والمسوحات، زمن الرئيس فؤاد شهاب. وهذا ما ذكرته زميلتنا د. رزق التي وصفت أن انشاء هذا المعهد، وعلى عكس كليات الجامعة اللبنانية قد جاء "ضمن اطار سياسي وتنموي عكس خطة رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك، لا نتيجة نضالات واضرابات طلابية" (رزق، هدى، 2000-2001)[1] . إن ما تقدم يظهر أن فكرة نشوء معهد العلوم الاجتماعية توازت مع الاهتمام السياسي بالتنمية في لبنان.

[1] لن نتوسع هنا في أسباب وآليات نشوء المعهد، نردكم على ورقة د. رزق للاطلاع عليها على الرابط الآتي
www.bahithat.org/images/publications/abstracts/7hudarizk.pdf

العلوم الاجتماعية ومشروع الدولة

في دراسة لساري حنفي وآخرون، حول واقع العلوم الاجتماعية في العالم العربي، ولبنان ضمناً، قد جرى التأكيد في مقدمتها، وعن حق على مدى ارتباط الاهتمام السياسي بهذه العلوم بسبب الاهتمام بالتنمية، كما ذكرت في مقدمتها أيضاً كيف كان خريجو العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية في العهد الشبابي هم الذين يتولون وظائف حكومية في الوزارات المختلفة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان (حنفي، ساري وآخرون، 2014). إن هذا الكلام جاء ليؤكد ما كنا نسمعه من زملاء لنا ومن بينهم د. مارون كيف أن امتحانات الخدمة المدنية كانت تعد قبلاً وفق منهاج العلوم الاجتماعية. وقد جاء ليفسر تمايز اقبال الطلاب في اختيار التخصص في مجال التنمية، أكثر من بقية الاختصاصات الاجتماعية. باختصار، لقد شهد البعض من الزملاء الأكاديميين أن اختيارهم لهذا الاختصاص لم يكن واضحاً للعلم نفسه، بل لعدد سنوات الدراسة المختصرة فيه (ثلاث سنوات)، وفي هذا الأمر تأكيد على أن هذه العلوم هي جديدة في عالمنا العربي، بالرغم من جذور لها كثيرة في كتابات الرحالة ولا ننسى أيضاً أبن خلدون وغيره، لكن هذه الكتابات لم تأت تحت مسمى علم الاجتماع الغربي المنشأ.

في لبنان، وفي دراسة مشتركه لكل من د. ملحم شاوول والدكتور بعلبكي، اعتبرا أن مشروع ايرفد هو الذي شكل منعطفاً في لبنان بوتائر، اتضاح موضوعه[2]. لقد اعتبرا أيضاً أن مرحلة ما بعد إيرفد أي نهاية الخمسينيات، قد شهدت ازدهاراً نسبياً في "هيئات" ومؤسسات البحث: مثل "مديرية الاحصاء المركزي، المجلس الوطني للبحوث العلمية، معهد العلوم الاجتماعية ومنشوراته الاستقصائية، الندوة اللبنانية، المركز الثقافي الجامعي، ندوة الدراسات الانمائية " (شاوول ملحم؛ بعلبكي؛ أحمد.، 1999). هناك ضرورة إذاً لجمع، ما أنتج في المعهد من أبحاث على الاقل لنترك للتاريخ في مؤسستنا أو في مؤسسات أخرى تقيم هذا الانتاج، وهذا الأمر يفسر لماذا سعينا وسنسعى لتقميش المنتج في لبنان من أبحاث سواء في المعهد أو خارجه.

هيكلية المعهد

في هيكلية نظام معهد العلوم الاجتماعية: المعدل في العام 1972 لجهة إلغاء المواد 15، 16، 17، [3]من مرسوم الانشاء رقم 7267 تاريخ 12/1959/ 16، المادة الرابعة منه، التي تعتبر أنه بالإضافة إلى مجلس المعهد، يعاون مدير المعهد مجلس استشاري مؤلف من ثلاث شخصيات لبنانية تعنى بالعلوم الاجتماعية والشؤون التربوية والثقافية ومندوباً من كل من مجلس الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية.

بالرغم من بقاء هذا المجلس شكلياً على الورق، فإن نجاح خريجي المعهد في الترشح لوظائف الدولة وقتها، كان كبيراً، فغالباً ما كان الأوائل في النجاح هم من طلاب المعهد. (دليل معهد العلوم الاجتماعية، 1974).

[2] لقد صنف الباحثان كتابات ما قبل ايرفد في لبنان بأنها دراسات تعيد للتراث (مونوغرافيات الأعراف والعادات)، ككتابات خاطر، فريحة...

[3] المواد الملغاة 15، 16،17، مرتبطة برتب الهيئة التعليمية التي يحق لها التدريس في المعهد. لا ننسى أن المعهد كان فتياً وأن المتخصصين في العلوم الاجتماعية في لبنان كانوا قلة. وهذا ما يفسر الغاء هذه المواد لإمكان تشغيل المعهد وفق القدرات المتوفرة

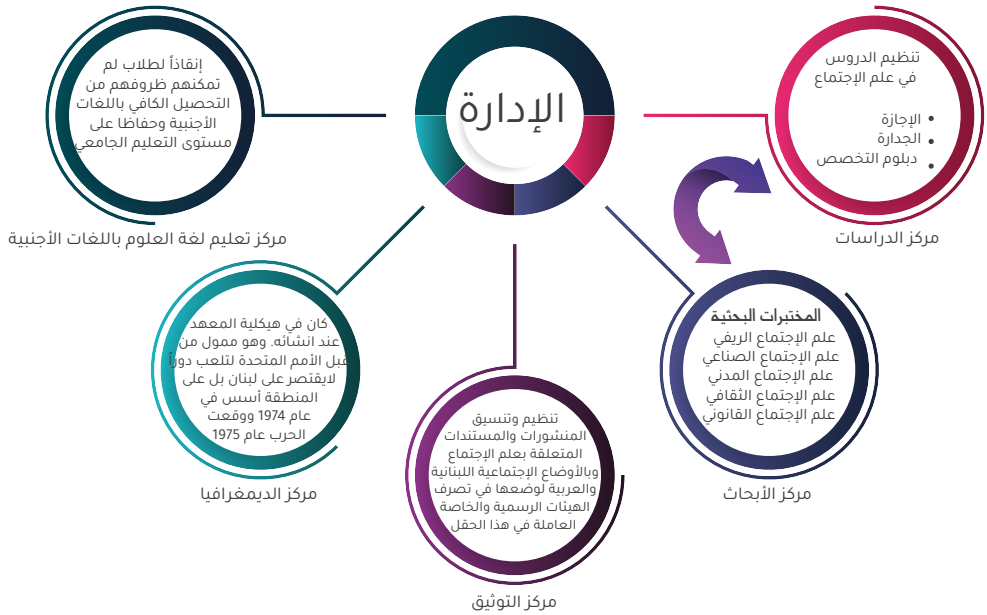

رسم بياني رقم 1 : هيكلية المعهد في عام 1974. (ملاحظة مكتبة المعهد كانت ملحقة بمركز الأبحاث الذي كان يعمل حتى بدوام صيفي)

سنتوقف قليلاً عند الهيئة الاستشارية التي تضمنها نظام المعهد (المادة الرابعة منه)، في قرار انشائه: مرسوم رقم 7367 تاريخ: 18/08/1961، عدد الجريدة الرسمية: 37 | تاريخ النشر: 23/08/1961 | الصفحة: 1045-1050، (مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية، 1961). لقد أريد لهذا المعهد أن يلعب دوراً أساسياً في التنمية وفي رفد المؤسسات بموظفين كفؤ للقيام بذلك، كما أريد له أن يمد مؤسسات الدولة بالدراسات والمسوحات، وهذا ما يفسر بالمبدأ دور هذه الهيئة الاستشارية. المهم في هذا السياق، أننا وجدنا في مسودة تنظيم مركز الأبحاث التي أعدت زمن رئاسة د. نبيل سليمان لمركز الأبحاث، ود. محمد شيا (عميداً)، ود. أسعد دياب (رئيساً للجامعة)، أي في تسعينيات القرن العشرين، التالي

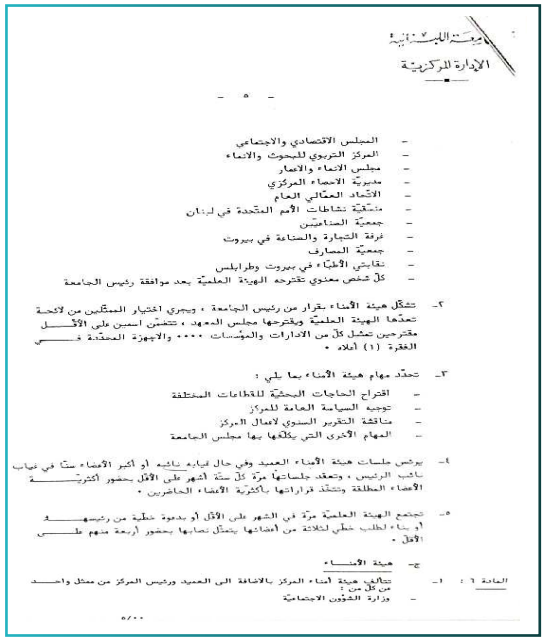
الإدارة المركزية

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- المركز التربوي للبحوث والانماء
- مجلس الانماء والاعمار
- مديرية الاحصاء المركزي
- الاتحاد العمّالي العام
- منظّمة نشاطات الأمم المتّحدة في لبنان
- جمعيّة الصناعيّين
- غرفة التجارة والصناعة في بيروت
- جمعيّة المصارف
- نقابتي الأطبّاء في بيروت وطرابلس
- كلّ شخص معنوي تقترحه الهيئة العلميّة بعد موافقة رئيس الجامعة

٢- تشكّل هيئة الأمناء بقرار من رئيس الجامعة ، ويجري اختيار الممثّلين من لائحة تعدّها الهيئة العلميّة ويقترحها مجلس المعهد ، تتضمّن اسمين على الأقل مقترحين تمثل كلّ من الادارات والمؤسّسات ..... والأجهزة المحدّدة في الفقرة (١) أعلاه .

٣- تحدّد مهام هيئة الأمناء بما يلي :
- اقتراح الحاجات البحثيّة للقطاعات المختلفة
- توجيه السياسة العامة للمركز
- مناقشة التقرير السنوي لأعمال المركز
- المهام الأخرى التي يكلّفها بها مجلس الجامعة

٤- يرئس جلسات هيئة الأمناء العميد وفي حال غيابه يناوبه أو أكبر الأمناء سنّاً في غياب نائب الرئيس ، وتعقد جلساتها مرّة كلّ ستّة أشهر على الأقل بحضور أكثريّة الأعضاء المطلقة وتتّخذ قراراتها بأكثريّة الأعضاء الحاضرين .

٥- تجتمع الهيئة العلميّة مرّة في الشهر على الأقل أو بدعوة خطيّة من رئيسها أو بناء لطلب خطّي لثلاثة من أعضائها يتمثّل نصابها بحضور أربعة منهم على الأقل .

٦- هيئة الأمناء

المادة ٦ : ١- تتألف هيئة أمناء المركز بالاضافة الى العميد ورئيس المركز من ممثل واحد من كل من :
- وزارة الشؤون الاجتماعيّة

وثيقة رقم 1: مسودة مشروع تعديل نظام مركز الابحاث: من أرشيف مركز الأبحاث في المعهد

إن أهمية الحلم في مركز الأبحاث والمعهد لتكوين شبكة مع المؤسسات العامة للدولة كي يتمكن المعهد من لعب دوره في التنمية، كما في تحضير الدراسات والمسوحات، .. أي تطبيق الهدف الذي وجد لأجله، ما زالت باقية في النفوس ومستمرة حتى يومنا هذا.

في إدارة معهد العلوم الاجتماعية ما بين 1959-1975

يمكن اعتبار الفيلسوف المصري/ اللبناني الجنسية د. رينيه حبشي (معابر، 2003)، مستشار الرئيس فؤاد شهاب وقتها في نهاية الخمسينيات، هو المؤسس الفعلي لمعهد العلوم الاجتماعية. ولقد كان الدكتور توفيق توما ممثلاً لبنان مع لجنة الاونيسكو للتفاوض في هذا الانشاء (رزق، هدى، 2000-2001). تلاه في المنصب الاداري للمعهد د. بشارة الطباع الحقوقي(1962-1965)،وبعدها د. قيصر نصر، الذي بقي في منصب الادارة للمعهد حتى اندلاع الحرب الأهلية في لبنان في العام 1975. كان الدكتور نصر متخصصاً بعلم النفس ودرس في المعهد مواد علم النفس الاجتماعي. إن هذا الاختيار لإدارة المعهد، من تخصصات غير تخصصات العلوم الاجتماعية، يأتي ليؤكد ما أشرنا إليه سابقاً من أن علم الاجتماع هو علم حديث النشأة في لبنان

د. رينيه حبشي 1959-1962

د. قيصر نصر 1965-1975

د. توفيق توما. هو من ناقش في تأسيس المعهد مع اليونيسكو في فرنسا، وأدار الفرع الثاني ما بين 1967-1977(صورة من ارشيف د. أنياس أبو زيد)

تكوين مركز الأبحاث المتقدم في الستينيات من القرن العشرين

يظهر الرسم البياني رقم 1 مدى رؤيويه تنظيم معهد العلوم الاجتماعية في ستينيات القرن الفائت. ففي تلك المرحلة وجدت المختبرات في مركز الأبحاث، كما خطط للمعهد أن يكون فيه مركزاً للديموغرافيا، ومختبراً لتعليم لغة العلوم الاجتماعية (المفاهيم) بلغة أجنبية.

في نظام المركز كان من المفترض أن يدير المعهد مجلساً مكوناً من مدير المعهد ومن رئيس مركز الدراسات، رئيس مركز الأبحاث وعضوين منتخبين من الأساتذة، يتم اختيارهم من مركز التدريس ومن مركز الأبحاث الذي يمثل المعهد في المؤتمرات والحلقات العلمية ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية وذلك وفقاً للمرسوم التنظيمي للجامعة. وهذا يعني بالمبدأ أن المتفرغ للتدريس هو غير المتفرغ للبحث[4]

[4] للأسف لم نجد وثيقة نظام مركز الأبحاث في مرحلة ما قبل ال 1975، لكن وبشهادة أمين السر وقتها ونعني الأستاذ سهيل الدمشقي أنه كان للمركز نظامه، وهو نفسه المعدل في مسودة النظام المعدل الذي صيغ عندما كان الدكتور نبيل سليمان رئيساً للمركز العام 1982 وحتى 1995 جاء في مادتها 13 التي: تلغى جميع الأحكام المخالفة لمواد هذا القرار وبخاصة القرار 711 تاريخ 3/9 /1963 المتعلق بتنظيم مركز الأبحاث والمراجع العلمية في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، كان مجلس ادارة معهد العلوم الاجتماعية في العام 1974 مكوناً من كل من : د.قيصر نصر مديراً، د.حسن إبراهيم، د. سامي أبي طايع، د.ماري أنج برنس، د.سالم زبليط، د.صادر يونس، ممثل المعهد لدى مجلس الجامعة

لو عدنا للذاكرة الأكاديمية للزملاء، الذين عاصروا، كطلاب، نشوء المعهد، لوجدنا الكثير من الشهادات حول مركز الأبحاث وكيف كان يعطي منحاً دراسية للثلاثة الأوائل من الناجحين، وذلك بهدف تكوين كادرات أكاديمية متخصصة لاستلام التعليم في المعهد. وكيف كان يعطي أيضاً للمتفوقين الباقين منحة بحث.

أسماء كثيرة استفادت من هذه المنح وهي من شكلت لاحقاً في السبعينيات من القرن العشرين القسم الأكبر من أساتذة هذا المعهد، الذي كان يدار بداية من أصحاب الخبرة في تعليم الكثير من مواده الثقافية والقانونية / التشريعية.

UNIVERSITÉ LIBANAISE
الجامعة اللبنانية
مركز الابحاث
CENTRE DE RECHERCHES
اسم الباحث علي الموسوي
موضوع البحث علاقات العمل في الصناعة اللبنانية من خلال
قصر معين
يرجى من جميع المؤسسات المعنية تسهيل مهمة حامل هذه البطاقة الحصول على المراجع والمعلومات المتعلقة بموضوع بحثه.
يعمل بهذه البطاقة لمدة ستة كاملة من تاريخه
المسؤول عن شؤون الباحثين
مدير مركز الابحاث

وثيقة رقم 2: أمر تسهيل مهمة باحث: نلاحظ فيها إمضاء المسؤول عن شؤون الباحثين ومدير مركز الأبحاث قيصر نصر، الذي كان هو نفسه مديراً لمعهد العلوم الاجتماعية في تلك المرحلة

من محفوظات د. علي موسوي

لعب مركز الأبحاث اذاً في تمويل العديد من الدراسات التطبيقية التي جرى نشرها من قبل المركز نفسه، ناهيك عن تمويله دراسات للطلاب المتفوقين ممن لم يحصلوا على منح دراسية في الخارج. وعن استضافته للعديد من الباحثين العالميين المميزين في حقولهم الاجتماعية.

العلوم الاجتماعية في الستينيات ومرحلة النضال

كثيرة هي المقالات والكتب التي تحدثت عن هذه المرحلة وعن النضالات الطلابية التي تمت مساندتها أيديولوجياً من قبل أساتذة الجامعة اللبنانية أنفسهم. نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر: (شاهين، اميل، 2001)، (عماد، 2002). فمن طبيعة تلك المرحلة؛ كما ذكر في الشهادات أيضاً، كانت النظرة إلى الطالب غير المسيّس نظرة سلبية. إن ما يهمنا ذكره في هذا الاطار وتحديداً في معهد العلوم الاجتماعية الذي عاش النضال الطلابي كما غيره امور هي:

- عمق الذاكرة المرتبطة بهذه النضالات في الكثير من شهادات طلاب تلك المرحلة، أساتذة المعهد اليوم، بالرغم من أن نشوء المعهد لم يعش صعاب نشوء الكليات والمعاهد التطبيقية الأخرى في الجامعة اللبنانية. لقد كانت الأحزاب العقائدية ناشطة في تشكيل فكر وتوجهات الطلبة سواء بسبب ما يحدث في العالم (أحداث ال 68 في فرنسا)، وما رافقها من نضالات اجتماعية أو ما يحدث في المنطقة وفي لبنان على وجه الخصوص.

- تأثير الانتماءات العقائدية على مستوى تنشيط العلوم الاجتماعية والوعي لأهميتها في تحريك النضال السياسي والاجتماعي والنقابي في الوطن.

- سمات الطلاب وانتماءاتهم العقائدية، ففي تلك المرحلة، قلة هم من الطلاب والطالبات من كانوا غير منتمين لحزب أو لتيار سياسي معين. هذا الانتماء كان محركاً لتثقيفهم المعرفي لا سيما في قضايا السياسة، المجتمع، الحقوق، الخدمة الاجتماعية، النقابية .... وكل الموضوعات التي تهتم بها بشكل خاص العلوم الاجتماعية. كانت القراءة هي المغذية والداعمة لمنطق الحوار العقائدي وقتها. كلٌ مهتم بإثبات قدراته في المنطق والتحليل السياسي بدعائم فكرية، اجتماعية، عقائدية.

- كان الطلبة ممثلين في المعهد، وكانوا حتى يحضرون في مجلس المعهد.

لغة التعليم والتعريب، وطرق التدريس

تعد مرحلة الستينيات وحتى ال 1975 من عمر المعهد، كما وصفها أمين سر المعهد وقتها الأستاذ سهيل الدمشقي (مقابلة 3/ 2018/4)، بالعصر الذهبي، وكما أشادت بها الكثير من الشهادات الحية لمن عاصرها. كان المعهد يعلم باللغة الفرنسية فقط. وبسبب ضغط الطلاب ونضالاتهم من أجل التعريب، بسبب الضعف باللغات الاجنبية للطلاب القادمين من الأرياف، فرض التشعيب منذ السنة الأولى إلى شعبتين : واحدة تُعطى معظم موادها باللغة العربية مع بعض المواد التي بقيت تعطى باللغة الفرنسية، وثانية تُعطى معظم موادها بالفرنسية مع بعض المواد المعطاة باللغة العربية.
لقد بات في المعهد مواد تعطى بالشعبة **A** الفرنسية، ومواد تعطى بالشعبة **B** العربية. وظلت مواد تعطى للشعبتين مجتمعتين باللغة الفرنسية. لقد قررت ادارة المعهد إعطاء المواد التي لها جذور محلية باللغة العربية لمن يرغب، أما المواد النظرية. فظلت تعطى باللغة الفرنسية.
إن المشكلة الأساس في التعريب أن الانتاج النظري للعلوم الاجتماعية التي تعد علوماً غربية بامتياز، لم يرافق بحركة تعريب للكتب بالمستوى المطلوب، ولم ترافق بالمقابل بتقوية لتعلم اللغة الأجنبية، وهذه مسألة ما زالت قائمة وربما أكثر من ذي قبل.

الطلابية
الحركة
على الموسوي رئيس فرع معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية يشرح برنامج عمل الفرع في المرحلة المقبلة وينتقد مواقف الادارة
أضواء على قضية الطلاب المهنيين بعد تعليق اضرابهم
طلاب دور المعلمين يهددون بتصعيد اضرابهم يوم الاثنين المقبل

وثيقة رقم 3: من نضالات طلاب المعهد في حركة التعريب من محفوظات د. علي موسوي

سنختم رأينا ورؤيتنا لهذه المسألة بكلمة الشيخ علي الطهطاوي الذي قال فيها " إن ضعف معلم الابتدائي لا تصلحه قوة مدرس الثانوي ولا أستاذ الجامعة". لهذا وجدنا بعد عشرين سنه وفي بحث خنافر حول البرامج في معهد العلوم الاجتماعية، ضرورة أن نعيد التفكير حتى في أهمية تعليم اللغة الأجنبية للطلاب، طالما أن هذه المواد لا تجدي من تعليمها نفعاً (خنافر، 1992).

التعليم الجامعي

في التعليم الجامعي أيضاً ومنذ بداية العام الدراسي، وفق ما أكده أمين سر المعهد، كانت الادارة تحدد بحسب المواد، الأساتذة الزائرين من فرنسا (كل سنه 3 أو 4). كانوا يأتوا المعهد لإعطاء محاضرات تعليمية (أقله 25 ساعة)، تحسب للطلاب الذين كانوا مسؤولين عن مضامينها في امتحاناتهم.

من الأساتذة الزوار الذين بقيت أسماؤهم في الذاكرة نذكر:

Jacques Berque ,Pierre Marthelot, [5]Philippe Fargues

وهذا الأخير قد أدار هو والدكتور يوسف كرباج مختبر الديموغرافيا الذي مول من صندوق الأمم المتحدة وافتتح في العام 1974 أي قبل وقوع الحرب بعام واحد.

Youssef Kourbage

Philippe Fargues

Jacques Berque

علم في العلوم الاجتماعية أيضاً أخصائيين كبار في مهنتهم، بالإضافة للأساتذة الملاك في المعهد، نذكر منهم على سبيل المثال، مع حفظ الألقاب: مصطفى عوجي (علم اجتماع الجريمة من العام 1965-1999).

حليم تقي الدين (مواد التشريعات السياسية في لبنان/ الأنظمة السياسية في البلدان العربية/ التاريخ الاجتماعي والاقتصادي من العام 1973 وحتى 1981)، جورج قرم (مادة التنمية من العام 1978 وحتى 1985)، رضوان السيد (من العام 1977 وحتى 1987)، محمد سهيل البوجي (من العام 1977 وحتى 1999)، ألبير منصور، د. مصطفى حجازي (علم نفس اجتماعي)، جوزيف دوناطو (مدير الانعاش الاجتماعي)، أندريه دحدوح (اقتصاد)، شارل رزق، هيام ملاط.... وغيرهم ممن جاؤوا من خارج الكادر التعليمي للمعهد.

إن هذه الوجوه التي تتالت على التعليم في المعهد، لمواد الثقافة، الاقتصاد، التشريعات، التاريخ، وغيرها من المواد العامة، تعزز ما ذكرناه سابقاً عن قلة المتخصصين الاجتماعيين في المعهد الذي استقبل تدريجياً كل الممنوحين من قبله للدراسة في فرنسا لسد ثغرة الكادر التعليمي المتخصص في العلوم الاجتماعية.

مسألة أخرى من المهم ذكرها في عملية التدريس، شهد بها أيضاً أمين سر المعهد، هي مسألة انضباط الحصص والوقت المخصص لها، من خلال ساعة دوام، كما الحال في المدارس.

[5] كتب هو ويوسف كرباج كتاب La situation demographique au Liban / par Youssef Courbage et Philippe Fargues
متوفر على موقع الأبحاث crss-ul.com

في الشهادات

افتتح معهد العلوم الاجتماعية بداية التعليم لمدة ثلاثة سنوات يستحصل بعدها الطالب على شهادة اجازة تعليمية[6] وبالتدرج افتتح الدراسات العليا بدأً بالجدارة (Maitrise) في العام 1971، مختبر الديموغرافيا العام 1982، دبلوم الدراسات المعمقة العام 1974، ولقد ظل واقع المعهد ينمو تصاعدياً وصولاً للعام 1975 حين اندلعت الحرب في لبنان.

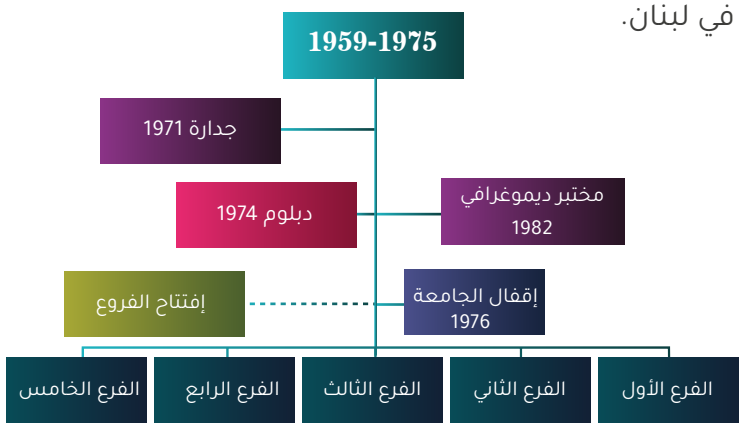

رسم بياني رقم 2: هيكلية الشهادات في معهد العلوم الاجتماعية بين العام 1959-1975 تواريخ أول امتحان في الشهادة التعليمية

في عدد الطلاب (1959-1975) والشهادات التخصصية

في قراءة لاختصاصات المعهد في بداياته وحتى العام 1975، والتي كانت تدرس على امتداد ثلاث سنوات بشكل شهادات، السنة الأولى ثقافة عامة، علم الاجتماع العام، علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع السياسي، علم الاقتصاد السياسي، الأنثروبولوجيا. (ملاحظة: بقي تقديم الشهادات حتى 1975 بالرغم من تحول المعهد في السبعينيات إلى نظام سنوات، وهذا ما يفسر تدني عدد الطلاب في الرسم البياني ما بين 1970 و 1975 في حين أن عددهم كان تصاعدياً في اختيار هذا التخصص).

	ثقافة عامة	علم إجتماع	نفس إجتماعي	سياسة	إقتصاد سياسي	انثروبولوجيا
1962	46	12	12	6	0	0
1963	33	28	0	29	5	0
1964	63	31	0	10	30	3
1965	38	30	0	17	17	5
1966	41	24	0	8	25	0
1967	49	37	0	4	13	0
1968	52	29	0	23	19	0
1969	49	29	0	21	17	0
1970	100	28	0	18	23	0
1971	0	49	0	21	24	0
1972	0	2	39	44	41	0
1973	0	4	39	6	4	0
1974	0	0	37	3	3	0
1975	0	0	56	0	0	0

جدول رقم 1: الاختصاصات في المعهد وفق الشهادات يثبت تغير النظام في عام 1971

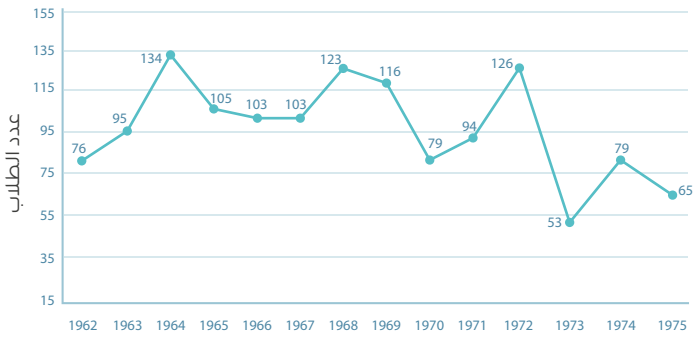

عدد طلاب المعهد ممن تقدموا للامتحانات بين الإعوام 1962 و1975

رسم بياني رقم 3: عدد طلاب المعهد وفق نظام الشهادات والذي استمر حتى 1975 لحين الانتهاء من طلاب هذا النظام الذي عدل في 1972 لصالح نظام الشهادة الواحدة

[6] لن نتوسع هنا في شرح البرامج وتعديلاتها تاركين الموضوع لبحث د. زهير حطب الخاص بالبرامج وتطوراتها في معهد العلوم الاجتماعية

ملاحظ في هذا الجدول قلة الدخول لتخصص الأنثروبولوجيا، مسألة ما زالت واضحة حتى اليوم في المعهد، نتيجة حداثة هذا العلم بالنسبة للكثيرين في مجتمعنا. الجدول يظهر أيضاً أحد أهم أسباب تعديل نظام الشهادات في المعهد إلى نظام سنوات، وذلك بهدف اكتساب الطلاب لكافة المعارف الاساسية في العلوم الاجتماعية وفق المستوى المطلوب في الاجازة.

في الابحاث الحقلية

كانت ناشطة كثيراً في المواد التطبيقية، حتى أن المعهد قد تلقى وقتها في سنة الحرب نفسها العام 1975 سيارة van volkswagen من الأمم المتحدة كهبة لنقل الطلاب خلال الدراسات الحقلية، لكن المعهد فقدها قبل حتى أن يستخدمها.

وكختام في قراءة هذه المرحلة، نستعين بما كتبه حرفياً الدكتور صادر يونس عندما وصف واقع الجامعة قبل الحرب وعدد أهمية هكذا مؤسسة وطنية جاءت نتيجة حاجة اجتماعية وبنضالات طلابية ونقابية مستمرة: (يونس،صادر 1993-1994).

1. حاجة المجتمع اللبناني الماسة لقيام جامعة وطنية.
2. تضافر جهود الأساتذة والطلاب وتحركاتهم المتتالية للحفاظ على جامعتهم وتعزيزها.
3. استقلالية الجامعة الأكاديمية والادارية والمالية التي كرسها القانون رقم 76/75 تاريخ 1967/12/26.
4. صدور القانون رقم 06/ 70 تاريخ 1970/2/23 الذي نص على تفرغ أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وعلى امتناعهم عن القيام بأي عمل مأجور خارج هذه المؤسسة.
5. الانفتاح على الخارج عن طريق تبادل الأساتذة والطلاب والمنشورات العلمية.
6. تطوير الأبحاث في ميادين الاختصاص كافة وديناميةالعلاقات بين أعضاء الجسم العلمي.
7. تخطي البنى الطائفية في اختيار الأساتذة والعمداء ورئيس الجامعة واعتماد معايير الكفاية والخلق السليم.
8. تغذية مكتبات الجامعة بآخر المستجدات الفكرية والعلمية في العالم وإغناء المختبرات بالتجهيزات اللازمة.
9. المناخ الديمقراطي الذي يمثل خصوصية لبنانية في هذه البقعة من العالم.
10. دعم العديد من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية والنقابية للجامعة الوطنية.
11. المستوى اللائق للشهادات اللبنانية.
12. وحدة البرامج والمناهج ومشاركة أهل الجامعة في صياغة القرارات الادارية والمالية والاكاديمية عن طريق مجالس الكليات والمعاهد ومجلس الجامعة.

الحرب الأهلية وقضية التفريع

لا شك أن الحرب التي عاشها لبنان والتي بدأت رحاها عام 1975 قد كان لها الأثر الكبير على الجامعة اللبنانية كما على معهد العلوم الاجتماعية.

عند اندلاع الحرب، جرى احتلال مبنى المعهد من قبل المهجرين. تكاتفت جهود الطلاب والأساتذة للحفاظ على المكتبة وعلى السجلات. وقام هؤلاء بمعاونة أمين السر ومن خلال إرشادات الادارة لحماية الكتب ولقد وظفوا شخصاً مسؤولاً من المهجرين أنفسهم، لحمايتها.

نقلت الملفات إلى منزل أمين السر حتى يتم حفظها من الضياع والحرق. أما التجهيزات والمعدات فلقد نهبت من المعهد، والمختبرات سرقت أو دمرت، لا سيما مختبر اللغات الذي كان مجهزاً وقتها، وفق ما ذُكر لنا، بأفضل المعدات.

لقد فرضت ظروف الحرب إقفال الجامعة لأشهر الطويلة العام 1975-1976، وبعدها صدر مرسوم اشتراعي رقم 122 تاريخ 6/30 /1977، عدد الجريدة الرسمية: 20 تعديل بعض أحكام الجامعة اللبنانية.

الفروع في معهد العلوم الاجتماعية

مع هذا التقسيم، مرت الفروع بمراحل تأسيسية، فلقد أصبح لكل قسم جامعي مديراً عاماً، وبات المعهد ضمنها وحدة من وحدتها كلف بادارته مدير بدون قرار تكليف.

- تولى الفرع الأول : د. حسن إبراهيم 1975-1977 (إدارة أثناء الحرب بدون مرسوم تعيين، توافق اداري داخلي للفرع في بدايات الحرب، لأكبر أعضاء مجلس (الفرع سناً)
- تولى الفرع الثاني : د. توفيق توما، بدون مرسوم تعيين
- تولى الفرع الثالث: د. انطوان نعوم، بدون مرسوم تعيين، تحت ادارة عباس علم الدين مدير الفروع كافة وقتها

المادة 1: تتألف الجامعة اللبنانية من وحدات جامعية في بيروت والمحافظات، تنظم بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي ولا سيما لجهة الملاكات بعد استطلاع رأي مجلس الجامعة.

تعني عبارة الوحدة الجامعية، الكلية أو المعهد أو مركز الأبحاث. تنشأ الوحدات الجامعية وينشأ فروع لها حيث تدعو الحاجة وتلغى وتدمج بعضها ببعض بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي بعد استطلاع رأي مجلس الجامعة اللبنانية أو بناءً على توصيته.

إثر تعديل النظام الجامعي افتتحت الفروع في المناطق اللبنانية بالتدرج. فلقد افتتح بداية الفرع الثاني 1976، تلته الفروع الأخرى عام 1977 في كل من طرابلس، زحلة، صيدا. وهكذا أصبح معهد العلوم الاجتماعية منقسماً لخمسة فروع.

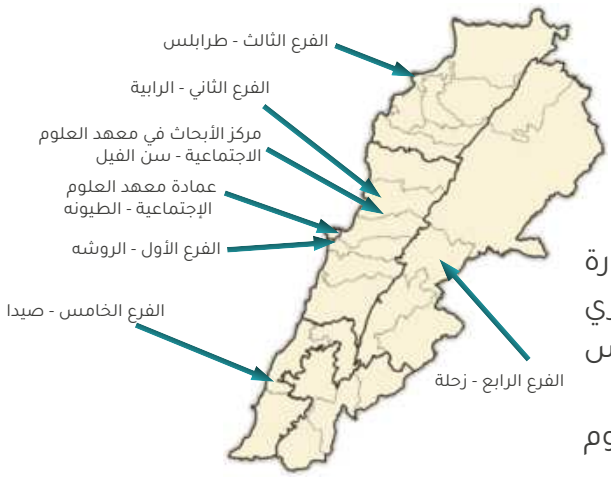

رسم بياني رقم 4: فروع معهد العلوم الاجتماعية

- تولى الفرع الرابع : د. بولس عاصي وكان حينها أمين سر الفرع الأول قبل تسلمه مهام ادارة الفرع في زحلة، بدون مرسوم تعيين، تحت ادارة الدكتور أنيس المسلم (1977-1980) مدير فروع الجامعة في البقاع.
- أما الفرع الخامس فلقد تولى ادارته الدكتور اسماعيل الغزال 1980 - 1983.

في سلبيات وإيجابيات الفروع

تعرض معهد العلوم الاجتماعية، كما بقية كليات وفروع الجامعة اللبنانية، لهزات كبيرة بسبب اندلاع هذه الحرب وخلالها.

قد كان من الجائز أن تتوسع الجامعة بشكل طبيعي مع الزمن لتلبية تزايد الطلب عليها، فهي الجامعة الوطنية الوحيدة القادرة على تلبية حاجات الأكثرية الأعم من طالبي العلم من أبناء المجتمع اللبناني، لكن التسرع وعدم التخطيط، وبسبب الحاجة الملحة للحماية الأمنية لطلاب الجامعة، اساتذتها وإدارتها, كان ما كان في تاريخ هذه المؤسسة الوطنية الشديدة التأثير بواقع المجتمع، وبسياسات الدولة.

بتمايز في الزمن، فتحت الفروع الثانية قبل بقية الفروع الاخرى التي لم تتأخر في اللحاق بها، كانت بداية كل معاهد وكليات الفروع تحت ادارة واحدة. ومن ثم وبعد تعيين العمداء في الادارة المركزية في بيروت استتبعت الفروع بقرارات تعيين مدراء تابعين لعميد وحدتهم.

في هذه المرحلة وخلال سنوات الحرب صدرت المراسيم التي عطلت قوانين الجامعة وصادرت استقلاليتها المالية والأكاديمية والادارية. إن كل ما ذكرناه حتى الآن يظهر الواقع السلبي لنشوء الفروع، أما الواقع الايجابي فلقد لمسنا أهميته من خلال وجود هذا التفريع. فتنامي للتعليم العالي لا سيما من أبناء الاطراف، هو أمر ضروري وملح لا سيما أن هذا التفريع قد خدم تفعيل تعليم الفتيات بشكل خاص في مجتمعنا اللبناني.

إن هذا التغيير الكبير في بنية الجامعة، مع قلة عدد المتخصصين في العلوم الاجتماعية قد أعاد في كل فرع من الفروع التي فتحت في المحافظات، المشكلة نفسها من حيث بناء الكادر الاكاديمي المتخصص لتولي مسؤولية التعليم. ومن المهم أن نذكر هنا أن المعهد كما الجامعة قد فقدا وقتها الكثير من مواردها البشرية التي هاجرت بسبب الحرب، مما افقد الجامعة خبرات فيها زادت في مشكلة الفروع وايجاد كادر تعليمي يسد الحاجة وقتها.[7]

مركز الأبحاث: واقعه ما بين 1977 وحتى اليوم

لقد أثر التفريع بشكل واضح على مركز الأبحاث، الذي انقسم إلى قسمين : مركز أبحاث في الفرع الثاني ومركز أبحاث في الفرع الأول. فبعد أن كان ناشطاً، قبل الحرب، وأنتج دراسات مهمة، وساند الكثير من الباحثين الناشئين في الدعم الدراسي والبحثي، توقف عن الانتاج البحثي طوال فترة الحرب.

أصدر المركزين مجلتين للمعهد، واحدة يطغى عليها الطبع باللغة الأجنبية والثانية باللغة العربية[8]، إلى أن جرى توحيد المركزين مجدداً في العام 1995، وتوحدت معها مجلة المعهد. حاول د. نبيل سليمان الذي ظل رئيساً لمركز الأبحاث بعد توحيده، إصدار تنظيم جديد للمركز من خلال تعديل النظام القديم، اضافة إلى نشره مجلة المعهد، كما نشر دراسات الأقضية في لبنان، من خلال التعاون ما بين أساتذة المعهد ووزارة الشؤون الاجتماعية وال UNDP.

[7] كان لكل فرع من الفروع، قصته وتجربته التي لن نتوسع بها في هذه الورقة، والتي من الممكن استشفاف بعضها من خلال السير الأكاديمية

8 بلغ عدد المجلات التي صدرت تحت اسم ال Societas سبعة

بالإضافة لتنظيمه المؤتمرات والحلقات البحثية. المحاولة نفسها جرت مع د. ملحم شاوول في تفعيل مركز الأبحاث، لكن مشكلة التمويل ظلت العقبة الكبيرة في عدم نشاط المركز.

في بحث للدكتورة خنافر حول مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، نستشف من خلاله أزمه هذا المركز خلال الحرب وبعدها (خنافر، دولة، 1993-1994).

دراسة الأقضية : تنفيذ مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية. عام 2001

واليوم بات للمركز نظام داخلي جديد بقرار رقمه 1590 تاريخ 5/18/ 2016، فعاد إليه دوره، وفتحت ضمنه المختبرات البحثية ال 6 التي أصبح لها هي أيضاً هيكليتها. أما نشاطات المركز على مستوى المحاضرات، الندوات والمؤتمرات فلقد انطلقت، وانطلق معها التشبيك مع المنظمات الدولية كاليونسكو، الصندوق الدولي للسكان، منظمة العمل الدولية، ... ومع العديد من المؤسسات الوطنية. ولقد انشئ للمركز موقعاً الكترونياً فاعلاً crss-ul.com ولضبط البحث في المعهد، وحد تعليم المنهجية والابستمولوجيا في المركز، وضعت الادلة لمساندة الطلاب وفق نظام المعهد، كما انتج العديد من التسجيلات التي تدعم تعريف الطلاب بالكثير من التقنيات الفنية لإخراج البحث العلمي.

وبناءً على ذلك يمكن القول أن الهيكلية الأساسية لمركز الأبحاث قد بدأ تفعيلها، لكن المشوار ما زال في بدايته، من المهم أن يجري العمل على تفعيل أكبر للشبكة العلائقية مع المؤسسات العامة والخاصة؛ من المهم أيضاً إعادة نشر ثقافة البحث من خلال المركز نفسه لا من خارجه، وهذا الأمر يتطلب وضع سياسات بحثية وايجاد سبل لتمويلها سواء من الجامعة أو من المؤسسات الداعمة للبحث. وأخيراً هناك ضرورة كبيرة لإنتاج أبحاث تخدم البيئة المجتمعية ليعود المعهد ويصبح حاجة وطنية.

تنامي فروع العلوم الاجتماعية

كما بدايات إنشاء المعهد، جرى السعي، في كل فرع، إلى ارسال بعض من حملة الدبلوم في العلوم الاجتماعية إلى التخصص في الخارج والعودة لتسلم مهمة التعليم فيه.
لقد أدي فتح الفروع في المناطق للكثير من التغيرات في بنية المعهد. فلقد تزايد عدد الطلاب بشكل سريع، وكذلك عدد الموظفين، مع عدد الابنية (شاهين، اميل، 2001)، مع قلة الموارد المالية. ولقد أثر هذا الواقع على الانتاج البحثي لمركز الأبحاث الذي أصبح التعيين فيه لقباً أكاديمياً أكثر منه نشاطاً في الانتاج العلمي.
باختصار، لقد اقتصر عمل الفروع خلال سنوات الحرب على التعليم، وحتى التعليم المتقطع وفق ما تسمحه جولات الشوارع والمعارك.

الحاجة لكادر تعليمي والتسريع في اصدار مراسيم الدكتوراه اللبنانية

إن الحاجة التي باتت ملحة لإيجاد كادر تعليمي في الجامعة، بسبب فتح الفروع فيها هو الذي سرع في اصدار المرسوم رقم 900 تاريخ 1983/5/4 والذي جرى تعديله مع تطبيق نظام ال LMD واستحداث معاهد ثلاث خاصة بالدكتوراه. لقد خرج معهد العلوم الاجتماعية ما بين العامين 1983 و 2001 وأظهر الرسم البياني التالي :

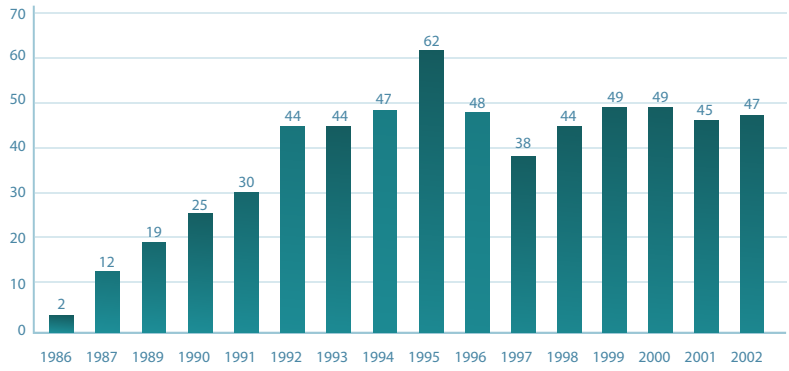

الدكتوراه (عدد الطلاب)

رسم بياني رقم 5: عدد طلاب الدكتوراه المتخرجين في المعهد حتى 2002

بعد انتهاء الحرب وفي التسعينيات من القرن العشرين، عادت الجامعة بإدارتها لضبط المؤسسة، لكن مع جروحات ومشاكل معقدة أكثر من زمن انطلاقها. وبتضاعف مطرد لعدد طلابها، وللكادر الأكاديمي فيها مع تدني ميزانيتها في زمن عصر النفقات، الذي برز في سياسات وزارات ما بعد الطائف، وتعاظم تدريجياً وصولاً لليوم الذي باتت الجامعة، مطالبة أكثر بالإنتاج البحثي مع ميزانية ضئيلة لذلك في هذه العودة، وبعد خمسة عشر سنه من تواجد الفروع، باتت هذه الأخيرة عصية على قبول التوحيد كما كان واقع الجامعة قبل الحرب. ومع تضخم أعداد الطلاب بات من المستحيل في ظل الواقع المستجد توحيدها.

لقد حاول المعهد التشدد في شروط قبول مشاريع الدكتوراه، كما نظم شروط قبول أساتذة التعليم في المعهد من خلال دراسة للملفات. ولقد جرت محاولات كثيرة للتقريب بين الفروع التي باتت قائمة بأمر الواقع، وذلك من خلال توحيد برامجها ومناهجها. كما جرى في العام 2001-2002 محاولة توحيد الماستيرات في بيروت، هذه المحاولة، بالرغم من نجاحها أكاديمياً، إلا أنها لم تدم طويلاً بسبب احتجاج أهل المناطق.

وقد جرى أيضاً ربط المعهد بالخارج من خلال الاشراف المشترك على أبحاث الدكتوراه التي قدمت كمنح تعليمية للمتفوقين في المعهد في فروعه الخمسة، والتي نتجت عن سعي مسؤولين في المعهد، مع مؤسسات غربية داعمة (سفارات، مراكز ثقافية غربية).

بعد فتح معاهد الدكتوراه في الجامعة اللبنانية في العام 2007، زاد تنامي حملة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الاجتماعية بشكل فاض الحاجة بكثير، لكن اللافت في هذا السياق هو المفارقة بين حجم عدد حملة الدكتوراه مقارنة بالإنتاج البحثي العلمي في مجال الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، وهذا أمر يزيد من ضرورة تفعيل مركز الأبحاث في معهدنا.

	1985 - 1976	1995 - 1985	2005 - 1995	2015 - 2005	2018 - 2015
الفرع الأول	4523	3931	15609	18711	3792
الفرع الثاني	3219	2627	5999	16878	1095
الفرع الثالث	3203	4310	7553	10293	1442
الفرع الرابع	1852	3411	6294	6244	2336
الفرع الخامس	2085	3820	7647	13623	5547

جدول رقم 2: عدد الطلاب في فروع المعهد

في قراءة الجدول 2، يتبين أن الفرع الأول قد تنامى بشكل سريع خلال الحرب ومن ثم عاد للانتظام العددي، لفهم هذا التغير من المهم ربطه بالأحداث، وبالنزوح الذي عاشته بيروت خلال الحرب

وإذا ما قارنا الرسم البياني رقم 3 بالرسوم البيانية رقم 6 و 7 يتبين لنا أن المعهد الذي أنشئ في العام 1959، بعدد طلاب لم يتجاوز 136 طالبًا، ليس هو نفسه الذي **تخطى عدد طلابه خمسة آلاف طالباً**، ولا يمكن مقارنته بما هو عليه اليوم. والتساؤل الكبير الذي بات يطرح مع تنامي هذه الأعداد، هل ما زلنا فعلياً معهداً تطبيقياً كما يجب أن تكون عليه المعاهد التطبيقية؟

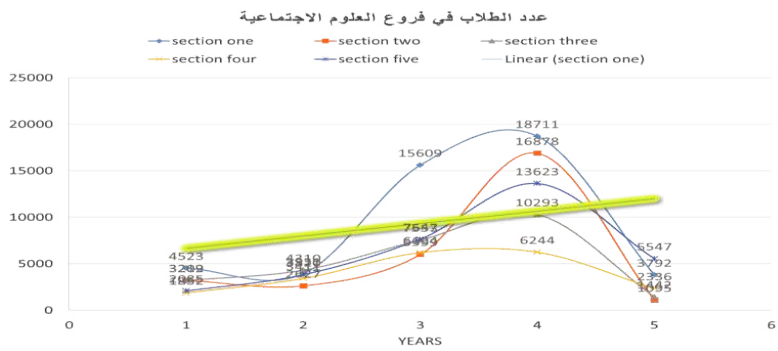

يظهر الرسم البياني رقم 6 تزايد عدد التلاميذ بشكل بارز خلال السنوات ما بين 1990 و 2015 وخط التوقع المستقبلي (الأصفر) يشير إلى نفس الاتجاه

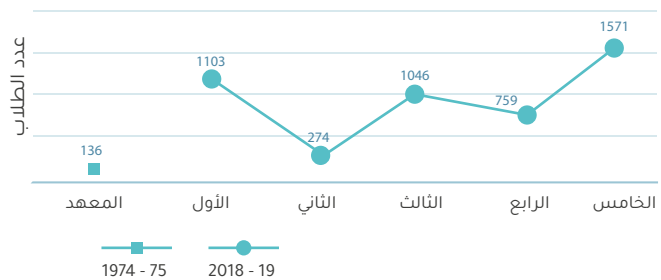

رسم بياني رقم 7: تنامي عدد طلاب معهد العلوم الاجتماعية خلال الستين عاماً

تغير سمات الطلاب وتأنيث المعهد

في بداية هذه الورقة البحثية استفضنا في شرح سمات طلاب المعهد وقاصديه للتعلم، كما بينا انتماءاتهم العقائدية التي كانت تتنوع بتنوع التيارات الحزبية في المجتمع اللبناني. كان المعهد وقتها أغلبيته من الشباب الذكور.

العام	علم نفس إجتماعي	ديمغرافيا	تنمية	تربية	انثروبولوجيا	سياسة	عائلة	عمل	معرفة وثقافة
2005	30	10	46	60	19	33	30	24	10
2006	18	4	46	65	18	26	22	20	5
2007	17	9	37	42	13	8	21	11	0
2008	10	2	32	36	9	13	28	12	8
2009	13	2	28	29	1	16	17	24	22
2010	14	0	35	32	13	19	20	8	12
2011	18	0	26	33	9	18	23	14	17
2012	17	3	34	32	12	24	16	16	10
2013	21	3	22	22	15	18	17	17	14

جدول رقم 3: التخصصات الأكثر جذباً ما بين ال 2005 و ال 2013 (قبل تطبيق ال LMD)

لقد غيرت الحرب سمات طلاب المعهد، فكثر دخول أبناء الأطراف إلى الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الاجتماعية، من غير القادرين في السابق على النزول إلى بيروت للتعلم، سواءً لأسباب اقتصادية بالنسبة للذكور أو لأسباب ثقافية بالنسبة للإناث. لكنّ قرب المعهد وبقاء الفتاة تحت هيمنة السلطة الذكورية للأهل، وفق خصوصيات العادات والتقاليد، مكن الكثيرات منهن من تكملة تعليمهن الجامعي. وما زاد في هذا التغيير النوعي للطلاب، تغير برامج المعهد نفسه. فلقد ارتفع الإقبال عليه لا سيما من قبل الفتيات، بعد أن بات لطلابه سوق عمل واسع في قطاع التعليم، منذ إدخال البكالوريا الاجتماعية والاقتصادية في المنهاج الثانوي في العام 1995. ولا ننسى أن مهنة التعليم في لبنان هي مهنة جاذبة للنساء بشكل خاص.

مع تطبيق نظام الLMD وحصرية الشهادة التعليمية في الجامعة لكلية التربية، عاد انتظام عدد الطلاب التصاعدي، لكن المعهد ما زال يتنامى مع تزايد العمل المدني، وحتى مع تزايد الطلب على العاملين الميدانيين المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

ظلت التنمية، إضافة لعلم اجتماع التربية، من أكثر الميادين التخصصية جذباً لطلاب معهد العلوم الاجتماعية. ومع تغير البرامج وتطبيق نظام الLMD، أصبح المعهد جاذباً لنوعية جديدة من الطلاب، ممن هم راغبون في تطوير قدراتهم المهنية أو ممن هم راغبون في الدخول في سوق العمل.

ويتطلع المعهد اليوم لتطوير البحث البينمناهجي، ليس فقط على مستوى العلوم الاجتماعية، بل وأيضاً مع علوم أخرى، بهدف مواكبة تطور العلوم نفسها، ولفتح باب التعلم المستمر لا سيما من خلال الماستيرات المهنية التي يهتم بأن تكون مواكبة لحاجات التنمية المستدامة.

في هوية المعهد بعد مسار الستين عاماً

إن استذكار تاريخ المعهد، ظروف نشأته، دورة في إرساء البحث في العلوم الإجتماعية في لبنان، ودوره في مد مؤسسات الدولة بالموظفين، كما دوره في مد المدارس بأساتذة ثانويين، ناهيك حكماً عن دوره في الدراسات التنموية مع المؤسسات العامة والخاصة، وكل ذلك، بالرغم من الحرب

التي شرذمته على مدى خمسة عشرة سنه، والصعوبات التي واجهها لبناء الكادر الأكاديمي فيه، لا سيما بعد تفريعه.
إلا أن المعهد إستطاع تطوير مناهجه بشكل جذري مرتين كي يتلاءم مع تطورات العلوم الاجتماعية في العالم. إن كل هذا يشير إلى أن المعهد ما زال ضرورة مجتمعية وله دور بناء، إن على المستوى المعرفي أو على المستوى البحثي. ستون عاماً من عمر المعهد فيها الكثير من محاولات البناء واعادة البناء والصمود.

وإن استندنا في بداية الورقة على مقولة "إن المستقبل هو حاضر نحن صنعنا ماضيه"، فهذا الأمر يستدعي:

- النقاش حول هوية المعهد. إذ كلما دار النقاش حول هذا الموضوع كلما احتدم الصراع حول الخوف من تمهينه Professionalisation ، بالرغم من أن كلمة التمهين لغوياً تعني التدريب على إحدى المهن.
الواقع أن معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومنذ إنشائه، أريد له أن يهيئ خبراء مهنيين في الدراسات والمسوحات، ولهذا جاءت غالبية مواده تطبيقية، ولهذا أيضاً سمي معهداً لا كلية
لن نناقش حكماً هذه المسألة، فتسمية المعهد هي مبتوتة سواءٌ في برامجنا أو حتى في وعينا لدور معهدنا. لكن اليوم، ومع تنامي أعداد طلابنا الذي تخطى الخمسة آلاف بتنا ندرس وكأننا في كليه. إن هذه المسألة تحتاج فعلاً لنقاش عميق حول ماذا نريد لمعهدنا؟

- في الماستيرات المهنية المستحدثة في نظام ال LMD مهم أن نتعاطى معها بوعي العارف بأهمية التعليم في معهد لا في كلية بمعنى أن نحافظ على الصف الذي بمقدور الأستاذ متابعة طلابه فيه.

- التقييم والتقويم
من خلال قراءة الذاكرة الأكاديمية التي قدمها أساتذة هذا المعهد، نجد أن الغالبية منهم قد أنتجت أبحاثها خارج المعهد. وفي هذا خسارة كبيرة للمعهد نفسه لا بد من تقويمها.
ضرورة وجود قراءة نقدية للمنتج البحثي لأساتذة المعهد ولطلابه بهدف تكوين معرفة علمية حول أثر هذا الانتاج في حقول المعرفة في العلوم الاجتماعية.
المرور من مرحلة دينامية الأفراد في التخطيط الأكاديمي والبحثي، لمرحلة بناء السياسات التعليمية والبحثية، وذلك بهدف تعاضد الجهود المتناثرة بهدف التطوير المستدام للمعهد، وهذا لا يتم إلا من خلال التقييم والتقويم.

لن أختم هذه الورقة إذ سيستتبعها كلام كل المحاضرين في هذا المؤتمر الذي أردنا حلقاته متكاملة التدرج في فهم المعهد وتحولاته المعرفية وانتاجاته وماذا ساهم في بناء مستقبل أبنائه من الطلاب، وما هي الرؤيا في بناء مستقبله.

ملحق

تعاقب على عمادة معهد العلوم الاجتماعية منذ العام 1977 وحتى اليوم العمداء التالية أسماءهم

على الفرعين خلال مرحلة التقسيم

- العميد هاشم حيدر-1977 1991مرسوم 779. 31/12/ 1977 قرار رقم 121 تاريخ 30/9/ 1985
- العميد فوزي عطوي -1992 1993 تكليف
- العميد أسعد ذبيان -1993 1996 مرسوم 4049 تاريخ 1993
- العميد محمد شيا 2001-1997 مرسوم 10535 تاريخ 1997 وقرار 1391 تاريخ 2000
- العميد ناصيف نصار-2001 2004 مرسوم رقم 6640 تاريخ 2001 (استقال قبل انتهاء ولايته)
- العميد فردريك معتوق 2004 - 2013 قرار رقم 1034 تاريخ 2004 بالتكليف
- العميد عبد الغني عماد 2013 قرار رقم 4075 تاريخ 2013بالتكليف
- العميد يوسف كفروني تعيين 2014 قرار رقم 2156 تاريخ 1/ أيلول 2014 لحين بلوغه السن القانونية 26/12/2015
- العميدة مارلين حيدر-2016 قرار 337 تاريخ 2016 بالتكليف وحتى حينه

أما المدراء المعينين

في الفرع الأول

نجيب عيسى كتاب رئيس الجامعة تاريخ 24/1/ 1978
محمود بري -1983... قرار رقم 754 تاريخ 28/1/1983
صابر بو درغم قرار رقم 843 تاريخ 13/2/ 1986
محمد شيا قرار رقم 533 تاريخ 14/2/1988
زهير حطب قرار رقم 125 تاريخ 24/9/1993
أسعد نادري قرار رقم 1879 تاريخ 13/4/1995
حسن الضيقة قرار رقم 1943 تاريخ 3/10/ 1997
فؤاد رعد قرار رقم 1820 تاريخ 2/10/ 1998
سمير سليمان قرار رقم 303 تاريخ 18/ 2/ 2007
طلال عتريسي قرار رقم 2214 تاريخ 30/11/2002
تكليف قرار رقم 2211 تاريخ 5/12/2005
محسن صالح قرار رقم 494 تاريخ 5/4/ 2007
وليد حمية قرار رقم 514 تاريخ 3/2/2012
عاطف الموسوي قرار رقم 125 تاريخ 31/1/2015
حسين سلامة قرار رقم 163 تاريخ 2/2/2018

في الفرع الثاني

الدكتور توفيق توما بدون قرار تعيين
الدكتورة ماري - آنج برنس قرار رقم 13 تاريخ 8/1/ 1979
الدكتور ريمون صايغ قرار رقم 948 تاريخ 1/ 1982/1
الدكتور كميل طانيوس سلامة قرار رقم 2089 تاريخ 31/3/1982
الدكتور ابراهيم سالم يوسف مارون قرار رقم 125 تاريخ 24/9/1993
الدكتور سامي داغر قرار رقم 1967 تاريخ 3/11/1999
الدكتور جوزيف نعيم شليطا قرار رقم 2214 تاريخ 3/11/ 2002
الدكتور جورج سوتيري قرار رقم 494 تاريخ 5/4/2007
الدكتور ملحم شاوول قرار رقم 214 تاريخ 3/2/2012
الدكتور طانيوس سمعان جرجس قرار رقم 743 تاريخ 2/4/2014
الدكتورة منى حنا خطار رحمة قرار رقم 890 تاريخ 2/4/2017 وحتى تاريخه

في الفرع الثالث

الدكتور عباس علم الدين (1980-1977) مدير فروع الجامعة في الشمال
الدكتور أنطونيوس نعوم مدير الفروع رئيس معهد 1978-1977
الدكتور فردريك معتوق مصطفى الرافعي مدير 1981
الدكتور يوسف كفروني قرار رقم 840 تاريخ 20/2/ 1985
الدكتور فردريك معتوق قرار رقم 1310 تعين 10/6/1988
الدكتور فردريك معتوق قرار رقم 994 تاريخ 21/5/ 1991
الدكتور ماهر مرعبي قرار رقم 125 تاريخ 24/ 9/1993
الدكتور أنطونيوس نعوم قرار رقم 882 تاريخ 18/12/1996
الدكتور يوسف كفروني قرار رقم 2458 تاريخ 10/12/1999
الدكتور يوسف كفروني قرار رقم 2211 تاريخ 7/12/ 2005
الدكتور عاطف عطية قرار رقم 2468 تاريخ 21/12/ 2006
الدكتور عاطف عطية قرار رقم 494 تاريخ 11/4/ 2007
الدكتور غسان الخالد قرار رقم 218 تاريخ 5/2/ 2014
الدكتور عبد الحكيم غزاوي قرار رقم 333 تاريخ 17/2/ 2017

في الفرع الرابع

الدكتور أنيس المسلم (1980-1977) مدير فروع الجامعة في البقاع
الدكتور مطلي قرار رقم 2402 تاريخ 19/05/1980
الدكتور هيكل الراعي قرار رقم 1016 تاريخ 17/05/ 1984
الدكتورة جورجيت تنوري قرار رقم 531 تاريخ 14/12/1988
الدكتورة جورجيت تنوري قرار رقم 516 تاريخ 9/11/1991
الدكتورة كلير صعب قرار رقم (1993-1999)
الدكتور زاهي ناصر قرار رقم 2458 تاريخ 4/12/1999
الدكتور رفيق الكرك قرار رقم 1893 تاريخ 5/ 9/ 2000
الدكتور سامي منصور قرار رقم 1565 تاريخ 24/9/2001
قرار رقم 2214 تاريخ 30/11/2002
قرار رقم 2211 تاريخ 5/12/2005
الدكتورعلي زيتون قرار رقم 494 تاريخ 05/4/2007
قرار رقم 869 تاريخ 26/4/2010
الدكتور أنطوان ساروفيم قرار رقم 1916 تاريخ 1/7/2011
قرار رقم 214 تاريخ 3/2/2012
الدكتور هيكل الراعي قرار رقم 125 تاريخ 31/1/2015
الدكتور عبد الله السيد قرار رقم 1948 تاريخ 23/6/2017

في الفرع الخامس

الدكتور اسماعيل الغزال الدكتور 1980 - 1983
الدكتور كامل حمود قرار رقم 25 تاريخ 24/9/ 1993
الدكتور علي الشامي قرار رقم 654 تاريخ 7/12/1993
الدكتور كميل الناشف قرار رقم 2459 تاريخ 6/12م1999
الدكتور كميل الناشف قرار رقم 2214 تاريخ 30/11/2002
الدكتور كميل الناشف قرار رقم 2211 تاريخ 5/12/ 2005
الدكتور طانيوس فرنسيس قرار رقم 494 تاريخ 5/4/2007
الدكتور كاظم نور الدين قرار رقم 214 تاريخ 3/ 2/2012
الدكتور رشيد شقير قرار رقم 219 تاريخ 5/2/2014
الدكتور سناء الصباح قرار رقم 3064 تاريخ 19/9/2015 تكليف
الدكتور سناء الصباح قرار رقم 1518 تاريخ 12/5/2016 تعيين

تعاقب على ادارة مركز الأبحاث منذ العام 1977 وحتى اليوم الرؤساء التالية أسماءهم

اسماء ذكرت دون تحديد لسنوات ترأسها

- د. بطرس لبكي (الفرع الثاني) قرار رقم 298 تاريخ 14 كانون الأول 1982
- د. ميشال عواد (الفرع الثاني) قرار رقم 1373 تاريخ 15 نيسان 1987
- د. صادر يونس (الفرع الأول) قرار رقم 299. تاريخ 14/12/1982
- د. نبيل سليمان قرار رقم 587 تاريخ 26/11/ 1995
- د. ملحم شاوول قرار رقم 592 تاريخ 13/ نيسان 2005
- د. مها الكيال قرار رقم 1174 تاريخ 22 نيسان 2013

المراجع

أرشيف مركز الأبحاث- العمادة. (ب. ت.). مركز الأبحاث والمراجع العلمية في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. بيروت

حنفي، ساري؛بن عبريط رمعون، نورية؛ مصطفى؛ مجاهزي. (2014). مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

خنافر، دولة. (1993-1994). مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية. مجلة معهد العلوم الاجتماعية, 47-52

خنافر؛ دولة. (1992). البرامج ومشاكل تطويرها في معهد العلوم الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية, 71-79

دليل معهد العلوم الاجتماعية. (1974). دليل 1974. بيروت: الجامعة اللبنانية: معهد العلوم الاجتماعية

رزق، هدى. (2000-2001). العلاقة بين الدولة والجامعة - نموذج معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. باحثات. تم الاسترداد من
http://www.bahithat.org/images/Publications/abstracts/7hudarizk.pdf

شاهين، اميل. (2001). الجامعة اللبنانية ثمرة نضال الطلاب والأساتذة. بيروت: دار الفارابي

ا. ا. 1997, في معايير البحث السوسيولوجي In .شاوول، ملحم؛ بعلبكي؛ أحمد. (1999). معايير البحث السوسيولوجي بيروت: منشورات الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع .(pp23-31) ((اشكالية الكتابة والبحث

عماد، ا. (2002). الحركات الطلابية في لبنا، 50 عاماً من النضال -1951 2001. بيروت: دار الكتاب الحديث

مركز المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية. (1961). تنظيم معهد العلوم الاجتماعية
http://www.legallaw.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=187609. Retrieved from
http://www.legallaw.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=187609

معابر. (2003). رينيه حبشي
Retrieved from http://www.maaber.org/issue_may05/lookout3.htm

يونس، صادر. (1993-1994). آثار الحرب على بنية الجامعة اللبنانية. مجلة العلوم الاجتماعية, 27-46

ديناميات التشابه والتمايز في التجربة البحثية لطلاب العلوم الاجتماعية

د. علي موسوي*

"هذه الطينة من هذه العجينة"
مثل شعبي لبناني

لطالما تردّد في المؤتمرات، وفي بعض المقالات والأبحاث، كلام يشير إلى تراجع في مستوى التعليم ونوعيته في الجامعات في لبنان عمومًا، ومنها الجامعة اللبنانية، وهو كلام لا يخلو من الإشارة إلى تمايزات هنا وهناك حسب الجامعات، وفي كل جامعة حسب الكليات والمعاهد، وفي هذه الأخيرة بين مكوّناتها ومن بينهم الطلاب وهم المعنيون المباشرون بهذا البحث. و"الأبحاث" التي يتقدّم بها الطلاب، سواء كمادة من مواد الإمتحانات (رسائل الدبلوم) ، أم كمنتج نهائي يخضع للتقويم بذاته، وبه وحده ترتبط نتيجة التقويم (الدكتوراه)، هي المقصود حصريًا بالتجربة البحثية للطلاب. لكن هذه التجربة البحثية لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقاتها.
كذلك تردّد كلام كثير حول التضخم في أعداد الطلاب الذين يتابعون الماجستير والدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، وعن العدد الكبير جدًا لرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي ينتجونها، وقد بتنا أمام ظاهرة غير اعتيادية، و"هجمة" غير مبرّرة على التحصيل العالي، وتحديدًا الدكتوراه.

مؤشرات تدعو الباحث للنظر بالواقع البحثي في الجامعات اللبنانية من وجهة نظر كمية ونوعية، والتساؤل حول وظيفة هذه الأبحاث ودورها، وما إذا كانت تندرج في إطار سياسة بحثية ما؟
لا تهدف هذه الورقة البحثية للتصدّي لكل هذه التساؤلات، بل هي تهدف إلى:

أولًا: عرض للسياق البحثي في معهد العلوم الاجتماعية.
ثانيًا: قراءة كمية للتجربة البحثية من خلال رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في معهد العلوم الاجتماعية(1995-2018).
ثالثًا: قراءة نوعيّة لأهم الملاحظات النقدية التي تواجه التجربة البحثية للطلاب.
خلاصة: الأفق البحثي في المعهد.

أولًا: السياق التاريخي للتجربة البحثية للطلاب في العلوم الإجتماعية

لا يمكن فهم التجربة البحثية لطلاب معهد العلوم الاجتماعية من دون ربطها بالسياق التاريخي لنشأة المعهد ولوظيفته. فقد تأسّس معهد العلوم الاجتماعية بإرادة واعية ومصممة وهادفة من قبل السلطة السياسية الشهابية ميّزته عن نشأة الكليات الأخرى في الجامعة اللبنانية، التي لم تنشأ إلا بالمطالبات والتحركات من إضراب وتظاهر.

*أستاذ متقاعد - معهد العلوم الإجتماعية - الجامعة اللبنانية، وأستاذ مشرف في المعهد العالي للدكتوراة في الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، رئيس سابق للجمعية اللبنانية لعلم الإجتماع، ونائب الرئيس حاليًا.

كما تميّزت نشأة المعهد في العام 1959 بالإرتكاز على قاعدتين مترابطتين لا فكاك بينهما، مركز الدروس ومركز الأبحاث. أُنشئ المعهد لتلبية وظيفتين أساسيتين، الأولى وظيفة التعليم من أجل تأمين كادرات بشريّة متمكنة نظريًا ومنهجيًا، ومدرّبة للمساهمة في العملية التنموية الإصلاحية التي أطلقها العهد الشهابي، من أجل رفد إدارات الدولة بهذه الأطر، وكذلك المجتمع المدني. والثانية إجراء البحوث والدراسات للتعرف على الأوضاع اللبنانية خصوصًا، وعلى أوضاع المشرق العربي بأكمله، لكي "نعي واقعنا".[2]

شكّل البحث إذًا وظيفة من الوظائف البنيوية للمعهد، وبالتالي من ضمن وظيفة الأساتذة فيه الانخراط في البحث ولو أن قانون الجامعة لم ينص على ذلك، خصوصًا أن إحدى مهام مركز الأبحاث المتوافر في معهد العلوم الاجتماعية، تدريب الطلاب على البحث، والذي تُخصص له المناهج والبرامج حُصصًا محددة ومواد معينة، وهو تدريب منهجي وميداني. فالتدريب المنهجي والميداني لا ينفصل عن التكوين النظري الذي يبقى المرتكز الأساسي لإستخدام التقنيات في العلوم الإجتماعية. فالتدريب على التقنيات من دون عدّة نظرية متينة أشبه بمن يُعد تقنيين منفّذين، لا باحثين مبدعين و مجدّدين؛

كان أساتذة المعهد في ستينيات القرن الماضي بمعظمهم من خريجي الجامعات في فرنسا؛ وكان عدد الطلاب قليلًا، والتعليم كان باللغة الفرنسية بشكل أساسي، حتّى العام 1969-1970 حيث دخل إلى المعهد مجموعة من خريجي المدارس الحكومية، والذين خاضوا عملية التعريب[3]. تجدر الإشارة إلى أن جيل الطلاب آنذاك كان جيلاً من أوساط ريفية عمومًا، ومن ذوي الدخل المحدود، وكان جيلاً طامحًا للتعليم من أجل الترقي الاجتماعي، لذلك كان جيلًا متطلبًا، وفي الوقت نفسه يقبل التطلّب الأكاديمي من الأساتذة، أي أن التطلب كان مُتبادلًا.

إلى العملية التعليمية كانت إدارة المعهد، عبر مركز الأبحاث، تنشط في دعوة أساتذة مرموقين في الجامعات الفرنسية، ليلقوا محاضرات في مواضيع يستفيد منها الأساتذة والطلاب. وكان المركز قد بدأ بإنتاج أبحاث لباحثين متنوعين، لم يقتصروا بالضرورة على أساتذة المعهد. بالنسبة للطلاب كان المنهج يتضمن مواد منهجية، كالمونوغرافيا والتدريب على البحث الاستقصائي، وهي كانت من المواد التي يتم فيها التفاعل لأنها كانت تتضمّن أعمالاً حقلية. حتى مادة الجغرافيا البشرية كانت تتم فيها بعض الرحلات الميدانية للتعرف المورفولوجي على المشهد الطبيعي في المدينة وفي الريف.

التعرّف على البحث بالنسبة لطلاب العلوم الإجتماعية كانت بدايته الفعلية بعد الحصول على الإجازة (3 سنوات)،أي في السنة الرابعة، الكفاءة أو الجدارة في العلوم الاجتماعية (Maitrise) كان الطالب، وكجزء من الامتحانات، يتقدم بما يُسمى"Note de recherche"وهي أقرب إلى تقرير من 30 إلى 50 صفحة؛ والوظيفة الأساسية لهذا العمل البحثي الأولي هي تعويد الطالب على البحث "Initiation a la recherche"من خلال إختيار موضوع ما وتطبيق ما تعلمه نظريًا ومنهجيًا، ويتم تقويم البحث وإعطاء علامة كجزء من الامتحان في شهادة الجدارة. وفي إطار ربط الطلاب بمركز الأبحاث في المعهد كانت تُعطى منحة للطلاب المتفوقين، **بحسب الحاجة والموازنة المرصودة لذلك، لمتابعة تعليمهم الجامعي في فرنسا** أمّا المتفوقون الآخرون فكانوا يحصلون على منحة بحثية بموجب عقد، من أجل إنجاز بحث حول موضوع معيّن.[4]

كانت سمعة المعهد جيدة، ومباريات مجلس الخدمة المدنية تشهد على ذلك، حيث نادرًا ما تقدّم إليها طلاب منه ولم ينجحوا ؛ فبرنامج الامتحانات آنذاك كان يتضمن مواد تنمية وغيرها من المواد التي تُدرّس في المعهد، والتي جرى حذفها من مواد الامتحانات خلال الحرب.

على الرغم من هذه الصورة الزاهية المعهد كان لمّا يزل يؤسّس تجربته، وعلى الرغم من "نشاطية" مركز الأبحاث في تلك الفترة، إلّا أنه كان مركزًا يعتمد على الأبحاث الفردية، ولم يكن هناك فرق بحثية، حتى أبحاث الطلاب الممولة كانت فردية، ولا تدخل ضمن أي سياسة بحثية هادفة.

بدأت الحرب في العام 1975 ولم تكن تجربة المعهد قد اكتملت بعد، وخصوصًا على المستوى البحثي، فلم يكن قد مرّ على إنشائه 14 عشر عامًا بعد. لقد شكّلت الحرب اللبنانية نقطة تحوّل مفصلي في تاريخ المعهد، لا بل في تاريخ الجامعة، حيث تم تفريع المعهد، كما غيره من الكليات (الآداب والعلوم الإنسانية، العلوم، الحقوق والعلوم السياسية،الصحة)، الى 5 فروع؛ وهو ما أدّى إلى تشتت الكادر التعليمي الأساسي المتخصص بالخارج، وتوزّعه على الكليات بحسب منطقة سكن كل منهم، وبالتأكيد عدد هؤلاء غير كاف لإنجاز العملية التعليمية، خصوصًا أن الانتشار الجغرافي في المناطق اللبنانية، قرّب الجامعة من الأرياف، وبالتالي توسّع الطلب الاجتماعي على هذه الفروع. وإزاء النقص في عدد الأساتذة اضطرت الفروع إلى الاستعانة بأساتذة لم يكونوا قد حازوا على شهادة الدكتوراه، مع أنه شرط أساسي في الجامعة اللبنانية، فتم التعاقد بشكل متسرّع معهم، ثم تمكّن بعضهم/ن من الحصول على الدكتوراه "من بو قريبو" وإنضموا إلى الكادر التعليمي.

إلى ذلك فإن نشأة الفروع من جهة، وإنشاء منصب مدير من جهة أخرى، وهو منصب مستحدث في البنية التنظيمية للجامعة، شرّعا الباب واسعًا أمام تدخل السياسة في الشؤون الأكاديمية، وهو ما يفسّر الالتحاق المتسرّع للبعض بالتعليم؛ وإذا ما أضيف إلى هذه البنية الجديدة إقرار مرسوم 900، الذي أنشأ شهادة الدكتوراه اللبنانية في العام 1983، توضحت العوامل البنيوية التي ترسم، بجزء كبير منها، الواقع الراهن للجامعة والمعهد.

ضمن هذا السياق العام، توسّع المعهد، وتضاعفت أعداد الطلاب، والأهم أن أحد مكوني المعهد، أي مركز الأبحاث المتلازم الوجود مع مركز الدروس، شُلّت نشاطاته، فأدّى إلى إختلال في وظيفة المعهد، وأصبح البحث من دون وظيفة يسعى إليها. وعلى الرغم من عملية الترضية الضيّقة الأهداف، عبر تعيين مديرين لمركز الأبحاث(واحد في الفرع الأول والآخر في الفرع الثاني)، لم تنقذ تلك المحاولة الوضع، ولا هي كشفت عن تمايز بين الإدارتين في إعادة تنشيط المركز؛ فإستمر منصبًا مهمّشًا إداريًا، وماليًا ومن دون سياسة بحثية.[5]

كذلك فإن عملية التعليم لم تكن على السويّة نفسها في الفروع كافة، فحصل التفاوت بينها، وحتى في داخل كل فرع على حدة، حيث تتفاوت طرق التعليم، ومحتوى المواد نفسها بين أستاذ وزميله، من دون أن يكون هناك توصيفات واضحة، وحين توجد لا يتم الإلتزام بها، وكل ذلك في ظل غياب مرجعية علمية قادرة على حسم الأمور.

في ظل هذه الأوضاع، وبسبب ظروف الحرب، وإرتماء بعض الأساتذة في حماية السياسيين، تصدّر الرأسمال الاجتماعي على الرأسمال الثقافي في الكثير من مجريات الأمور في الجامعة. كذلك فإن ضعف الرقابة والمتابعة والمحاسبة، أبرزت، الى الرأسمال الثقافي للأستاذ، دورًا للرأسمال الأخلاقي[6] . في تنفيذ واجباته التي ينص عليها القانون، في التعليم والتقويم والإشراف الخ. فقد وُضع الأستاذ أمام معادلة "أنت وضميرك"، وهي معادلة مريحة للبعض المتهاون، ولكنها في كل الأحوال معادلة فردية تُرضي ذاتيًا صاحبها والحلقة الضيقة التي يمكن ان تستفيد من خبرته. في هذه الظروف، تشكّلت الحماية لتقصير المتهاونين من الأساتذة، وتحوّلت الحكامة الجامعية في المواقع الإدارية (مدير) والإدارية الأكاديمية (عميد، رئيس) إلى حكامة توازنات سياسية[7]، وهي كلها عوامل تنعكس على العملية التعليمية والبحثية سلبياً.

أدّت عملية تفريع المعهد، والذي كان منذ التأسيس، وحتى بداية الحرب اللبنانية، ذكوري البنية، الى جذب كتلة كبيرة من الإناث، مما أدّى إلى ظاهرة التأنيث في المعهد، وهو تحول بنيوي. كما أن معظم طلاب المعهد هم من خريجي المدارس العامة (الرسمية)، وعددًا مهمًا منهم اختار الانتساب إلى العلوم الاجتماعية بالصدفة، والبعض لم يختر العلوم الاجتماعية كخيار أول بل بعد محاولات فاشلة في كليات اخرى، أو كتسجيل ثانٍ، لذلك فإن سياسة الباب المفتوح المتبعة في المعهد هي جزء من أزمته، والتقويم المتراخي منذ السنة الأولى يشكل الوجه الآخر للأزمة.

ومن العوامل الأخرى التي أثرت سلبًا على مسيرة المعهد الشروط المؤسّسية للانتساب اليه ؛ فقد كان المعهد الوحيد بين كليات الجامعة اللبنانية الذي يحصل فيه الطالب على الإجازة خلال 3 سنوات، وهو كباقي كليات الانتساب المفتوح لا يتطلب التسجيل فيه امتحانات دخول، وليس هناك إلزامية لحضور المحاضرات باستثناء القليل منها والمتعلق بمواد تطبيقية (النظام القديم قبل (LMD) وساعات التعليم قبل الظهر أو بعده محددة بـ 4 ساعات تعليم في اليوم على البرنامج، وغالبًا ما كان يختصرها البعض الى أقل من ذلك؛ هذه الشروط المؤسسية المرنة كانت عاملًا جاذبًا للانتساب إلى المعهد، ولارتفاع عدد الطلاب فيه من مئات في السبعينيات، الى أكثر من 6000 طالب/ة في العام 2005-2006، وهي سنة تتويج الالتحاق المتزايد بالمعهد بعد إقرار البكالوريا الاجتماعية - الاقتصادية في التعليم الثانوي، أضف إلى ذلك ما خلّفته الحرب من تدني لسلّم القيم، وتفشّي ذهنية الكسب السريع والتحصيل السريع للمال كما للشهادات وغيرها، فأصبح البحث عن السهولة، بدل التطلب، الخيار المفضل لدى العديد من الطلاب، والذين شكّل الرأسمال الأخلاقي المدعوم برأسمال إجتماعي، والذي يلقى تجاوبًا لدى بعض الأساتذة، في ظل تراخي أجهزة الرقابة والمحاسبة، على الصعيد الوطني وعلى صعيد الجامعة، المدخل إلى السهولة التي تشبه الترفيع الالي. شكّلت هذه الشروط المؤسّسية الرخوة شروطًا مساعدة، ومدخلًا للولوج إلى الجامعة لبعض من لا يستحق من الطلاب ومن الأساتذة وهو ما ساهم بالإنتاج المتفاوت الإعداد.

يحكم هذا السياق قراءة التجربة البحثية لطلاب معهد العلوم الاجتماعية، والمقصود بالتجربة البحثية المسار البحثي الذي يختبره الطلاب في المعهد، والذي تلعب فيه العوامل الذاتية دورًا مهمًا، ولكنه يرتبط موضوعيًا بالتعليم والتدريب اللذين يحصل عليهما بالدرجة الأولى في المؤسسة التي ينتمي اليها. وتتظهّر التجربة البحثية لطلاب المعهد بصيغ ثلاث: الجدارة، الماجستير(الديبلوم)، والدكتوراه.

ولكل من هذه المستويات وظيفة محدّدة في البحث. فوظيفة المستوى الأول، أي شهادة الجدارة، تعويد الطالب/ة على البحث العلمي من خلال تدريبه على إختيار موضوع ما، وعلى كيفية الإستفادة من الإعداد النظري والمنهجي. أمّا وظيفة المستوى الثاني أي الماجستير (أو ديبلوم الدراسات المعمقة كما كانت تُسمى) فهي تعميق التدريب، وصولًا إلى التمكن النظري والمنهجي. وهكذا تقتصر وظيفة المستويين الأول والثاني على التدريب للأول، وعلى التمكين للثاني، ولا يُنتظر من هذا المستوى جديدًا معرفيًا، إلّا بحالات النبوغ الإستثنائي. أما وظيفة المستوى الثالث في التجربة البحثية، أي الدكتوراه، فهي الإستفادة ممّا حصّله الطالب نظريًا ومنهجيًا، بعد بلوغ النضوج النظري والمنهجي، والقدرة على إستخدامه في إنتاج الجديد المعرفي.

تجدر الإشارة إلى أن التجربة البحثية في مستوى الماجستير تتم بإشراف أستاذ مساعد، بينما الإشراف على أطروحات الدكتوراه لا يتم إلّا بإشراف من هم برتبة أستاذ.

التجربة البحثية في الحالة التي ندرس هي النتيجة، أي المتغير التابع، والذي يحتاج إلى تفسير لحالته المتبدّلة، فليست كل الرسائل والأطروحات بالمستوى العلمي نفسه، والاختلاف بين درجات التقويم التي تُستخدم في الامتحانات، وفي تقويم الرسائل والأطروحات هي التعبير الأوضح، حين توضّح بمعايير واضحة ودقيقة، التفاوت في الإنتاج البحثي للطلاب. وعلى الرغم من أن المعهد واحد، والمناهج والبرامج هي هي، وأن المنشأ الإجتماعي للطلاب متشابه عمومًا، وأن مصدر شهادة الدكتوراة لمعظم الأساتذة الحاليين هو من الجامعة اللبنانية، على الرغم من كل ذلك يُطرح السؤال حول ما الذي يجعل قلة من الرسائل والأطروحات، متمايزة نظريًا ومنهجيًا، على عكس الغالبية العظمى منها؟

إن التبدل الذي طرأ على وظيفة المعهد من خلال تهميش البحث العلمي عبر تهميش مركز الأبحاث فيه، سيحكم حركة البحث في المعهد، وخصوصًا حركة البحث الطلابي، بعد تحويل المعهد مركزًا للدروس، مع تراجع في شروط التعليم فيه، والتراخي في عملية الإنتاج المحلي للدكتوراه، بسبب التدخل السياسي في الحياة الجامعية (من تعيين الأساتذة والمدراء، والموظفين، وتأمين الحماية للمقصرين)، والتقويم المتسرّع للأبحاث من أجل الترقية الأكاديمية وما يرافقه من التباسات، والعزوف المؤسسي عن المراقبة والمتابعة والمحاسبة، وتشتت الجماعة العلمية وضعف دورها، والشروط المتدنية للبيئة الجامعية المواكبة للتطور العلمي). في ظل هذا التهميش للبحث، وخصوصا في ظل غياب سياسة بحثية، من جهة، وفي ظل تدني شروط التعليم، من جهة ثانية، تبدّلت وظيفة الأبحاث الإلزامية للطلاب في الماجستير والدكتوراه وتحوّلت من عملية مساهمة في التمكين النظري والمنهجي للطلاب، والمساهمة في أبحاث رصينة للتعرف على أوضاع البلاد والمساهمة في تنميتها، إلى أبحاث " دعه يعمل دعه يمر" حيث يتراجع فيها دور الرأسمال الثقافي الأكاديمي ليبرز في الأولوية دور الرأسمالين الاجتماعي والأخلاقي، وهو ما يؤدّي إلى إنتاج أبحاث طلابية تُعاني في معظمها من ضعف نظري ومنهجي، على عكس قلة قليلة منها تؤشر على تمكن نظري ومنهجي.

وعليه ترتبط حصيلة التجربة البحثية للطلاب بجملة من المتغيرات المستقلّة التي تؤثّر فيها، ومنها:

- **المتغير المستقل الأول** يرتبط بالطالب (الرساميل الثقافية والإعداد التعليمي ما قبل الجامعي، والرساميل الاجتماعية والأخلاقية التي يمتلكها).
  المتغير المستقل الثاني يرتبط بالأستاذ (الرساميل الثقافية، والاجتماعية والأخلاقية التي يمتلكها، والإعداد الجامعي و الخبرة في التعليم والبحث).
- المتغير المستقل الثالث يتعلق بالإدارة الجامعية (الحكامة المؤسسية، اللجان العلمية، سياسة المؤسسة البحثية).
- **المتغير المستقل الرابع** يتعلق بالبرامج والمناهج ومدى تأمينها لحاجات البحث العلمي.
- **أمّا المتغيّر المستقل الأخير** فيتعلق بالبيئة الجامعية (المبنى والتجهيزات، والمكتبات، والخدمات المعلوماتية الخ) ومدى تلبيتها لحاجات التعليم والبحث العلمي

إنّ معالجة التجربة البحثية لطلاب العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية لا تتطلّب فقط قراءة كمية لمعطيات إحصائية، وإنما تقتضي جهدًا جماعيًا، وعملًا متأنيًا يستلزم وقتًا ومراجعة لعينة من الرسائل والأطروحات، لمعرفة تأثير كل من هذه المتغيرات المستقلة على التجربة البحثية للطلاب، وبالتالي على نوعيتها؛ إنّ الإحاطة بكل هذه المتغيرات المستقلة ليست من ضمن الحدود المرسومة لهذه الورقة البحثية لذلك سأكتفي بقراءتين:

قراءة كمية ترتكز على:

- **المعطيات الإحصائية** والتي تتناول أبحاث طلاب الماستر(الدبلوم)، والدكتوراه، من العام 1995-2018[8]، لجهة عنوان أطروحة الدكتوراه، أو رسالة الماجستير، ولغة الإعداد، وجنس وجنسية الذي أعدها، والاختصاص، وميدان الاختصاص والمواضيع التي تمت معالجتها.

وقراءة نوعيّة ترتكز على:

- **الملاحظة بالمشاركة**[9]، وهي التقنية الأساسيّة التي تُستخدم في هذا البحث، وخصوصًا في إبراز ديناميات التشابه والتمايز، من خلال خبرتي في التعليم، وفي الإشراف على رسائل وأطروحات، وفي المشاركة بلجان مناقشة.

كما تُستخدم الملاحظة غير المشاركة (التوثيق) في هاتين القراءتين المتلازمتين والمتداخلتين. ويُساعد في كل ذلك مسيرتي في المعهد منذ إنتسابي اليه كطالب في العام 1969.

أولًا: قراءة كمية للتجربة البحثية من خلال رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في معهد العلوم الاجتماعية (1995-2018)[10]

يرتبط الإنتاج البحثي للطلاب من الناحية الكمية بعدد الطلاب الذين يتابعون في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وتلعب معايير التقويم المتشدّدة أو المرنة الى حد الرخاوة، دورًا في تحديد عدد المتابعين

التطور الكمي للأبحاث الطلابية

أبحاث الطلاب بين المعدّلات الإعتيادية والقفزات الصادمة

النوع	العدد	النسبة%
دكتوراه	316	22
ماجستير	1129	78
المجموع	1445	100

جدول رقم 1: توزّع الإنتاج البحثي للطلاب وفق نوع الشهادة(1995-2018)

يتبيّن من الجدول رقم 1 أنّه خلال 24 سنة (من العام 1995-2018) تم إنتاج 1445 بحثًا، بمعدل 58 بحثًا في السنة، تتوزّع ما بين 1129 دبلومًا (78%) بمعدل 47 رسالة في السنة، و270 أطروحة (22%) بمعدل 13 أطروحة في السنة.

وإذا ما دقّقنا في علاقة الارتباط ما بين "الإنتاج البحثي" والسنة يتبين أن مسار الدكتوراه استمر متدرّجًا بشكل اعتيادي، ودون قفزات ملفتة حتى العام 2011 حيث بلغت نسبة الأطروحات في السنوات السبع الأخيرة (2012-2018) ما نسبته 68% من مجموع الأطروحات، بينما هذه النسبة لم تشكل سوى 32% خلال 17 سنة.

دوافع الإقبال على التعليم العالي في العلوم الإجتماعية

يكشف هذا التفاوت في النسب أن المسار كان اعتياديًا إلى حدّ كبير من العام 1995-2011 ، أمّا القفزات المتدرجة مع السنوات فتفسّر بالأعداد المتزايدة الملتحقة بالمعهد، سواء من أجل الترقي الاجتماعي، أم معظمها بسبب مناخ السهولة في متابعة الدكتوراه، لجهة التماثل مع بعض من تخرّج من دون مستوى، وبعض من يعلّم أيضا من دون مستوى، وبسبب عدم التشدّد في شروط القبول لهذه الشهادة. ويلعب تأجيل مواجهة الأزمة في سوق العمل، من خلال متابعة التحصيل العالي، دورًا في إطالة سنوات الدراسة كما يشير الى ذلك بورديو. أضف إلى كل ذلك غياب الخيارات الأخرى في المعهد، والتي تم استدراكها في السنوات الأخيرة، بعد تطبيق نظامLMDوإقرار الماستر المهني والبحثي، وهي تجربة لا تزال ضمن مرحلة الاختبار، والتي يؤمل أن تخفّف من الالتحاق بالماستر البحثي ؛ كذلك فإن الإجراءات التي اتُخذت في المعهد العالي للدكتوراه بحصر العدد بأقل من عشرة سنويًا، ستحد من متابعة الدكتوراه .[11]ويبرز الرسم البياني حركة متناقضة بين عدد طلاّب الماجستير في 2018 والذي بلغ 5 طلاب بعد أن وصل إلى 107 في العام2017، ويعود سبب الإنخفاض إلى البدء بتطبيق النظام الجديد LMDوإعتماد مسارين للطلاب واحد مهني والآخر بحثي. أما بالنسبة للدكتوراه فقد بلغ عدد الخريجين أقصاه في العام 2018(71 خريجًا) وهو عدد ضخم جدًا لسنة واحدة ولمعهد كمعهد العلوم الاجتماعية، وهو نتاج المسار التعليمي والبحثي السابق.

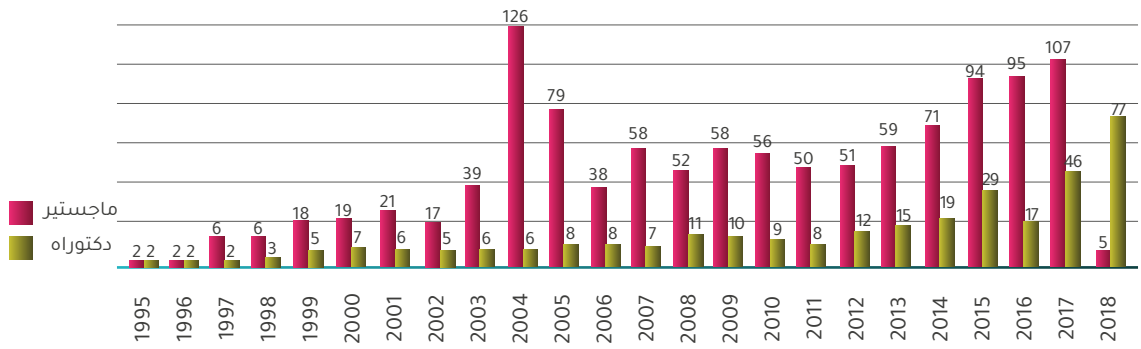

رسم بياني رقم 1: تطور عدد شهادات الدكتوراه والماجستر وفقاً للعام الجامعي(1995-2018)

تأنيث التعليم العالي في العلوم الاجتماعية

عندما التحقت بالمعهد في العام 1969 كان عددنا أقل من 50 طالبًا في السنة الأولى، وكان عدد الطالبات لا يتجاوز العشرة. والقصد أن التحاق الإناث بإختصاص العلوم الاجتماعية آنذاك كان خجولًا لأنه يرتبط عمومًا بالنسبة المتدنية للإناث في التعليم العالي في تلك المرحلة.

لعب تفريع الجامعة اللبنانية دورًا أساسيًا في تزايد عدد الإناث في التعليم العالي، وخصوصًا في الكليات ذات الانتساب المفتوح ومنها العلوم الاجتماعية. هذا التأنيث للتعليم العالي يطال معظم الجامعات ومعظم الكليات باستثناء عدد محدود منها كالهندسة مثلا.

الجنس / الشهادة	أنثى	%	ذكر	%	النسبة الإجمالية	المجموع
دكتوراة	187	59%	129	41%	100	316
ماجستير	865	76.6%	264	23.4%	100	1129

جدول رقم 2: توزع الطلاب وفق نوع الشهادة والجنس (1995-2018)

على الرغم من المنحى العام والذي يكشف عن تأنيث التعليم ، يُلاحظ من الجدول رقم 2 أن نسبة الإناث في الماجستير تفوق نسبة الذكور بنسبة 43 % بينما يُسجّل تراجع في الفارق بين النسبتين إلى 18% في مرحلة الدكتوراه ؛ وهذا يعني أن ظروف الإناث لجهة الزواج ومسؤولية تربية الأطفال، أي المسؤولية المنزلية، لا تزال تتحمله الإناث أكثر من الذكور، وهي سبب أساسي في الحد من نسبة المتابعات منهن للدكتوراه ؛ كما أن سوق العمل لا يزال يشهد تفاوتًا كبيرًا بين نسبة الذكور المنخرطين في سوق العمل وبين نسبة الإناث والتي لا تتجاوز ال23% .

لغة الأبحاث الطلابية

إن لغة الكتابة لأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير الأساسية هي اللغة العربية. وهذه النسب هي اعتيادية، بالنسبة للآداب و للعلوم الإنسانية والاجتماعية والحقوقية.[12] ترتبط لغة كتابة الأطروحات والرسائل بلغة التعليم في المعهد، والتي كانت اللغة الفرنسية حتى العام 1968. ثم جرى التحوّل إلى اللغة العربية في العام 1969 بشعبة من شعبتين، تحت ضغط الكتلة الطلابية التي انتسبت للمعهد في العام 1969،

اللغة / الشهادة	دكتوراة	%	ماجيستر	%	المجموع
الإنكليزية	4	1%	16	1%	20
العربية	275	87%	1023	91%	1298
الفرنسية	37	12%	90	8%	127
المجموع	316	100%	1129	100%	1445

جدول رقم3: توزّع رسائل الماجستير واطروحات الدكتوراة وفق اللغة

والتي تعود جذورها الطبقية إلى ذوي الدخل المحدود عمومًا، والذين تابعوا تعليمهم ما قبل الجامعي في المدارس العامة (الرسمية)، إلى أن تكرّست اللغة العربية أثناء الحرب وبعد التفريع

كلغة تعليم أساسية في أربعة فروع، بينما تفرّد الفرع الثاني بالتدريس في اللغتين الفرنسية والإنكليزية. ولأن الإنتساب إلى المعهد لا يخضع لأي نوع من الاختبار (لا مباراة دخول ولا أي نوع من الاختبارات)، ولأن عدد طلاب الفرع الثاني كان الأقل بين الفروع الأخرى، إنعكس ذلك في لغة الأبحاث الطلابية، حيث أن 91% من رسائل الماجستير هي باللغة العربية و9% فقط بلغات أجنبية، وخصوصاً الفرنسية. بينما ترتفع نسبة إستخدام اللغة الأجنبية إلى 13% في اطروحات الدكتوراه، نظرًا لإستقطاب المعهد طلابًا من جنسيات عربية وأجنبية، ومعظم الأخيرين لا يتقنون الكتابة باللغة العربية، أضف إلى أن طلابًا من الفروع الأربعة يمكن ومن أجل التشاوف أن يكتبوا أطروحاتهم بلغة أجنبية على الرغم من العدد المحدود جداً لهؤلاء.

الاختصاص والميادين المعرفية للرسائل والأطروحات

معهد العلوم الاجتماعية

يتبيّن من معطيات الجدول رقم4 أن معهد العلوم الاجتماعية قد سُمّي كذلك لأنه لا يقتصر على إختصاص علم الاجتماع وحسب، بل يضم أربعة اختصاصات أخرى، وهي التنمية، والأنتروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي والديموغرافيا، والمعهد هو الوحيد في لبنان الذي يدرس الاختصاص الأخير.

وهذه الاختصاصات مجتمعة تُشكّل 42% في الماجستير وتتدنّى إلى 36% في الدكتوراه، وهو تأكيد على تنوّع الاختصاصات في المعهد. ويعود هذا التدني لنقص الحائزين على رتبة الأستاذية في اختصاصات الديموغرافيا وعلم النفس الاجتماعي بالدرجة الأولى، ومن ثم الأنتروبولوجيا. الاختصاص الوحيد ، غير علم الاجتماع الذي حظي بتوافر كادر يحوز على رتبة الأستاذية، كان التنمية؛ لا بل إن هذا الاختصاص الأساسي في المعهد يستقطب لوحده ربع طلاب المعهد في كل من الماجستير والدكتوراه :

الشهادة / الاختصاص والميدان	دكتوراة	%	ماجيستر	%	المجموع
سياسي	69	22%	147	13%	216
ثقافي ومعرفي	49	16%	150	13%	199
تربوي	23	7%	123	11%	146
عمل	28	9%	113	10%	141
عائلي	16	5%	73	6%	89
ديني	15	5%	29	3%	44
اقتصادي	3	1%	19	2%	22
مجموع علم الاجتماع	203	64%	654	58%	316
تنمية	79	25%	276	24%	355
أنتروبولوجيا	11	3%	96	9%	107
نفس اجتماعي	14	4%	80	7%	94
ديموغرافيا	9	3%	23	2%	32
مجموع الاختصاصات الأخرى	113	36%	475	42%	1129
المجموع	316	100%	1129	100%	1445

جدول رقم 4: توزّع الأبحاث الطلابية وفق الإختصاص والميدان

يؤكّد هذا الاختصاص على هويّة المعهد، وعلى الوظيفة التنموية التي وسمت المعهد حين إنشائه في العهد الشهابي. وقد حافظ هذا الاختصاص على أهميته وعلى استقطابه للطلاب بسبب الطلب الاجتماعي من سوق العمل على خريجيه، خصوصًا بعد بروز الأدبيات العالمية، وخصوصًا الأدبيات التي تبنتها الأمم المتحدة حول التنمية البشرية المستدامة، واشتراط الدول المانحة عبر منظماتها، وعبر الشركاء المحليين من منظمات ووزارات وبلديات، تبني هذه المفاهيم والعمل على أساسها. وقد شكّل الطلب الذي وفّرته هذه الجهات فرصًا للخريجين للبحث في المجالات التنموية أو العمل في المنظمات ذات الصلة.

علم الإجتماع قاطرة المعهد

على الرغم من أهمية الاختصاصات الأخرى في المعهد، إلّا أن إختصاص علم الإجتماع يُشكّل لوحده 58% من الطلاب الحائزين على ماجستير، والذين ترتفع نسبتهم إلى 64% من مجموع الطلاب الحائزين على دكتوراه في العلوم الاجتماعية؛ هذه النسب تؤشّر على أن اختصاص علم الاجتماع هو قاطرة المعهد، ولكن هذه القاطرة ليست نتيجة خيار حاسم من الطلاب، بل يعود جزء من هذه الأهمية لعلم الاجتماع بسبب عدم توافر الاختصاصات الأخرى، الديموغرافيا وعلم النفس الاجتماعي والأنتروبولوجيا في الفروع كلها، بينما في المقابل يتوافر إختصاصا علم الإجتماع والتنمية في الماجستير في الفروع. والتراجع بنسبة 6% بين طلاب الماجستير في مجموع الاختصاصات الأخرى وإنتقالهم لإختصاص علم الاجتماع يمكن فهمه من عدم توافر معظم هذه الاختصاصات في الفروع . إلّا أن هذا الانتقال يطرح أسئلة حول مضمون الاختصاصات الأخرى، ومدى تأثير هذا الانتقال على الرأسمال الأكاديمي للطالب، وبالتالي على نوعية الدكتوراه التي أنجزها!

لا يمكن تقويم تجربة الاختصاصات الجديدة والماجستير البحثي والمهني لأنها لم تكتمل في المدى الزمني لقياس التجربة.

ومن بين الميادين الأساسية في علم الاجتماع يتربّع اختصاصان في المراتب الأولى، علم الاجتماع السياسي والذي يشكل نسبة 13% من الحائزين على الماجستير، ويرتفع الى 22% من الحائزين على الدكتوراه، يليه علم الاجتماع المعرفي والثقافي والذي يشكل 13% في الماجستير ويرتفع الى 16% في الدكتوراه. وفي المعهد ليس هناك اختصاص علم اجتماع ديني ولكن غالبًا ما يتم تناول هذه المواضيع ما بين اختصاصي علم الاجتماع المعرفي والثقافي، أو الأنتروبولوجيا ؛ أمّا الإبقاء على هذه الفئة في التصنيف فهي لإبراز فرض الأمور الدينية والطائفية نفسها على بعض الطلاب، كمواضيع مُعاشة وراهنة. ويلي ميداني علم الإجتماع السياسي والمعرفي والثقافي اختصاص علم الاجتماع التربوي، فالعمل والعائلي، حيث تتدنّى نسبة المتابعة بين الماجستير والدكتوراه. أما علم الاجتماع الاقتصادي فيمكن دمجه في مواضيعه وطرق معالجته مع التنمية، وأصلا نسب من تابعوا هذا الاختصاص متدنية، لأنها قريبة من اختصاص التنمية إلى حد كبير.

الاختصاص والجنس

في قراءة للجدول رقم 5 يتبيّن وجود تشابه في اختيارات الطلاب لبعض الإختصاصات، وتمايز في البعض الآخر. فالنسب متقاربة في ميادين علم الاجتماع كالاقتصادي (1% إناث و2% ذكور)، والتربوي

11%إناث و9% ذكور)، والديني (3% إناث و4% ذكور)، والعمل (10% إناث و8% ذكور)، وكذلك الثقافي إلى حد ما (15% إناث، و11% ذكور). وكذلك بالنسبة لاختصاصي الديموغرافيا (2% إناث، 3% ذكور)، والأنتروبولوجيا (7% إناث و8% ذكور)

الجنس / الاختصاص	انثى	%	ذكر	%	المجموع
اقتصاد	14	1%	8	2%	22
أنتروبولوجيا	74	7%	33	8%	107
تربوي	112	11%	34	9%	146
تنمية	274	26%	81	21%	355
ثقافة ومعرفة	156	15%	43	11%	199
ديمغرافيا	21	2%	11	3%	32
دين	27	3%	17	4%	44
سياسة	105	10%	111	28%	216
عائلة	77	7%	12	3%	89
عمل	109	10%	32	8%	141
نفس اجتماعي	83	8%	11	3%	94
المجموع	1052	100%	393	100%	1445

جدول رقم 5: توزّع الأبحاث الطلابية وفق الجنس والاختصاص

أكثر ما يبرز التمايز في اختصاص علم الاجتماع السياسي حيث هناك فقط 10% من الإناث في هذا الميدان مقابل 28% من الذكور. وهو ما يثير التساؤل حول عزوف الإناث إلى حد ما عن هذا الاختصاص والذي يرجع بشكل أساسي الى التنشئة الاجتماعية في الأسر اللبنانية، حيث وعلى الرغم من كل ما شهدته الأوضاع من تغيرات في مجالات التعليم والعمل، إلّا أن السياسة ، كما تمارس في لبنان، ما زالت تُعتبر عمومًا وكأنّها شأن ذكوري! في المقابل يبدو أن اختصاص علم النفس الاجتماعي أكثر جذبًا للإناث 8% مقابل 3% للذكور، واختصاص التنمية إلى حد ما 26% إناث مقابل 21% ذكور .

أمّا المقارنة بين اختيارات الطلاب في الماجستير والدكتوراه ووفق الجنس، فيؤكد التوزّع تميّز الطلاب في اختيار السياسة التي تشكل 3 أضعاف لدى الذكور عن الإناث في الماجستير، وضعفين في الدكتوراه. ويتأكد التمايز في علم النفس الاجتماعي حيث نسبة الطالبات اللواتي اخترن هذا الاختصاص تشكل 3 أضعاف الذكور، وكذلك في الديموغرافيا، وإلى حد أقل في التنمية.

موضوعات الأبحاث الطلابية

مشكلة التصنيف هي من المشكلات المنهجية الأصعب، والتي يرتكز على مدى صحتها التحليل الذي يقوم به الباحث، ولكن أن تقوم خريجة جديدة من المعهد بهذا العمل المضني، ما هو إلا برهان على تمكن وكفاءة لديها، وهو من مؤشرات التمايز في المعهد بين الخريجين. بالطبع إن تصنيفًا أكثر دقة وضبطًا يقتضي الاطلاع على الأطروحات والرسائل وعدم الاكتفاء بالعنوان للتصنيف، إلا أن ذلك يتطلب تفرغًا بحثيًا لمدة ليست بالقليلة، بينما المطلوب لهذا البحث هو تصنيف أولي يشير إلى دلالات عامة. فالتصنيف كافٍ للتحليل في هذه المرحلة من القراءة.

الموضوعات الأكثر جذبًا بين طلاب وطالبات الماجستير والدكتوراه

يتبيّن من الجدول رقم 6 أن أهم 17 موضوعًا حاز على اهتمام طلاب الماجستير والدكتوراه هو من الأعلى إلى الأدنى:

موضوع القيم تناوله 134 طالبا/ة، ثم الرعاية الإجتماعية83 طالبا/ة، سوق العمل 65 طالبا/ة، إعلام 59 طالبا/ة، ثقافة 58 طالبا/ة، زواج 56 طالبا/ة، المرأة 53 طالبا/ة، تعليم مدرسي 52 طالبا/ة، أحزاب 46 طالبا/ة، 39 طالبا/ة لكل من موضوع التنمية، والبلديات والبرامج، هجرة 35 طالبا/ة ، سلطة 34 طالبا/ة، أحوال معيشية 31 طالبا/ة، 28 طالبا/ة لكل من التعليم العالي ووسائل التواصل .

التشابه والتمايز في المواضيع حسب الشهادة

يتبيّن من الجدول رقم 6 أن مواضيع التشابه ، أي المواضيع التي يستمر الطلاب بمعالجتها سواء تحت العنوان نفسه أم بعنوان مشابه تبدأ بموضوعي القيم والرعاية الاجتماعية اللذين يتصدّران المواضيع الأخرى. وهناك مواضيع أخرى متشابهة، ولكن يختلف ترتيبها بين الماجستير والدكتوراه، مثل سوق العمل والزواج والإعلام، والثقافة، والمرأة والأحزاب، والهجرة.

في المقابل هناك تمايز في بعض المواضيع في الماجستير و التي لم تتكرر يعني أن المتابعة فيها لم تستمر إلا بنسب ضئيلة جدًا، مثل البلديات في الماجستير ووسائل التواصل والقوى العاملة والزراعة وأحوال المعيشة؛ كما هناك مواضيع في الدكتوراه لم تعالج في الماجستير مثل الاتفاقيات، الشباب ، الطوائف.؛ أما التعليم فتم تناول التعليم المدرسي في الماجستير والتعليم العالي في الدكتوراه.

مواضيع الدكتوراه	مواضيع الماجستير
قيم 8.8%	قيم 9.3%
رعاية اجتماعية 6.9%	رعاية اجتماعية 5.4%
المرأة 4.1%	سوق عمل 4.9%
إعلام 3.8	زواج 4.1%
أحزاب3.8%	إعلام 4.1%
ثقافة 3.8	ثقافة 4%
سلطة 3.8%	تعليم مدرسي 4%
سوق عمل 2.8%	المرأة 3.5%
زواج 2.8%	بلديات 3.3 %
تعليم عالٍ 2.8 %	أحزاب 3.1
برامج 2.8 %	برامج 2.6
الاتفاقيات 2.5 %	هجرة 2.4%
الشباب 2.5%	أحوال معيشة 2.3 %
الطوائف 2.2 %	وسائل التواصل 2.2%
تنمية 2.2 %	قوى عاملة 2.1%
هجرة 2.2 %	زراعة 2%

جدول رقم 6: توزّع مواضيع الأبحاث الطلابية وفق الشهادة

والإستمرار بمتابعة الموضوع أو الانقطاع عن ذلك ليس محل مفاضلة، فإذا كان الاستمرار بالمتابعة تكرارًا لوجهة النظر نفسها، فلا فائدة علمية من ذلك، أما في الاستمرار من جديد بالمعالجة، أي من وجهة نظر جديدة في مقاربة الموضوع، فيستحسن الأمر. المسألة ليست كمية أوتقنية، بل هي مسألة منهجية ومعرفية.

المواضيع المفضّلة لدى الجنسين

على الرغم من الاستمرار بالمواضيع أو العزوف عن المتابعة فيها، يتبيّن من الجدول رقم 7 أن هناك مواضيع متشابهة يتناولها الطلاب والطالبات، ومواضيع يتميّز بها البعض. كما نلاحظ أن بعض المواضيع تستقطب هذا الجنس أو ذاك.

رسم بياني رقم 2: مواضيع أبحاث الطلاب وفق نوع الشهادة

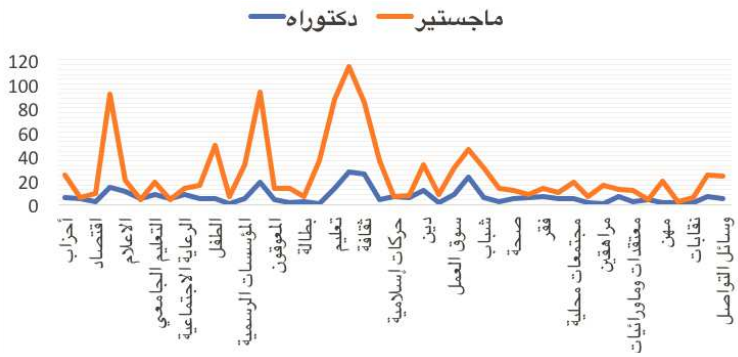

رسم بياني رقم 2: مواضيع أبحاث الطلاب وفق نوع الشهادة

الجنس / المواضيع	انثى	%	ذكر	%	المجموع
أبحاث	8	0.8%	2	0.5%	10
أحزاب	20	1.9%	26	6.6%	46
أحوال معيشية	22	2.1%	9	2.3%	31
أزمات	4	0.4%	2	0.5%	6
اتفاقيات	7	0.7%	13	3.3%	20
استثمار	5	0.5%		0.0%	5
اعلام	49	4.7%	10	2.5%	59
الام	4	0.4%		0.0%	4
الخصخصة	2	0.2%	1	0.3%	3
العائلية	1	0.1%	2	0.5%	3
القيادة	1	0.1%		0.0%	1
المرأة	52	4.9%	1	0.3%	53
انتخابات	9	0.9%	6	1.5%	15
برامج	29	2.8%	10	2.5%	39
بطالة	8	0.8%		0.0%	8
بلديات	27	2.6%	12	3.1%	39
تطوع	5	0.5%	2	0.5%	7
تعليم المرأة	7	0.7%		0.0%	7
تعليم عالٍ	25	2.4%	3	0.8%	28
تعليم مدرسي	37	3.5%	15	3.8%	52
تعليم مهني وتقني	4	0.4%	3	0.8%	7
تكنولوجيا	10	1.0%	5	1.3%	15
تمكين المرأة	7	0.7%	3	0.8%	10
تنشئة اجتماعية	9	0.9%	3	0.8%	12
تنمية	29	2.8%	10	2.5%	39
ثقافة	43	4.1%	15	3.8%	58

الجنس / المواضيع	انثى	%	ذكر	%	المجموع
حجاب	3	0.3%		0.0%	3
حرف	7	0.7%	2	0.5%	9
دولة	4	0.4%	8	2.0%	12
ديمقراطية	4	0.4%	7	1.8%	11
رعاية اجتماعية	69	6.6%	14	3.6%	83
زراعة	19	1.8%	9	2.3%	28
زواج	51	4.8%	5	1.3%	56
سلطة	11	1.0%	23	5.9%	34
سلطة أبوية	1	0.1%	4	1.0%	5
سوق عمل	51	4.8%	14	3.6%	65
سياسات	5	0.5%	3	0.8%	8
شباب	15	1.4%	6	1.5%	21
شعبية	5	0.5%	4	1.0%	9
صحة	22	2.1%	3	0.8%	25
ضرائب	1	0.1%	2	0.5%	3
طائفية	5	0.5%	7	1.8%	12
طفل	17	1.6%	2	0.5%	19
طلاق	9	0.9%	2	0.5%	11
طوائف	11	1.0%	9	2.3%	20
عائلة	16	1.5%	2	0.5%	18
عبادات	2	0.2%		0.0%	2
عقيدة	17	1.6%	11	2.8%	28
عمالة أطفال	10	1.0%	2	0.5%	12
عمالة أجنبية	3	0.3%	4	1.0%	7
عنف	16	1.5%	3	0.8%	19
عولمة	14	1.3%	5	1.3%	19

جدول رقم 7: توزع مواضيع الأبحاث الطلابية بحسب الجنس

الجنس / المواضيع	انثى	%	ذكر	%	المجموع
فقر	9	0.9%	3	0.8%	12
القوى العاملة	19	1.8%	10	2.5%	29
قيم	101	9.6%	33	8.4%	134
مؤسسات دينية	7	0.7%	6	1.5%	13
مخدرات	5	0.5%	1	0.3%	6
مراهقون	7	0.7%		0.0%	7
مصارف	7	0.7%	2	0.5%	9
معوق	6	0.6%	3	0.8%	9
مكتبات	2	0.2%		0.0%	2
مناهج	18	1.7%	7	1.8%	25
مواطنة	3	0.3%	2	0.5%	5
نخبة	3	0.3%	1	0.3%	4
نقابات	7	0.7%	4	1.0%	11
هجرة	26	2.5%	9	2.3%	35
وسائل تواصل	20	1.9%	8	2.0%	28
المجموع	1052	100.0%	393	100.0%	1445

جدول رقم 7 (تابع): توزّع مواضيع الأبحاث الطلابية بحسب الجنس

يبدو واضحًا من تحليل الجدول رقم 7 والذي يتناول توزع الأبحاث الطلابية وفق الجنس أنه يمكن توصيف المعطيات ضمن ثلاث فئات: فئة أولى مواضيع متشابهة، وفئة ثانية مواضيع جاذبة للطالبات أكثر من الطلاب، وفئة ثالثة مواضيع جاذبة للطلاب أكثر من الطالبات.

هناك العديد من المواضيع المتشابهة والتي تجذب الجنسين، ومنها المواضيع الآتية والتي حازت على نسب متقاربة جدًا ومنها: القيم (9%)، البرامج (2.6%)، البلديات (2.8%)، الثقافة (4%)، التنمية (2.6%)، سوق العمل (4.2)، طوائف (2.5)، الهجرة (2.4%)، نقابات (2%)، وسائل التواصل (2%)، وأخيرا الفقر(2%) أي حوالي 35% من اختيارات الطلاب.

أما مواضيع الدكتوراه الأكثر جذبًا للطالبات فهي الآتية:

الرعاية الاجتماعية (7%)، المرأة (7%)، الإعلام (4.7%)، الطفل (2%)، الزواج (4%)، أبحاث (3%)، العائلة (2%)، أحوال معيشة (2%)، والتعليم العالي (4%)، وهي تشكل حوالي 36% من مجموع عناوين الأبحاث.

والمواضيع الأكثر جذبًا للطلاب هي:

الأحزاب (9%)، السلطة (8%)، الدولة (3%)، والسلطة الأبوية (2%)، الاتفاقيات (5%)، تعليم مدرسي (4%)، الديموقراطية (3%)، زراعة (3%)، شباب (3%)، الطائفية (2%) والطوائف (2%)، وهي تشكل حوالي 44% من اختيارات الطلاب.

تكشف هذه المعطيات أن المواضيع المشتركة لدى كل من الطالبات والطلاب هي مواضيع تبدو وكأنها على مسافة واحدة من الجنسين فالقيم، والبرامج، والبلديات والثقافة والتنمية وسوق العمل والهجرة ووسائل التواصل، النقابات، الفقر، لا يمكن لأي من الجنسين أن يدّعي أنّه متآلف معها أكثر من غيره.

ومن النتائج الملفتة في هذا البحث عدا المواضيع المشتركة بين الطالبات والطلاب، التوجّه الأساسي لدى الطالبات في اختيار المواضيع التي يعتقدن أنّهن الأقدر على معالجتها لأنها مواضيع مألوفة لديهن كموضوع الرعاية الاجتماعية، المرأة، الطفل، الزواج ، العائلة والإعلام، وهي كلها مواضيع ترى الطالبة أنها أقرب إليها وهو ما يدفعها إلى اختيارها ضمن الأولويات البحثية لديها:

والأمر نفسه يظهر لدى الطلاب حيث إنهم يختارون المواضيع التي يتآلفون معها من خلال تنشئتهم المجتمعية، كالمواضيع السياسية بالدرجة الأولى ومنها مواضيع الأحزاب، والسلطة والديموقراطية واتفاقيات الشراكة على أنواعها. إنه التقسيم الجندري للمواضيع والذي ينطلق من حقيقة، أو ظن بأنه/ها متآلف/ة مع الموضوع، وبالتالي يُطرح تساؤل أساسي: أليس هذا التآلف هو نفسه مصدر خداع للباحث إن لم يأخذ حذره المعرفي والمنهجي ويُخضع ما يعتقد أنّه متآلف معه للشك المنهجي؟

ثالثاً: قراءة نوعيّة لأهم المشكلات التي تواجه التجربة البحثية للطلاب

تجدر الإشارة الى أن الإنتاجات البحثية لطلاب المعهد (رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه)، المتفاوتة النوعية في ما بينها نظريًا ومنهجيا، تُشكّل قيمة في ما تختزنه من معلومات حول المواضيع التي تناولتها، وخصوصًا المعطيات الميدانية والتي ربما لا يجدها الباحثون إلّا فيها.

وما تركيز الباحث على المشكلات المنهجية والنظرية وتلك المتعلقة بالإشراف، والتي تُعاني منها رسائل الدبلوم وأطروحات الدكتوراة لطلاب المعهد، والتي يعتمد فيها على الملاحظة بالمشاركة، من موقع المشرف والقارئ والمناقش، إلّا بهدف الإضاءة عليها علّ فيها استفادة للمعنيين.

إلّا ان هذا التركيز على المشكلات لا ينبغي أن يُعمّم على الإنتاجات الطلابية كلها. فالإنطلاق من التمايز في التجربة البحثية الطلابية، يرتبط بالتمايز بين الأساتذة سواء في الإعداد النظري والمنهجي، أم في الإشراف على الرسائل والأطروحات، والذي ينعكس تمايزًا في الأعمال البحثيّة للطلاب.

تعاني معظم الأبحاث الطلابية (الماجستير والدكتوراة) من مشكلات نظريّة - منهجية وأخرى تتعلق بالشكل، وإن كانت هذه المشكلات تطال الرأسمال الأكاديمي للطالب، ولكنّها تطال بشكل مباشر وغير مباشر الأساتذة وخصوصًا المشرف و والأساتذة القراء للرسائل والأطروحات.

ملاحظات ترتبط بالشكل:

هناك جملة من الملاحظات التي تتعلق بالشكل ومنها:

1. **اللغة والطباعة والصياغة**: لطالما تضمّنت تقارير القراء للرسائل والأطروحات ملاحظات تتعلّق بالشكل، وأبرزها الأخطاء اللغويّة وتلك المتعلّقة بالطباعة وبالصياغة. والحقيقة أن هذا النوع من المشكلات يفتح الباب واسعًا على وظيفة ودور المدارس الخاصة والعامة تحديدًا، لأنّ معظم طلاب المعهد يأتون من هذه الأخيرة. وصحيح أن مشكلة اللغة والصياغة وكتابة الجملة المفيدة ليست من مهام التعليم الجامعي، ولا من مهمات الأستاذ المشرف، بل هي حكمًا من مهمّات الطالب الطامح إلى متابعة التحصيل الجامعي.
2. **الجداول والرسوم البيانية**: في بعض الأطروحات يرد عدد من الجداول و/ أو الرسوم البيانية من دون ترقيم، ومن دون عناوين، وبعض الجداول بمتغيرين يقتصر العنوان احيانًا على متغير واحد وهذا خطأ؛ كذلك لكل جدول مصدر فإما يتم ذكر ذلك مرة واحدة في الفقرة المنهجية المخصصة لذلك، أو يتم وضع المصدر تحت كل جدول.

3. **هوامش المراجع والفهارس على أنواعها**: كذلك الأخطاء فهناك ملاحظات عديدة حول كيفية تدوين الهوامش المتعلقة بالمراجع والمصادر. لقد أصبح من الضروري إعتماد طريقة الإحالة مباشرة بعد الإقتباس(أي طريقة APA)، فهي توفر على الطالب الكثير من الأخطاء الناتجة عن إستخدام الطريقة الكلاسيكية. كذلك يفترض توحيد طريقة كتابة الفهارس، ومنها فهرس المراجع.
4. **عنوان الأطروحة**: تتوزّع عناوين الرسائل والأطروحات بين العناوين العامّة جدًا والخاصّة جدًا. ولأن الظاهرة السوسيولوجية هي ظاهرة عامة، ولها خصوصية تتجسّد في زمان ومكان محدّدين، لذلك على العنوان السوسيولوجي أن يُعبّر عن العام أولًا، ومن بعد ذلك يوضع عنوان فرعي يعبّر عن خصوصية الظاهرة.
5. **التقسيم المنهجي للبحث والتوازن بين الفصول**: تعاني بعض الرسائل والأطروحات من خلل في التقسيمات، وخصوصًا في حجم الأقسام و/ أو الفصول، و يُشدّد البعض على التوازن بين الفصول، ويُفهم هذا التوازن كأنّه مساواة لعدد الصفحات، بينما المطلوب أن يكون التوازن نسبيًا بين الفصول، فلا يضم قسم فصلًا بصفحات قليلة جداً وآخر بصفحات طويلة جدًا.
6. **حجم الأطروحة**: يُلاحظ ميل لدى بعض الطلاب إلى تكبير حجم الأطروحة اعتقادًا منهم أن الحجم الكبير دليل جدية وجهد أكبر! بعض التقارير تنتقد الحجم الكبير للأطروحات، كما أن الحجم الصغير للأطروحة غير مقبول. إن غياب المرجعية المؤسسية في هذا المجال يترك المجال لتباين بين الأساتذة.

في هذا النوع من الأخطاء المتعلقة بالشكل ليس هناك أي عذر للطالب بإستمرار أي منها، لأنها كلها من النوع الذي يمكن السيطرة عليه، وهي مهارات يمكن اكتسابها بسهولة، وبالتالي فلا مبرر لعدم تقديم أطروحة خالية من أي عيب في الشكل. حتى على هذا المستوى، وعلى الرغم من الملاحظات، التي يبديها البعض من الأساتذة المشرفين والبعض من القراء، هناك رسائل وأطروحات توضع في المكتبة بعد مناقشتها مع أنّها تضم الكثير من هذه الأخطاء؛ فليس هناك ما يُلزم الطالب بتصحيحها، إلّا إذا أوصت لجنة المناقشة بذلك، ونادرًا ما يحصل ذلك.[13]

من أبسط الأمثلة على أحد مصادر ذاك التشوش، والتي لاحظتها من خلال تجربتي الجامعية، والتي لها انعكاسات سلبية ، على سبيل المثال لا الحصر، الطريقة التي يتم فيها تعليم المواد المنهجية والتدريب عليها.

ملاحظات منهجية:

1. التقسيم المنهجي للبحث والتوازن بين الفصول:

سبق أن تطرق البحث لمسألة التوازن في الأقسام والفصول كمسألة شكلية في ما يتعلق بعدد الصفحات، أمّا مضمون التقسيم فيؤشّر على خلل منهجي. يرتبط مضمون التقسيم المنهجي(أقسام وفصول) بمدى وضوح الإشكالية والنموذج التحليلي الذي يبنيه الباحث لموضوعه. هذه التقسيمات عليها أن تجيب على التساؤلات البحثية الأساسية التي يطرحها الباحث.

2. بين النظري والميداني:

يتنازع الأبحاث وخصوصًا في الدكتوراه إتجاهان: نزعة "تنظيرية" ونزعة "تجريبية"، وهما نزعتان مقلّدتان لا مجدِّدتان، وترتبطان بالأستاذ المشرف. فبعض الأساتذة يفضّلون لطلابهم أبحاثًا

نظريّة" بعيدًا عن البحث الميداني، وهي الفئة الأقل عددًا، وغالبًا ما تقتصر على تحليل مضمون" مراجع معيّنة حول قضيّة بحثيّة ما، ولأن التكوين النظري للطلاب يُعاني ما يُعانيه من ضعف، لذلك قلة من هذه الأعمال البحثية تُراعي الشروط المطلوبة.

أمّا النزعة الثانية، وهي السائدة في معظم الأبحاث الطلابية فهي نزعة "تجريبية مبتذلة "، تختزل البحث الاجتماعي باستخدامه للتقنيات، وكأن الإستمارة مثلًا تصنع بحثًا؛ لذلك تكتفي هذه الأبحاث بـ" ديكور نظري" يُسمّى إطارًا نظريًا ويكون أحيانًا مفصولًا عمّا سيتبعه من عمل ميداني، وبجمع بعض المعلومات، من ثم جدولتها وإعادة تكرار النسب في الجداول!

المشكلة بالنسبة للنظري والميداني في البحث تكمن في طغيان أحدهما على الآخر، وعلى الأخص في انفكاك اللُّحمة البحثية بينهما؛ أمّا الفصل بين القسمين النظري والميداني أو عدمه فتلك مسألة منهجية غير محسومة، فهناك دراسات سوسيولوجية مرجعية فيها قسم نظري وقسم ميداني، ولم ينتقص ذلك من قيمتها، وكذلك الأمر بالنسبة لدراسات يتم الدمج فيها بين النظري والميداني.

3. الدراسات السابقة (حالة البحث الراهنة)

هذه الملاحظة لا تطال الطالب/ة فقط وإنما تطال الأستاذ المشرف أساسًا، حيث لا يُدرك البعض من الأساتذة المغزى المنهجي من موقع الدراسات السابقة (حالة البحث الراهنة) بأنّها تُشكّل المبرّر العلمي لإعادة طرح الموضوع من جديد، وهو ما يؤشّر على قصور منهجي واضح لدى الطلاب، وأحيانًا لدى المشرف ولدى القارئ للرسالة أو الأطروحة عبر عدم توجيه الطالب لتصحيح الخطأ. أمّا كيفية الاستفادة من هذه القراءات فتلك مشكلة أخرى. غالبًا ما يعرض الطلاب الدراسات حول الموضوع ويلخّصونها، كل واحدة على حدة، أي إنّهم يركّزون على المؤلّف ومرجعه، أكثر من التركيز على موضع الأطروحة وما قدّمه هذا الباحث وغيره من الباحثين من مقاربات متنوّعة حول الموضوع. إنّ الهدف الأساسي من القراءات هو البحث عن المشترك بين الباحثين الذين عالجوا الموضوع، وعن التقاطع والتمايز في ما بينهم، والهدف الأساسي لهذه القراءات هو تبرير إعادة طرح الموضوع من جديد.

4. الإشكالية

من الملاحظات الأساسية في التقارير التي تُعد الإشارة إلى عدم تمكّن الطلاب من صياغة الإشكاليّة، وعدم الوضوح فيها، وعدم ضبط الإشكاليّة. لكن هذه الملاحظات تطال أيضًا، وبشكل غير مباشر الأستاذ المشرف، وتثير التساؤلات حول دوره، وما إذا كانت الملاحظات نتيجة تقصير من المشرف (رأسمال أخلاقي)، أو نتيجة نقص معرفي نظري ومنهجي لديه (رأسمال ثقافي)، كما تطال الإعداد النظري والمنهجي للطالب. ويزداد الأمر تعقيدًا عندما يجد الطالب نفسه، خصوصًا في الدكتوراه، أمام تقارير متناقضة في تقويم إشكالية الأطروحة، مما يسبب له إرباكًا.

5. نموذج التحليل، الغائب الأكبر

يشكّل نموذج التحليل الغائب الأكبر من ملاحظات الأساتذة - القرّاء؛ وهو غياب لمحطة أساسيّة في مرحلة التحضيرالنظري للموضوع، وفي مرحلة الربط بين النظري والميداني، حيث يؤدّي غيابه إلى انحراف المعالجة السوسيولوجية إمّا باتجاه المعالجات "التجريبية المبتذلة"، وإما باتجاه "التنظيرية المبتذلة".

وما يُعطى من ملاحظات يتناول إمّا المفاهيم، وإمّا الفرضيات، أو كليهما ولكن بشكل منفصل.

حضور المفاهيم في أبحاث الطلاب يقتصر غالبًا على التعريف المعجمي. والتعريف المعجمي (القاموسي) من دون العمل على تفكيك المفاهيم، وتحويلها من مفاهيم مجرّدة إلى مفاهيم إجرائيّة (أي إلى أبعاد ومؤشرات)، أي إلى مفاهيم قابلة للقياس. عدم تفكيك المفاهيم وإعادة بنائها يشكّل عائقًا أساسيًا من عوائق الوصول الى دراسة علميّة للظواهر الاجتماعية.
أما بالنسبة للفرضيات فهناك تشوّش كبير، سواء لجهة حضورها أم عدم حضورها، لجهة صياغتها ووضوحها أم غموضها وعدم صحة بنائها. هذا التشوّش لدى الطلاّب، هو أيضًا نتيجة الإعداد الجامعي. ويأتي التقويم المتناقض بين الأساتذة (القراء والمشرف) حول الفرضيات التي يصوغها الطلاب ليُعزّز التشوّش المنهجي لديهم.

6. المنهج

يثير المنهج، كما الإشكالية ونموذج التحليل، الجدل بين الأساتذة قبل الطلاب. يُلاحظ عادة ميلٌ لدى الطلاب للإكثار من المناهج التي يستخدمونها في أطروحاتهم/ن؛ فيذكر البعض منهم/ن أحيانًا 6 أو 7 مناهج (منهج وصفي، إحصائي، تاريخي، مقارن، حالة، مسح إجتماعي، الجدلي، الوظيفي، البنيوي، الخ...)؛ إعتقادًا من الطالب أنّه كلّما أكثر من تعداد المناهج في الأطروحة يكون بحثه مقدّرًا أكثر، والحقيقة هي عكس ذلك. كذلك هناك تسميات غير دقيقة حول المنهج كالكلام عن "المنهج الوصفي التحليلي"، وهي تسمية ينتشر استخدامها بين الطلاب، مع أن الوصف والتحليل هما مستويان من مستويات البحوث كلها، وبالتالي هذا الاستخدام يُلغي الخصوصية المنهجية المرتبطة بالميادين في العلوم الاجتماعية.

إن غياب أنموذج للتقويم المرجعي Formulaire ،الذي تعتمده الجامعة اللبنانية على الأقل في تقويم أبحاث الأساتذة، يتيح للبعض من الأساتذة القراء تجنب الكلام عن الفرضيّات.

7. التقنيات، بناؤها واستخداماتها

إذا كانت الإشكالية وبناء النموذج التحليلي من القضايا المنهجية التي تثير ارتباكًا لدى الطلاب وبعض الأساتذة، فإنّه يمكن تفهّم هذا الأمر إلى حد ما، لتعدد المقاربات وللمستوى التجريدي الذي تتطلبه هكذا مراحل منهجية، إلّا أن إستمرار استخدام الطلاب لتسميات خاطئة للتقنيات، فتلك مشكلة تمس الإعداد التكويني الأكاديمي العام، والإعداد التكويني الذاتي الخاص للطلاب.

فليس مستغربًا أن يجد القارئ أحيانًا في بعض الرسائل والأطروحات كلامًا حول "غياب المقابلة المفتوحة"، وهو ما يؤشّر على خطأ شائع يتم استخدامه من قبل بعض الطلاب والأساتذة فالقول بمقابلة مفتوحة يعني أن هناك مقابلة مغلقة، وهذا ما يتناقض مع مفهوم المقابلة. كذلك الأمر بالنسبة لاستخدام مصطلح تقنية الملاحظة observation. هكذا من دون تحديد، وهو خطأ شائع، لأن الملاحظة المباشرة(observation directe) سواء أكانت بالمشاركة أم من دون مشاركة، هي التقنية، وهو ما يميّزها عن الملاحظة غير المباشرة (التوثيق) والملاحظة الوسيطة (المقابلة والاستمارة).
كذلك تثير كيفية استخدام هذه التقنيات في الأبحاث جدلًا واسعًا حيث تُستخدم تقنية الملاحظة المباشرة من قبل الطلاب من دون شرح لشبكة الملاحظة Grille de l'observation،وبالتالي يأتي

هذا الاستخدام وكأنّ الملاحظة المباشرة تُختزل إلى مجرد الرؤية بالعين!

واستخدام المقابلة في معظم الأحيان، وعلى الرغم من المعطيات القيّمة التي يمكنها أن تُغني الأطروحة، فغالبًا ما تمارس على طريقة سؤال وجواب مع إغفال واضح للسمة التفاعلية للمقابلة، أي من دون أي تطوير للأجوبة عبر استخدام التقنيات الكلاسيكية أو الخاصة. كذلك قليلة التقارير التي تشير الى مشكلة تحليل محتوى المقابلات حيث يقتصر الطلاب على عرضها بطريقة صحفية، بينما في التحليل السوسيولوجي يفترض بناء شبكة للتحليل ترتبط بفرضيات البحث.

إلى هذه الملاحظات تُطرح مشكلة مدى ملاءمة التقنية المستخدمة لموضوع البحث، حيث العديد من الأطروحات يُعالج موضوعًا نوعيًا بتقنية كمية، وتحديدًا الاستمارة، وهو ما ينعكس على نتائج البحث بالتأكيد. والعكس صحيح. وقليلة الملاحظات التي تُثار حول صلاحية أسئلة الاستمارة في الحصول على الإجابات التي تحيط بالموضوع.

كذلك الأمر بالنسبة الى استخدام المقابلة، فالبعض لا يعرض دليل المقابلة (Guide d'entretien) الذي استُخدم في البحث، وبالتالي يحول دون مراقبة صلاحية أسئلة الدليل لفهم الموضوع، كذلك الأمر بالنسبة للاستمارة والتي يفترض دائمًا وضعها في ملحق الرسالة أو الأطروحة . إن التمكّن من تقنيات البحث الاجتماعي أو عدم التمكن منها يستدعي حضور ملاحظات للأساتذة حولها أو تجاهلها.

مشكلة المشاكل هي كيفية الاستفادة من الملاحظة غير المباشرة، أي التوثيق، حيث ضعف التكوين النظري للعديد من الطلاب يجعلهم يرتبكون ويتشوّشون في التعامل مع الوثائق والاستفادة منها، وهي مشكلة ترتبط بالإعداد النظري والمنهجي.

أحد مصادر هذا التشوش المنهجي هو في كيفية تعليم البعض من الأساتذة لمادتي المونوغرافيا، والتدريب على البحث الاستقصائي كطريقتين منهجيتين لمقاربة الظواهر الاجتماعية. المقاربتان تتبعان منهجية البحث الميداني نفسها، ولكل منهما تقنيات هي الأكثر ملاءمة من غيرها، وبالتالي إنّ الخلط بين الطريقتين هو أصل الخلل المنهجي. فوظيفة الدراسة المونوغرافية (ومثلها دراسة الحالة) هي تعليم الطلاب وتدريبهم على طريقة المعالجة النوعية للظواهر الاجتماعية؛ والتقنيات الأكثر ملاءمة لهذه المقاربة النوعية هي الملاحظة المباشرة على أنواعها (مشاركة أو غير مشاركة، مصرح عنها أو خفية)، والمقابلة على أنواعها (حرة، نصف موجهة، موجهة). بالمقابل فإن وظيفة التدريب على البحث الاستقصائي هي تعليم وتدريب الطلاب على الطريقة الكمية في معالجة الظواهر الاجتماعية، وأبرز التقنيات المستخدمة في هذه المقاربة هي الاستمارة. والحال أن بعض الأساتذة يستهلكون الوقت المخصص للمونوغرافيا لوضع استمارة، وفي معظم الأحيان يقتصرون على تكليف الطلاب بتعبئتها؛ هذا التدريب يُناقض وظيفة هذه الطريقة المنهجية، ويحرم الطلاب من التدرب على تقنيات نوعيّة هي مصدر خلل واضح لدى الطلاب في الرسائل والأطروحات في بناء التقنيات النوعية واستخدامها وفي كيفية تحليل معطياتها.

والتدريب على البحث الاستقصائي كطريقة في البحث تدرّب الطلاب على منهجية البحث الميداني

الكمي وبالتالي تدريبهم على كيفية بناء الاستمارة، لا تقديمها جاهزة للطلاب، من دون التعرف على خطوات البناء، وعلى كيفية تحليلها. ينعكس التشوش المنهجي لدى بعض من يدرّب على هذه التقنيات تشوّشا لدى الطلاب يبرز في رسائلهم وأطروحاتهم.

8.الاقتصار على الوصف والتحليل أحيانًا

من المسائل الملفتة في معظم أعمال الطلاب هي تغليب الجمع والسرد على حساب التحليل والتفسير، والذي يرتبط بنوعية الإعداد الأكاديمي التعليمي والبحثي للطلاب والذي يتجاهل عمومًا التفكير التحليلي النقدي. إن معظم الرسائل والأطروحات تقتصر على المستوى الوصفي، وأحيانًا مع تعثر واضح، والبعض يتجاوز ذلك إلى التحليل الإحصائي عمومًا، وقليلة جداً تلك الرسائل والأبحاث التي تتجاوز هذين المستويين من مستويات البحث للوصول الى التفسير.

خلاصة البحث

جدل لم يُحسم بين الأساتذة أنفسهم حيث يختلفون في مسألة مضمون الخلاصة: البعض يرى أن الخلاصة هي لتبيان مصير الفرضيات التي طرحها الطالب ما إذا كانت قد تحققت أم لا. و موقفي أن الخلاصة ليست مكانًا لإعادة التذكير بالنسب والأرقام، وليست لتأكيد أو نفي الفرضيات، بل هي تُخصّص لعرض الإستنتاجات العلمية التي توصل اليها البحث.

ملاحظات ترتبط بالإشراف

علاقة الإشراف علاقة ثلاثية بين المؤسسة والأستاذ والطالب. دور المؤسّسة لا يقتصر على الدور الإداري فقط، أي التسجيل، بل هي مرجعية أي إشكال بين الأستاذ والطالب، وتتدخّل، من خلال العميد، في تعيين اللجان للتقويم المسبق للمشاريع، كما تتدخّل في تعيين لجان التقويم اللاحق لقراءة الرسالة أو الأطروحة ووضع التقارير، ومن ثم في تعيين لجنة المناقشة النهائية لبحث الطالب.[14]

ولأن البحث يركّز على الإنتاج البحثي للطلاّب، وبشكل غير مباشر على إشراف الأساتذة، ولأن الإعداد الأكاديمي للطلاب في المعهد تشوبه شوائب عديدة، كما يُردّد العديد من أساتذته، فبمجرّد قبول أستاذ ما الإشراف على طالب (ماجستير او دكتوراه)، يعني أنه والتزامًا بالأخلاق المهنية عليه أن يوظّف معرفته النظرية والمنهجية في توجيه الطالب وتمكينه بحثيًا. إلّا أن ممارسة الإشراف ليست انعكاسًا آليًا لهذه العلاقة السويّة، بل هي تكشف عن أنماط من المشرفين في ضوء معيار المتابعة لجهة درجة المتابعة (عدد الساعات المخصّصة للإشراف، مدى التزام الأستاذ بتنفيذها)، ودرجة التدخل بالإشراف والمتابعة. وقبل وضع تنميط لفئات المشرفين تجدر الإشارة إلى موقف الأساتذة من تقويم الأبحاث المفضي إلى الترقي الأكاديمي الذي يتيح حق الإشراف أو عدمه وبحسب الرتبة. ويمكن تصنيف مواقف الأساتذة- الباحثين من التقويم ضمن فئات ثلاث[15]:**فئة المستنكفين عن التقويم**[16]**؛ وفئة اللاهثين للتقويم، وفئة ثالثة واثقة من التقويم**.

بعد التصنيف للموقف من تقويم أبحاث الأساتذة، قمت بتصنيف آخر للأساتذة المشرفين على الرسائل والأطروحات لما لهذا الإشراف من تأثير على التكوين البحثي ونوعيته. فهناك فئة المشرف اسميًا، وفئة المشرف غير المنتظم، وفئة المشرف المنتظم، وفئة المشرف المنغمس، وأخيرًا فئة المشرف المتورّط.[17]

كما تتنوع حول الرسائل والأطروحات والتي تم تنميطها ضمن الفئات الآتية[18]

التقارير المبتسرة أو المرجِئة، و التقارير الإنتقائية، والتقارير المُفصّلة، والتقارير المُبهمة والغامضة، والتقارير المتوازنة والشاملة.

ملاحظات ترتبط بالمؤسسة

أكثر ما يلفت الباحث هو الإستمرار ببعض الممارسات والتي تثير الكثير من التساؤلات، ومن هذه المشكلات:

غياب قاعدة بيانات عن الأستاذ وإختصاصه وأبحاثه

إن غياب قاعدة بيانات أكاديميّة عن الأساتذة في معهد العلوم الاجتماعية، وفي المعهد العالي للدكتوراه، يؤدّي أحيانًا إلى تحويل الأطروحة إلى شخص غير مختص بالموضوع؛ واختيار غير المختص لمناقشة أطروحة ما سينعكس حتمًا على نتيجة التقويم، وبالتالي على الممارسة الأكاديمية التعليمية لاحقًا.[19]

عدم اعتماد أنموذج للتقويم (Formulaire)

يتم تقويم الأطروحات من دون أي شبكة معتمدة مؤسّساتيًا، في حين أن الجامعة اللبنانية تستخدم أنموذجًا محدّدًا لتقويم أبحاث الأساتذة. يبقى السؤال قائمًا ما الذي حال ويحول دون

إعتماد شبكة قراءة، وهل الأنموذج يُعدّ تعدّيًا على حرية الباحث الأكاديمية، وحدًا لها، أم هو تنظيم للتقويم، وإلزام للمقوّمين بالإجابة عن أسئلة محدّدة والابتعاد عن مزاجية القارئ- المقوّم وإستنسابيته في وضع ملاحظات على جوانب من الأطروحة وإهمال أخرى.

غياب التأهيل على إدارة الأبحاث

من المسائل الملفتة في الجامعة اللبنانية ومن ضمنها معهد العلوم الإجتماعية أن مجرّد حيازة أستاذ ما شهادة الدكتوراه بإمكانه التعليم في الجامعة[20]. وما أن يمر عامان على من يحوز شهادة الدكتوراه اللبنانية، ومن دون أي بحث ، يصنّف حكمًا أستاذًا مساعدًا وهي بدعة يُفترض التخلي عنها؛ وعلى الرغم من توافر أنموذج معتمد في الجامعة لتقويم أبحاث الأساتذة، لكنه لم يحدّ من المحسوبية والزبائنية في ترقية بعض الأساتذة.[21] لا تقتصر سلبيات هذه الممارسة على ترفيع من لا يستحق، بل لها ارتدادات على الإشراف والبحث العلمي، فبمجرّد الترفيع إلى رتبة الأستاذية يحق للمرفّع الإشراف على طلاب دكتوراه من دون أي تأهيل على إدارة الأبحاث(HDR)، والذي هو إجراء معتمد في الجامعات العريقة كافة.

الإشراف على الرسائل والأطروحات يُكتسب بالخبرة الذاتيّة، وهي خبرة متفاوتة بالارتباط بنوعية المشرفين من جهة (راجع التصنيف أعلاه)، وبنوعية الطالب (وما يحمله من رأسمال ثقافي واستعدادات للتحصيل العلمي). تكون ارتدادات الإشراف سلبية حينما يتعلّق الإشراف بأستاذ يُغلّب في مسيرته الطالبية ولاحقًا المهنية الرأسمال الاجتماعي على الرأسمال الثقافي.

كثافة الطلب على الدكتوراه

دفعت التسهيلات العديدة التي يتسم بها معهد العلوم الاجتماعيّة (3 سنوات، حضور جزئي، دوامات مرنة، عدم تفرغ للدراسة، إلخ) الآلاف من الطلاب للالتحاق به. وإن كان التعليم العالي حقًا للطلاب، فجودة التعليم حق للجامعة وللمجتمع. في غياب البدائل، وفي ظل أزمة سوق العمل يستمر الطلاب في تحصيلهم العالي، حتى ضج المعهد العالي للدكتوراة في العام(2016) من العدد الكبير للمسجلين في الدكتوراه في العلوم الاجتماعية؛ وهو ما انعكس ضغطا شديدًا على من هم برتبة أستاذ[22]. أدّى هذا الطلب الاجتماعي إلى التواطؤ في تسهيل مسارين، الأول: الترفيع لرتبة أستاذ، بمعزل أحيانًا عن المستوى الفعلي للكفاءات، وبالتالي الحق له بالإشراف وتخريج حملة دكتوراه، والثاني: تعيين هؤلاء الخريجين في التعليم الجامعي، وهو مسار بكل تعقيداته وتشعباته، ينعكس سلبًا على المستوى الأكاديمي العام، وعلى المستوى البحثي تحديدًا[23].

الشفافية وتعيين لجان التقويم

تعيين اللجان العلمية لمناقشة أطروحات الدكتوراه هي من صلاحية العمادة، وعادة ما تُختار الأسماء في اللجان في ظل غياب قاعدة البيانات من قبل العمادة؛ وهي صلاحية يمكن الاستفادة منها للتحكم بشبكة التوزيع، إذا لم تكن المعايير الأكاديمية وحدها هي المرجعية. من هنا يرتدي اختيار أعضاء اللجنة أهمية خاصة. غالبا ما تستأنس العمادة برأي الأستاذ المشرف لوضع أسماء أعضاء اللجنة، ويبقى القرار الأخير للعمادة. وعادةً ما تتم المناقشات بين زملاء أصدقاء مع كل ما يرافق ذلك من مساومات و محاباة على حساب المستوى الأكاديمي . وللحد من التأثير السلبي لعلاقة الزمالة على المناقشة، تفيد التجربة الفرنسية بأن تعيين القراء يكون دائمًا من خارج

الجامعة، التي يتابع فيها الطالب دراسته، ومن المشهود بكفاءتهم في الإختصاص. وفي التجربة اللبنانية، يتبيّن أن تطعيم اللجنة بأساتذة من خارج المعهد يُضفي جِديّة على التقارير والمناقشة النهائيّة للطالب، شريطة أن يكون الاختيار لأساتذة على علاقة بالموضوع وليس لاعتبارات غير أكاديمية.

غياب لجنة متابعة طلاب الدكتوراه

يُسجّل طالب الماجستير والدكتوراه تحت إشراف أستاذ لمتابعته. في فرنسا حاليًا، ومن ضمن الإصلاحات بعد اعتماد نظام LMD، تم تشريع ما يسمى بلجنة متابعة لطالب الدكتوراه Comité de suivi individuel، تجتمع به كل سنة مرة، وهو يقدم لها بدوره تقريرًا عن سير العمل في الأطروحة وتناقشه في ذلك، واللجنة بدورها تضع تقريرا يُرفع إلى مدير/ة المعهد العالي ومنه/ها إلى نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي. إذا ما توافرت متابعة جديّة للطالب من أستاذه، ومن لجنة المتابعة، وإذا ما أُحسِن تطبيقها، خفّفت الكثير من المشكلات التي يتعرض لها الطلاب، وتحسّن من المستوى البحثي.

الخلاصة: الأفق البحثي في المعهد

كشفت عملية تقويم البحث، من خلال القراءتين الكمية والنوعية، عن تشابه وتمايز بين أبحاث الطلاب، والمرتبطة بتفاوت بين الرساميل التي يملكها كل منهم، وبين الرساميل التي يملكها الأساتذة الذين يُعلّمونهم، كما بين رساميل الأساتذة الذين يُشرفون على الرسائل والأطروحات

وإذا كان التشابه في الخلل المنهجي تُعاني منه معظم الرسائل والأطروحات، فإن التميّز يسِمُ بعض ما يُنتجه الطلاب من أبحاث على الرغم من قلته. (البعض من الطلاب في المعهد هم اكثر من كل خريجي العلوم الإجتماعية في الجامعات الخاصة في لبنان).
وقد بيّن البحث أن الأزمة في التعليم العالي في الجامعة اللبنانية، ومنها في المعهد، هي أزمة بنيوية، نتجت من التفريع، والتدخل السياسي في التعيينات وخصوصًا للأساتذة والموظفين، حيث دخل إلى التعليم وخصوصاً بعد إقرار الدكتوراه اللبنانية، وتحت ضغط الحاجة بداية، وضغط التوظيف السياسي في مراحل لاحقة، عدد كبير من الخريجين الذين تغلّبت رساميلهم الاجتماعية، على رساميلهم الثقافية الأكاديمية في عملية التعيين للتعليم في الجامعة، وهذا لا يعني أن كل من تعيّن من الأساتذة عبر استخدام الرأسمال الاجتماعي في تعيينه لا يملك رأسمالاً ثقافيًا متينًا. إلى كل ذلك فإن ضعف المراقبة والمتابعة والمساءلة والمحاسبة تركت المجال واسعًا أمام دور للرأسمال الأخلاقي المهني تهاونًا أو تعاونًا. يستفيد التهاون من الحماية السياسية، أما التعاون فهو إرضاء للذات عبر القيام بالواجبات المهنية.

وإذا كان المعهد يعتمد لا مباراة دخول ولا اختبارًا لاختيار من ينتسب إليه، فتترك حركة الانتساب مفتوحة على مصراعيها، والأنكى أنّه بدل التشدّد في عملية الامتحانات، واختيار الأكفأ، كان التراخي وعدم التشدّد هو السمة الغالبة، مما أدّى إلى تضخم كبير في عدد الطلاب، ومن ثم تضخم في من يرغبون بمتابعة تحصيلهم العلمي ، لأسباب متنوعة ، ومنها تأجيل المواجهة مع سوق العمل، والتماثل مع من سبقهم من خريجين ليسوا بأفضل منهم.

كشفت التعديلات الأخيرة، سواء في معهد العلوم الاجتماعية (اعتماد نظام LMD ، وإعتماد الماجستير المهني والماجستير البحثي، ووضع أنموذج للتقويم، وتنشيط مركز الأبحاث)،أم في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية (وقف التضخم وتحديد عدد المقبولين للتسجيل في الدكتوراة، إلزام الطلاب حضور عدد من الندوات البحثية والعلمية، وكتابة بحث علمي على الأقل في مجلة محكمة، وإنشاء لجان علمية لكل اختصاص، ومجلس علمي للمعهد العالي للدكتوراه) عن خطوات ملزِمة التنفيذ من جهة، وأخرى كمبادرات للحد من الأزمة التي تفجّرت وأظهرتها الأعداد الضخمة للمسجلين في الدكتوراه اللبنانية.

إلّا أن المعالجات الجزئية، والتي تظهر إرادة جيدة للتطوير، والتي هي في طور التجربة، ستؤدّي إلى تحسين جزئي هنا وهناك، ولكنها لن تؤدّي إلى معالجة الخلل البنيوي الذي أصاب التعليم العالي في الجامعة اللبنانية، والتعليم العالي في المعهد، إلا بإجراءات من الطبيعة نفسها ومنها:

- وضع حد للتدخل السياسي في شؤون الجامعة، وخصوصًا في الشؤون الأكاديمية، وتعزيز دور المجالس الأكاديمية في الجامعة مع وضع معايير واضحة وشفافة للتعيينات على أنواعها.
- عدم تعيين الأساتذة للتعليم من دون سنة تأهيلية، في المعهد العالي، لكيفية تعليم المواد المطلوب التعاقد فيها.
- التشدّد في عملية تقويم الأبحاث، عبر المحافظة على سرية الباحث والمقوّم، وعبر لجنة مطعمة من أكثر من كلية وعلى علاقة بالاختصاص.
- عدم السماح لأستاذ بالإشراف على أطروحات دكتوراه من دون شهادة تأهيل في إدارة الأبحاث (HDR).

- التأكيد على إنشاء لجنة متابعة لكل طالب دكتوراه، من أساتذة المعهد ومن خارجه
- عدم ترك باب الانتساب للمعهد مفتوحا على مصراعيه، وإجراء امتحانات دخول، أو بالحد الدنى اختبار أهلية، يسمح له بالتسجيل في المعهد.
- تعديل البرامج والمناهج من أجل زيادة عدد ساعات التعليم إلى ست ساعات بدل أربع، وتعزيز حصص الأعمال التطبيقة والموجهة، وإقرار إلزامية الحضور في معظم المواد.
- تعزيز مراكز الأبحاث في المعهد وفي المعهد العالي بعد إنشائه، وإقرار سياسة بحثية له سنويًا عبر تحديد محاور بحثية أساسية، يتم تأطير أبحاث الطلاب والمواد التدريبية في المعهد ضمنها.
- إقرار صيغة الأستاذ الباحث إذ لم يعد مقبولًا أن يمضي الأستاذ الجامعي سنوات تعليمه الجامعي من دون كتابة أي بحث؛ على أن يتم ربط الطلاب ايضًا ضمن فرق بحثية متعددة الاختصاصات.

على الرغم من كل الملاحظات يبقى القول في الخلاصة إن لدى المعهد مخزونًا بحثيًا ضخمًا جدًا يقتضي اهتمامًا من مركز الأبحاث حيث يقوم فريق عمل بتحليل هذه الإنتاجات، وبإستخراج ما يمكن من معطيات منها، تشكّل قاعدة بيانات تؤمّن مادة للمقارنة التاريخية او للدراسات الطويلة، وأخرى يمكن أن يستفيد منها المجتمع المحلي؛ والأهم من كل ذلك أن التحليل الجماعي سيقوم بمراجعة منهجية شاملة تسمح للمعهد بتشخيص أهم المشكلات المنهجية لهذه الإنتاجات ما يتيح التعرف على مصدرها، والعمل على تجاوزها.

2 جملة كان يرددها على مسامعنا أستاذنا البروفسور توفيق توما (Prenons conscience de nos réalités)

3 الباحث شاهد ومشارك في عملية التعريب مع عدد من الزملاء ومنهم د. أسعد الأثاث، د. شبيب دياب،أ. محمد النجار الخ

4 وقد حصلت على بحث عن علاقات العمل في الصناعة اللبنانية

5 أعيد توحيد رئاسة مركز الأبحاث، وتتسلم رئاسته الزميلة مها كيال، وهي منذ إستلامها المركز تنشط ويشهد المركز حركة لم يعتد عليها في تاريخه، على الرغم من أن ظروف العمل لم تتغير، وربما هي اصعب. هذه الحركة والنشاط في المركز ، وعلى الرغم من محدوديتها في ظل غياب السياسة البحثية الواضحة للجامعة ككل ، وعدم توافر الإمكانيات الضرورية للتشغيل، يؤكّدان على أهمية المبادرة والتنظيم والمتابعة لرئيس المركز و يُؤمل ان تُرسي قواعد سلوك وحركة مستدامة فيه

6 الرأسمال الأخلاقي: المقصود بهذا الرأسمال الأخلاق المهنية، بمعنى أن لكل مؤسسة أنظمتها التي تنظم المهنة. في المعهد مثلا الأستاذ يقبض أجرًا مقابل أعمال ومهمات ينفذها بموجب عقد ينظمها، وبالتالي أي خلل في تنفيذ الواجبات من أي نوع كان يشكل خللا في الرأسمال الأخلاقي المهني(غياب عن التعليم من دون عذر شرعي، تأخر بالدخول الى الصف وإسراع بالخروج قبل إنتهاء الدوام، عدم إعطاء أي وقت ومضمونًا، والبعض يعطي أكثر مما هو مطلوب منه الخ) . ويمكن قياس ذلك بدقة في بحث كمي يتابع كل المهام وتنفيذها. أما في هذا البحث يقتصرالقياس على الملاحظة المباشرة للباحث بالمشاركة وغير المشاركة

7 أنظر الموسوي، علي: (2013) الجامعة اللبنانية،حكامة التوازنات السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، العدد السادس عشر- أيلول

8 أ.د مارلين حيدر نجار في هذا الصدد، وللزميلة أ.د مها كيال رئيسة مركز الأبحاث في المعهد على المساعدة في تأمين إحصاءات المتعلقة بطلاب الماجستير والدكتوراة. والشكر موصول الى د. سحر حمود على تصنيف المعطيات وبناء الجداول والرسوم البيانية، والى الآنسة ميرنا سابا على مساعدتها في بعض الرسوم البيانية والجداول

9 رافقت مسيرته طالبا حتى العام 1975، وعدت إليه أستاذاً في العام 1988 2013-، ثم مشرفًا على أطروحات دكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعيّة من -2013 2018 ، وقارئا و/أو مناقشاً في العديد من لجان مناقشة الدكتوراه

10 الجداول الواردة في البحث من إعداد د. سحر حمود مشكورة، الشكر أيضاً للآنسة ميرنا سابا التي ساعدت في الجداول والرسوم البيانية

11 برزت إنتقادات عديدة لهذا القرار وبالأخص للمعايير التي تعتمد في إختيار العدد المحدّد من الطلاب

12 الحال ليست كذلك بالنسبة للأطروحات في كليات العلوم والهندسة والطب وغيرها من كليات العلوم الصلبة، وحتى بالنسبة لأبحاث الأساتذة فيها حيث تغيب الدوريات التي يمكنهم النشر فيها باللغة العربية

13 يمكن التمييز بين الأساتذة وتصنيف مواقفهم من الأهمية التي يُولونها لهذا النوع من الأخطاء لدى الطلاّب كالتالي: الموقف الأول: المغالاة في التجاهل لهذا النوع من الأخطاء؛ وهو موقف ينطلق من نظرة فوقية "متعفّفة" عن مقاربتها، باعتبار أن التركيز عليها شأن يهتم به من يودّون التعمية على ضعفهم النظري والمنهجي؛ الموقف الثاني: المغالاة في التركيز على هذه الأخطاء الشكليّة على حساب الأخطاء الأخرى المتعلقة بالمنهج والمضمون، وهو يعبّرعن سهولة مقاربة هذا النوع من الأخطاء الشكلية التي تُركّز عادة عليها فئتان من الأساتذة، من لديهم خبرة مبتدئة في التقويم، أو من يعانون ضُعفًا في التكوين النظري والمنهجي. الموقف الثالث: في المقابل هناك الموقف المتوازن والذي لا يهمل أيًا من الأخطاء في الشكل والمنهج والمضمون، من دون أن يكون هذا التوازن شكليًا لجهة عدد صفحات كل منهما

14 لقد تزايد دور المؤسّسة في المعهد العالي للدكتوراه منذ العام 2018 بعد تحديد سقف لعدد الطلاب المقبولين لمتابعة الدكتوراة (حوالي 9 طلاب!)، من دون شك هناك طلاّب وطالبات يستحقون القبول، وهو ما حصل، ولكن أيضًا عكست الصحف السنة الماضية إعتراضات عدد كبير من الطلاب/ات الذين لم تُقبل مشاريع أبحاثهم/ن، وعُزي الرفض إلى تدخلات غير أكاديمية في قرار "اللجنة العلمية" المتشكّلة على أسس مناطقية وطائفيّة وغيرها

15 في بحث لي قيد المراجعة والنشر بالتعاون بين الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع والجامعة الأميركية ومعهد الأبحاث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي- فرنسا(IREMAM) وضعت تنميطا للموقف من تقويم ابحاث الأساتذة

16 فئة المستنكفين عن التقويم : على الرغم من التقويم الجدّي الذي يُمارسه بعض الأساتذة، إلا أن وجود تقويم مدبّر ومنظم ، لمن لا يستحق، تُشكّل حجة لدى فئة قليلة تستنكف عن تقويم أبحاثها، البعض "ترفعًا"عن تقويم أبحاثها من قبل زملاء، تنظر إليهم نظرة دونيّة، والبعض الآخر من المستنكفين، لا ثقة لهم بجودة أبحاثهم، ويخشون من تقويم سلبي ينعكس على "صورتهم المنتفخة" أمام زملائهم وطلابهم، فيشكّل الإستنكاف مخرجًا من المأزق. وفئة اللاهثين للتقويم، الذين أصابتهم "حمّى التقويم"؛ بعد إقرار منح الدكتوراه اللبنانية من المعهد (المرسوم 900/ 85)، زادت حمّى الالتحاق بالدكتوراه، خصوصًا في الكليات ذات الانتساب المفتوح، نظرًا للتراخي في التقويم، والنقص في فرص العمل، والتشبّه ببعض خريجي الدكتوراه غير الكفوئين، ممّا تطلّب زيادة في الأساتذة المخولين الإشراف على الدكتوراه. دفع هذا السياق البعض، وخصوصًا من الذين لم تختمر تجربتهم/ن البحثية نسبيًا، إلى الإصابة بحمّى "الحصول على الرتبة" بإجراء أبحاث سريعة ومتسرعة، وعبر تقويم يعتمدون فيه على رأسمالهم الاجتماعي أكثر من رأسمالهم الثقافي. وفئة ثالثة واثقة من التقويم، فعلى الرغم من مآخذها على نظام التقويم وانتقادها لبعض الممارسات فيه، إلا أن أصحابها يقبلون بالخضوع له انطلاقًا من ثقتهم وجديتهم في الأبحاث التي يقدّمونها، وأملًا بالترقي الأكاديمي، سواء للإشراف على أبحاث أم للحصول على المردود المعنوي والمادي

17 المشرف اسميًا: يمكن للإشراف الاسمي أن يكون سببه أولًا الطلاب أنفسهم في حالة الدكتوراه، الذين يتسجّلون في المعهد ثم يغيبون عن السمع إلى وقت التسجيل القادم؛ مسؤولية الأستاذ تكمن في الإستمرار بقبول هذا الوضع وتغطيته لسنوات! و في الحالة الثانية، وهي المتعلّقة بالأستاذ المشرف اسميًا، والتي يكون الطالب فيها مُتابعًا ولكنه يشكو من تهرّب الأستاذ . تعتمد هذه الفئة من المشرفين عادة على جديّة الطالب نفسه،هذا النوع من الإشراف يُربك الطالب، حيث إمّا أن يتخلّص الطالب المتطلّب من ذلك عبر التقدّم بطلب نقل الإشراف، وهو ما حصل مع أكثر من طالب/ة، وإمّا أن يستمر مع الأستاذ المشرف اسميًا، ويستنجد بأساتذة آخرين، أو بأساليب أخرى لمعالجة الأمر وإنجاز الأطروحة. المشرف غير المنتظم:هذه الفئة تلتزم بالحد الأدنى من المواعيد مع الطلاب، طالما هي غير منظّمة مؤسساتيًا، ولا تتطلّب من الأستاذ أي تقرير عن وضعية الإشراف، إلّا عند التسجيل كل عام، حيث يقدّم تقريرًا شكليًا؛ في هذا النوع من الإشراف يتم "إرشاد الطالب عبر التفاعل والنقاش العام" من دون متابعة منتظمة. والمشرف المنتظم: تشمل فئة من الأساتذة الذين ينظّمون ذاتيًا، لا مؤسّساتيًا، لقاءاتهم بالطلاب كمجموعة و/ أو كأفراد.في المراجعات الجماعية يُزوّد الطلاب بملاحظات حول ما يعرضونه من مسارات لأبحاثهم والصعوبات التي يواجهونها؛ وفي حالة المراجعات الفردية يقرأ الأستاذ ما يُرسل إليه من فصول، ويضع ملاحظاته، إلى حين اكتمال الأطروحة. والمشرف المنغمس: فئة تُشبه الفئة السابقة لجهة تنظيم التواصل مع الطلاب، ومتابعة البحث بكل تفاصيله؛ وتتميّز عنها بأن المشرف في محاولة التصحيح يصوغ بعض الجمل والأفكار، أو بعض الفرضيات كأمثلة ملموسة للطالب/ة، وهو سلوك يرتبط بضعف الطالب/ة من جهة، وبمحاولة الدعم من قبل الأستاذ من أجل الدفع قُدُمًا بالبحث. وفي كل الأحوال ترتبط هذه المتابعة بالطالب/ة وبدرجة استيعابه وقدرته على الأخذ وتصحيح الملاحظات. والمشرف المتورط: هذه الفئة من المشرفين، تذهب بالتدخل إلى أقصاه، عبر كتابة الأطروحة أو بعض فصولها، من قبل المشرف، أو من قبل آخرين بغض نظر من المشرف! وتتعدّد دوافع هذا السلوك من مصلحة مادية، أو عاطفيّة، أو قرابية. ويدخل ضمن هذه الفئة ظاهرة "التوريث الأكاديمي". ليس بالمفهوم "البورديوي"، إلّا في حالات معدودة، بل بالمفهوم العصبي

18 التقارير المبتسرة أو المرجئة: هي تقارير يقتصر حجمها على نصف الصفحة الى الصفحة والنصف. ويقتصر المضمون على بعض الملاحظات العامّة جدًّا، وهي ملاحظات لا تُساعد الطالب في تصويب أطروحته وتطويرها؛ يبدو أن الوظيفة الفعليّة لقبول هذا النوع من التقارير هو تسهيل أمور الطلاب عبر تغليب الرأسمال الإجتماعي على حساب الرأسمال الثقافي. التقارير الإنتقائية: وهي التقارير التي تنتقي من الأطروحة بعض محتوياتها، وخصوصًا المقدمة المنهجية والخلاصة، مع إنتقاء لفقرات من هذا الفصل أو ذاك، من دون قراءة متأنية وشاملة للأطروحة؛ في هذا النمط من القراءات إدّعاء تعفّف عن التفاصيل؛ وغالبًا ما تخفي هذه التقارير تجنبًا لنقاش جدّي للجانب الميداني من البحث ، نتيجة قصور معرفي في هذا المجال. قبول هذا النوع من التقارير من قبل الإدارة الأكاديمية، يشبه الفئة الأولى السابقة، ويندرج في إطار "تسهيل" أمور الطلاب، وبالتالي تغليب الرأسمال الاجتماعي على الرأسمال الثقافي. التقارير المُفصّلة: بعض الأساتذة يقدّم تقريرًا مطوّلا ومفصلًا بملاحظات يغلُب عليها طابع الملاحظات الشكلية عمومًا، دون التطرق إلى عناصر البناء الأساسي للموضوع، بسبب نقص في التكوين

19 بدأت عمادة معهد العلوم الاجتماعية حديثًا بتحضير قاعدة بيانات للأساتذة، كما تم وضع أنموذج للتقويم، وهي خطوات ما زالت قيد الاختبار ويؤمل أن تُساعد في تنظيم تقويم الأبحاث، بينما لم يحصل ذلك حتى الآن في المعهد العالي للدكتوراه

20 يخضع اختيار الحائز على دكتوراه إلى لجنة علمية، اختياراتها ليست دائمًا أكاديمية بل ترتكز على محاصصة طائفية - سياسية في معظم الحالات

21 يعرف العديد من الأساتذة الذين يخضعون للتقويم اسم الأستاذ الذي قوّم أبحاثهم، وهو يفترض أن يكون سريًّا! كذلك يتم تحويل الأبحاث إلى الأساتذة وأسماء أصحابها واضحة أمام المقوّم؛ وهناك ممارسة جديدة حيث يُدعى المقومون والأستاذ الباحث وجها لوجه في حال التقويم السلبي. يفترض بالتقويم أن يكون سريًّا لا المقوّم يعرف من هو الباحث، ولا الباحث يعرف لاحقًا من قوّم أبحاثه، كما يفترض إشراك باحثين آخرين من جامعات أخرى، شرط المعاملة بالمثل، في هذه العملية لإبطال دور العوامل غير الأكاديمية في التقويم

22 يبلغ عدد من هم برتبة أستاذ ويشرفون على طلاب دكتوراه 38 أستاذًا بتاريخ12-3-2019 ، و يشرفون على 230 طالبًا منهم 123 طالبًا متابعًا و97 منقطعًا؛ بمعدل وسطي 6 طلاب للأستاذ الواحد؛ وثلث العدد أي 12 أستاذًا هم من المصنّفين الجدد خلال السنتين الأخيرتين. كذلك وصل عدد طلاب الدكتوراة الى ذروته قبل ان يُصنّف هؤلاء، لذلك لا غرابة أن بعض الأساتذة كان يشرف على 20 طالبًا وأكثر! عندما بدأت شخصيًا الإشراف في العام 2013 كان هناك زميلان لي في اختصاص التنمية. شخصيًا كنت أشرف خلال 4 سنوات (عقد إشراف بعد التقاعد)على 17 طالبا، واحد زملائي تجاوز عدد طلابه العشرين طالبًا، والآخر 15 طالبًا وهو ما شكل عبئًا وضغطًا كبيرين على المشرفين. وفي آخر إحصاء في العام 2019 تتفاوت حصة الإشراف بين الأساتذة ، فهناك 7 أساتذة لدى كل منهم 6 طلاب، و3 أساتذة لدى كل منهم 5 طلاب، و5 أساتذة لدى كل منهم 4 طلاب، و11 أستاذًا لدى كل منهم 3 طلاب، و 4 أساتذة لدى كل منهم طالبان، و5 أساتذة لدى كل منهم طالب واحد، من دون احتساب أعداد المنقطعين عن المتابعة ولايزالون مسجلين تحت إشراف بعض الأساتذة

23 عمدت إدارة المعهد العالي للدكتوراه، في ظل "كثافة الطامحين" للتسجيل بالدكتوراه الى تحديد سقف لعدد الطلاب سنويًا حوالي 9 طلاب؛ طرح الطلاب أسئلة كثيرة حول مدى شفافية معايير الاختيار خصوصًا مراعاة المحاصصة الطائفية - السياسية- المناطقية

3

برامج وسوق عمل خريجي معهد العلوم الاجتماعية

- **برامج معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وصلاتها بالاحتياجات المجتمعية**

  د. زهير حطب

- **سوق عمل خريجي معهد العلوم الاجتماعية الحالي والمنتزع والمرتقب**

  د. ابراهيم مارون

60 YEARS

برامج معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وصلاتها بالاحتياجات المجتمعية

د. زهير حطب*

عدة عوامل محلية ودولية تسببت في تأسيس معهد العلوم الاجتماعية، ومنها تلك التي أدّتً إلى إدخال تعديلات واسعة أو بسيطة على برامجه ومواده:

اولاً: إنشاء المعهد

عوامل محلية من أهمها:

- التفاوت بين المناطق وخصائص السكان ومجموعات الطوائف.
- توزيع الثروة الوطنية وحيازة الملكيات.
- الفقر

عوامل إقليمية ودولية:

- الاتجاهات الإقليمية/ حركات التحرّر والنهوض في المنطقة العربية.
- الاتجاهات الدولية/ ترسيخ مؤسسات الدولة، أفكار تحريرية وإنسانية (Humanite).
- سياسات اعتماد الدولة الراعية.

لقد تسببت هذه العوامل عام 1958 بثورة وأعمال مسلحة وخروج على القانون انطلاقًا من الأرياف. وكان من نتائجها:

- وضع بعثة إيرفد عام 1961 دراسة وتضمينها خطة إنمائية شاملة للمناطق والقطاعات.
- حدّدت الخطة الأهداف المرجوة وآليات تحقيقها وأدواتها ومطالبها.
- ركّزت على مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ الوحدة الوطنية.
- على مستوى الجامعة: تأسيس معهد العلوم الإجتماعية العام 1959، تنظيمه 1961، وبدء عمله.

لقد أُنشئ معهد العلوم الاجتماعية بموجب مرسوم رقمه 2883 تاريخ 16/12/1959، ونُظّم بمرسوم 7367 تاريخ 18/8/1961، وعُدّل لاحقاً بمراسيم عديدة أولها 1970-1973 الذي نص على:

- تنظيم دروس، القيام بتحليلات علمية للأوضاع الاجتماعية والقيام بدراسات اجتماعية، والإسهام في نشر مؤلفات علمية.
- وضعها تحت تصرّف الهيئات الرسمية والخاصة العاملة في الحقل الاجتماعي.

ثانياً: برامج معهد العلوم الاجتماعية وصلاتها بالاحتياجات المجتمعية

صدر مرسوم إنشاء معهد العلوم الاجتماعية ورقمه 2883 بتاريخ 16/12/1959، ونُظّم بموجب المرسوم 7367 بتاريخ 18/8/1961، وعُدّل لاحقاً بمراسيم متعدّدة، ولكن المهمة التي أُنشئ من أجلها بقيت ثابتة على الأقل وفق المادة الثانية من المرسوم.

*طالب في المعهد عام 1965 | موفد إلى فرنسا عام 1972 | مدرّس متفرّغ عام 1975 | أُدخل إلى ملاك الجامعة عام 1988

النصوص القانونية:

تحديد مهمة المعهد: تنظيم دروس والقيام بتحليلات علمية للأوضاع الاجتماعية والقيام بدراسات اجتماعية، والإسهام في نشر مؤلفات علمية ووضعها تحت تصرّف الهيئات الرسمية والخاصة العاملة في الحقل الاجتماعي.

لقد جاء تأسيس المعهد لجعله أداة علمية فعّالة وقادرة على **تحضير الشروط والظروف والكفاءات البشرية** اللازمة لعملية النهوض الوطني بسهولة ويُسر، في ضوء المهام التي أُوكلت إليه، إضافةً إلى إنتاج المعرفة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والسعي لتوطيد روابط الوحدة الوطنية بين السكان.

وتمّت في الوقت نفسه عملية استقطاب لعدد من المتخصصين العاملين في إدارات الدولة المتنوعة لنقل خبراتهم ومعلوماتهم إلى قطاع التعليم العالي من جهة ولتشجيع المتخرجين من الطلاّب للإنخراط في تنفيذ المشاريع والأعمال الكبرى من جهة أخرى. وجاء تأسيس المعهد أيضاً لتحريك مختلف القطاعات الاقتصادية والحرفية العامة والاجتماعية.

الشهادات وبرامج التعليم والإعداد في معهد العلوم الاجتماعية:

في المرحلة الأولى: وهي تمتد بين عامي 1962 -1974: كانت مرحلة تأسيسية نُظّم التعليم فيها على أساس شهادات فرعية متنوعة تُؤدي حيازتها إلى الحصول على شهادة الإجازة في علم الاجتماع وكان عددها ست شهادات هي:

شهادات علم الاجتماع العام، علم النفس الاجتماعي، الأنتربولوجيا، السكان والإحصاء والعلوم السياسية - الإقتصاد السياسي والاجتماعي، وتضم كل شهادة مجموعة من المواد النظرية والتقنيات ووسائل البحث وأعمالاً حقلية تطبيقية إلزامية.

كان التوازن قائماً ضمن كل شهادة على الصعيدين النظري والعملي من حيث طبيعة المواد واتجاهات مضمونها وتوليفها بين ميول متنوعة.

ولما كان علم الاجتماع حديث التكوين، حتى في الجامعات الغربية، فقد كانت معظم المراجع باللغة الأجنبية، والنظريات وحالات الدراسة التطبيقية والمعطيات غربية، وهكذا ركّزت مضامين التعليم للتعرّف إلى المجتمعات الغربية من مختلف الجوانب. كانت أعمال الأساتذة مقتصرة على العرض والتفسير، دون أن تصل إلى الكتابة أو إجراء بحوث حول قصة في المجتمع اللبناني، وإستعيض عنها بأمثلة وحالات كنماذج للقياس والنقد عند إجراء مقارنات بين المجتمعين. وبدأت تنمو شيئاً فشيئاً بين الأساتذة والطلاّب، ظاهرة كتابة المقالات والقيام بأبحاث قصيرة كنتيجة مثمرة للمواد التطبيقية والميدانية.

كانت المواد المقرّرة، متنوعة ومتكاملة تنتج ثقافة عامة جيدة، ولكن اختيارها كان على عاتق الأستاذ الذي كان يحمل شعار «الأستاذ سيّد مادته» وهو يُحدّد موضوعها ومضمونها.

ولما كان اختيار الأساتذة للتدريس في المعهد يُراعي اعتبارات معينة متنوعة، كانت الحصيلة تكويناً يعكس التعدّد والتنوّع والتعمّق ضمن المادة الواحدة ولا يُؤدي إلى امتلاك رؤية علمية شاملة باتجاه واحد في معظم الأحيان. (من كل بستان زهرة أو عصا).

معظم الأساتذة في تلك الفترة كانوا غير متفرّغين للتعليم، ولكنهم في الوقت نفسه يعملون في مؤسسات على صلة بالمسائل الاجتماعية والعمل وقوانينه والإحصاء والشؤون والثقافة والتاريخ والأرشفة وغيرها، فقد كانوا ينقلون جزءاً مما يجري أو يُمارسون خبراتهم الميدانية في مؤسساتهم العامة والمتخصصة ليجعلو منها مادة للتعليم. ويتم التطبيق تحت إشرافهم.
لقد أدّت هذه العملية إلى إغناء التعليم والتكوين بمعطيات واقعية سهّلت على الأستاذ وخفّفت الجهود على الطالب. وغالباً ما كانت المراجع واسعة فضفاضة، ونادراً ما كان يتمّ التعمّق بها. فمواد التعليم لم تكن لها حدود معينة بل طبيعة محدّدة.
كانت العناوين العامة معروفة، أما العناوين المتفرّعة عنها ومضامينها فكانت من اجتهادات المكلّف بتعليم المادة.

في المرحلة الثانية: استمرت الحال على هذا المنوال حتى فاجأت الجميع، إدارة وأساتذة وطلّابًا، الأحداث الأمنية التي بدأت في العام 1975، وتطوّرت وتوسّعت مترافقة مع انتشار أجواء العنف والفوضى وعدم الانتظام وضياع سلطة القانون وتوقف العمل المنظّم للتطوير في معظم المجالات ومنها أمور الجامعة وقضاياها، وتجمّدت الأوضاع والتدابير المتخذة في الجامعة إلاَّ ما كان ضرورياً لاستمرار وجودها والمحافظة على مهامها التعليمية الأساسية، ولم يجرِ البحث في تطوير البرامج والمناهج في معظم كليات الجامعة اللبنانية في حينه.

لقد استمرت الجامعة على مبادرات العادات والإدارة وعلى جهود الموظفين وتقبّل الطلاب للأمر الواقع، ولم يكن هناك بحث عملي لإعادة الارتباط بين الجامعة والمجتمع، أي انقطع التزامها بالعمل للبحث عن احتياجات المجتمع.

وأولوياته ومشكلاته في ظل الظروف المأساوية والخطيرة التي كانت تُهدد كيان البلاد كما تُهدد بجدية حياة الناس والطلاّب بشكلٍ مباشر.

في المرحلة الثالثة: في العام 1988 صدر مرسوم بإدخال دفعة كبيرة من الأساتذة المتعاقدين إلى ملاك الجامعة، كان من شأنه التشدّد في تطبيق قانون التفرّغ لدى الجامعة، فألزم الأساتذة بالحضور وذكّرهم بضرورة القيام بمهام البحث والنشر العلمي مما شكّل دافعاً لفتح مجال النقاش والتداول بشؤون البرامج والمناهج التي أصبحت لا تتلاءم مع المعطيات المستجدة محلياً وإقليمياً ودولياً ولا تنسجم مع التقدّم العلمي في العالم في معظم المجالات، وصارت الحاجة ملّحة للتعرّف إلى انعكاس المتغيرات وتداعياتها على السكان في المجتمع اللبناني، وإلى ردّات فعلهم وأنماط سلوكهم وأشكال تكيفاتهم إزاءها. وهذا ما دعا إلى التفكير في إدخال تعديلات على مناهج التعليم والبحث عن المشكلات والتحليلات الجديدة المطروحة على المجتمع، بغية المساهمة في توفير المعطيات من أجل وضع خطط المعالجة واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها.
في المرحلة الرابعة: في العام 1993 تكوّنت لجنة عليا في المركز التربوي للبحوث والإنماء للتداول في مسألة إعادة تنظيم قطاع التعليم بعد أن شابه التداعي والانهيار خلال فترة الحرب 1975- 1991، إضافةً إلى العمل على تنفيذ مقرّرات اجتماعات الطائف في مجال التربية والتعليم. دُعي معهد العلوم الاجتماعية للمشاركة في اللجنة التي استمرت أعمالها أكثر من سنة، صدرت على إثرها الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان. وبموجبها تمَّ استحداث شهادة الثانوية العامة بأنواعها الأربعة: الآداب والإنسانيات، الاقتصاد والاجتماع، العلوم العامة وعلوم الحياة.

وأصبح على أكثر من 65 ألف طالب مسجلين عام 1994، منهم (25566) في المدارس الرسمية، و(38378) في المدارس الخاصة، أي ما مجموعه 63944 طالبًا، أن يختاروا مسار تعلّمهم بين الاتجاهات الأربعة. فاختار أكثر من نصفهم التوجه نحو شهادة اقتصاد واجتماع. فأصبح لزاماً على الجامعة إعداد مدرّسين لتعليم مواد هذه الشهادة، والتأليف والكتابة حول موضوعاتها العامة، ارتفع مباشرة عدد المنتسبين إلى معهد العلوم الاجتماعية بفروعه الخمسة إلى أكثر من أربعة آلاف طالب.

ولكن مقررات التعليم المعتمدة فيه لم يلحقها أي تعديل، وصار بعض أساتذة المعهد يكتفون بمضمون المواد التي يُدرسونها مع متطلبات مناهج الشهادة الجديدة. وكان عدد كبير منهم غير مقتنع بضرورة إدخال التعديلات بدعوى أنَّ التعليم الجامعي هو تعليم تأسيسي متخصص، وعليه جرت عدة محاولات لإعادة النظر في البرامج المعتمدة في ضوء الهيكلية الجديدة للتعليم دون أن تُؤدي إلى نتيجة فعلية، بل حصلت مجرد مبادرات فردية معزولة.

إستمر هذا الوضع حتى عام 2003 حين صدر قرار من رئاسة الجامعة باعتماد برامج معدّلة جزئياً للمعهد تمَّ فيها تبنّي ما أدخله بعض الأساتذة على موادهم من تعديلات، بعدما طلبت إليهم الإدارة تقديم توصيف للمادة التي يدرّسونها فعلاً. فاعتبرت تلك الصيغة للبرامج نواقص وثغرات متعددة كانت تتم معالجتها حسب توجيهات العمادة والإدارة.

في المرحلة الخامسة: في العام 2003 حصلت اتصالات بين الاتحاد الأوروبي مع السلطات التربوية في لبنان حول ضرورة اعتماد النظام الذي تعتمده الجامعات الأوروبية LMD إذا أراد لبنان الاستمرار في حصول المتخرّجين من مدارسه وجامعاته على المعادلات وفق الشروط المعنية، وبالتالي لابدَّ من الأخذ بمتطلبات هذا النظام من هيكله وتدرجه وبرامجه ومضامين شهاداته وأساليب التعليم وطرق التطبيق والحضور. فقرّر الأخذ بنظام LMD وتنفيذ متطالباته في جميع المؤسسات التعليمية الجامعية العاملة في لبنان، وأطلقت الجامعة ورشة كبرى لتغيير البرامج أو تعديلها في جميع كليات الجامعة اللبنانية. وعقدت اجتماعات لممثلي هذه الكليات، وجرى وضع مناهج جديدة بناءً على مبادئ وأسس اتفق عليها.

تأخر إتمام وضع البرامج الجديدة وإعلانها في عدد من الكليات وهو ما حصل في المعهد حيث صدر قرار رئيس الجامعة رقم 3131 يُعلن البرامج الجديدة لمعهد العلوم الاجتماعية في العام 2016، وكان قد بُوشر بتنفيذها تدريجياً من عام 2014. **ومن أبرز ما تضمنه:**

- منح إجازة جامعية موحّدة في العلوم الاجتماعية للمتخرّج شرط إنجاز موادها.
- النجاح في ستة فصول دراسية وحيازة 180 رصيداً.
- إلتزام الطالب القيام بأعمال تطبيقية والمشاركة في تجارب بحثية جماعية.
- إعطاء الطالب فرصاً محدّدة لاختيار بعض المقررات المطلوبة.

المواد الجديدة على مستوى الإجازة: الواردة في الفصول 4-5 و 6:

- حقوق الإنسان.
- التدّخل الاجتماعي.
- الحماية الاجتماعية والتشريعات في لبنان.
- سوسيولوجيا النزاعات والحروب الأهلية.
- التحولات الأسرية في المجتمع العربي.
- الأنتربولوجيا الوثائقية والتاريخية.
- تعليم علم الاجتماع/ مفاهيم تعليم علم الاجتماع.

- علم الاجتماع الرياضي
- سوسيولوجيا الانحراف والإرث والتوجيه
- حلقات أبحاث
- تجارب بحثية جماعية
- إستراتيجيات التنمية المحلية والخدمة الاجتماعية
- التنمية البشرية وإدارة الموارد البشرية

الماسترات المهنية الجديدة:

- علم الاجتماع وإدارة الموارد البشرية.
- الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.
- الإرشاد والتوجيه النفس - الاجتماعي.
- هندسة مشاريع الإقتصاد الاجتماعي والتعاضدي.
- سوسيو أنتربولوجيا المدنية.
- التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنظمات.

المواد الجديدة على مستوى الماستر:

- البحثي: التأكيد على استحداث مجالين:
  السياسات الاجتماعية
  التنمية المحلية والتنمية الاجتماعية
- المهني: جميع المجالات الواردة جديدة صُنّفت ضمن خمس اختصاصات، ويُؤمل توفير الشروط لافتتاح السادس.
- التجديد المستمر لضم حقول جديدة للائحة الماستر المهني تحديداً، كي يستجيب مباشرة لاحتياجات المجتمع والمنظمات والجمعيات والشركات العاملة في مختلف القطاعات لتنفيذ مشاريعها وتطوير أعمالها في ضوء مخرجات العلوم التطبيقية والحقلية.

إستنتاجات

- **في الإجازة:**
  - بقيت تسمية معظم المقررات كما كانت في السابق ولكن التجديد لحق بالمحاور الرئيسية للمادة، وبالعناوين الفرعية، وبطبيعة الأعمال التطبيقية.
  - مهّدت المواد التعليمية للتعرض لمعظم ميادين علم الاجتماع وللعلوم الإنسانية (وللاقتصاد والسياسة والتربية).
  - ربطت الأعمال التطبيقية والحقلية بالمشكلات والتحديات التي يواجهها المجتمع اللبناني
  - عرفت بمجالات اختصاص وعمل المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية والتقارير التي تصدر عنها وموقع لبنان فيها.
  - فتحت فرص للتقاطع مع برامج التعليم الثانوي على مستوى العلوم الاجتماعية.

- **صلات احتياجات المجتمع ببرامج التعليم في المعهد:**

تبيّن من الوقائع التي عرضت في الدراسة أنَّ تأسيس المعهد نفسه كان خطوة باتجاه إيجاد أداة علمية تُنفّذ خطة شاملة لإنماء البلاد بعد مرورها بأحداث قاسية بهدف نزع فتيل حرب داخلية كاد يؤدي بسيادته ووجوده. وأنَّ هذه الخطوة الاستباقية إتّخذت من قبل السلطة السياسية لتأمين ظروف إيجابية لتسهيل تنفيذ خطة التنمية. فتّم تضمين البرامج مواد تعليم نظرية وتطبيقية وحقلية ذات صلة بطبيعة المشاريع والأعمال المقترحة لتنمية مناطقية من جهة وقطاعية من جهة أخرى.

يمثّل هذا الشكل من الصلات صيغة أولى تنّبثق عنها مواد التعليم.

أما الصيغة الثانية فتمثّلت بالاستجابة السريعة لاستدماج متطلبات إعداد مدرّسين لمادة علم الاجتماع في شهادة البكالوريا «اقتصاد- اجتماع» بعد أن صدرت الهيكلية الجديدة، حيث إستدمجت في المواد التعليمية في البرامج الجديدة ذات الصلة بالمعهد، وجرى التوسع في ذلك.

أما الصيغة الثالثة فكانت بعد انتهاء الأعمال المسلحة عام 1991 إذ بدأ يرد إلى لبنان تمويلاً للقيام بمشاريع لتنمية المناطق، أو قروضاً لتنفيذ مشاريع صغيرة. وكان أمر الحصول على موافقة رسمية للحصول عليها من المصدر، يتطلّب أن ترتكز الطلبات على فكرة المشروع وخطة تنفيذ مع تفاصيل أخرى، فتلقفت الإدارة آنذاك الحاجة المجتمعية وعملت على استحداث دبلوم دراسات عليا **(ماستر) في التنمية الاجتماعية** كما كانت التسمية.

وكان صدور قرار عن رئيس الجامعة عام 1992 آنذاك بالموافقة على ذلك.

وقد أُضيف هذا الفرع إلى الفروع المعتمدة للتدريس والتدريب وتصميم مشروعات التنمية المحلية، والبرهان على الحاجة إليه تمثّل في العدد الكبير من الطلّاب الذين تسجّلوا لمتابعة دراستهم في ذلك العام.
وتكمن أهمية العلاقة، في المبادرة الاستباقية لكشف الحاجة، أي توقّع وجود حاجة إلى نوع من المعرفة أو المهارة في ميدان اجتماعي معيّن من قبل المعهد مثلاً، والعمل على تحديد المهارات للمباشرة في إعداد الأطر القانونية وتحضير المواد المعرفية اللازمة والعناصر المطلوبة لتدريسها والتدريب عليها. وهذه العملية كفيلة في نجاح العمل التنموي المزمع إنشاؤه.

أخيراً، إنَّ **شرط نجاح هذه الصيغ** في العمليات المشار إليها يكمن في تعاون العناصر المشاركة حيث يعملون على نقل المعرفة المتوفرة المتحددة والتقنيات الحديثة وكيفية استخدامها حتى ولو اضطروا إلى تجديد مهاراتهم الشخصية أو إعادة تفعيلها، فإنَّ تجديد المواد المعرفية في البرامج دون توفّر الاستعدادات للتغيير عند الأساتذة والمدرسين يُجهض العملية التدريبية من أساسها وليس فقط المواد التعليمية المضافة.

سوق عمل خريجي معهد العلوم الاجتماعية" الحالي والمنتزع والمرتقب"

د. ابراهيم مارون *

في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان، بشكل شبه دائم، منذ العام 1996، أي منذ 23 سنة، والتي قضت على عشرات الآلاف من فرص العمل القائمة، وتحول اليوم دون توليد فرص عمل جديدة بسبب تراجع الاستثمارات، أين هم خرّيجو معهد العلوم الاجتماعية من سوق العمل اللبناني؟
في إطار نظام الـLMD، استحدث معهد العلوم الاجتماعية 12 ماستر بحثيًا ومهنيًا. فهل هذه الشهادات تعكس حاجة معينة في سوق العمل اللبناني؟

هناك فرص عمل قائمة حالياً، لا يجوز أن يشغلها سوى خرّيجو معهد العلوم الاجتماعية، إذ إنها تندرج في صلب الاختصاصات التي يوفرها هذا المعهد. ولكنها فرص عمل تُسند اليوم لأناس من غير خرّيجي المعهد، وبالتالي هي فرص مُنتزَعة أو مصادَرَة، فما هي هذه الفرص؟
للإجابة على هذه الأسئلة الثلاث، سأتطرّق على التوالي، إلى سوق العمل الحالي لخريجي معهد العلوم الاجتماعية، ومن ثم إلى سوق عملهم المُنتزَع أو المصادَر، وأخيراً إلى سوق عملهم المُرتقب.

* باحث وأستاذ السياسات الإقتصادية في الجامعة اللبنانية

سوق العمل الحالي لخرّيجي معهد العلوم الاجتماعية

في دراسة هذا السوق، استندتُ إلى إحصاءات وفّرتها لي دراسة ميدانية أجراها معهد العلوم الاجتماعية بإشراف عميدته، على عيّنة احتمالية بسيطة (Echantillon probabiliste simple) من 452 خريجاً، تمّ اختيارهم من ملفات خرّيجي المعهد المُدخَلة الىBanner الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية. واستُخدم لهذا الاختيار برنامج إحصائي معلوماتي يرتكز على معادلة Richard Jaeger للمعاينة التي هي

$$n=\frac{(\frac{z}{d})\times(p)^2}{1+\frac{1}{N}\left[(\frac{z}{d})\times(p)^2-1\right]}$$

n=حجم العينة
N=عدد الخريجين
Z=الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 والتي تساوي 1.96
d=نسبة الخطأ وهي 5% أو 0.05
p= نسبة توافر الخاصية وتساوي

فحددنا لهذا البرنامج الإحصائي المتغيرات المستقلة التي أردنا تمثيلها، وهي متغيرات: أعلى شهادة حصل عليها المتخرّج من المعهد، والجنس، والفرع، وسنة التخرّج.

وبدوره، حدّد لنا هذا البرنامج حجم العينة، ب 400 شخصاً، وأرقام ملفات الخريجين الذين يجب أن تتألف منهم العينة. ومع هؤلاء الخريجين، عُبئت استمارة من 18 سؤالاً تتناول معظم المسائل التي تتعلق بسوق عملهم (انظر الملحق)

وفي هذه المناسبة، لا بدّ لي أن أشكر عميدة معهد العلوم الاجتماعية الدكتورة مارلين حيدر التي عملَت على أن تنفَّذ هذه الدراسة الميدانية خلال عشرة أيام فقط. وأتوجه أيضاً بالشكر الى الزميلة الصديقة لارا بدر التي أشرفت على فرز المعطيات في جداول، وإلى سائر الزملاء والموظفين الذين ساهموا في هذه الدراسة الميدانية.

ميدان عمل خرّيجي معهد العلوم الاجتماعية

ان 55.7% من خرّيجي معهد العلوم الاجتماعية يعملون في التعليم (الجدول 1)، وأغلبيتهم الساحقة هم في التعليم الثانوي، يدرّسون مادة الاجتماع في الثانويات الرسمية، ومادة الاجتماع والاقتصاد في التعليم الثانوي الخاص، في إطار البكالوريا الاقتصادية الاجتماعية التي لعب الدكتور زهير حطب دوراً أساسياً في إنشائها. فالمرشَحون لهذا القسم من البكالوريا، باتوا يشكّلون بين 40% و 45% من مجموع المرشحين سنوياً لشهادة البكالوريا في لبنان، مما جعله رافعة (levier) أساسية لمعهد العلوم الاجتماعية. وبالمقابل أصبح معهد العلوم الاجتماعية يشكل رافعة للبكالوريا الاقتصادية الاجتماعية، إذ أن أكثر من 70% من الذين يدرّسون مادة الاجتماع والاقتصاد فيها، هم خرّيجو معهد العلوم الاجتماعية.

ميادين العمل	التعليم	العمل الإداري	التجارة	قوى مسلحة	عمل مستقل	دراسة حقلية	سياحة	المجموع
الخريجون	55.7	24.8	5.3	5.3	3.5	4.0	1.3	100.0

الجدول 1: خريجو معهد العلوم الإجتماعية، وميدان العمل - شباط 2019 نسب مئوية

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن ميدان العمل الثاني لخرّيجي معهد العلوم الاجتماعية هو العمل الإداري في القطاعين الخاص والعام.

تبيّن أيضاً من خلال هذا الجدول أن 3.5% من خرّيجي المعهد أنشأوا مؤسسات خاصة بهم، و 4% يعملون في مراكز أبحاث، وأغلبيتهم كادرات في مؤسسات استفتاء الرأي العام(Institut de sondage)، أو في مؤسسات دراسة السوق والتسويق ،(étude de marché et marketing) أو في إدارة الإحصاء المركزي.

وبشكل عام، نلاحظ من خلال هذا الجدول تنوعاً في ميدان عمل خريجي معهد العلوم الاجتماعية، نادراً ما نراه بالنسبة للاختصاصات الأخرى. ويعود هذا التنوع للإعداد المتعدد الاختصاصات (Formation pluridisciplinaire) في معهد العلوم الاجتماعية، الذي يوفر لخرّيجيه القدرة على التحول المهني (La reconversion professionnelle) التي أمست اليوم شرطاً أساسياً للوقاية من البطالة.

قطاعات عمل خرّيجي معهد العلوم الاجتماعية

إن 61.1% من خرّيجي المعهد يعملون في القطاع الخاص (الجدول 2)، وهذا ما يشكل تحولاً كبيراً في سوق عمل هؤلاء الخريجين، لأنهم قبل تسعينات القرن الماضي، كانوا يعملون بأغلبيتهم في القطاع العام، عندما كانت مواد مباراة الدخول للإدارات العامة في تلك الفترة، جد متنوعة من حيث الاختصاصات. وهذا ما كان يناسب تماماً خرّيجي معهد العلوم الاجتماعية الذين هم متعددو الاختصاصات. وهذا ما جعلهم لعدة سنوات في ستينات وسبعينات القرن الماضي، يتصدرون لائحة الفائزين في هذه المباراة، ويتولون مناصب رؤساء مصالح وأقسام في الإدارة العامة اللبنانية. غير أنه خلال الحرب اللبنانية (1975 - 1990)، وفي ظل الفوضى القائمة، قام الأشخاص الذين سُلّموا مجلس الخدمة المدنية باستبدال مواد المباراة المتنوعة، بمواد قانونية وسياسية، بما فيها مادة "الثقافة العامة"، وكأن مهمة الإدارة العامة اللبنانية هي فقط السهر على حسن تطبيق القوانين، وليس إدارة الشأن العام بأبعاده كافةً الاقتصادية والاجتماعية والتربوية... وهكذا قطع مجلس الخدمة المدنية طريق الوظيفة العامة ليس فقط على خرّيجي العلوم الاجتماعية، بل أيضاً على خرّيجي الاختصاصات الأخرى.

من هنا تراجعت نسبة العاملين في القطاع العام الى 32.8% من مجموع خريجي المعهد (الجدول 2)، مع الإشارة الى أن أغلبية هؤلاء ليسوا موظفين في الإدارات العامة، بل مدرّسين في الثانويات الرسمية.

قطاعات عمل	القطاع العام	القطاع الخاص	منظمات غير حكومية	الأمم المتحدة والسفارات	المجموع
الخريجون	32.8	61.1	2.0	4.1	100.0

الجدول 2: خريجو معهد العلوم الإجتماعية، وقطاعات العمل - شباط 2019 نسب مئوية

مدة البطالة قبل الحصول على عمل

إن متوسط المدة الفاصلة بين تاريخ التخرّج من معهد العلوم الإجتماعية، وتاريخ الحصول على عمل، هي سنتان وأربعة أشهر و 19 يوماً، وهي مبدئياً مدة طويلة نوعاً ما، رغم أنها تساوي صفر عند 18.3% من خريجي المعهد (الجدول 3).

ولكن في ظل الأزمة الاقتصادية الضارية التي لا يزال يعاني منها لبنان، هذه المدة الطويلة للحصول على عمل لا تعني فقط خريجي معهد العلوم الاجتماعية، بل أيضاً خريجي معظم الاختصاصات. كما يمكن اعتبارها مدة طبيعية، لأنها شبيهة بالمدة التي يستغرقها الحصول على عمل في أسواق عمل معظم الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية.

ما الفوارق التي نلحظها في هذا الجدول بين فروع المعهد من حيث مدة الحصول على عمل، فلا تعكس تفاوتاً في مستوى الإعداد بين هذه الفروع، بل اختلافاً في حجم الإستثمارات بين المناطق اللبنانية، بمعنى أن المناطق التي يتفوق فيها حجم الاستثمارات، تشهد توليد فرص عمل أكبر، ومعدل بطالة أدنى، ومدة أقصر للحصول على عمل، ومستوى دخل أعلى من المناطق الأخرى.

المدة / الفروع	عدد السنوات	عدد الأشهر	عدد الأيام
الفرع الأول	2	8	2
الفرع الثاني	1	8	5
الفرع الثالث	2	8	17
الفرع الرابع	1	11	8
الفرع الخامس	2	11	7
المتوسط العام	2	4	19

الجدول 3: متوسط المدة الفاصلة بين تاريخ التخرج من معهد العلوم الإجتماعية وتاريخ الحصول على عمل (شباط 2019)

مساهمة التخصص في العلوم الاجتماعية في الحصول على عمل

ان 61.5% من الخرّيجين العاملين، يقولون إن تخصصهم في العلوم الاجتماعية ساهم في حصولهم على عمل، بدرجة عالية أو متوسطة (الجدول 4). إلا أن هذه النسبة للمساهمة ترتفع تدريجياً بارتفاع مستوى الشهادة الأعلى التي حصل عليها الخرّيج، من 44.3% عند حاملي الإجازة، الى 71.2% عند حاملي الماستر أو دبلوم الدراسات المعمّقة، والى92.3 % عند حاملي شهادة الدكتوراه (الجدول 4).

أعلى شهادة من المعهد	إجازة	جدارة	دبلوم او ماستر	دكتوراه	المتوسط العام
مساهمة	44.3	48.6	71.2	92.3	61.5
لا مساهمة	55.7	51.4	28.8	7.7	38.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

الجدول 4: خريجو معهد العلوم الاجتماعية، حسب مساهمة تخصصهم في العلوم الإجتماعية في الحصول على عمل، وأعلى شهادة نالوها في المعهد (شباط 2019) (نسب مئوية)

متوسط الدخل الشهري لخريجي المعهد العاملين

يبلغ هذا المتوسط 1519350 ل. ل. في الشهر، وهو أعلى بقليل من متوسط الدخل الفردي للعاملين في لبنان المقدَّر بمليون و 500 ألف ل.ل. كما يرتفع متوسط هذا الدخل تدريجيًا، بارتفاع مستوى الشهادة الأعلى التي حصل عليها الخرّيج، من 1368100 ل.ل. عند حاملي شهادة الاجازة، الى3086500ل.ل

عند حاملي شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية (الجدول 5)

	إجازة	جدارة	دبلوم او ماستر	دكتوراه	متوسط الدخل الشهري العام
متوسط الدخل	1 368 100	1 433 850	1 683 450	3 086 500	1 519 350

الجدول 5: خريجو معهد العلوم الإجتماعية، وميدان العمل - شباط 2019 نسب مئوية

كما أن متوسط دخل الخرّيج يختلف من فرع إلى آخر (الجدول 6)، مع التذكير بأن هذا الاختلاف لا يعكس تفاوتاً في مستوى الإعداد بين الفروع، لأن هذه الأخيرة تعتمد جميعها برنامج التعليم نفسها، على يد الأساتذة نفسهم، وبالتالي يعود هذا الاختلاف في متوسط الدخل بالدرجة الأولى، إلى التفاوت في حجم الاستثمارات بين المناطق اللبنانية، كما أشرنا سابقاً.

الفرع	متوسط الدخل الشهري
الفرع الأول	1 599 100
الفرع الثاني	1 954 000
الفرع الثالث	1 257 700
الفرع الرابع	1 167 500
الفرع الخامس	1 211 350
متوسط الدخل الشهري العام	1 519 350

الجدول 6: متوسط الدخل الشهري لخريجي معهد العلوم الإجتماعية، حسب الفرع الذي تخرجوا منه (شباط 2019)

معدل البطالة عند خريجي المعهد

يبلغ هذا المعدل 38.3% (الجدول 7)، وهو بذلك مرتفع جداً لنوعين من الأسباب: تقنية ومحيطية(Contextuelles)

الأسباب التقنية: هي تلك التي تتعلق بالعينة التي تم اختيارها باعتماد Banner الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية إذ إنه بعد صدور ،(Base de sondage) كقاعدة معاينة النتائج الأولية للدراسة الحقلية، تبيّن أن هناك غياباً شبه تام في العينة لخرّيجي ما قبل 2012 / 2013، لأن إدخال ملفات خريجي معهد العلوم الإجتماعية إلى الـ Banner لم يبدأ إلاّ في هذا العام الجامعي. فحاولنا عندئذ سدّ هذه الثغرة (Redressement de l'échantillon) بالعودة الى ملفات الخريجين في الفروع، واختيار طريقة المعاينة نفسها التي ذكرناها سابقاً، 125 شخصاً إضافياً في فترة ما قبل العام 2012 /2013، وتعبئة استمارة سوق العمل معهم. غير أنه لم نحصل من الفروع سوى على 52 استمارة معبّأة، وكان أن داهمنا الوقت لسدّ هذه الثغرة بأكملها. وهذا يعني أن خريجي ما قبل العام 2012 / 2013 هم غير ممَثَّلين بشكل كافٍ في العينة، علماً أن معدل البطالة عند هؤلاء الخريجين هو جد متدنٍ. وهذا ما جعل معدل البطالة على هذا المستوى من الارتفاع. والدليل على ذلك، هو أنه بعد أن أدخلنا الى العينة هؤلاء 52 خريجاً مما قبل العام 2012 / 2013، هبط معدل البطالة من 44.4% الى 38.3%.

ومن الأسباب التقنية أيضاً، هو أن 77.9% من أفراد العينة تخرّجوا بين العام 2015 و 2018، وبالتالي، لم يكن يتثنّى للعديد منهم الحصول على فرصة عمل، إذ أن متوسط المدة الفاصلة بين تاريخ التخرّج وتاريخ الحصول على فرصة عمل، هو سنتان وأربعة أشهر و 19 يوماً، كما ذكرنا سابقاً. وهذا ما رفع أيضاً حسابياً معدل البطالة عند خرّيجي المعهد.

وما ساهم أيضاً في رفع هذا المعدل حسابياً، هو أن 55.1% من أفراد العينة، أعلى شهادة حصلوا عليها من المعهد هي الإجازة، علماً أنه أصبح من الصعب في هذه الأيام الحصول على فرصة عمل من خلال الإجازة فقط.

أما الأسباب المحيطية :(Raisons contextuelles)لهذا المعدل العالي للبطالة، أي الأسباب الناتجة عن المحيط والبيئة اللبنانية، فهي عديدة، ولا تعني فقط خرّيجي معهد العلوم الاجتماعية، بل سائر الخريجين في لبنان. نذكر منها:

- الأزمة الإقتصادية التي أتينا على ذكرها سابقاً
- المعدّل العالي للبطالة عند الشباب ومنهم قسم كبير من خرّيجي المعهد، لأنه في زمن الأزمات الاقتصادية، قابلية استخدام الشباب (L'employabilité des jeunes) هي جد ضعيفة في لبنان كما في معظم دول العالم، وذلك لسببين: تضاؤل توليد فرص العمل، والكلفة الضعيفة على المؤسسات لصرفهم من العمل بسبب عدد سنوات خدمتهم القليل، بحيث تُحتَسب تعويضات الصرف حسب عدد سنوات الخدمة.
- جهل أرباب العمل في لبنان لما يُسمّى بالعلوم الاجتماعية، وببرامج التدريس في هذا الاختصاص. فمعظم المواطنين في لبنان، ومنهم أرباب العمل يعتقدون أن لا فرق بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية. ويعود هذا الالتباس الى ترجمة Sociologie بعلم الاجتماع بدل سوسيولوجيا، على نمط ترجمة أنتروبولوجيا، وديموغرافيا وعلوم أخرى. ولهذا السبب يعتقد أرباب العمل، كسائر المواطنين، أن معهد العلوم الاجتماعية لا يُدَرِّس إلّا سوسيولوجيا، وليس ديموغرافيا، واقتصاد وأنتروبولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، وإحصاء، أي سائر العلوم التي صنّفتها اليونسكو في بداية ستينات القرن الماضي، بعلوم اجتماعية.

والأكثر من ذلك، يعتقد المواطنون، ومنهم أرباب العمل، أن السوسيولوجيا هي علم أخلاقي يتعلم (Science éthique) يتعلم من خلاله الطلاب كيف يتعاطون في المجتمع. وهذا يشكل عائقاً أمام استخدام خرّيجي المعهد.

- الصورة غير الإيجابية جداً، التي لا تزال عالقة في أذهان اللبنانيين وأرباب العمل، عن الجامعة اللبنانية، والتي يدفع ثمنها غالياً في سوق العمل، خرّيجو هذه الجامعة، بمن فيهم خرّيجو معهد العلوم الاجتماعية.

باختصار، كل هذه العوامل التقنية والمحيطية هي وراء هذا المعدل العالي للبطالة، الذي يضم 18% ممن هم عاطلون عن العمل دائمون (الجدول 7)، أي بعد تخرّجهم لم يجدوا عملاً، رغم بحثهم عن عمل. وهذا يعني أن 82% من خرّيجي المعهد عملوا سابقاً أو يعملون حالياً.

سوق العمل المُنتَزَع أو المصادَر

هو سوق انتُزِع من خرّيجي معهد العلوم الإجتماعية، أو يُحرَمون منه، ويتألّف من مئات الوظائف العامة القائمة حالياً، والتي يجب على مجلس الخدمة المدنية منطقياً، أن يحصر الترشّح لها إختصاصيين في العلوم الاجتماعية، لأن مهام هذه الوظائف (les tâches) هي مرتبطة حصراً بنوعين من الاختصاصات، لا يمنحهما في لبنان سوى معهد العلوم الاجتماعية، وهي إختصاصا الديموغرافيا والحماية الاجتماعية.

الفرع	معدل البطالة (نسبة مئوية)
الفرع الأول	33.8
الفرع الثاني	15.4
الفرع الثالث	43.9
الفرع الرابع	48.0
الفرع الخامس	46.3
المعدل العام للبطالة الحالية	38.3
المعدل العام للبطالح الدائمة	18.0

الجدول 7: معدل البطالة عند خريجي معهد العلوم الإجتماعية، حسب الفرع الذي تحرج من (شباط 2019) (نسبة مئوية)

إن الوظائف المرتبطة باختصاص الديموغرافيا، تتوزع على 26 دائرة نفوس في لبنان، ويشغلها حالياً موظفون لا علاقة لهم بالديموغرافيا. وهذا ما يدل على الوضع المزري لدوائر النفوس في لبنان، وللإحصاءات الديموغرافية لهذه الدوائر، في حال توفرت.

أما الوظائف المرتبطة باختصاص الحماية الاجتماعية، فهي العائدة لمكاتب الضمان الاجتماعي المنتشرة في سائر الأراضي اللبنانية، ولتعاونية الموظفين، وصناديق التعاضد، ومراكز الإنماء الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، فضلاً عن عدة وظائف في دوائر وزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، فأغلبية هذه الوظائف هي مُسنَدة اليوم لموظفين ليس لهم علاقة لا بالحماية الاجتماعية، ولا بالعلوم الاجتماعية.

سوق العمل المُرتقَب

يتألف هذا السوق من وظائف مستقبلية لخرّيجي العلوم الاجتماعية، ستوفرها شهادات الماستر الجديدة التي استحدثها المعهد، ومنها ماستر إدارة الموارد البشرية، وماستر الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، وماستر سوسيو أنتروبولوجيا المدينة، وماستر السياسات الاجتماعية. وكنتُ أتمنى أن يكون من بينها ماستر إدارة الدراسات الميدانية (Management étude de terrain) التي تشكل حاجة لسائر مؤسسات الدراسات الحقلية، وتوفر فرص عمل لا يستهان بها لاختصاصيي هذا الماستر.

فكل شهادات الماستر هذه، من شأنها توسيع سوق عمل خرّيجي معهد العلوم الاجتماعية.

في النهاية، إن تقليص معدل البطالة عند خرّيجي معهد العلوم الاجتماعية، يرتبط بتحقيق ستة شروط أساسية هي:

- القيام بحملة توعية وتعريف بالعلوم الاجتماعية، سيما لأرباب العمل الذين يحتاجون في مؤسساتهم لوظائف تتطلب اختصاصيين في العلوم الاجتماعية.
- توفير تدريب (stage) لطلاب المعهد في المؤسسات الخاصة والعامة، للتعرّف على قدراتهم.
- استرداد سوق العمل المصادَر، بالضغط على مجلس الخدمة المدنية.
- تعزيز اللغات الأجنبية في المعهد، لأنها شرط أساسي للاستخدام سيما في القطاع الخاص.
- الضغط أو التفاوض مع وزارة التربية، لتعديل قرار الوزير الذي يسمح لخرّيجي العلوم الاجتماعية بتدريس مادة الاجتماع فقط في الثانويات الرسمية، لكي يتمكنوا أيضاً من تعليم مادة الاقتصاد، كما هو الحال في الصفوف الثانوية لأهم المدارس الخاصة في لبنان، حيث خرّيجو معهد العلوم الاجتماعية يوفرون لتلامذتهم أعلى نسب نجاح في مادة الاقتصاد، في البكالوريا الاقتصادية والاجتماعية.
- قيام المعهد بدراسات ميدانية دورية، لسوق عمل كلٍ من شهادات الماستر التي استحدثها، وتعليق التدريس بالتي يتبيّن أن لا سوق عمل لها، أو أن سوق عملها ضعيف.

باختصار، أتمنى على واضعي استراتيجية المعهد للسنوات الأربع المقبلة، إعطاء الأولوية لتحقيق هذه الشروط الستة، لأن مصير الاختصاصات الجامعية، مرهون اليوم بوسع سوق عملها.

4

معهد العلوم الاجتماعية
بأقلام أهله

أهل المعهد

ليس هناك ما هو أكثر متعة من اتخاذ قرار بطولي، لكننا نواجه، ولأسباب خارجة عن إرادتنا، بعدم التمكن من تنفيذه.
ويليام جيم William James

هذه السير خطت بأقلام أصحابها لتكون بمثابة شهادات حية مخلدة للأجيال القادمة في معهد العلوم الاجتماعية. لقد وردت السير الأكاديمية وصُفَت وفق التسلسل الأبجدي لأسماء كتابها.

إن السير الأكاديمية التي يحتويها هذا الفصل من كتاب "معهد العلوم الاجتماعية ستون عامًا ارتقاء وتطوير" قد خطت بأقلام أصحابها لتكون بمثابة شهادات حية مخلدة للأجيال القادمة في معهد العلوم الاجتماعية. هذه السير الأكاديمية سنضطر أن نعرضها مجتزأة في النسخة الورقية وكاملة في النسخة الالكترونية، والأسباب لاتخاذ هذا القرار هي لوجستية بحته.

حتى نكون منصفين تجاه من كتب، وبما أننا في الكتاب الالكتروني سننشر النصوص بأكملها، فإننا سنعمد في النسخة الورقية إلى الآتي:

- ترك أولوية النشر للأساتذة الذين عايشوا تجارب المعهد سنوات طويلة من حياتهم؛ أما الأساتذة الجدد الذين نعتبرهم الخميرة الطيبة التي ستكمل حمل مسؤولية المعهد، لتراكم هي أيضًا خبراتها الأكاديمية فيه، فلقد سمحنا لأنفسنا أن ننشر ما صاغته من نصوص في الكتاب الالكتروني.
- اعطاء كل زميل مساحة مماثلة في عرض سيرته بشكل لا تتعدى ورقته قرابة ال 3 صفحات. وسنركز في اختيارنا لمضمونها على أهم ما قاله كاتب الورقة في سيرته عن معهد العلوم الاجتماعية، على أن تنشر السيرة الكاملة بغناها الذاتي الخبراتي وبنصها الكامل في النسخة الالكترونية.

بقى أن نؤكد بتزامن صدور النسختين، الالكترونية والورقية للكتاب، الأولى ستنشر على موقع مركز الأبحاث crss-ul.com أما الثانية الورقية، فستوزع أثناء احتفالية العيد ال 60 للمعهد.

Dr. Ibrahim Maroun

Directeur de la branche 2
(1993-1999) Expérience académique

Trois raisons m'ont poussé à choisir la spécialisation en sociologie :

- La sociologie était en vogue dans le monde après Mai 68 en France
- La Licence et la Maitrise de l'ISS étaient automatiquement validées par les universités françaises.
- L'enseignement fut en français.

J'étais étudiant à l'ISS à Ramlet El Baïda entre 1971 et 1975. La vie estudiantine était agréable. Nous étions de toutes les communautés, de toutes les régions, et de toutes les tendances politiques. Presque tous les étudiants avaient du travail dans la matinée. L'avenir professionnel était promoteur : les diplômés de l'ISS étaient les premiers aux concours du Conseil de la fonction publique ; 3 bourses d'études doctorales en France étaient accordées aux trois premiers maîtrisards de la promotion …

Toutefois, les conflits entre étudiants étaient quasi-permanents, soit pour des raisons politiques entre partisans de la présence armée palestinienne au Liban, et hostiles à cette présence ; entre les partisans de l'enseignement en français et ceux de l'enseignement en arabe…

J'avais à l'époque un penchant pour l'économie et le développement. Comme fils d'agriculteurs, j'étais attiré par les modes d'exploitation agricole au Liban, que j'ai choisi comme sujet de mémoire en Maitrise.

Durant la période de la guerre (1975-1990)

En 1976/1977, il y a eu régionalisation de l'UL par la création pour chaque faculté ou institut plus d'une section. Les cinq sections créées à l'ISS se conduisaient chacune comme un institut en lui-même, n'ayant pas ou peu de rapports avec les autres. En l'absence de conseil de l'unité, chaque conseil de section prenait ses décisions dont quelques-unes devraient être entérinées par le Doyen, telles que celles relatives au recrutement des enseignants, la désignation des examinateurs, le projet du budget de la section, les charges d'enseignement. Le doyen qui avait son siège à la Section 1, visitait de temps à autre les sections. Brièvement, il était presque le seul dénominateur commun entre les sections.

En 1983, a été créé le Doctorat libanais par le décret 900, et seulement trois établissements de l'UL avaient le droit de le dispenser : l'ISS, la Faculté de droit et des sciences politiques, et la Faculté des Lettres. Pourtant, à cette époque, les fonds documentaires des bibliothèques universitaires au Liban, étaient insuffisants pour la préparation de thèses de doctorat de qualité dans ce pays. Bien plus, le décret 900 était très laxiste : pas de restrictions sérieuses pour l'inscription en doctorat, pas de préparation de projet de thèse, pas de filtrage des étudiants… La simple entente entre le prof et l'étudiant était suffisante pour que ce dernier soit élevé au grade de docteur au bout de trois ans ; d'où la prolifération du titre de docteur, surtout à l'ISS, à base de thèses qui n'étaient pas toutes de qualité.

Au lendemain de la guerre

En 1993, le Recteur de l'UL le fameux ministre Assaad Diab a désigné de nouveaux directeurs aux 5 sections de l'ISS, aussi bien qu'un nouveau Doyen le fameux Dr Assaad Zébiane. L'entente et l'amitié qui ont été tissées entre ces directeurs d'un côté, et avec le Doyen de l'autre, ont créé des ponts entre les sections, et ont joué en faveur du rétablissement de l'unité de l'ISS, à travers :

- Un conseil de l'ISS ou de l'unité qui se réunissait une fois par semaine au siège du Décanat à la section 1.
- La décision de ce conseil de lancer un chantier de réforme des programmes de l'ISS qui remontaient à 1959. Ce chantier a duré 6 ans, et cette réforme n'a vu le jour en 1999, qu'après 113 réunions de plusieurs heures chacune.

A noter toutefois que cette réforme a introduit de nouvelles spécialisations en Maitrise et DEA aux programmes de l'ISS, dont la politique de protection sociale, le développement local, et la préparation des étudiants à l'enseignement au Bac économique et social qui venait d'être créé, et qui a constitué un grand marché de travail aux diplômés de l'ISS

- La création d'une commission scientifique qui, entre autres, étudie les dossiers de candidature à l'enseignement à l'ISS, effectue des entretiens avec les candidats, et donne une note à chacun.
- La mise au point de restrictions relatives à l'inscription en doctorat, dont la préparation d'un projet de thèse qui doit être soutenu devant un jury de spécialistes dans le domaine ou le thème de la thèse. Ainsi, le nombre de prétendants au titre de docteur a fortement chuté.
- La réunification de la cérémonie de remise des diplômes.
- La formation d'une commission des relations extérieures de l'ISS, qui, en l'absence de bourses doctorales accordées par l'UL, cherchait auprès des ambassades

et des organisations étrangères et internationales à Beyrouth, des bourses doctorales et de mobilité aux étudiants, premiers de leurs promotions dans les 5 sections. De même, cette commission assurait des bourses de formation et de recherche aux enseignants dans les 5 sections.

- La réunification du Centre de recherche de l'ISS, qui durant la guerre, avait deux directeurs et deux bureaux: l'un à la section 1, et l'autre à la section 2.

En 1996, a été promulgué le décret qui a instauré le système de cotutelle, et l'UL a commencé de nouveau à accorder des bourses doctorales aux étudiants, premiers de leur promotion, pour préparer leurs thèses à l'étranger dans le cadre de ce système. Pour faire bénéficier nos étudiants de ces bourses, la Commission des relations extérieures de l'ISS a préparé plusieurs conventions de cotutelle entre l'UL et des universités françaises ; et par la même occasion, elle aidait les boursiers à s'inscrire dans ces universités.

En 2003, l'UL a adopté le système de LMD, et le Recteur a désigné une commission pour introduire ce système à l'ISS. Après plusieurs centaines d'heures de travail, cette commission a mis au point en 2007, un nouveau programme d'études à l'ISS où environ 80 % des anciennes matières ont été remplacées par de nouvelles, avec la création d'une dizaine de Masters professionnels et de recherche qui élargissent le marché de travail des diplômés de l'ISS.

Toutefois, ce nouveau programme est tombé à l'eau, et a été remplacé par un autre calqué sur les anciens programmes de l'ISS, et qui n'a du LMD que la forme (système de crédits, et enseignement semestriel). Ce programme a été adopté en 2016.

Depuis presque trois ans, l'ISS connait un essor et une dynamique non négligeables sur le plan :

Académique (application de la réforme des programmes, création de nouveaux Masters…)

- Scientifique (la restructuration et la relance du Centre de recherche…)
- Des relations extérieures (conventions avec les ministères, les organisations internationales…)
- Du Conseil de l'UL (rôle de premier plan)

La formation en sciences sociales

La formation en sciences sociales est indispensable à toute recherche interdisciplinaire et pluridisciplinaire. La majorité écrasante des enseignants de la sociologie et de l'économie dans les classes secondaires sont des diplômés de l'ISS. La majorité des études de terrain (recensements, enquêtes par sondage, ethnographie…), effectuées au Liban dans presque tous les domaines (sociologie, démographie, économie, éducation, politique, psychologie sociale, anthropologie…) au cours des 50 dernières années, ont été réalisées soit par des enseignants ou des diplômés de l'ISS, soit avec la participation de ces derniers. Quant à l'avenir de l'ISS, il est incertain pour le moment.

د. أحمد بعلبكي
سيرة أكاديمية

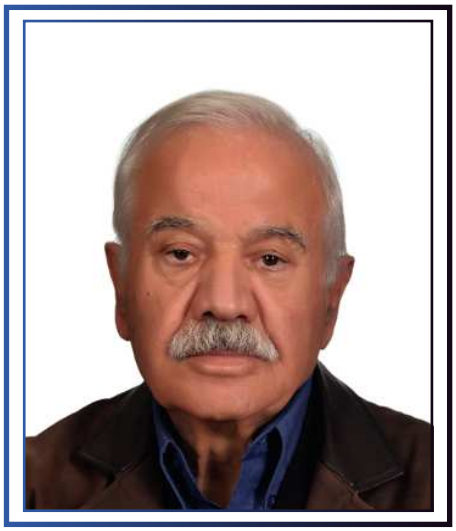

إن أسباب اختياري للتخصص في العلوم الاجتماعية ناتجة عن الدوافع إلى فهم مقتضيات الترقي الاجتماعي والثقافي للوصول معه إلى الترقي الوظيفي، وفي الجامعة اللبنانية لأنها المعبر الوحيد المُتاح للطامحين من طبقتنا.

كانت تشغلنا المواجهات الفكرية والإيديولوجية، وتشغلنا كأساتذة ضرورة تعزيز العمل النقابي لتحقيق ما يتطلبه تطوير دور الجامعة على الصعيد الوطني وما يضمن حرية العمل الأكاديمي وضمان دخول الأساتذة في الملاك وكثيرًا ما غُلّب في مثل هذا النضال المعيار النقابي على معيار الكفاءة الأكاديمية مع الأسف.

كنت طالبًا قبل عام 1969، وأستاذًا من عام 1974 إلى عام2007. وكنت مهجوسًا بضرورات التغيير للأوضاع المُهمشة في الأرياف خاصة . جذبتني هموم الأبحاث في التنمية وارتكزت دوافعي إلى معوقات التنمية في لبنان وإلى المقارنات في خصائص التعوق وتجاوزه في مجتمعات مشابهة لمجتمعنا.

كنا نرى، على مستوى البناء المعرفي الذاتي، في الاطلاع والنقاش تطويرًا لفهمنا لأوضاعنا ولمعوقات تقدمنا في مجتمعنا. وكانت تركيبة المواد النظرية في سنوات الإجازة متعددة ولا علاقة تكامل بينها وبين المواد التطبيقية.

أبحاثي الأولى في المعهد ركزت على:

- تجربة التنمية والتعاون الزراعي في يوغوسلافيا.
- التنمية الزراعية وحدود تدخل الدولة في لبنان.
- تحولات القطاع الزراعي خلال الحرب اللبنانية.
- محاولات في التنمية الريفية والمجتمع المحلي في لبنان.
- المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في أرياف الجزائر.

أما أبحاثي خارج المعهد فركزت على:

- معوقات التنمية في لبنان.
- موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية.
- ايديولوجيا التنمية في ظل الأسواق المفتوحة وانغلاق الهوية.

وقد عملت، بناءً على طلبات من وزارات لبنانية ومنظمات دولية وأُخرى غير حكومية، باحثًا في مشروعات التنمية المحلية والمناطقية على امتداد ربع قرن.

ولا تنتهي جهود الطلاب إلى جمعها في مطبوعة تلخص أهدافها وتُقيّمها. ولم تُسهم إدارة التدريس التطبيقي في المعهد ولم تُشجعني شخصيًا على تقصي تلبية الحاجات المسحية والبحثية والتدريبية للمؤسسات، ولذلك لم تجد هذه الأخيرة ضرورة وفائدة لتطلب من المعهد ذلك.

حبذا لو تفرعت مواد التدريس بعد السنة الثانية النظرية منها والتطبيقية المختبرية إلى فرعين:

- **فرع أول** للتدريس، يربط بين تنظيرات ومنهجيات علوم اجتماعية وإنسانية، واعتماد مقارباتها في تفكيك ظواهر ثقافية وسياسية واجتماعية في لبنان.
- **وفرع ثانٍ** يتشارك مع مؤسسات لبنانية عامة وخاصة لدراسة حاجاتها وتلبيتها، وتوفير فرص التدرُّب لخريجي المعهد، بالإضافة إلى إشراك كوادرها لتدريبهم ضمن بعض المقررات في مجالات التدريب والعمل الميداني والإحصاء. مع انفتاح طلاب المعهد في الفرع التطبيقي على إمكانية إدراج مقررات في كليات أخرى في الجامعة اللبنانية يمكن أن تزيد في ثقافة ومنهجية طلاب المعهد (حقوق، اقتصاد، وإدارة أعمال)...

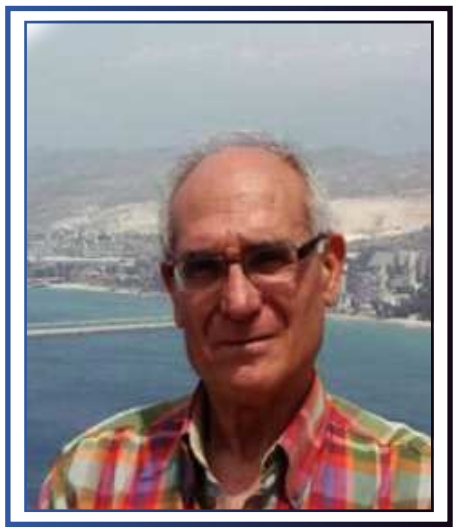

د. أسعد الأتات
سيرة أكاديمية في معهد العلوم الاجتماعية

تعيدني الذاكرة إلى أواخر ستّينيّات القرن الماضي إلى العام 1968 وأنا طالب. لقد تعدّدت الأسباب التي حدت بي لاختيار اختصاص العلوم الاجتماعية، هذه العلوم التي تنهض بالمجتمعات التي توليها الأهميّة الكبرى، وتُسقط المجتمعات التي تهملها. هذه الأسباب أذكرها كالآتي:

- انخراطنا في تلك الفترة في أحزاب سياسيّة ذات أهداف وطنيّة كبرى، جعلنا نختار العلوم الاجتماعية لاعتقادنا أنّ هذا الاختصاص سيساعدنا في فهم حركة المجتمع لمواكبة ما كنّا مؤمنين به آنذاك.
إنّ مجلس الخدمة المدنيّة يُجري مباريات وامتحانات خطيّة للتّوظيف في القطاع الرّسميّ، وكان من
- شروط الانتساب إلى هذا القطاع الحصول على شهادة جامعيّة، وكانت شهادة العلوم الاجتماعية هي إحداها.
- الحصول على إجازة العلوم الاجتماعية كانت تحتاج لثلاث سنوات من الدّراسة وهي العدد الأقل يومها مقارنة بالاختصاصات الأخرى، وهذا ما يُفسّر أيضًا توجّه القسم الأكبر من الفتيات لاختيار هذا الاختصاص، من البرجوازية الصغيرة والوسطى (أضف إلى أنّ هذا الاختصاص كان يُدرّس باللغة الفرنسيّة).

كان نظام هذا المعهد نظام شهادات. وليس نظام سنوات: سنة تحضيريّة أولى اسمها سنة الثّقافة العامّة/ تليها إنجاز أربع شهادات ويصبح بالإمكان التّقدّم إلى شهادة الجدارة، بالإضافة إلى إجراء الامتحانات في دورتين: حزيران وتشرين الأوّل، كما هي الحال في الكليات الأخرى.
أما اختياري للجامعة اللبنانيّة وليس الجامعة الخاصّة فهو الوضع المادي الذي لم يسمح إلاّ بذلك.
كانت لغة التّدريس في المعهد هي اللغة الفرنسيّة (باستثناء مادّة الفلسفة التي كان يعلّمها الدّكتور جوزف أبو جودة باللغة العربيّة)، ومادة أخرى بالعربية لم أعد أتذكرها؟، ومع تزايد الإقدام على التّسجيل في المعهد، بدأ الطلاّب يطالبون بفتح شعبتين للتعليم، واحدة باللغة الفرنسية والثانية بالعربية، والطالب يختار إحداهما وكذلك، يختار اللغة التي يراها مناسبة لتقديم الامتحانات، فاستجابت الإدارة لذلك، باستثناء الإحصاء والدّيمغرافيا اللتين استمر فيهما التعليم والامتحان باللغة الفرنسيّة. وكنت أنا من بين الذين أخترنا الشعبة (ب)، مع مجموعة من الطلاب.
كانت الحركة الطلاّبيّة صاخبة في تلك الفترة من تاريخ الجامعة في لبنان، إذ كانت في أوجها، وكانت مقسومة بين اليمين واليسار، وكانت القضيّة الفلسطينيّة هي المحور الذي يدور حوله النّقاش وكذلك الأمور التّنمويّة والمعيشيّة التي كانت تضغط على كاهل اللبنانيّين وبالتّالي على كاهل الطلاّب أيضًا

وأذكر وقتها حصول انشقاق داخل صفوف أحزاب اليمين داخل الحركة الطلاّبيّة قاده الزّملاء عصام خليفة وبول شاوول ونشأت حركة الوعي (الراديكالية)، كما أنه حصلت انشقاقات مماثلة في أحزاب اليسار.

في نهاية العام الدراسي 1972-1973، وبعد النجاح بشهادة الكفاءة، حصلت مع مجموعة من الأصدقاء الطلاب، على منحة لمتابعة الدراسات العليا في فرنسا، بغية الحصول على " شهادة الدّكتواره "أذكر من بينهم الزملاء: شوقي الدويهي، سمير خوري، المرحوم أنطوان عبد النور.

وتم تحديد مجال اختصاصي في الديموغرافيا، هذا الاختصاص الذي سعى المعهد مع إحدى منظّمات الأمم المتّحدة لفتحه، استكمالًا لتطبيق توصيات بعثة إيرفد وليكون مواكبًا لمركز الأبحاث داخل المعهد. ولكن وقعت حرب لبنان التّدميريّة فحالت دون فتح هذا الفرع الذي أهمله أيضًا كلّ من توالوا على رئاسة الجامعة بعد هذا التّاريخ.
أذكر بالمناسبة أمرًا إضافيًا وهو أنّ المنحة كانت مشروطة بأن يأتي الذين حصلوا عليها ليُعلّموا في المعهد، أو أن يدفعوا ثمنها إذا رفضوا ذلك.

ولأنّ فرع الدّيمغرافيا لم يُفتح فإنّه تمّ بعد رجوعي، مع آخرين حصَلوا الاختصاص نفسه، من فرنسا أيضًا، (دنيا أسمر، أنطوان نعوم، فرنسوا فرح، إحسان معطي، سامي عجم، شريف شمس الدين، حلا نوفل، إلخ)

استحداث شهادتين في الدّيمغرافيا (في الفرع الأول) هما: الديمغرافيا العامّة وشهادة خبرة بالدّيمغرافيا، وذلك أسوة بجامعة باريس، أمّا شروط التّسجيل في هذين الاختصاصين فهو الحصول المسبق على إجازة جامعية، في أي اختصاص آخر غير العلوم الاجتماعية. لكن وللأسف أيضًا جرى في ما بعد إقفال هذين الاختصاصين، بعد عام 2010، لأن الإدارة الجامعية لم تعادل شهادة الخبرة بالديموغرافية، كمثيلتها في فرنسا، من حيث توفير إمكانية للطلاب الحائزين على شهادة الخبرة بالديمغرافيا من المعهد، أن يستفيدوا من حق التعاقد للتدريس في المعهد، أسوة مع أساتذة من غير الحائزين على الدكتوراه، الذين حصَلوا، من إحدى الجامعات الأوروبية (غالبا فرنسية) دبلومًا متخصصًا في التقنيات، سواء في مجال الإحصاء أو الديمغرافية؟ أما نصيحتي أن تكون بعض أطروحات الطلاب في هاتين الشهادتين مرجعًا لمن يريد الدّراسة والتّخصصّ في الدّيمغرافيا. ولقد قدمت استقالتي في العام 2005 من الجامعة اللبنانيّة مطالبًا بإنهاء خدماتي قبل بلوغ السنّ القانونيّة وذلك احتجاجًا على بعض الأوضاع المستجدة، وغير السوية في الجامعة، والتي لا صلة لها، لا بالمعايير الأكاديمية ولا بالأخلاق العلمية- المهنية؟ ولكن أبقى آملًا أن يُصحّح المسار من خلالكم أنتم الأجيال التي تلت، ومن خلال الطلاب، أصحاب المصلحة الحقيقية بالنهوض بالجامعة وبرفع المستوى التعليمي في كافة الاختصاصات.

أجمل سنة علّمتها في المعهد هي تلك التي جمعوا فيها طلاّب الدّبلوم من كلّ فروع المعهد الخمسة لإعطائهم الدّروس في مبنى العمادة الطيّونة، إذ أذكر أنّ طلاّب الفرع الثّاني كانوا قد احتجّوا مطلع العام على نقلهم إلى الطّيّونة لإكمال دراساتهم العليا فيها، لكنّهم عند نهاية العام الدّراسي عبّروا عن فرحهم وسعادتهم بهذا النوع من الاختلاط والتنوع، بين الطلاب الوافدين من كافة الفروع والمناطق الجغرافية.

وهنا ألفت النظر إلى أنّ المحاضرات التي كانت تعطى لنا، كطلاب في العلوم الاجتماعية لم تكن مطبوعة على الإطلاق، وإنما كان هناك تفصيل الدّروس التي ستشرح /مراجع عنها كلّها/ وتوفير ما يزيد عن أربعين مجلّة دوريّة عالميّة داخل المعهد وباللغات العربيّة والفرنسيّة والإنكليزية. فالعلوم الاجتماعية تُشكّل غنى معرفيًا بالواقع المجتمعي الذي نعيش في وسطه. فشهادة هذا التخصص هي شهادة ثقافة بامتياز وهي متميّزة وما زالت. ممكن اعتبارها لبنة أساسيّة في البناء الوطني من خلال معالجة المواضيع ذات الصّلة بفهم المجتمع وحاجياته وكيفيّة التّعاطي في معالجة مشاكله.

أخيرا أقول إنه لا يمكن فصل الوضع في معهد العلوم الاجتماعية عن الوضع السياسي العام، سواء على الصعيد الوطني، أو على مستوى الجامعة اللبنانيّة. أضف لذلك، فإن الإصلاح والنهوض بالعمليتين التعليمية والإدارية، يتطلب التقاطع بين إرادتين جامعيتين: طلاب وأساتذة، وأن يكون للطلاب، أو بالأحرى لطلاب كل كلية، ممثلًا في مجلس الجامعة، بالإضافة لممثل عن الأساتذة وللعميد، كما كانت عليه الحال في أواخر ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي، فالطلاب هم الرافعة الأساسية في تطوير الجامعة، سواء على المستوى الأكاديمي أو الإداري.

د. أسعد النادري

مدير الفرع الأول (1995-1997)

لمحات من تجربتي في معهد العلوم الاجتماعية

ذات يوم من نيسان عام 1995 دعاني رئيس الجامعة اللبنانية المغفور له معالي الأستاذ الدكتور أسعد دياب ليبلغني بقرار تعييني مديرًا لمعهد العلوم الاجتماعية -الفرع الأول، إثر استقالة الصديق العزيز العلامة الأستاذ الدكتور زهير حطب من إدارة المعهد.

بثقةٍ كبيرة أوليتُها إذ عُيّنتُ مديرًا لمعهد بعضُ أعلامه الكثر هاشم حيدر وصادر يونس وحسن إبراهيم، ولائحةُ كبار المعهد طويلة.

شكرت لمعالي رئيس الجامعة هذه الثقة مغلّبًا إياها على نوازع التهيب والإشفاق، وسلّمت أمري إلى الله تعالى، وتوجهتُ إلى المعهد.

وفيما كنت ألج باب مبناه عاودني ذلك الشعور بأنني قبلتُ ورطةً كنت بغنًى عنها:
كيف آتي من كلية الآداب التي يعرفني معظم أهلها وأعرفهم إلى معهدٍ لا أعرف فيه إلا عددًا من الزملاء لا يتجاوز الثلاثة أو الأربعة؟

انه معهد علم الاجتماع الذي يزعم أنه أبو العلوم وأمها ومالك ناصيتها جميعًا. إنه المعهد الذي انطبعت في ذهني وفي أذهان كثيرين غيري صورةُ أنه معهد الإيديولوجيات المتصارعة في رحابه المنعكسِ صراعُها على علاقات أصحابها بعضِهم ببعض.

قدّمت رجلًا وأخّرتُ رجلًا، ولكنني وجدت نفسي في نهاية المطاف في رحاب المعهد وبين أساتذته الذين رحت أكتشف يومًا إثر يوم ما يختزنونه - على تنوعهم واختلاف مشاربهم وتوجهاتهم - من غنًى معرفي ونبل أخلاقي، وأصالة ثقافية متميزة.

وبمساعدةٍ ودعمٍ كريمين من عميد المعهد المغفور له الأستاذ الدكتور أسعد ذبيان وجدت نفسي أنخرط في الحياة الأكاديمية والإدارية لهذا المعهد انخراطًا لم أدّخر فيه جهدًا، ورحت أكتشف بسعادة غامرة صورة المعهد الحقيقية:

إنه معهد الطاقات الأكاديمية الرفيعة المستوى، والبحث العلمي الرصين، معهد الانتماء العميق الجذور إلى الجامعة الوطنية، والالتزام الأصيل بقضاياها، والاستعداد الدائم للانخراط في رعايتها والعمل على تدعيم عوامل نهضتها وتطورها.
إنه قبل ذلك وبعده معهد الاحترام المتبادل المنطلق من فهم الفكر الآخر والرأي الآخر، والاستعداد الدائم للحوار علاقةً حضاريةً راقية ناظمة للتنوع الفكري.

وبين ذلك اليوم من ربيع العام 1995 ويوم 1997/7/9 الذي سلّمت فيه إدارة المعهد إلى العميد الأستاذ الدكتور محمد شيا، بعد أن عُيّنتُ عميدًا لكلية الإعلام والتوثيق، كانت رحلة زاخرة بنشاط أكاديمي مميز شارك فيه جميع الزملاء، وكانت الخطوة الأولى في رحلة الإيجابيات إحياء مجلس المعهد كمؤسسة فاعلة ذات قرار. وعبر ثلاثة مجالس منتخبة أتيح لي شرفُ التعاون معها عاد المعهد يمارس تقاليده الداخلية الديمقراطية التي بدأت مع رعيل المؤسسين، وعادت الاعتبارات الأكاديمية تفرض سيادتها على سائر الاعتبارات ، وجرت مكننة العمل الإداري في المعهد، وعولجت بعض الثغرات والهنات الأكاديمية المتعلقة ببعض المواد والاختصاصات، وتم رفع وتيرة التنسيق بين الأساتذة الذين يدرّسون اختصاصات ومواد مشتركة ، وبُذلت جهود لتعزيز اللغة الفرنسية لدى الطلاب من خلال دورات التأهيل الخاصة التي جرت بالتعاون والتنسيق مع AUPELF - UREF ، وتم تعزيز مكتبة الفرع وتطويرها وتزويدها بأحدث المراجع والدوريات، هذا إلى جانب منشورات المعهد وأبحاث الطلاب ومنشورات الجامعة. زد على ذلك تزويد المكتبة بال Minitel الذي أمن اتصالها بالجامعات الفرنكوفونية.

وعلى صعيدٍ موازٍ عادت النشاطات الثقافية ترسل أشعتها الدافئة في المعهد، واستضافت قاعته عددًا من المحاضرين والباحثين من فرنسا وتشيلي فضلًا عن المحاضرين اللبنانيين، وعادت العلاقات الأكاديمية مع المعاهد العالمية المماثلة ومراكز البحث العلمي بعد فتور فرضته أحداث الحرب وما تلاها.
خلاصة القول في هذه العجالة أن ذاكرتي المتصلة بذلك الزمن الجميل الذي أمضيته في معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول مترعةٌ بصور مشرقة تستحق أن يحنَّ المرء إلى أيامها بشغف.
تحية لمعهد العلوم الاجتماعية في الذكرى الستين لتأسيسه صرحًا شامخًا من صروح جامعتنا الوطنية، وتحية لأساتذته وإداريه في فروعه الخمسة الزاهرة.

د. إلين دمعه

السيرة الأكاديمية في معهد العلوم الاجتماعية

منذ مرحلة المراهقة، بدأتُ التعرف على ذاتي، محاوِلةً اكتشاف تطلعاتي وطموحاتي وقدراتي ومحدودياتي. وكان هاجسي الانفتاح على الآخرين والتعرف على المجتمع وفهمه في ثباته وتحولاته، في تطوره وتخلفه، بغية الاصلاح والتغيير. بعد ذلك تابعتُ تحديد همومي وتطلعاتي ومدى انسجامها مع قدراتي، بما في ذلك قدرتي على التغيير والتطور في مجتمع ذكوري. ولم أرَ سوى معهد العلوم الاجتماعية يروي غليلي ويزوّدني بالمعارف، كونه يضم الكثير من العلوم الإنسانية التي تشكل القاعدة الرئيسية الصلبة لبناء الشخصية والثقافة العامة. أما لماذا الجامعة اللبنانية بالذات فلأنها الجامعة الوطنية الوحيدة، ولأنّ مستواها جيّد، ولتخفيف الأعباء عن الأهل.

كطالبة، كنت أذهب إلى المعهد باندفاع وشغف لأغرف ما يتسنى لي من المعارف. وبعد كل عطلة، كنت أعود من بيتنا الأبوي في شمال لبنان (أنفة/ الكورة) إلى المعهد بفرح كبير، وأشعر بالإحباط مع كل إضراب أو تعطيل مفاجئ.

هذا الشغف عائد إلى رغبتي في طرح الأسئلة والمشاركة في الحوار. وكان التعليم آنذاك يتميز بالحوار ومشاركة الطلاب في طرح أفكارهم وآرائهم ومواقفهم من ظاهرة اجتماعية معينة. بكلام آخر، كانت الحياة في المعهد تقوم على تفاعل الأساتذة مع الطلاب وتفاعل الطلاب في ما بينهم. وكان الطالب يشعر أنه فاعل وليس منفعلًا فقط، وأنه يساهم في إغناء المحاضرة وإضفاء الحيوية عليها.

كطالبة، كان يشغلني على نحو خاص تحضير دراسات للمواد وتقديمها في الصف، مع ما يقتضيه هذا من القراءة والتنقيب. وكنت أغتبط عند تقديم الدراسة، لشعوري أني أقوم بدَور الاستاذ. وهذا ما كان يحفزني على تكرار التجربة في تقديم الدراسات. كما كنت شغوفة بالعمل الميداني والتعرف على الجماعات المختلفة وملاحظة خصوصية كل منها. وربما كان من أجمل خبرات حياتي يوم ذهابنا إلى بلدة كفرفلا الجنوبية بهدف دراسة بنيتها الاجتماعية، حيث مكثنا يومين، تولّينا خلالهما تعبئة استمارات وإجراء مقابلات، مع إقدام كل منا على تسجيل ملاحظاته بدقة. باختصار، كان يشغلني كطالبة تعميق ثقافتي وصولًا إلى تحقيق أهدافي.

أما كأُستاذة في التعليم الجامعي، فقد كان هاجسي على الدوام بناء شخصية طلابي عن طريق إغناء ثقافتهم سعةً وعمقًا. وكنت أسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تقنية التعليم القائمة على التشويق وإثارة الرغبة والاهتمام، مع حفز الطلاب على التفاعل الجاد والنقاش، بعيدًا عن التلقين. والهدف تكوين الحس النقدي وتحويل المعلومات إلى ثقافة ثابتة لدى الطلاب .لذلك كان شغلي الشاغل كأُستاذة إعداد محاضراتي مع تحديثها وتعميقها باستمرار.

من ناحية أُخرى، كان يشغلني الطلاب المتأخرون نسبيًا عن سواهم. فألجأ إلى مساعدتهم بعد التعرف على عوامل تأخرهم من خلال قراءة السيرة القصيرة التي أطلبها من كل الطلاب في لقائي الأول معهم، وبعد مقابلتي كلًا من الطلاب المتأخرين على حدة. كانت مساعدتي تحصل من خلال معرفة ظروفهم واقتراح خطة محددة، بالنسبة إلى كل طالب، لتخطّيها.

كانت السنة الجامعية الأُولى لي في المعهد في العام 1974-1975، أما كأُستاذة، فكانت في العام 1988-1989، في معهد العلوم الاجتماعية/ الفرع الرابع؛ وفي كلية الصحة العامة/الفرع الثاني. وبقيت أدرس حتى عام2017. أما اختصاصي الدقيق فهو علم الاجتماع الديني، ولقد اخترته لرغبتي في تعميق معرفتي للبُعد الاجتماعي-التربوي للدين في ظل الحروب الطائفية،

الظاهرة والكامنة، في لبنان، في ضوء حقيقة الدين على أنه محبة ووحدة وسلام وليس بغضًا وتفككًا ونزاعًا.

أما الأبحاث التي جذبتني فكانت على وجه الخصوص الأبحاث التربوية القائمة على تعزيز المواطَنة وقبول الآخر، وكذلك الأبحاث المتعلقة بوحدة العائلة ووحدة المجتمع، إضافةً إلى الأبحاث المتعلقة برفع مستوى التعليم الجامعي وتطوير الثقافة العامة والعلوم الإنسانية. كما جذبتني على وجه الخصوص الأبحاث التي تقوم على معرفة جوهر الدين عبر ملاحظة العناصر المشتركة بين الأديان. وليس من عبث أنّ أُطروحتي للماجستير في معهد العلوم الاجتماعية كانت دراسةً وتحليلًا لكتاب **أنطون سعادة** "الإسلام في رسالتيه المسيحية والمحمّدية.

إنّ الوضع المعاش في تلك الآونة، في خضمّ الحرب الأهلية، كان من أهم دوافعي الدراسية، مع اتّساع التعصب الطائفي ونبْذ الآخر. وقد بلغ ذلك الوضع ذروته في العنف المتبادل والتفكك العائلي من جراء الاضطهاد والتهجير.

في نظرتي لدَور معهد العلوم الاجتماعية، على مستوى البناء الأكاديمي، أقول أن ما أكتسبته كان بمثابة الخميرة الحية التي أنضجت حياتي الأكاديمية وأسفرت عما يزيد على عشرين بحثاً خلال السنين. أما في نظرتي لدَور المعهد حاضراً ومستقبلاً فأقول أن العلوم الاجتماعية هي الملاذ الوحيد الذي من شأنه تعزيز الثقافة وبناء الشخصية وتحقيق الأهداف وهذا ما اختبرته ذاتياً. وأنا ما زلت أنظر للعلوم الاجتماعية على أنها منهل للثقافة ولتعزيز العلوم الإنسانية. وأعتبر أن الدور الحالي لمعهد العلوم الاجتماعية، خصوصاً في ضوء النظام الجديد، سوف يكون له نتائجه الهامة مستقبلاً. فهذا النظام يعمل على تطوير المستوى الأكاديمي وعلى إيجاد فرص عمل تلائم الاختصاصات الجديدة على أنواعها.

أما عن دور المعهد على المستوى الوطني، فأقول أنّ المؤسسات الرسمية والخاصة على السواء، من وزارات وجامعات ومدارس ومصارف وشركات ومؤسسات على مختلف أنواعها، لم تتبنَّ بعد الدراسات الاجتماعية الاحصائية لتطوير أوضاعها وجعلها أكثر فائدةً للمواطنين. وأنا أعتبر أن للعلوم الاجتماعية لا سيما مع تطبيق المنهج التكاملي interdisciplinaire/interdisciplinary ، دور في بناء استراتيجيات وطنية"، فضلاً عن مساهماتها في بناء سياسات اجتماعية. وأعطي هنا مثل مؤسسة Pew Research Center في الولايات المتحدة التي أصبحت شريكة أساسية في صنع القرار للسلطات السياسية هناك وذلك بفضل دراساتها القيّمة التي تقدمها في مناحي مجتمعية عدة: اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية ودينية وسواها.

د. إميل مارون
سيرة أكاديمية

اهتماميّ عند اختياري للتخصص في العلوم الاجتماعية (1979/1978) هو محاولة فهم الحضارات والثقافات الإنسانيّة. أمّا لماذا الجامعة اللبنانيّة، فلأنّها كانت من أفضل الجامعات التي كان يستطيع أصحاب الدخل المحدود متابعة دروسهم فيها.

كانت الحياة في المعهد مليئة بضجيج الأحزاب والتجمّعات السياسيّة، إذ أكثر ما شغل بالنا وقتها الحرب اللبنانيّة وما تخلّلها من خطف وذبح على الهوية واقتتال الأخوة في ما بينهم والاجتياح الإسرائيليّ. أمّا الحياة الآكاديميّة فكانت مليئة بصخب الأبحاث وكثرة الكتب المطلوبة قراءتها.

أثناء الدراسة، كنت أتوقّع من العلوم الاجتماعيّة تزويدي بأكبر عدد ممكن من النظريّات الاجتماعيّة، وهذا ما لم يحصل بسبب ظروف الحرب اللبنانيّة؛ وهذا ما عملت على سدّه لاحقًا أثناء عملي كأستاذ. بإعتقادي أن العلوم الاجتماعيّة تساهم في فتح الآفاق الآكاديميّة الواسعة، التي لا تقدّمها سائر الاختصاصات؛ وهي آفاقٌ تجعل من الطالب صاحب مستوى آكاديميّ رفيع. على الصعيد العملي.

اخترت للتخصص وقتها علم اجتماع المعرفة والثقافة، الذي كان اختياره استمرارًا للاهتمام الذي من أجله اخترت التخصّص في العلوم الاجتماعيّة. أما بالنسبة للهموم البحثية التي تولدت نتيجة نقاش معمّق مع الزملاء الأقدم بيننا، فلقد تسببت باختيارنا للمواضيع التي كان المعهد يضطلع بإقامة مؤتمرات حولها، ومنها: المدينة العربيّة، والجامعة اللبنانيّة والثقافة، والشيخوخة. إذ لا يمكن للأستاذ أن يتطوّر ويتقدّم آكاديميّا إلاّ من خلال الاضطلاع. فضلًا عن أنّ الجانب المعرفيّ والمساهمة المعرفيّة كانت لهما صدارة الأسباب.

خلال عملي في التدريس الجامعيّ، منحنتي العلوم الاجتماعيّة بعدًا آكاديميًّا لم أكن أتصور أنّ بالإمكان في الواقع، وأثناء الدراسة الجامعيّة، انصبّ الاهتمام على معالجة المشكلات والظواهر المتواجدة فعلًا في جنبات المجتمع اللبنانيّ، ما جعلنا على تماس مع معاناة الناس وحاجات الوطن.

الأمر الذي دفع إلى بناء مواطن يهتمّ بمجتمعه. لهذا، وأثناء التدريس كان الهمّ المباشر بناء مواطن يرى حاجات مجتمعه ويهتمّ بحل مشكلاته.

للأسف، ونظرًا إلى سياسة الدولة والأجهزة الرسميّة، لا يعطى معهد العلوم الاجتماعيّة الدور الذي يجب أن يضطلع به على الصعيد الوطني. أمّا على المستوى الآكاديميّ، فيجب الحرص على وقف التلقين أثناء العمليّة التدريسيّة عند الكثير من الأساتذة، وذلك كي يكون الطالب هو من يفتّش عن المعلومة من خلال القراءة. أما على الصعيد البحثي، فيمكن القول أنّ المعهد يقوم بما يتوجّب عليه لهذه الناحية، وخصوصًا بعد تفعيل مركز الأبحاث.

د. أنطوان دويهي
سيرة أكاديمية

تخصصت في اللغة الفرنسية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية في بيروت، حين كانت الجامعة موحّدة، وفي السوسيولوجيا في معهد العلوم الاجتماعية، في الجامعة نفسها. كان المعهد غير بعيد عن كلية الآداب في محيط الأونيسكو نفسه. وقد حصلت منه، بعد إنجاز الاجازة ثم الجدارة، على منحة تفوّق لتحضير دكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في باريس (جامعة رينيه ديكارت- السوربون).
حصلت على الجدارة في العلوم الاجتماعية العام1975، وأصبحت أستاذًا (في الفرع الثالث) بعد عودتي من فرنسا أواسط التسعينيات.

فارق عميق بين ما كنا نعيشه كطلاب في معهد العلوم الاجتماعية قبل اندلاع حرب 1975، وما عشناه بعدها. كان معهد العلوم الاجتماعية الموحّد، قبل1975، صرحًا علميًا مهمًا، ثنائي اللغة(عربي-فرنسي)، يضم نخبة من الأساتذة، وكان مستواه رفيعًا، يضاهي المعاهد الأوروبية. من أساتذته قيصر نصر (عميد المعهد وأستاذ علم النفس الاجتماعي بالفرنسية)، ماري أنج برنس (علم النفس الاجتماعي بالفرنسية)، توفيق توما (التاريخ الاجتماعي اللبناني بالعربية)، حسن ابراهيم (الأنثروبولوجيا بالفرنسية)، صادر يونس (علم الاجتماع العام بالعربية) وسواهم... في كل المواد، كانت للطلاب حرية الإجابة بإحدى اللغتين. ولم يكن الحفظ الببغائي سبيلهم الوحيد إلى النجاح.
تصعب المقارنة بين ما قبل حرب 1975 وما بعدها، وصولًا إلى اليوم. أمور كثيرة وأساسية تغيّرت بعمق.

كانت الجامعة اللبنانية قلب المجتمع اللبناني النابض. كانت قاطرة المجتمع نحو التطور. كان مجتمع الجامعة اللبنانية كثير الاختلاف عن المجتمع اللبناني. كانت القوى والتيارات السائدة فيه متمايزة عن تلك السائدة في المجتمع اللبناني (حركات وقوى تغييرية وطليعية، خارجة في معظمها عن القوى التقليدية المهيمنة على المجتمع ورافضة لها). أكثر من ذلك، كانت الجامعة اللبنانية مختبرًا فكريًا تغييريًا لا مثيل له في العالم العربي. وكان "الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية" أهم اداة نقابية ومطلبية في لبنان، وكلية التربية، في ظل الاتحاد، تحتضن كل التحركات التربوية والعمالية.

كل ذلك في بيروت عاصمة المشرق آنذاك ومنارته في كل المجالات، الثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وملجأ معارضيه الوحيد، وواحة الحرية الفريدة في العالم العربي.

أما بعد حرب 1975 وصولًا إلى اليوم، فقد غرق مجتمع الجامعة اللبنانية في المستنقع اللبناني وأضحى صورة طبق الأصل عنه بقواه التقليدية وموروثاتها وانحرافاتها. لم تعد الجامعة اللبنانية قاطرة المجتمع اللبناني، بل صار هو يجرها وراءه. والحركة الطلابية فيها فقدت دورها في المجتمع. وبيروت، منارة الشرق وواحته الفريدة، أضحت مجرد ذكرى.

لا يمكن في مثل هذا الواقع اللبناني المزري، وسط الفساد والتلوث العارمين، توقع قيام معاهد وصروح علمية رائدة. ومن زمان لم نعد نحلم بتغيير المجتمع اللبناني انطلاقًا من الجامعة اللبنانية.
أنا أهتمّ على نحو خاص بأنثروبولوجيا الثقافة، أنثروبولوجيا الأفكار والفنون والآداب، كما بالذاكرة الجماعية والتراث الشفهي، لديّ العديد من الإسهامات في هذا المجال، من أبحاث ومقالات ومؤلفات بالاضافة إلى أعمالي الأدبية العديدة، الشعرية والسردية والروائية.

د. أنياس أبو زيد
السيرة الحياتية في معهد العلوم الاجتماعية

دخلت سلك الدولة من باب الوظيفة وامتحانات مباراة مجلس الخدمة المدنية بعد حصولي على البكالوريا. وكلما تقدمت في العلم والمعرفة تقدمت وظيفيًا. أما اختياري الجامعة اللبنانية فأتى من التزامي واعتقادي بأهمية الدولة ودورها في الميدان الثقافي والمستوى العلمي أولًا، وثانيًا من باب مجانية التعليم وملاءمة دوام الوظيفة مع العلم.

أما اختياري التخصص في العلوم الاجتماعية: لم يكن في المرتبة الأولى إذ كنت طالبة في كلية العلوم - الحدث - ومن باب الصداقة والتشجيع من الأصدقاء الذين يتابعون محاضرات في هذا الاختصاص (sociologie urbaine, sociologie de l'habitat) من مهندسين معماريين استملت إلى التخصص في العلوم الاجتماعية وبفضل شجاعة وتقدير الأساتذة في حينه زاد تقديري للمواد وخصوصًا مادة الأنتروبولوجيا مع الأب مونّس وما تحتويه من غنى في جميع مجالات الحياة.

كطالبة (Beau Rivage1972) الحياة في المعهد كانت "خليّة نحل" الشغل الشاغل كطلاب كان تأمين كرسي للجلوس نظرًا لعدد الطلاب الكبير، وكانت ال"كافيتيريا" تعجّ ولا تسع لاستقبال هذا الكمّ من الطلاب، فكنا نلجأ إلى "كافيتيريا" كلية التربية أو المقاهي المجاورة لمراجعة المحاضرات. كان الهمّ الأول هو العلم.

كأستاذ (1979-1980 الرابية الفرع الثاني) الاهتمام بالأبحاث العلمية والأكاديمية وتأمين المحاضرات والمراجع والاطلاع على كل جديد في العلوم الاجتماعية من مواضيع ومن منهجية كان ولا يزال من الأولويات لتحضير طلاب ذوي كفاءة عالية.

كاختصاص، رأيت أن الأنثروبولوجيا هي الاختصاص الأهم لأن حجر الأساس فيها هو الإنسان(Anthropos) والإنسان لا يعيش دون ثقافة أو تراث شفهي ومكتوب(Patrimoine oral et écrit) والثقافة المعاشة لها جذور تاريخية وأحيانًا تقليدية (Traditionnelle)وميثولوجية (Mythologique)

بالنسبة للهموم البحثية وقتها لفتتني الميادين الآتية:

- الحرفيات والتراث الشفهي والعلاقة مع المجتمعات المحلية.
- الطقوس وجذورها والتطور الاجتماعي.
- الديانات وخصوصاً الشعبية، منها وعلاقتها بالمعتقدات والتقاليد وبالعجائب والشفاءات.
- القضايا العنصرية، ودراسة الأقليات في العالم.
- الموت الرحيم وعدم شرعيته في المجتمعات الدينية والمتدينة، الخ.

أما بالنسبة للدراسات التي نفذت في المعهد، فكانت دراسة في حقل التنمية مع د. ميشال عواد حول زراعة التبغ بين قرية العيشية والريحان سنة 1973. وباقي عملي البحثي نفذ خارج المعهد.
إن هذا الاختصاص قد سمح بالتعرّف على الآخر وقبوله كما هو: ثقافته، مشاكله، معتقداته، الخ. وهذا قد أضفى غنىً ومعرفة وشعورًا بالإنسانية.

أما من ناحية العمل كأستاذ، فقد كان المعهد "خليّة نحل" مع مجموعة من الأساتذة الشرفاء من توفيق توما، الأب يوسف مونّس، سيزار نصر، ماري أنج برينس، سالم زبليط، صادر يونس، مصطفى العوجي، حسن حمدان، زهير حطب، ميشال عواد، الخ.
إن هذا الاختصاص سمح بالتعرّف على الآخر وقبوله كما هو: ثقافته، مشاكله، معتقداته، الخ. وهذا قد أضفى غنىً ومعرفة وشعورًا بالإنسانية. لكن أثناء الدراسة لاحظت أن مستوى التعليم لم يكن كافيًا نظرًا لما تعلّمته في فرنسا أثناء الاختصاص.

إن الهدف الأساسي الذي أنشئ المعهد لأجله هو بحثي قبل أن يكون تعليميًا، على غرار مؤسسات البحث في فرنسا (CNRSS - INSEE- IPSOS) ولهذا السبب هو معهد (Institut) وليس كلية.

واليوم مساحة التعبير تضيق أكثر فأكثر. فكلما انفتح العلم والعالم على بعضه ضاق في لبنان مجال التعبير خصوصًا عندما يشكّل الدين والطائفية أساسًا للبحث في العلوم الاجتماعية. أما التطلعات لمستقبل أفضل لا يمكن أن تحصل ما دام الدين سيّدًا وركيزة للعلم والبحث الأكاديمي.
الحياة في حينها كانت مبنية على تنافسين: التنافس الأكاديمي والتنافس السياسي. فالتيارات السياسية المختلفة والصداقة المتوازنة مع تلك التيارات أضافت انفتاحًا ومعرفة في مشاركة الآخر بناء الوطن.

السيرة الأكاديمية
د. بسام الهاشم

بداية، أنا لم أكن، أيام تحصيلي الجامعي، طالباً في الجامعة اللبنانيّة، بل كنت في مدرسة الآداب العليا (Ecole Supérieure des Lettres) التابعة لجامعة ليون الفرنسية، التي كانت موجودة في بيروت آنذاك. كما أنّي لم أتخصصّ أصلاً في العلوم الإجتماعيّة، بل في الفلسفة، التي اخترتها وأكملت دراساتي العليا فيها حتى نيلي دكتوراه الدولة. وهو ما تم لي في 20 تشرين الثاني 1980، تاريخ مناقشة أطروحتي وحصولي بنتيجتها على الشهادة بتقدير "مُشرّف جدّا".

أمّا لماذا اخترت الفلسفة مجالًا للتّخصّص، فمردّ ذلك كان إلى أنه، في مطلع شبابي، كانت لي تساؤلات حول معنى وجودنا في هذا العالم، كما حول مدلولات الوقائع السّياسية والاجتماعية المحيطة بنا وعلاقاتها ببعضها البعض. وللإجابة عن هذه التساؤلات، ما كنت بحاجة إليه كان، وللبداهة، التزود ببناء فكريّ مناسب، وهذا في الحقيقة ما تشكل الفلسفة الطريق الأقرب لبلوغه.

ولكن ما أن أنهيت إجازتي في الفلسفة، حتّى انفجرت في لبنان تلك الحرب اللعينة، التي تداخلت فيها أبعاد داخليّة وخارجيّة عدّة، وكان ذلك سنة 1975. فراح المجتمع بفعلها يتفكّك بصورة دراماتيكية، وكان من نتائجها العرضيّة صدور قرار من فرنسا بإقفال مدرسة الآداب العليا إقفالًا نهائيّا[1]؛ ما ألزمني السّفر إلى مدينة ليون الفرنسية لأناقش فيها رسالة الجدارة ومن ثم أحصل على الشهادة، بعدما كنت قد نجحت، في بيروت، في امتحانات موادها المكملة جميعاً. لا بل إن طموحي الكامن في أعماقي كان، حتّى قبل سفري إلى فرنسا (الذي حصل في 23 تموز 1976)، لا لمناقشة رسالة الجدارة فحسب، بل للتمكن من متابعة تحصيلي هناك لغاية الدّكتوراه. ولكن الطموح شيء والإمكانات شيء آخر. فمن أين، والحال هذه، آتي بالمال لتحقيق طموحي هذا؟ لقد كانت هذه هي، بالنسبة إلي، المسألة. ولكنه كان قد بلغني يومها أنّ الفرنسيّين، حين أقفلوا مدرسة الآداب العليا، كانوا مستعدين ضمناً لتمكين من يرونهم مستحقين من خريجي هذه الأخيرة من إكمال دراساتهم العليا في فرنسا، بمساعدة منح يمدّونهم بها.

فلذلك ما إن ناقشت رسالة الجدارة ـ وقد فزت، للمناسبة، فيها بتقدير "جيّد جدّا" ـ حتّى تجرّأت على التقدم من السلطات الفرنسية المختصة بطلب منحة، بدايةً، لتحصيل "دبلوم الدراسات المعمّقة" (DEA) باعتباره جسر العبور الإلزامي إلى قبول تسجيل الطالب للدكتوراه. وكان أن أُعطيت المنحة، وتسجلت في جامعة باريس الأولى ـ السوربون سابقاً، حيث أعددت (في السنة الجامعية 1976 ـ 1977) "دبلوم الدراسات المعمقة"، وقد حصلت عليه بتقدير "جيّد جدّا" أيضًا؛ ما خوّلني المضي قدماً نحو إعداد أطروحتي المنشودة، وكذلك الحصول من الحكومة الفرنسية، لهذه الغاية، على تمديد منحتها المعطاة لي لسنة أخرى.

أمّا بعد ذلك، فقد تعرّفت على طلاّب عراقيّين كانوا يومها يأتون إلى فرنسا لمتابعة دراساتهم العليا فيها (وكانت تلك الأيام أيّام عزّ للعراقيّين في فرنسا، عقب اتّفاق للتّعاون كان قد تم إبرامه بين حكومة جاك شيراك والرئيس صدّام حسين)، ولكن لغتهم الفرنسيّة لم تكن على ما يكفي من الإتقان للتأليف. فكان أن استعانوا بي لترجمة رسائلهم وأطروحاتهم الموضوعة بالعربية إلى الفرنسية لقاء بدل مالي. وهذا البدل هو ما، في الحقيقة، كان سندي لتغطية تكاليف دراساتي الدكتورالية.

امّا في ما يتعلق بتغييري المسار وانتقالي من الفلسفة إلى العلوم الاجتماعيّة كحقل للاهتمام، فالأمر كان مرده إلى ما شهده بلدنا من تحولات في تلك الحقبة، وقد دمرته الحروب. فأمام هذه التّحوّلات، أصبحت الأولويّة عندي هي للعمل على فهم الأسباب التي أدّت إلى هذا الإنهيار. ومن هنا كان انبثاق أطروحتي كمشروع لبحث في موضوع "الدّين والعلمنة"، ذاك الموضوع الذي ما كان اختياري إياه، للمناسبة، سوى رجع صدى لأهمّ إشكاليّة طرحتها آنذاك الحرب الدائرة في البلد.

لقد تشلّع البلد يومها بين جبهتين متناحرتين: من جهة، "جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية" المتضامنة مع القوى الإسلامية وفصائل المقاومة الفلسطينية المرابطة في لبنان، ومن جهة أخرى، "الجبهة اللبنانية" التي ضمت مجموعة من الأحزاب المسيحية. وكان محور التناحر بين الجبهتين مواضيع داخلية وخارجية عدة تصدرت الجانب الداخلي منها القضية الطائفية. وفي حين كانت أولى الجبهتين تطالب، في هذا الجانب، بإلغاء الطائفية السياسية كشرط لبناء الدولة، بمعزل عن أي تغيير في المجتمع، كانت الثانية، من جهتها، ترد عليها برفض لهذا المطلب، مشفوع بعرض للاستعاضة عنه باعتماد العلمنة الشاملة (أي لا علمنة السياسة فقط، بل والاجتماع والثقافة والتربية والأحوال الشخصية أيضاً). وقد كان ردها على هذا النحو من منطلق أنه لا تغيير يكون مأمون الجانب في النظام السياسي من دون تغيير من طبيعته في المجتمع الذي يشكل قاعدته. وكانت، من جهتها، المرجعيات الإسلامية ترد على هذا العرض البديل بموقف يسهم في إحكام رسم الحلقة المفرغة من حول البلد الماضي في الاحتراق، وقوامه رفض العلمنة جملة وتفصيلاً، على أساس أن ثمت ـ في زعمها ـ تعارضاً جوهرياً بين الإسلام والعلمنة.

فهل صحيح أن الإسلام متعارض إلى هذا الحد مع العلمنة؟ إن هذا ما كان تحديداً السؤال المفصلي الذي أتت القضية اللبنانية، في شقها الداخلي، لتطرحه بقوة يومذاك. وهو من ثم السؤال الذي، على امتداد ما تقدم توصيفه من معطيات الانقسام المشار إليه في بلادي، بات لا يفارقني منذ ما قبل رحلتي الدراسية إلى فرنسا؛ وهو إلى ذلك السؤال الذي سوف لن تكون لاحقاً الغاية من أطروحتي العتيدة سوى محاولة الإجابة عنه.[2]

ففي سعيي إلى هذه الإجابة، رأيتني مدفوعاً إلى الدخول في مسارات باتت في الأساس، منذ منتصف القرن التاسع عشر، مفتوحة في نطاق الفلسفة؛ إذ بعد هيغل (1770ـ 1831)، آخر أعلام الفلسفة النظامية، كانت الفلسفة قد تشظّت وتفرعت بدورها، على غرار العلوم، إلى فلسفات متخصصة، منها على سبيل المثال فلسفة العلوم، التي اختصاصها الدراسة النقدية للعلوم وتعيين أصلها المنطقي وقيمتها ومحمولاتها، ومنها أيضاً الفلسفة الانتروبولوجية والفلسفة الاجتماعية. وفي هذين المجالين الأنتروبولوجي والاجتماعي من الفلسفة تحديداً، كما بتقاطعهما وتكاملهما، في ما يتعلق بحاجات أطروحتي، مع تاريخ الأديان وعلم الظواهر الدينية (phénoménologie religieuse) إنما كان، في النهاية، اندراج مساراتي البحثية المشار إليها، وبالتالي إندراج الأطروحة بالذات.

أما ما حصل بعد ذلك وجعلني أضع الفلسفة، بصورة شبه كلية وراء ظهري، وأنخرط صراحةً، للبحث والتعليم، في مجالي العلم الانتروبولوجي وعلم الاجتماع، فقد تمثل بأمرين متلازمين: 1) التحاقي كأستاذ، فور الحصول على شهادة الدكتوراه، بمعهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني[3]، لتعليم مواد فيه منتسبة إلى هذين العلمين، وهو ما جعلني على تماس غير مسبوق عندي مع مناهجهما وتقنياتهما البحثية في مقاربة الظواهر الإنسانية والاجتماعية؛ و2) ما طرأ بفعل الحروب التي عصفت بوطننا، منذ 1975، من تحولات في سلم الاهتمامات عندي، وقد نزلت الهموم الماورائية التي كانت في البدء قد حدت بي إلى اختيار الفلسفة مجالاً للاختصاص، من رأس هذا السلّم، لتحل محلها فيه المعضلات الوجودية الكبرى التي أتت الحروب لتفضح مدى اعتلال وطننا بها، وفي طليعتها المعضلة الطائفية بكل ما تنطوي عليه، في الاجتماع والسياسة والثقافة والتربية والديمغرافيا، من بنيات وديناميات يتضح أن تشريحها لفهم مكوناتها أحوج إلى اعتماد مناهج العلوم الاجتماعية الآنفة منها إلى مناهج الفلسفة.

والحق أن الدراسات والأبحاث التي أنجزتها بعد التحاقي بالمعهد تركزت بمعظمها على دراسة الطوائف في لبنان ببنياتها الداخلية وأحوالها الشخصية وامتيازاتها وعلاقاتها بعضاً مع بعض والصراعات ما بينها، كما على الطائفية، لا بل "الطوائفية" (كما أؤثر تسميتها، من باب مجانسة الإسم مع المسمى) كنظام اجتماعي سياسي متكامل، وليس فقط كصيغة سياسية اصطلح على تسميتها الطائفية السياسية[4]. وقد درست أيضاً التحولات الديمغرافية الحاصلة في لبنان، خصوصاً في عهد الوصاية السورية، وما انطوت عليه من محاذير على الهوية الوطنية اللبنانية[5]. كما كان لي أيضاً وأيضاً اهتمام بدراسة ظاهرة الترويج للإسلام الوهابي في أوروبا، وقد أصدرت في هذا المجال كتاباً نشر في باريس سنة 1988.[6]

لقد التحقنا بالجامعة اللبنانية، وبالتحديد بمعهد العلوم الاجتماعية في فرعه الثاني، في ظروف أمنيّة واقتصاديّة كانت من أصعب ما عرفه لبنان في تاريخه الحديث والمعاصر. ولكننا، على رغم صعوبة تلك الظروف، عملنا على جعل العلم طليعة اهتماماتنا فيه. وكان يومذاك، للتذكير، لم يطرأ بعد ذاك التدبير الضار وغير المنطقي، برأيي، الذي تمثل بفصل الدراسات العليا ومعها الأبحاث عن التعليم والتحصيل لغاية الإجازة، والحاقها (عنيت الدراسات العليا) بمركز خاص بعيد عن مقر الفرع، فيما أصبح العمل الأكاديمي في هذا المقر محصوراً بالتعليم والتحصيل فقط لغاية الإجازة. لذلك كان فرعنا بطلاّبه وأساتذته، حينها، يعمل بلا انقطاع كخليّة نحل لإنجاز أبحاث ودراسات علمية حول مختلف الظّواهر الإجتماعيّة، بعيداً عن أجواء التشنج الطائفي السائدة يومذاك في البلاد.

أما في ما يتعلق بالمشكلات التي كانت تعترضنا كأساتذة، وذلك لا في المعهد فقط، بل في الجامعة اللبنانية ككل، فكانت في تلك الحقبة، وبخاصة في النصف الثاني من الثمانينات، أكاديمية ومادية في آن. فسعياً إلى الحصول على معالجة لها، تم، سنة 1988، تشكيل هيئة مطلبية من قرابة أربعين مندوباً يمثلون أساتذة الجامعة في مختلف الفروع، وأطلق عليها إسم هيئة مندوبي الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية[7]، وقد اتخذت من مقر الإدارة المركزية للجامعة، الكائن آنذاك في محلة بدارو، مقراً لاجتماعاتها. وكان لي شخصياً، للمناسبة، شرف تمثيل زملائي أساتذة الفرع الثاني للعلوم الاجتماعية فيها. وقد قامت الهيئة هذه بقيادة إضراب شامل استمرّ أكثر من 50 يومًا، من أواسط شهر آذار إلى أواخر نيسان 1988، وكانت طليعة المطالب التي أضربنا من أجلها:

1. إدخال الأساتذة المتفرغين مستوفي الشروط إلى ملاك الجامعة، بعدما مضت سنوات عديدة على ممارستهم التعليم فيها وما زالوا غير حاصلين على حقهم هذا؛

2. ترفيع من استوفى الشروط من بينهم إلى رتبة أستاذ مساعد، إذا كان معيداً، وإلى رتبة أستاذ في حال كان أستاذاً مساعداً؛

3. تصحيح معاشات الأساتذة بعدما تآكلت بفعل الانهيار الكبير لقيمة العملة الوطنيّة وسعر صرف الليرة، الذي كان لبنان عبر الثمانينيات مسرحاً له.

غير أن الإضراب استمر كل المدة المذكورة، وبقي غير محسوم، بل حتى غير واضح حياله على الإطلاق، الموقف الرسمي المبعثر آنذاك بين حكومة لا تجتمع بفعل مقاطعة رئيسها (الدكتور سليم الحص) لرئيس الجمهورية (الشيخ أمين الجميل)، ورئيس للجمهورية لا يستطيع إصدار مراسيم أو قوانين بدون تواقيع رئيس الحكومة والوزراء المختصين، وبين رئيس للمجلس النيابي (السيد حسين الحسيني) يتولى تأمين تنسيق الحد الأدنى ما بينهم جميعاً لتصريف شؤون الناس والدولة، بواسطة ما عرف يومها بالمراسيم والقوانين الجوالة.

فأمام هذا الوضع المأزوم، راح هاجس الاستمرار في الإضراب ـ عملياً بلا أفق ـ يثير قلقنا في هيئة المندوبين، لكون السنة الجامعية قد شارفت يومها على الانتهاء، وكون البلد في آن مقبلاً بعد بضعة أشهر، في آخر الصيف، على الاستحقاق الدستوري لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، فيما جميع المؤشّرات تشي بأنّ هذا الانتخاب لن يكون سهل المنال. وبالتالي، ففي محاولة لإخراج تحركنا من المأزق المحيط به، عقدنا العزم على التوجه إلى الرئيس حسين الحسيني لعله يرتضي مساعدتنا على إيجاد مخرج. ومن أجل مفاتحة الأخير بالأمر، قررت هيئة المندوبين، في أحد الأيام من أواخر نيسان 1988، أن توفد إليه ستة من أعضائها، وكنت أنا أحدهم. وقد تواعدنا، نحن الستة، فوراً لزيارة الرئيس الحسيني لهذا الغرض في ساعة اتفقنا عليها من صبيحة اليوم التالي.

وفي اليوم التالي، في الساعة المتفق عليها، وصلت شخصياً ـ للمناسبة، على غير موعد ـ إلى قصر رئيس المجلس في عين التينة. وقد فعلت ذلك آتياً من جونيه، حيث إقامتي، مع أن التواصل بين المنطقتين ـ "الشرقية" و"الغربية" ـ من بيروت، اللتين كانت الحروب العبثية في البلد قد فصلت ما بينهما، لم يكن بعد قد استأنف حركته الطبيعية. ولكني، إذ فعلت، تفاجأت بأني كنت الوحيد الواصل إلى هناك من بين الستة. فعوضاً عن أن أقفل راجعاً إلى البيت، مع تعذر تواصلي مع الزملاء المتخلفين عن الموعد للاستفسار عما ينوون فعله (وكان يومها الهاتف الخلوي، إن لزم التذكير، غير داخل بعد في حيز الاستعمال)، تملكني الإصرار على القيام، ولو منفرداً، بالمهمة الموكلة إلينا. وقد كان في الأمر طرفة نادرة لا بأس من روايتها للعبرة، في هذه العجالة.

فحين طرقت باب الرئيس الحسيني، فتح لي الباب بلا إبطاء أحد أعوانه. وإذ بادرني الأخير فوراً بالسؤال عمن أنا وما الذي أبتغيه، فعرّفته باسمي وبصفتي كأستاذ في الجامعة اللبنانية وعضو في هيئة المندوبين التي تقود إضرابهم المشهود يومها، كما بالغاية الآنفة التي من أجلها أتيت وكان المفترض أيضاً أن يوافيني الزملاء الذين تخلفوا، ما كان منه بدايةً إلا رد طلبي مقابلة دولة الرئيس بتهذيب، بحجة أن "دولته لا يستقبل أساتذة الجامعة فيما هم مضربون". بيد أني أصررت على مقابلة صاحب الدولة

شارحاً أني أتيت للقيام بذلك من المنطقة الأخرى، مع ما في الأمر من "مشقّة"، وأني لا أقبل بأن أعود أدراجي إلا وقد أنجزت المهمة. وهذا ما كان بعد أخذ ورد. فنزولاً عند إصراري، قبل المعاون الكريم أن نترك الكلمة الفصل في القضية لدولته، ثم عاد فأذن لي بالدخول عليه بعدما غاب عني برهة لسؤاله رأيه في الموضوع، ولكن لا بدون أن يلفتني إلى أن دولته، إذ يوافق على استقبالي، لا يفعل ذلك باعتباري أستاذاً (مضرباً) في الجامعة اللبنانية، بل باعتباري أحد "أبناء عمومته" الهاشميين (باعتبار أن آل الهاشم وآل الحسيني، في المخيلة السلالية، أبناء أعمام متحدرون من نفس الأرومة القريشية).

خلاصة الكلام أني، يومها، قابلت بمفردي الرئيس الحسيني، فكان بمحصلة تلك المقابلة في غاية السخاء علي وعلى زملائي، كما على الجامعة، وقد خرجت منها بتعهد من قبله بتسخير كل ما له من سلطة ونفوذ ـ بشرط البدء من قبلنا بفك الإضراب، لاعتبارات لا تخفى على أحد ـ لتلبية مطالبنا الثلاثة المذكورة أعلاه، على أن تقتصر الزيادة على الرواتب، من جهتها، على ما نسبته 15 % من قيمتها (وذلك لا لأننا لا نستحق أكثر، بل لأن مالية الدولة لا تسمح بالمزيد).

وبعد ظهر اليوم نفسه، نقلت العرض ـ التعهد هذا إلى الزّملاء المندوبين في اجتماع طارئ عقدناه لهذا الغرض، فاعترض البعض عليه فيما وافق البعض الآخر. ولكن القرار اتخذ بنتيجة مخاض عسير انتهى بتصويت كان مؤداه الموافقة بالأكثرية على تعليق الإضراب، في مقابل الوعد الضمني بتحقيق التسوية المعروضة. والحق أنه ما أن أعلنا فك الإضراب حتى بادر الرئيس الحسيني، كما وعد، إلى الإشادة بخطوتنا هذه، والتعهد ببذل كل ما بوسعه لإعطائنا ما سبق ذكره. والحق أيضاً أن هذا التعهد ما لبث أن وجد طريقه إلى التنفيذ، وقد حظي، والحق يقال، بتعاطف وتسهيل كبيرين من قبل الرئيسين أمين الجميل وسليم الحص. وقد كان ذلك فقط قبل حوالى ثلاثة أشهر من دخول البلاد في مرحلة شغور رئاسة الجمهورية وتسلم الدفة من قبل الحكومة الانتقالية برئاسة العماد ميشال عون، وما تلا ذلك، خلال السنتين التاليتين، من تطورات لا يتسع المجال هنا للتوسع فيها.

أما في ما خص الجامعة اللبنانية بالذات، فبعد ثلاث سنوات من الحدث المفصلي الآنف، تم إحياء رابطة الأساتذة فيها، وكنت أنا قد ذهبت إلى فرنسا لقضاء سنتي السابعة. بيد أني علقت يومذاك هناك بسبب انضمامي إلى العماد ميشال عون وانخراطي في النضال الذي قاده من أجل استرجاع السيادة والاستقلال الوطنيين. وقد بقيت هناك من صيف 1989 إلى شتاء 1994، أي مدة أربع سنوات بلا انقطاع، وبانقطاع تام عن لبنان، الذي في المقابل عاودت المجيء إليه، في البدء جزئياً، ابتداءً من شتاء 1994، لأعود من ثم لأستقرّ فيه نهائيّا سنة 1999، بعدما صفّيت كل التزاماتي ـ باستثناء العائلية ـ في فرنسا، حيث درّست في الجامعة الكاثوليكية بباريس، وكان قد حصل تصحيح يعتدّ به لرواتبنا في الجامعة اللبنانيّة. أما ما فعلته بعد عودتي، فقد تمثل في استئناف نشاطي في العمل النّقابي الجامعي، إلى جانب نضالي الوطني. وقد خضت مع زملائي ورفقائي في المجالين العديد من النّضالات المشهودة، بل والمجدية أيضاً.

في ما يتعلق باهتماماتي البحثية ودوافعها، سبق لي أن ذكرت معظمها أعلاه، ولكن بقي من بينها في خاطري واحد يطيب لي تظهيره، وهو يقع على نقطة التقاطع بين حرصي على الكنيسة المارونية التي أنتمي إليها ونضالي في آن من أجل الوطن لبنان؛ عنيت به اهتمامي بالعمل المجمعي الماروني، الذي لا بد لي من الاعتراف بالدور الملهم الذي كان للعلامة الراحل الأب يواكيم مبارك في اجتذابي نحوه.

فسنة 1985، عاد الأب يواكيم إلى لبنان، بعيد خروجه إلى التقاعد، من باريس، حيث كان قد أمضى ردحا طويلاً من الزمن يعلّم في الجامعات ويبحث ويؤلف وينشر، وحيث كنت شخصياً قد عاشرته وتعلمت منه الكثير أيام إقامتي فيها لتحضير الدكتوراه. وفي مسار يذكّرنا بمسار العلاّمة يوسف السمعاني الذي عاش هو الآخر في أوروبا، مجمّعاً وناشراً للمخطوطات السريانية ومشرفاً على مكتبة الفاتيكان، ثم عاد إلى لبنان وكان فيه رائد تحديث الكنيسة المارونية من خلال "المجمع اللبناني" الذي انعقد بدفع منه في اللويزة، سنة 1736، كان عزم الأب يواكيم معقوداً على الدفع بدوره نحو عقد مجمع بطريركي جديد. ولهذه الغاية جمعنا من حوله أنا والزملاء الدكاترة ناصيف نصّار، وبطرس لبكي، وابراهيم مارون، والأب ـ الذي سيصبح مطراناً في ما بعد ـ منير خيرلله، لمؤازرته كخبراء في تحقيق الأبحاث اللازمة في هذا السبيل، وكان قد جمع بموازاتنا ولنفس الغاية مجموعة من الكهنة الذين صار العديد منهم مطارنة، كما صار أحدهم، المطران بشارة الراعي، بطريركاً.

فلماذا بالتالي كان يتطلع إلى عقد هذا المجمع؟ طبعاً لتجديد الكنيسة المارونية ومدها بالمعارف، كما بالمؤسسات والوسائل الحديثة التي تمكنها من مواجهة التحديات المستجدة من حولها، على كل الصعد، بعد قرنين ونصف من انعقاد مجمع اللويزة، ولا سيما في أعقاب الحرب المدمرة التي توالت فصولها على لبنان عموماً، وعلى الوجود المسيحي فيه بوجه الخصوص منذ 1975. وكان، بطبيعة الحال، في طليعة هذه التحديات الماثلة أمامنا نهوض بكركي، المعقود الرجاء عليها كملاذ وطني، في غياب القوى السياسية القادرة، بدور وطني كان لها في عدة مراحل سابقة، لانتشال لبنان الكيان والدولة من العدم الذي بات يتهددهما يومها، في ظل احتلال إسرائيلي لجنوبه حتى جزين، ووصاية سورية مسيطرة على سائر مناطقه الباقية ما عدا المنطقة ذات الصبغة المسيحية الواقعة بين كفرشيما وجسر المدفون، وقيام شبه دويلتين طائفيتين على أنقاض الدولة، إحداهما "مسيحية" في المنطقة الآنفة، والثانية "درزية" في منطقة الشوف ـ عاليه، وما إليها جميعا من معالم التفتت والاندثار.

وهكذا بالنتيجة كان أن انطلقت، في بحر سنة 1985، أعمالنا مع الأب يواكيم مبارك، وكانت باكورتها مشاورة راعوية (نوع من التحقيق الميداني) تم إنجازها في أوساط الموارنة المقيمين والمغتربين، وقد عهد إلي شخصياً بتحليل نتائجها ووضعها في تقرير مفصل. وقد حملت المشاورة، وكذلك، على امتدادها، تقريري المذكور، المسودة الأساسية لجدول أعمال المجمع الموعود، الذي، للمناسبة، ما تيسر في النهاية عقده، بسبب التطورات التي شهدها لبنان خلال العقد ونصف العقد التاليين إلا بين السنتين 2003 و2005.

لقد سمعتُ كثيرًا عن مسألة تفريع الجامعة اللبنانيّة، وما دار ويدور حولها من أصوات رافضة، متمسّكة بمقولة أنّ التّفريع يزيد الإنقسام الطّائفيّ في البلد. فحقيقة الأمر أن التوجه نحو التفريع لم يكن حقيقةً ابن الحرب التي انطلقت سنة 1975، بل كان في الأصل وارداً في صميم القانون رقم 75/67، أي القانون الأساسي للجامعة اللبنانية الذي يعود إصداره إلى سنة 1967. والحق أيضاً أن مجلس الجامعة كان قد اتخذ سنة 1974، أي قبل نشوب الحرب بسنة، قراراً باستحداث بعض الفروع في المناطق، عملاً بأحكام القانون المشار إليه. وكان القصد، وللبداهة، من ذلك القرار الحد من موجة النزوح المتصاعدة من أطراف لبنان إلى عاصمته بيروت طلباً للتعليم العالي. غير أن الحرب انفجرت قبل أن يتاح وضع هذا القرار في موضع التنفيذ على البارد. فإذا بالحرب تأتي وتسرع الخطوة بالشكل الذي يعرفه الجميع.

لذلك أقول أني، بعكس كلّ الأصوات، مع تفريع كليات الجامعة ومعاهدها، ومع عدم الفصل، كما هو حاصل اليوم وللأسف الشديد، بين الإطار التّعليمي وبين الإطار البحثي. أي أنّي لا أوافق على تجريد

الفروع من الدّراسات العليا وحصرها في مكان واحد في بيروت، فهذه كارثة إجتماعيّة، لأنّ من أبرز وأسوأ نتائجها تحويل الفروع إلى مدارس ليلية مُتدنّية المستوى. لقد كان اقتراحي الإبقاء على الدّراسات العليا في الفروع مع توزيع الإختصاصات المختلفة عليها منعًا للقوقعة الطّائفيّة (فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية، يمكن موضعة الاختصاص في الإنتروبولوجيا في الفرع الأوّل، فيما تموضع السّوسيولوجيا في الفرع الثّاني، وهكذا دواليك).

1 قضية إقفال هذه المدرسة العليا إقفالاً نهائياً أو الإبقاء عليها حيث هي كان، في الحقيقة، منذ أواخر الستينيات في فرنسا موضع أخذ ورد بين أكاديميتي ليون وباريس. وبينما كانت أكاديمية ليون متمسكة بالإبقاء عليها في بيروت، كانت أكاديمية باريس، بالعكس، تطالب بإقفالها، اقتداءً بما كان قد اعتُمِد من تدبير مع جميع الجامعات والصروح الجامعية الفرنسية العامة (بمعنى التابعة للدولة الفرنسية) الأخرى المفتوحة في الخارج، والاستعاضة عنها كأداة للمحافظة على التأثير الثقافي الفرنسي في لبنان بتحويل الأموال المرصودة لها إلى مساعدات تمنح للجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة الفرنكوفونية القائمة من حولها. فلما انفجرت الحرب في لبنان، وكانت مدرسة الآداب العليا تقع على طريق الشام (وبعبارات أخرى، يومذاك، على خط التماس بين الجبهتين المتحاربتين)، في الموقع الذي تشغله اليوم الملحقية الثقافية الفرنسية، تكوّن، وللبداهة، الظرف الداعم لوجهة نظر أكاديمية باريس، فاتخذ بعد طول تجاذب القرار بإقفالها، وما لبث أن تم تنفيذه

2 في ما يتعلق بأطروحتي، تجدر الإشارة إلى أن المشرف علي لإعدادها كان أستاذنا لمادة الفلسفة السياسية البروفسور لويس سالا مولنس، وهو فيلسوف فرنسي من أصول كاتالونية وقد كان له، إلى تأثيره الفكري الأكيد، فضل كبير علي لجهة إعلاء تصنيف أطروحتي. فالحقيقة أن النظام الأكاديمي الفرنسي كان وقتذاك يميز بين فئتين من الدكتوراه: دكتوراه الحلقة الثالثة (فئة ثانية) ودكتوراه الدولة (فئة أولى)، وكان لا يجيز للطالب التسجيل من أجل دكتوراه الدولة، في ما عدا استثناءات تبنى على دراسة كل ملف من ملفات الطلاب المعنيين على حدة، إلا بعد الحصول على دكتوراه الحلقة الثالثة. فبطبيعة الحال، لما أقبلت على تسجيل نفسي للدكتوراه، كان ذلك في البدء تلقائياً من أجل دكتوراه حلقة ثالثة. ولكن، بعد مضي سنتين عرفني عبرهما أستاذي المشرف عن كثب، شرعت بتأليف الأطروحة. وما أن أنجزت المقدمة العامة والفصل الأول منها حتى سلمته إياهما للقراءة. ولما عاد إلي بتقييمه لهما، أتى وقع كلامه علي كالصاعقة، إذ كان تقييمه أن حرام أن يبقى مثل هذا العمل مصنفاً في فئة الحلقة الثالثة، فيما هو في الحقيقة من نوعية تضعه في مصاف دكتوراه الدولة. ثم ما كان منه إلا التقدم من إدارة الجامعة بطلب مرفق بالمستندات اللازمة يطالبها فيه بإعفائي من واجب المرور بالحلقة الثالثة وتحويل تسجيلي مباشرة إلى تسجيل من أجل دكتوراه دولة. وهذا، بالنتيجة، ما تم بعدما وافقت الإدارة الجامعية عليه. فإذا بي أذهب مباشرة إلى شهادة دكتوراه دولة، وقد نلتها، بعد أربع سنوات من تاريخ أول تسجيل، بتقدير "مشرف جداً"، كما سبقت الإشارة. وكان للمناسبة عنوان الأطروحة Religion et sécularisation (يلاحظ هنا أن كلمة sécularisation، بمعنى دهرنة، حلت في العنوان محل كلمة laïcité ، أي علمنة. وقد كان مرد هذا الإجراء إلى تطور فهمي للإشكالية، بنتيجة توسعي في البحث، إذ اكتشفت أن المفهوم الذي تدل عليه الكلمة الأولى أوسع وأكثر مطابقة للمقصود من مفهوم العلمنة، مع احترام خصوصيات الإسلام كدين). وقد تم في ما بعد، سنة 1983، نشرها في منشورات الجامعة اللبنانية، تحت عنوان Introduction à l'étude de la religion et de la sécularisation (هنا أيضاً، أود لفت النظر إلى خطأ ارتكبته، وأود التراجع عنه، إذ اعتمدت على الغلاف العربي لهذا الكتاب كلمة "عصرنة" مرادفاً لـ sécularisation ولكن الخطأ هذا كان للأسف مقصوداً من قبلي، وقد أردت بواسطته تحاشي استعمال كلمة دهرنة التي قد توقظ، على غرار العلمنة، حساسية ضدها، لاحتمال ربطها بالمذهب الدهري المتهم بالإلحاد، عند بعض المسلمين

3 كان ذلك في 5 كانون الأول 1980، وقد كان الفضل في اجتذابي إلى هذا الصرح للزميلة الكبيرة الدكتورة ماري آنج برنس، التي كانت مديرته يومذاك. وكنا قد تعارفنا لدى مرورها بفرنسا قبل عودتي إلى لبنان ببضعة أشهر، وبنهاية لقاء التعارف، كان أن عرضت علي الالتحاق بالفرع للتعليم فيه فور عودتي، بعدما توسمت فيّ على ما يبدو ملامح أستاذ مناسب للموقع الشاغر

4 أذكر من مؤلفاتي في هذا المجال خصوصاً كتابي الصادر سنة 2000، بعنوان: إلغاء الطائفية السياسية: لماذا؟ إلى أين؟، وكذلك دراستي:
"Constitution, communautés et conflits intercommunautaires au Liban", in: Social Compass, Revue internationale de sociologie de la religion, Louvain (Belgique), XXXV/4,1988

وأيضاً : "الإعلام والمواطنة وقضية التنشئة الاجتماعية"، في: الاتصال والمعلومات، مجلة محكمة تصدر عن كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، العدد 3، 2016، ص. 129 ـ 185

5 يراجع من كتاباتي في هذا الموضوع دراستي المنشورة تحت عنوان"vers une tout autre identité?" :Liban ، في نسخة 1998 من الملحق السنوي أونيفرساليا(Universalia 1998)لموسوعة Encyclopaedia Universalis ؛ وكذلك : "الاتفاقات الاجتماعية وانعكاساتها الديمغرافية"، في: العلاقات اللبنانية السورية: محاولة تقييمية، أعمال المؤتمر المنعقد في 14 و15 تشرين الثاني 2000، الحركة الثقافية ـ أنطلياس، كانون الثاني 2001

6 هو كتابي حول إذاعة الشرق في باريس .Radio Orient : intégration des musulmans en France et laïcité en question, Publisud, Paris, 1998

7 قبل اندلاع الحرب سنة 1975، وكانت الجامعة اللبنانية لم تتفرع بعد، كانت هناك رابطة تمثل أساتذتها. ولكن مع دخول الجامعة بعد سنة 1975 ، تحت وطأة الحرب، مرحلة التفريع لكلياتها ومعاهدها، صارت الرابطة تلك بحكم المنحلة، وكان لا بد من انتظار أن تضع الحرب أوزارها، مطلع التسعينات، ليعاد تشكيلها، مكيفةً بالطبع مع مستجدات التفريع، كما مع اتساع الرقعة الجغرافية للجامعة وارتفاع عدد كلياتها ومعاهدها إلى حوالى ضعفي ما كان عليه قبل 1975. ما يعني بالتالي أن مبادرتنا سنة 1988 إلى تشكيل هيئة المندوبين ما كان لها من داعٍ سوى الفراغ في تمثيل أساتذة الجامعة المتروك آنذاك في الساحة بفعل انتفاء وجود رابطة للأساتذة منذ 1975

د. بولين معوشي
سيرة أكاديمية

ولدت في الشياح، في الخامس عشر من حزيران 1970، مع انتهاء عصر ذهبي وبداية الحرب التي تركت وصمة بشعة في تاريخ جيل وشعب، وشردتنا من منازلنا التي الفناها. توقفت عن الدراسة قبل دخولي الجامعة، ثم بدأت دراستي الجامعية عام 2000 بعدما انجبت إبني البكر. وقد اخترت العلوم الاجتماعية لكونها من أسرع الاختصاصات التي تمكّنني من الحصول على شهادة جامعية، ثم تابعت الماستر والدكتوراه بعد ولادة ابني الثاني بعدما لمست البُعد المعرفي الذي اضفاه عليّ هذا التخصص. فنمت رغبتي في تقصّي مشاكل المجتمع ومكامن القوة فيه، وراقني الدور الذي يمكن أن ألعبه في المساهمة الفاعلة في بنائه.

كطالبة، رأيت الانفتاح في المعهد في وقت كان الشرخ فيه بين مختلف طوائف المجتمع اللبناني قائماً بقوة، فعاصرت أساتذة متفهمين، رسموا لنا أهمية تقبل الاختلاف والترحيب به. أذكر منهم على سبيل الذكر لا الحصر الاستاذ الغالي ابراهيم مارون والأستاذة مها كيال.

واليوم كأستاذة في هذا المعهد الكريم منذ عام 2010، ما زلت أعتبر أن الطريق طويل أمام معهدنا ليكون ضالعًا في الأهداف التي وُضع أساساً لأجلها، كرفد المؤسسات العامة والخاصة بالدراسات والإحصاءات واستطلاعات الرأي التي تساهم في بناء استراتيجيات وطنية. وهو هدف ما زال من الصعب تحقيقه نظرًا إلى صعوبة الاستحصال على أرقام وإحصاءات دقيقة وموحدة بين مختلف المرجعيات. لكنني أبذل مع زملائي الكرام في هذا المعهد ما في المستطاع لأساهم في غيض من فيض في انتاج الأبحاث التي يتطلبها واقعنا ومجتمعنا. لذلك ركزت أبحاثي على الاقتصاد اللبناني، وعلى وضع المرأة، كما على المناخ الاستثماري ومدى مواكبة شركات القطاع الخاص لمقتضيات المناخ العالمي المتغير.

من أهم هذه الدراسات

- القطاع الصناعي في لبنان قبل وبعد توقيع المعاهدة الأوروبية.
- المناخ الاستثماري في لبنان في سنوات إعادة الاعمار.
- The Mirage of Development: Filing up an ever-deepening abyss.
- المسؤولية الاجتماعي للمصارف التجارية في لبنان.
- النمط القيادي للمرأة العربية في الكوادر العليا.
- سيدات الأعمال اللبنانيات: واقع وآفاق.
- إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي.
- La responsabilité sociale des entreprises: un concept évolutif et controversé.

د. جوزيف شليطا
سيرة أكاديمية

لقد اخترت، عن طريق الصدفة، الجامعة اللبنانية لمتابعة الدراسة الجامعية، وتقدمت إلى امتحان الدخول في كلية إدارة الأعمال، قرب السفارة الكويتية في بيروت، وتسجلت فيها مختارًا بذلك الجامعة الأقل كلفة، حيث كان سائدا حينها، أن الجامعة اللبنانية هي الجامعة التي تناسب أوضاعنا الاقتصادية.

لاحقا وفي سنة1973، تسجّلت في معهد العلوم الاجتماعية، قرب سبينيس، رغبة مني في التعمّق في بعض المواد التي كانت تدرّس فيها، كالديموغرافيا والاحصاء والأعمال البحثية، وكنت راغبًا بالمزيد منها، وذلك للتعرف على السلوك الانساني. وطبيعة الهوية البشرية، حيث إن دراسة العلوم الاجتماعية التي ترتكز على جوانب مختلفة في المجتمع، هي بحاجة دائمة إلى تطوير أبحاثها، لتتمكن من درس جميع القضايا المجتمعية، وذلك للوصول إلى اقتراح المعالجات اللازمة

لاحقًا، سافرت إلى مدينة توليدو في ولاية أوهايو من أعمال الولايات المتحدة الأميركية، مع عدد من زملاء الدراسة الذين حصلوا على منحة تعليمية من الجامعة اللبنانية، ونلت سنة 1982 شهادة من جامعة توليدو الأميركية.

بعد عودتي من الولايات المتحدة، التحقت مجددًا كطالب في معهد العلوم الاجتماعية، وحزت سنة 1988 على شهادة دبلوم الدراسات المعمقة باختصاص علم الاجتماع الاقتصادي، وقد أشرف على رسالة الدبلوم الدكتور بطرس لبكي.

تابعت دراساتي وأبحاثي، إلى أن كانت ثمرة نشاطي البحثي شهادة الدكتوراه اللبنانية في علم الاجتماع الاقتصادي من معهد العلوم الاجتماعية الفرع الثاني سنة 1996، وقد أشرف على أطروحة الدكتوراة الدكتور ابراهيم مارون.

أما وقد أمضينا هذا العمر في جامعتنا الوطنية التي حضنتنا لسنين عديدة، أدركنا أنها حقًا جامعة الوطن، حيث ينصهر فيها كل شبابه من كل مناطقه وفئاته وأطيافه، وتخرجنا منها، والتقينا بالمئات لا بل بالآلاف من الزملاء الذين تخرّجوا أيضًا وتبوّأوا مراكز عليا وتسلّموا زمام الأمور في كل مفاصل البلاد...

أذكر أنه كان لي ولغيري من أعضاء الأحزاب اللبنانية الذين كانوا يمارسون نشاطهم في المنطقة التي عرفت حينها بالمنطقة الشرقية، من جسر المدفون إلى منطقة كفرشيما، ولا سيما من المسؤولين السياسيين حينها (1976-1977)، دورًا فعّالًا في تأسيس الفروع الثانية في الجامعة اللبنانية. كان وقتها الأساتذة والموظفون يعدّون على أصابع اليد الواحدة. وأتذكر دائمًا، وفي فترة التحضير للإعلان عن إنشاء الفروع الثانية، سنة 1976، ما ردّده على مسامعنا فخامة الشيخ أمين الجميّل، قبل أن يصبح رئيسًا للجمهورية، خلال أحد الاجتماعات التي كانت تعقد في جريدة الريفاي، حيث طلب إلينا، العمل بجهد للمساعدة في أعمال التأسيس. ووضع الرئيس الجميل كل إمكاناته خاصة اللوجستية منها لإيجاد الأبنية والأماكن اللائقة. لهذا السبب نجد أن معظم الفروع الثانية أنشئت في قضاء المتن الشمالي لاستقبال الفروع الجديدة المزمع انشاؤها.

عملت في التعليم الجامعي، بداية، في كلية الإعلام والتوثيق الفرع الثاني، في الفنار، وانضممت في تسعينات القرن الماضي إلى الأسرة التعليمية في معهد العلوم الاجتماعية- الفرع الثاني، في الرابية. عيّنت مديرًا للمعهد سنة 2002 واستمررت حتّى سنة 2007، وأكملت مسيرتي التعليمية حتى بلوغ سن التقاعد سنة 2014، متنقلًا بين المعهد في الرابية وعمادة معهد العلوم الاجتماعية في بيروت، منطقة الطيونة، حيث درّست في دبلوم الدراسات المعمقة اختصاص التنمية، وأشرفت على العديد من رسائل الطلاّب في صف الدبلوم، كما تابعت التدريس في كلية الإعلام والتوثيق الفرع الثاني في الفنار.

إضافة إلى إدارة الفرع الثاني للمعهد، مارست العمل النقابي وانتخبت عضوًا في مجلس المندوبين في الجامعة اللبنانية لعدة مرات، كما انتخبت عضوًا في الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية لدورتي 2008-2010 و 2012-2014.

بعد التقاعد، اتجهت نحو العمل الاجتماعي والثقافي والتطوعي، ومن أبرز اهتماماتي: التطوع مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وهو أكبر منظمة عالمية غير حكومية تضم 180 دولة، وأترأس حاليًا إحدى الجمعيات اللبنانية الحائزة على عضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وأعمل من خلالها على تعزيز العمل التطوعي، وتوسيع قاعدة المتطوعين، ورفع قدراتهم وكفاءاتهم وإشراكهم في البرامج، بالإضافة إلى إشراك النشطاء وتدريبهم لخلق بيئة داعمة لبرامجها.

من ناحية أخرى، وفي الإطار عينه، ومن خلال ترؤسي لهذه الجمعية، أعمل أيضًا، على تطوير استرتيجية لتنمية الموارد، وإيجاد فرص تمويل وتقديم مشاريع مبتكرة لجذب الممولين، كما أعمل على الالتزام بمعايير الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وألتزم بالقوانين والسياسات الوطنية، وأضمن شفافيتها في مجال الإدارة والمحاسبة وتنفيذ البرامج...

وقد أضافت نشاطات ما بعد التقاعد لي الكثير من الخبرات، وخصوصًا في ما يتعلق بنشاطات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية التي يعقدها المجلس الإقليمي للعالم العربي والتي أشارك فيها برلمانيين ورسميين وأعضاء من الجمعيات العربية التي تنتمي إلى الإتحاد.

تركزت الأبحاث التي قمت بها على مواضيع علم الاجتماع الاقتصادي، ولقد اخترت الاقتصاد السياحي عنوانًا بارزًا لنشاطاتي البحثية، فنشرت العديد من المقالات والأبحاث في عدد من المجلات الجامعية والمناطقية. وتعتبر هذه الدراسات، جزءًا من استراتيجية علمية للنهوض بالقطاع السياحي، كما كانت من ضمن خطة لدعم صمود هذا القطاع في وجه المنافسات الشرسة من قبل دول الجوار، وكذلك بوجه الأزمات التي عصفت بلبنان وبالمنطقة. كما قمت بعدد من الدراسات التي لم يتم نشرها، كالتسويق السياحي والإعلام السياحي والاقتصاد السياحي، بالإضافة إلى أبحاث تعنى بالديموغرافيا التاريخية والعادات والتقاليد والشؤون الريفية والقروية.

أخيرًا وليس آخرًا، أصدرت مجلتين، الأولى مجلة آثار وسياحة صدر منها عدة نشرات ومن ثم توقفت. والثانية مجلة صفحات ثقافية، صدر العدد الأول منها سنة 2017، ونشرت فيها دراسات وأبحاث لأساتذة جامعيين، ويتم التحضير حاليًا لإصدار العدد الثاني، وأبوابها مفتوحة أمام كل الأساتذة الجامعيين والباحثين لنشر دراساتهم.

شهادة المطران جورج بو جوده

راعي أبرشيّة طرابلس المارونيّة

أتى التحاقي بمعهد العلوم الاجتماعية من قناعة دينية-اجتماعيّة منبثقة من خلفيتي الكهنوتيّة والشخصيّة. فعند التحاقي بالمعهد في بداية السبعينيات، كنت عضوًا في جمعية الآباء العازاريين التي أسسها القديس منصور دي بول في فرنسا، في القرن السابع عشر، وهي قد اتّخذت لنفسها منذ البداية مهمة التبشير والمساعدة الاجتماعية والإنسانية للفئات الأكثر تهميشًا، ولذلك انصبّ عملها على أبناء القرى والفقراء والمشردين من أبناء المدن.

أثّرت فيّ سيرة القديس منصور شخصيًا، وخاصة لناحية خدمته الكهنوتية بالتواؤم مع ما كان يقوم به من مساعدة وغوث اجتماعي. هكذا، وبعد سيامتي كاهنًا عام 1968، رغبت بمتابعة دراستي، فاخترت معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية دون سواه، مع أنه كان بإمكاني الالتحاق بمدرسة الآداب Ecole Des Lettres في بيروت والتي كانت تضم كلية للعلوم الإجتماعية. وأتى إلتحاقي هذا للتعرّف على واقع المجتمع اللبناني، كمستلزم أساسي للعمل الرسولي الاجتماعي وخاصة في الأرياف. لم أكن الوحيد في

هذا التوجه لأن مجموعة من الأصدقاء التحقوا معي بالمعهد في الفترة نفسها، وكانوا بأغلبيتهم من خريجي دار المعلمين في الأشرفية أو في جونيه. فكنا نساعد الناس في الأرياف الذين يبنون منازلهم أو يعملون في أراضيهم الزراعية حتى أننا إهتممنا بشق طريق بين أحياء إحدى القرى. وأخص بالذكر الصديق المرحوم الدكتور غابي صليبا الذي كان زميلًا وصديقًا لي في المعهد وخارجه. وقد عملنا في عدة مناطق مثل عكار ودير الأحمر وغيرها. وكان هذا العمل يرتكز على المعارف النظرية والعملية التي من الممكن أن نكتسبها من خلال معهد العلوم الاجتماعية. وتابعنا دراستنا في معهد العلوم الاجتماعية، الذي لم يكن مفرّغًا وكان مقره بالقرب من اليونسكو. وتخرجت من المعهد عام 1975 بعد نيلي شهادة الجدارة.

كان الجو الجامعي لا بأس به. فبالرغم من وجود خلافات سياسية بين الطلاب إلا أن الجو العام كان مريحًا ومبنيًا على الحوار، وإن تشنجت الأجواء أحيانًا في فترات الانتخابات الطلابية. وقد أثرت الخلافات السياسية في الشارع اللبناني على الجامعة اللبنانية بكل فروعها، إلا أننا تمكنّا من نسج علاقات جيدة مع مختلف الأطراف.

وكان هناك تياران أساسيان تبعًا للأحزاب اليمينية واليسارية، أما أنا ومجموعة من الزملاء والأصدقاء، فقد تمايزنا عن بقية الأطراف وأسسنا لأنفسنا موقعًا مستقلًا عنهم يعتمد على فعالية العمل من دون الانتماء إلى الأحزاب الموجودة. إنطلق موقفنا من الحياد السياسي ولكن من الالتزام بقضايا الجامعة اللبنانية عامة ومعهد العلوم الإجتماعية خاصة. وعليه شاركنا في الانتخابات الطلابية في أكثر من مناسبة وتمكنا من إيصال بعض الزملاء إلى المجلس. وأسسنا مركزًا مع مكتبة، بمساعدة من المثلث الرحمات المطران إغناطيوس زيادة، فأصبح ملتقى للطلاب حيث جرت فيه جلسات الحوار والدراسة، وكان منطلقًا لعملنا الاجتماعي الروحي في المنطقة والجامعة. وقد دافعنا عن لقاءاتنا هذه في وجه بعض الاحتجاجات من الطلاب الآخرين على قاعدة أنّ للجميع الحق في اللقاءات والعمل الإجتماعي. كما أصدرنا مجلة أنا والدكتور غابي صليبا نشرنا فيها عددًا من المقالات، إلا أن أرشيف هذه المجلة فقد أثناء الحرب.

كانت علاقتي مع جميع الأساتذة مميزة، بالرغم من اختلافنا في التوجهات الفكرية، فقد كان الجميع يحترم كوني كاهنًا ولا ينادونني إلا بـ "أبونا جورج" . أنا موجود في المعهد بصفتي كاهنًا وطالبًا، وبنيت علاقات حسنة مع الأساتذة من هذا المنطلق.
في العام 1975 وفي مرحلة الجدارة، اخترت الدكتور صادر يونس، الشيوعي التفكير والهوى، وذلك بقصد مني لكي أستفيد من خبرته ومن اختلافنا الفكري. وقد اخترت موضوعًا إجتماعيًا - دينيًا وهو كان مشكلة الأجور في تعاليم الأحبار الأعظمين حيث قامت الدراسة على موقف الباباوات من الأجور من خلال تعاليم الكنيسة وذلك من خلال عدد كبير من الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع. وقد تصرف معي الدكتور يونس بكل موضوعية واحترام. فهو كان يحترم مقاربتي للموضوع وكان يناقشني في أفكاري. وإنتهت تجربتي معه بتكوين صداقة جمعتنا سوية. وبعدها حاولت متابعة التخصص في علم الإجتماع الديني والحصول على دبلوم في الدراسات المعمقة، عن موضوع التزام الرهبانيات المارونية بالحياة السياسية في لبنان، وذلك من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الإجتماعية في باريس، إلا أن ظروف الحرب منعتني من متابعة التحصيل الأكاديمي.

أرى أن المعهد لم يُعطَ الأهمية التي تليق به، فهو من المفترض أن يخرّج طلابًا لخدمة المجتمع المدني والسياسي. وأن لا يكون هناك عمل إلا من خلال دراسات يقدّمها المعهد للدولة، وذلك انطلاقًا من عمل بعثة إيرفد ومتابعة للعمل المؤسساتي في عهد الرئيس شهاب.
بعد تخرجي من المعهد، وخلال ممارستي للعمل الرعوي والكهنوتي والاجتماعي، انطلقتُ من المكتسبات المعرفية المحصلة من معهد العلوم الاجتماعية بالإضافة، بالطبع، لخلفيتي الكهنوتية. وكانت العلوم الإجتماعية بالنسبة لي أداة في عملي هذا. وكنت رفضت منصبًا عرض علي عند تأسيس الفرع في الشمال، لأني لم أدخل إلى معهد العلوم الإجتماعية لممارسة التعليم.
نتمنّى إستخدام معهد العلوم الإجتماعية والإستفادة من الإختصاصات الموجودة فيه؛ وخريجو المعهد هم كفؤ لتولّي المناصب والوظائف العامة. عوضًا عن سياسة الاستزلام الموجودة حاليًا والتي تضع الأشخاص في غير أماكنهم المناسبة، وهذا لا يساهم في بناء الوطن. كما أتمنّى أن يطور المعهد وأن يضم اختصاصات ثابتة ومتماشية مع حاجات البلد، وذلك لكي يصبح قادرًا على القيام بالدور الذي أشرنا إليه أعلاه.

د. جورجيت تنوري

مديرة الفرع الرابع (1988-1993)

سيرة أكاديمية

أن أتحدّث عن تجربتي مع الجامعة اللبنانية جامعة الوطن وتحديدًا مع معهد العلوم الاجتماعية يعني أن أختصر ردحًا طويلًا من الزمن.
معهد العلوم الاجتماعية ما يزال حاضرًا في عقلي وفي قلبي وفي وجداني، كيف لا وقد احتضنني أثنين وأربعين عامًا. وفيه أمضيت سنوات عمري (أربعة أعوام كطالبة وثمانية وثلاثين عامًا كأستاذة)[1].

عاصرته في أوج عزّه وازدهاره، ومع الزملاء حاربنا وناضلنا من أجل استمراره. بذلنا الجهد للحفاظ على مستواه الأكاديمي اللائق بتخريج طلاب يحملون شهادة يعتزون بها.
كان همّنا إبعاده عن التجاذبات السياسية والطائفية، والحفاظ على أجواء الحرية والديموقراطية، وخلق مناخ من التفاعل بينه وبين المحيط.

أيام الدراسة، والتي امتدّت أربع سنوات، كانت شاقّة ولكنها ممتعة، شاقّة لأنه كان علينا أن نتحمّل مشقّات الانتقال اليومي من البقاع إلى بيروت وتحمّل تغيرات الطقس[2].
كنا طلابًا من انتماءات متعددة ومن المناطق اللبنانية كافة يجمعنا همّ واحد هو التسلّح بالعلم والمعرفة لخدمة وطن التزمنا بقضاياه ونعتزّ بالانتماء اليه، وطن سيجسّد أحلامنا وطموحاتنا.

[1] كنت طالبة في المعهد في الفترة الممتدة بين العام 1970 والعام 1974، وأستاذة منذ نشأة الفرع الرابع في البقاع أي من العام 1977 وحتى العام 2015
[2] كم من مرة اضطررنا للعودة ليلًا الى بيروت لأن طريق ضهر البيدر أقفلت بسبب تراكم الثلوج - أذكر هنا أن الدروس في المعهد كانت تمتد حتى المساء

ساعات التدريس كانت تسودها أجواء من الديموقراطية وحرية التعبير، الحوار كان دائمًا مفتوحًا بين الزملاء ومع الأساتذة المحاضرين، كنّا محظوظين بالرحلات العلمية التي عزّزت الروابط فيما بيننا ومن خلالها اكتسبنا أهمية العمل الجماعي، وكيفية مقاربة الظواهر الاجتماعية، والأسس المنهجية والتقنية للبحث العلمي.
كانت الحركة الطلابية ناشطة جدًا في تلك الفترة، وقد حقّقت مكاسب عدّة وكنا في المعهد داعمين لكل تحرّك يهدف إلى تعزيز الجامعة وصيانة وحدتها واستقلالها.

في الخارج (خارج لبنان) كانت شهادتنا مرحّبًا بها، كنّا فخورين جدًا بأننا من حملة الإجازة والجدارة في العلوم الاجتماعية.
تفرّعت الجامعة اللبنانية في العام 1976 مع بداية الحرب الأهلية وكان للبقاع حصّته بالفرع الرابع، بالرّغم من أن هذه الخطوة جاءت متسرّعة ولكنها ضرورية وقد استجابت لحاجات أبناء المناطق الذين كان يستحيل عليهم الانتقال إلى العاصمة.
شاركت مع المسؤول عن الفرع[3] آنذاك ومع بعض الزملاء من خريجي المعهد في إعداد الهيكلية الإدارية والأكاديمية للمعهد بعد أن تمّ استدعائي لتدريس مادة علم السكان، وهو الاختصاص الذي كنت ما أزال أحضّر فيه أطروحة الدكتوراه في فرنسا، لأن الحاجة اقتضت في حينها الاستعانة بأساتذة من حملة الدبلوم لتدريس بعض المواد (وخاصة تلك التي لا يتوفر لها أساتذة من حملة الدكتوراه).
انطلقت مسيرتي مع الفرع الرابع، وقد كانت البداية صعبة، واستمرّت هذه المسيرة حتى العام2015، عملت كأستاذة وكمديرة (أربع سنوات ونصف)، وكعضو هيئة إدارية وكعضو مجلس معهد وعضو في لجان متخصّصة (علمية وأكاديمية)، وكنت في كل ذلك أحرص على أن أقوم بواجبي انطلاقًا من الأهداف الأساسية للمعهد.

في الإدارة لم تكن الأمور سهلة أبدًا خاصة في تلك الفترة الزمنية (1988 - 1993) حيث كانت الأوضاع الأمنية غير مستقرة، فكان علينا أن نحارب على جبهتين من جهة حماية المعهد من التعديات والصراعات الخارجية، ومن جهة ثانية لتأمين مستلزمات العمل الإداري من معاملات ومتطلبات ولوازم ضرورية لاستمرارية العمل، وهذا كان يفترض الانتقال إلى الإدارة المركزية واجتياز الطرق غير الآمنة، بالإضافة إلى مشاكل أخرى وقضايا كنا نسعى باستمرار لمواجهتها... ولكن حبي للمعهد، ووفائي للمهمة التي أوكلت إليّ، وإيماني بضرورة صيانته والحفاظ على المستوى اللائق به، أمور شكّلت الدافع الأساسي لعملي في الإدارة.

كأستاذة ومحاضرة كانت المسيرة طويلة طويلة... تشاركت مع الزملاء بإضفاء أجواء من الجدّية، إلتزمنا وألزمنا الطلاب بالحضور، ألّفنا لجانًا لتنسيق المواد، أعددنا برامج ثقافية، عزّزنا الرحلات العلمية، نفّذنا العديد من الدراسات والأبحاث امتلأت بها رفوف مكتبة المعهد. كنا منفتحين على الخارج، قدّمنا مساهمات ومساعدات عدة لدراسات وأبحاث عن المنطقة والجوار، خرّجنا العديد من الطلاب الذين نعتزّ ونفتخر بنجاحاتهم في التعليم، في إدارات الدولة، في مؤسسات خاصة وفي منظمات المجتمع المدني. ولا أغالي إذا قلت إنني في كل هذه المواقف كنت حريصة على المحافظة على المعهد وعلى المستوى الذي يليق بالمنتسبين إليه.
ما يؤسفني اليوم هو أن الجامعة لم تعد الجامعة التي تعلّمنا فيها، جامعة لبنان وكل لبنان، والمعهد لم يعد المعهد المتألّق والرائد كما كان سابقًا، وما يحزّ في قلبي هو أن أشهد على تراجع في القيم وفي المعايير وفي الأهداف، فالتضحيات التي بذلت والتي ما تزال تبذل من قبل أهل الجامعة الحريصين

[3] الدكتور بولس عاصي

عليها تذهب هدرًا أمام التجاذبات والتدخلات السياسية والاعتبارات الطائفية والمناطقية.

الأمل كبير، وأبواب التغيير والتطوير لن تقفل أبدًا. ستظل الأصوات مرتفعة وسيستمر أبناء الجامعة من أصحاب العقول الكبيرة والنوايا الحسنة بالعمل لتصحيح المسار والارتقاء بالجامعة إلى أعلى المستويات.

د. حسان حمدان
شهادة أكاديمية

أنا انتمي عائليًا إلى أسرة ميسورة. معظم أفرادها يحملون شهادات في الهندسة والطبّ والدكتوراه. وقد تسجّلت في البداية في الجامعة اليسوعيّة، عام1968، حيث اخترت وقتها اختصاص العلوم السّياسيّة. منذ ذلك التّاريخ وإلى اليوم وأنا أعلن انتمائي للحزب الشّيوعي ليس انبهاراً بالنّظريّة الشّيوعيّة فقط لكن لمسألة العدالة الاجتماعية وديمقراطيّة التّعليم. أمّا كيف عدت ودخلت في الجامعة اللبنانيّة فسببه أني عايشت صعود الحركة الطّلابيّة التي كانت في أوجها في أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي في بيروت، وكنت ناشطًا في الانتخابات داخل الجامعة اليسوعيّة، وشاركت وربحت فيها ممثّلًا للأحزاب اليساريّة، لكنّه وبدعم من زملائي عدت وتسجّلت في اختصاص العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة (المركز الأساسي للمعهد منطقة الرّملة البيضاء آنذاك) بهدف المشاركة في التحرّكات الطلاّبيّة هناك أيضًا، والتي كان من أبرز مطالبها: تطوير الجامعة، الحصول على منح للطلاّب، وتحسين أوضاع الأساتذة.

بسبب المناقشات التي كانت تدور مع الأساتذة داخل معهد العلوم الاجتماعيّة والتي لم يكن لها مثيل في الجامعة اليسوعيّة لكثرة أعداد الطلاّب هناك، ولأنّ الدّوام هو أربع ساعات في اللبنانيّة وثماني ساعات في اليسوعيّة، اخترت البقاء في الجامعة اللبنانيّة، لا سيما أن ثمة مضايقات كنا نتعرض لها في الجّامعة اليسوعيّة من أحزاب اليمين التي كان على رأسها بشير الجميّل آنذاك لأنّ أحزاب اليسار هي من فازت بالانتخابات.
استمررتّ في معهد العلوم الاجتماعية. كانت التحرّكات الطلاّبيّة من أكثر ما شغلنا في تلك الفترة. كان الشّارع اللبناني يغلي غليانًا بين المطالب الاقتصادية والمطالب السيّاسيّة خصوصًا قبل العام 1975. ولقد انتخبت مُمثلا للطلاب في الهيئة الطلاّبيّة عندما كان رئيسها أنور الفطايري وعندما كان رئيس الجامعة اللبنانيّة الدكتور إدمون نعيم.

من نتائج تلك المظاهرات فتح المعاهد التّطبيقيّة في معظم اختصاصات الجامعة اللبنانيّة التي أجبرت الحكومة الفرنسيّة على إقفال L'école des lettres et l'institut des sciences لأنّ الطلاّب بالعشرات والمئات بدأوا يتسجلون في فروع الجامعة اللبنانيّة المتنوّعة.
حصلت على الإجازة والجدارة وعلى منحة بحث عن تعاونيّة قب الياس خوّلتني تسجيل الدّبلوم في باريس بموضوع "التّعاونيّات الزّراعيّة في البنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان"، كما حصلت على شهادة الدّكتوراه في الموضوع نفسه في باريس أيضًا عام 1977، وفي اليوم نفسه حصل عليها أيضًا الدكتور عبدلله ابراهيم والدكتور أسعد الأتات. doctorat 3eme cycle ومن حينها (1977) أصبحت أستاذًا بالتّعاقد، ومنذ العام 1978 تم التّفرّغ حتى 2013.

أذكر من أهم أساتذة المعهد وقتها كل من: رينية حبشي، قيصر نصر (المدير) وكان أهم أستاذ بعلم النّفس الاجتماعي يومها، وسامي زبليط (أستاذ الإحصاء)، حسن حمدان، صادر يونس وحسن ابراهيم الذي اتّصل بي يوم كان في فرنسا وبعبدلله ابراهيم وأسعد أتات لنأتي ونعلّم في الفرع.

أمّا مع اشتعال الحرب الأهليّة فقد احتل مهجّرون المعهد، وصادروه، وتدفّأوا على بعض كتبه قبل أن يتدخّل الأساتذة، وكنت من بينهم، لإنقاذ ما تبقّى. وبالرّغم من ذلك فإنّ التّعليم لم يتوقّف لأنّنا استأجرنا شقّة صغيرة وتابعنا التّدريس فيها، وهذا كان من أسباب نقل المعهد فيما بعد إلى الرّوشة.
إنّ التّأثّر بنظريّات ماركس وقراءة كتبه جميعها هو وإنجلز ولينين، فتحت بصيرتي منذ نعومة أظافري على العدالة الإجتماعيّة وعلى كيفيّة العمل لتطبيقها، لذلك أتت اهتماماتي بالظّواهر التّنمويّة عامّة وهذا ما تشير إليه عناوين معظم أبحاثي، وكذلك عنوان أطروحتي " التّعاونيّات الزّراعيّة في البنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. " وقد ساهمت الحركات الطلاّبيّة والعمّاليّة التي كانت تغلي بها بيروت قبل العام 1975 في تعزيز اختياري للمواضيع التّنمويّة والاقتصاديّة.

واليوم أنا أتخوف من موجة التّطييف التي تضرب الجامعة اللبنانيّة بشكل عام ومعهد العلوم الاجتماعية بشكل خاص، وأنّا أعتبر أن دور رابطة الأساتذة معدوم لأنّني حاولت أن أشاكس داخل هذه الرّابطة منذ منتصف التّسعينات وحتى تاريخ تقاعدي عام2013، بسبب السّيطرة الطّائفيّة والسّلطويّة عليها .وبالرغم من هذا الرأي السلبي:

أعتبر أن الجامعة اللبنانيّة هي التي تبني وطن الغد شرط عدم تفريعها وعدم تطييفها. وأعتبر أنا نعيش داخل المعهد اليوم صراعاً فكريًا بين الأساتذة العلمانيين والأساتذة المتدينين، المهم بالنسبة لي هو وحدة المعهد ورسالته العلمية.

أنا داعم للأساتذة غير الطّائفيّين وغير المدعومين من الأحزاب الطّائفيّة، وأعتبر أننا نعيش داخل المعهد اليوم صراعًا فكريًّا بين الأساتذة العلمانيّين والأساتذة المتديّنين والدّينيّين. المهم بالنسبة لي هو وحدة المعهد ورسالته العلميّة. أنا لا أحب الأساتذة الذين يدرسون من خلال ما يسمىCOURS دون أن يُجدّدوا شيئًا في شروحاتهم، فهذا لا يشجع على الحضور من قبل الطلاب الذين ينسخون دراسات سابقة.
لم أكن مع تغيير البرامج وتطبيق نظام ال LMD . في رأيي إنّ الاهتمام بات منصبًّا على تطبيق التّقنيّات على حساب إهمال العلوم النّظريّة. كما أرى أنّ شروط دخول الدكتوراه تعجيزيّة لأنّ هذه الشّروط هي بمثابة quota لدخول الطلاّب الأغنياء من الجامعات الخاصّة لإكمال الدكتوراه في اللبنانيّة وإقصاء

طلاّب اللبنانيّة الفقراء.
وبالنّسبة للأساتذة في الجامعة اليوم أعتبر أنّ المتعاقدين مهدّدون باستمرار، وهذا أمر غير سليم وغير صحيح.

د. حسين رحال
سيرة أكاديمية

يعتبر معهد العلوم الاجتماعية من أهم الكليات والمعاهد في الجامعة اللبنانية التي تتمحور تخصصاتها في صناعة الإنسان وبناء المجتمعات. فهو الجهة المخولة تخريج الكوادر والنخب التي تُعنى بسياسات الدولة من تخطيط وتنفيذ لبرامج ومشاريع الرفاه الاجتماعي. إضافة إلى الدور البحثي المنوط به لإعداد وتنفيذ الدراسات التنموية لكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية.

هذا الدور يتبلور إبتداء من الطالب، فالأستاذ، وصولًا إلى إدارة المعهد، ومن ثم الجامعة الأم التي تحتضن المعهد وهي الجامعة اللبنانية.

كتجربة شخصية، بدأت في العام 1986، في فترة تحمل العديد من الدلالات والاتجاهات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ لم يكن من السهل متابعة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة وتحمّل التكاليف الدراسية الصعبة لاسيما على الفئات المتوسطة والفقيرة.

الجامعة اللبنانية جامعة كل لبنان بمختلف طبقاته وانتماءاته الفكرية والثقافية والسياسية والحزبية.

وكان اختياري لاختصاص العلوم الاجتماعية كاختصاص مكمّل لاختصاصي الأول الذي كنت أتابعه أيضًا في الجامعة اللبنانية وهو الإعلام. ومن ذلك المنطلق كان اختياري للاختصاص الفرعي وهو علم اجتماع المعرفة والثقافة لتقاطع هذا الفرع مع المجال الإعلامي لاسيما الثقافي العام الذي يعمّق المعرفة بخلاف التبسيط الذي يعانيه تدريس الإعلام.
تلك المرحلة لم تكن بالسهلة علينا كطلاب، بل كانت على غرار الجو السياسي الطاغي في تلك الفترة - أجواء الحرب الأهلية - وكان حضورنا أو غيابنا في المعهد يرتبط بهدوء الأجواء أو توترها. فكم مرت علينا أيام بصفوف خالية إما من طلاب وإما من أساتذة.
كان محور اهتمامنا كطلاب البناء المعرفي الذاتي من خلال قراءات وحوارات مع أساتذة تركوا آثارًا فكرية فينا، أو زملاء دراسة كان لهم حضورهم المجتمعي والحزبي. ومن الجدير ذكره أن الطلاب في تلك الفترة كانوا أكثرهم من الطلاب العاملين والمهتمين بالشأن العام، إضافة إلى أن نسبة الذكور منهم كانت أعلى مما هي عليه الآن. بالإضافة إلى وجود العديد من الطلاب الأجانب لاسيما العرب الفلسطينيين.

وتميز المعهد في تلك الفترة باحتوائه كافة أطياف المجتمع وبهوية وطنية عميقة برزت من خلال حوارات الطلاب فيما بينهم، والأنشطة والاحتفالات التي كانت تقام بما رافق تلك الفترة من أحداث محورية منها المقاومة في الجنوب اللبناني، أحداث 11 أيلول 2001، احتلال العراق. ومن زملاء تلك المرحلة النائب السابق عبد الله قصير، النائب علي فياض، الوزير محمود قماطي، النائب السابق عقاب صقر، واللواء أشرف ريفي، الدكتور يوسف حمادي. كما تميزت تلك الفترة بالجدّية من قبل الطلاب، من خلال الامتحانات، الحضور، النقاشات التفاعلية، والأبحاث التي كانت تُقدم في ظل غياب الإنترنت والاعتماد الأساسي على المراجع والكتب المحكمة.

شهد معهد العلوم الاجتماعية العديد من الأساتذة الذين تركوا آثارًا فكرية في العديد من الطلاب منهم: الدكتور حسن الضيقة الذي تميز حضوره بالعمق المعرفي، القدرة النقدية، والاتساع الثقافي بحيث أن محاضرته كانت تمثل سعادة فكرية للكثير من الطلاب. وكان يعطي بطريقة لا تبتغي من الطلاب المنفعة ولذلك فهو من أكثر الأساتذة تأثيرًا عليّ وعلى الطلاب لاسيما أنه يحمل سمتين أساسيتين: أولًا، العمق في معرفة علم الاجتماع الغربي، وثانيًا عدم انسحاقه أمام إسقاطات معرفية وثقافية آتية من الخارج. بل كان عقله نقديًا وأيضًا كان لديه اهتمام بالهوية الثقافية للمنطقة العربية والإسلامية، ولم يكن لديه عقدة "الخواجة" كالأخرين.

وفي المقلب الآخر، نجد بعض الأساتذة الذين عملوا على استغلال جهد وإنتاج الطلاب لإنتاجات علمية خاصة بهم. إضافة إلى العديد من الأساتذة الذين واكبوا تلك المرحلة وتركوا آثارًا في الطلاب أمثال: سهيل بوجي، سهيل قاش، نظير جاهل، أسعد الاتات، سميح دغيم، خليل أحمد خليل، محمد شيّا، فهمية شرف الدين، فارس اشتي، إبراهيم مراد، سعود المولى، زهير حطب، سمير سليمان، هيام المولى، أحمد ع بيضون، دلال البزري .... وقد كان لبعضهم دورًا تكافليًا مع الطلاب، حيث عملوا على تأمين عمل جزئي لهم من خلال التنسيق بينهم وبين بعض المؤسسات التي كانت تعدّ دراسات ميدانية وتحتاج إلى المساعدة في تطبيق الاستمارات. فكان هذا العمل بالنسبة لهم تمرينًا عمليًا على تقنيات البحث، وقدم لهم أيضًا استفادة مالية.

عمّ في تلك الفترة الفكر اليساري وكثرت النقاشات العقائدية والفكرية بين الأساتذة والطلاب. ولعب الأساتذة دورًا مفصليًا في توجيه الطلاب وتثقيفهم نحو المطالعات والقراءات المتخصصة. إضافة إلى الدور التوجيهي نحو اختيار العناوين البحثية المطلوبة، لاسيما وأن تلك الفترة شهدت أعداد طلاب كبيرة في السنوات الأولى وقليلة في مرحلتي الدبلوم والدكتوراه. فلم يتوفر العدد الكافي من الأساتذة للإشراف على الطلاب لكون الفترات السابقة اقتصرت على الأساتذة الممنوحين إلى فرنسا لتحصيل شهادات الدكتوراه.

كان المعهد يقتصر على فروع محددة بعدد طلاب مفتوح، إضافة إلى أن مواد التدريس كانت محدودة وغير موسعة كما هي عليه اليوم خاصة في مرحلة الدبلوم. وقد اعتمد المنهج على كورات مترجمة من مراجع فرنسية، ولم يكن هناك وجود لمعادلات ما بين اختصاصات الجامعة اللبنانية بحيث كنا نعيد المواد نفسها دون معادلة بين كلية وأخرى. وكان النجاح وفقًا للمعدل العام السنوي وليس للمواد، إضافة إلى علامات صفية خاصة بأبحاث منجزة ضمن كل مادة.

ومن الجدير ذكره، أن المكتبة كانت مفعّلة على صعيد تأمين المراجع والتثقيف، وكانت غنية بالمراجع المتخصصة لاسيما الإصدارات والمجلات العلمية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية. إضافة إلى دور مجلس فرع الطلاب الذي كان عنصرًا مساعدًا للطلاب على صعيد تأمين الكورات، والمطبوعات المختلفة. إضافة إلى النشاطات التربوية التي كان يقيمها.

المجلس، وكان التنافس على أشده بين الاتجاهات الطلابية إلى حد حصول إشكالات وتضارب بين الطلاب كانت تحل بجلسة تسوية واحدة. ويمكن التأكيد على أهمية الانتخابات الطلابية التي كانت تُقام في ذلك الوقت، حيث تدرّج الحضور وفق السنوات ما بين اليساريين، فحركة امل، فحزب الله والإسلاميين، وأخيرًا حزب الله.

إن دور معهد العلوم الاجتماعية هو مسؤولية الجامعة الأم - الجامعة اللبنانية - فهي المسؤولة عن تفعيل دوره وإعادة تنظيمه. ونحن كأساتذة نعمل اليوم بمبادرات فردية واختيارية لتطوير وتأهيل أنفسنا ومواكبة كل ما هو جديد في مجال تخصصاتنا واتجاهاتنا البحثية. ويبقى عملنا مع طلابنا ضمن الإمكانات المتوفرة لدينا واستعداد الطلاب أنفسهم.

لذلك لا بد من العمل على وضع رؤية استراتيجية لعمل المعهد ودوره في المجتمع انطلاقًا من الأنظمة والمراسيم والقواعد المرعية الإجراء. فمؤهلات الطالب، استعدادات الأستاذ، والشراكة الفعلية مع سوق العمل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بخدمة المجتمع والحفاظ على خصوصيته وثقافته المحلية في مواجهة ثقافات الإقصاء الكوكبية واحتكار أنماط التفكير عبر مركزية غربية قاهرة ومستبدة.

د. حلا نوفل
شهادة أكاديمية

لقد وقع اختياري على العلوم الاجتماعية لأنها تتيح للطالب التعرف إلى مختلف العلوم التي تنضوي تحتها، وهذا ما كنت أبحث عنه، أي ما يسمى بالفرنسية La multidisciplinarité ، وبالتالي تسهل على الطالب اختيار المجال الذي يتفق مع تطلعاته إذا شاء الاستمرار بالدراسة للحصول على دبلوم في الدراسات العليا أو الدكتوراه.

أما اختيار الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الاجتماعية تحديدًا، في العام1971، فكان بسبب السمعة الممتازة التي كان يتمتع بها المعهد آنذاك، فضلًا عن المستوى العالي جدًا للتعليم فيه، والذي كان يضاهي آنذاك مستوى الجامعات الخاصة في لبنان والأجنبية خارجه، لا بل كان، ودون مبالغة، أفضل من البعض منه. فقد كانت لدى المعهد مكتبة متخصصة وغنية بالمراجع في العلوم الاجتماعية والإنسانية وبآخر الاصدارات منها، فضلًا عن كم كبير من المجلات العلمية المعروفة والمتعلقة بالاختصاص.

خلال فترة دراستي كانت هناك قضايا كثيرة تشغل الطلاب إلى جانب همومهم الدراسية: قضايا تتعلق بالمعهد بحد ذاته كالمناهج ولغات التدريس؛ قضايا تتعلق بالجامعة ككل كالمجالس التمثيلية وصلاحياتها، ومجلس الجامعة وصلاحياته...؛ وكذلك القضايا الوطنية بتشابكاتها مع القضايا العربية وفي صلبها القضية الفلسطينية، حيث كان هناك انقسام حاد بين الطلاب حيالها نتيجة انتماءاتهم الحزبية ومواقفهم السياسية.

وقد اخترت الاختصاص في "الديموغرافيا" لأنه مجال يتضمن جانبًا كميًا يتفق مع ميولي نحو الرياضيات والإحصاء، إلى جانب البعد الكيفي أي التحليل والتفسير اللذين يتطلبان اللجوء إلى مختلف العلوم الأخرى بحسب موضوع الدراسة.

كانت "المونوغرافيات" أي الدراسات التي تتناول منطقة محددة أو بلدة أو قرية من جوانب عدة (تاريخية واجتماعية وديموغرافية...) مع التركيز على الجانب الذي يعكس مجال التخصص، من أكثر الهموم البحثية نظراً إلى عدم توافر المعطيات السكانية الشاملة على مستوى لبنان ككل أو على مستوى المناطق، والتي توفرها التعدادات السكانية والاستقصاءات بالعينة غير المتوافرة. كما كانت التغيرات التي تطاول الأوضاع الديموغرافية في علاقتها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ككل ومختلف مناطقه، من الهموم البحثية أيضًا.

لقد قمت خلال دراستي في المعهد بتنفيذ دراستين: دراسة ديموغرافية عن قريتي "رومية" لنيل شهادة الجدارة في العلوم الاجتماعية، اختصاص "ديموغرافيا"؛ ودراسة أخرى عن منطقة "البسطا" في بيروت بموجب عقد مع مركز الأبحاث في المعهد. أما أبحاثي الفعلية فهي كثيرة ومعظمها تم خارج المعهد.

عينت للتدريس في المعهد عام 1979.

لا شك أن الاختصاص في العلوم الاجتماعية يوفر اطلالة شاملة على كل العلوم الاجتماعية من حيث موضوع كل علم وعلاقته بالعلوم الأخرى، ومقاربته ومنهجية دراسته... ويوفر خلفية مفاهيمية ونظرية لفهم أي حدث اجتماعي. فهذا العلم يتيح النظرة الموضوعية إلى الأحداث والظواهر التي تحدث في المجتمع، والابتعاد عن الأحكام المسبقة، وادراك دوافع سلوك الأفراد ووضعه في إطار تقاليد المجموعة المرجعية التي ينتمي إليها. وقيمها وعاداتها. وهو يحضر الفكر لتقبل الآخر وفهمه واحترام رأيه والاعتراف بحقوقه في بلد مثل لبنان حيث تتعدد الانتماءات الطائفية وحتى المذهبية، فضلًا عن ...الانتماءات المناطقية والاجتماعية والسياسية.

د. خالد زيادة

ربع قرن في معهد العلوم الاجتماعية

عدت إلى لبنان بعد نيل شهادة الدكتوراه لأتقدم بطلب تعاقد في الجامعة اللبنانية- كلية الآداب-الفرع الثالث، فقد حصلت على إجازتي بالفلسفة في كلية الآداب حين كانت الجامعة اللبنانية واحدة موحدة. وكان ينتابني الحماس، إلا أن التعقيدات الإدارية أشعرتني بخيبة الأمل. وبعد أسابيع حظيت بتعاقد أربع ساعات في قسم الفلسفة، ولاستكمال النصاب تقدمت بطلب تعاقد في معهد العلوم الاجتماعية- فنظامه الداخلي

يسمح لمن يحمل إجازة في الفلسفة أن يكون في هيئة التدريس. وقد رحب مدير الفرع آنذاك الدكتور فردريك معتوق بذلك. وكان قد تقرّر في ذلك العام افتتاح صف الماتريز للطلاب الذين نالوا الإجازة بعد ثلاث سنوات من الدراسة إثر افتتاح الفرع عام 1977.

كنا في العام الدراسي 1980-1981، وقد اقترحت أن أدرّس مادة علم الاجتماع الحضري، لاهتمامي السابق بالمدينة تاريخيًا واجتماعيًا، وهكذا كان. وكان دخولي لإعطاء أول محاضرة في الأسبوع الأول من عام 1981، إذ تأخر توقيع عقدي، كما تأخر افتتاح صف الجدارة.

كان ذلك يوم الاثنين، الساعة الثانية بعد الظهر. كنت متهيبًا الموقف خصوصًا أني وجدت أغلب الطلاب أكبر مني سنًا. ويعود ذلك إلى أن افتتاح فرع للجامعة اللبنانية في طرابلس، أتاح لأولئك الذين يحملون الشهادة الثانوية الفرصة لكي يتابعوا الدراسة ويحصلوا على الإجازة الجامعية، وقد تسجل معي عدد من الطلاب كمشرف على رسالة الماتريز.
وفي الوقت الذي كنت أدرّس فيه مادتي: مدخل إلى الفلسفة، والفلسفة الحديثة في كلية الآداب كنت أكثر انخراطًا في نشاطات معهد العلوم الاجتماعية، حيث توطدت الصداقة مع مدير الفرع آنذاك فردريك معتوق. وقد انتخبت عضوًا في مجلس ادارة الفرع، وشرعت مع المدير بالتحضير لمؤتمر تحت عنوان: " الجامعة، إلى أين"؟، الذي أقيم في أيار عام1981، وكنت مقدم المؤتمر، الذي حضره رئيس الجامعة اللبنانية آنذاك الدكتور جورج طعمة. وبعد المؤتمر قررنا أن نصدر أعمال المؤتمر في كتاب من منشورات المعهد. وكانت تلك سابقة افتتحنا بها منشورات معهد العلوم الاجتماعية- الفرع الثالث.

في السنة التالية اتخذ رئيس الجامعة قرارًا بإيقاف التعاقد مع من لا يحملون شهادة دكتوراه، فتقلص عدد أساتذة المعهد إلى خمسة فقط، الأمر الذي أتاح لي أن أنقل تعاقدي كاملًا إلى معهد العلوم الاجتماعية. كنت أدرس اثنتي عشرة ساعة في الأسبوع في كل السنوات، والماتريز. وقد درست العديد من المواد وخصوصًا مادة الفلسفة في السنة الأولى ومواد: الفكر العربي المعاصر، علم اجتماع السياسة، المجتمع العربي المعاصر.
في سنة 1982، وكنت قد أصبحت عضوًا في الهيئة الإدارية لـ"جمعية الحفاظ على تراث طرابلس" التي قررت، إثر العدوان الاسرائيلي في بداية حزيران، أن تعمد إلى حفظ سجلات محكمة طرابلس الشرعية خوفًا عليها من أي عدوان. وبعد موافقة رئيس محكمة طرابلس الشرعية على إخراج السجلات الشرعية لتصويرها. تبرع المهندس رشيد جمالي (الذي أصبح رئيس بلدية طرابلس لاحقًا) بتقديم غرفة في مكتبه وآلة ناسخة لتصوير السجلات في عدة نسخ. وهكذا كان. وكنا عمر تدمري وفردريك معتوق وأنا، نأتي إلى مكتب الأستاذ جمالي في الثامنة صباحًا لتصوير السجلات في أربع نسخ، وكنا نستمر في عملنا ساعات حتى الثانية أو الثالثة بعد الظهر، فتمكنا بهذا الجهد اليدوي خلال شهري تموز وآب من تصوير أكثر من عشرين سجلًا.
وقد عمدنا إلى طبع المجلد الأول من سجلات محكمة طرابلس العائدة لسنة 1666 ميلادية. كتبت المقدمة، وصدر المجلد عن منشورات المعهد، ولفت انتباه العديد من الباحثين والأكاديميين؛ وفي السنة التالية عام1983، أصدرت كتابًا بعنوان:"الصورة التقليدية للمجتمع المديني- قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية"، وصدر أيضًا عن منشورات معهد العلوم الاجتماعية، وبعد سنتين لاحقتين أعددت معجمًا بمصطلحات الوثائق الشرعية لوضعه أمام الطلاب الذين يتابعون معي الدراسة في الماتريز والذين اختاروا العمل على سجلات المحكمة الشرعية.

كانت تجربة العمل على السجلات الشرعية غنية، فقد اجتهدت لتوجيه الطلاب صوب الدراسة الاجتماعية والتاريخية، أو التاريخ الاجتماعي. وبالنسبة لي فإنني توجهت أكثر فأكثر صوب الانثروبولوجيا التاريخية (حسب جاك لوغوف وسواه).

عام 1985 عينت مديرًا لكلية الآداب- الفرع الثالث، وهكذا عدت إلى كلية الآداب لمدة ثلاث سنوات، كنت أتابع خلالها التدريس في معهد العلوم الاجتماعية. في تلك الآونة، كانت تجربة الإدارة بالنسبة لي شديدة الغنى، في ظروف سياسية شديدة الصعوبة، وقد تكونت لدي منذ ذلك الوقت قناعات حول مشكلات الإدارة، ومشكلات الجامعة اللبنانية، والتفريع والسلبيات التي نتجت عنه فضلًا عن إيجابياته. فقد أتاح تفريع الجامعة لدخول أعداد كبيرة من طلاب أقضية الشمال، ما كان بإمكانهم متابعة الدراسة في العاصمة.

واليوم نستطيع القول بعد ما يزيد على أربعة عقود من الزمن، أن آلاف الطلاب والطالبات، قد انتسبوا إلى فروع الجامعة ونالوا شهادة الإجازة وتابع بعضهم الدراسات العليا، إلا أن السلبيات تتجلى في أن العلم الأكاديمي، فقد إحدى أهم خصائصه، وهي الابتعاد عن المحيط الأهلي والانقطاع عن البيئة المحلية، وأصبح نظام التدريس الجامعي أشبه بالدراسة في المدارس الثانوية الخ.

بعد تجربة الإدارة في كلية الآداب، قررت ألّا أتولى مهمة إدارية جامعية مهما كانت الظروف. فبالرغم من التجربة الغنية، إلا أن العمل الإداري. قد قطعني عن البحث والكتابة والتأليف. وما إن غادرت مكينة الإدارة حتى عكفت على إكمال ما بدأت به، وأصدرت عام1991، كتاب: "الكاتب والسلطان، حرفة الفقهاء والمثقفين".

كانت تجربة التعليم في معهد العلوم الاجتماعية، تجربة غنية على المستوى الإنساني، والمستوى الأكاديمي. فقد تعلمت الكثير من تدريس العلوم الاجتماعية. إجتهدت أن أشق طريقًا يصل بين التاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا.

إلا أنني كنت ألمس أن دراسة علم الاجتماع تتراجع، فلا يتخرج الطالب عارفًا أسس علم الاجتماع ولا مدارسه الحديثة ولا اتجاهاته النقدية. وغلب على الأبحاث (ماتريز- دبلوم) الطابع الاحصائي والدراسات الشكلية لا النقدية.

وبعد ربع قرن من التدريس في معهد العلوم الاجتماعية عينت عام2006، سفيرًا في جمهورية مصر العربية، ولكن حين كنت أسأل عن صفتي، أقول: أستاذ جامعي في معهد العلوم الاجتماعية.

د.خليل أحمد خليل

سيرة أكاديمية

لماذا علم الاجتماع؟ تساؤلات راودتني وأنا في صف الفلسفة (ثانوية صيدا الرسمية - 1962-6-1) كانت صور على عتبة النهوض مع المدن اللبنانية الأخرى في مطلع المرحلة الشهابية التنويرية.. وكنت في بيئة اجتماعية مأخوذة بين الزراعة والسوق، وكان أبي أحمد خليل مختارًا (صور - حي البساتين 1951-1991) ، وخبيرًا زراعيًا، لا يتوانى عن تأهيلي لمهنتين: القراءة والكتابة والاستطلاع الميداني لأحوال المجتمع الصوري.

كانت السلطة الوالدية ترغب في أن أتخصص في الطب، وكنت بتكويني التعليمي راغبًا في دراسة الفلسفة والعلوم الاجتماعية. وعليه، سافرت في 12/ 9/1962 من مرفأ بيروت إلى مرسيليا، ومنها إلى مدينة ليون، بصحبة زملاء يطلبون علومًا أخرى (طب، صيدلة، هندسة، رياضيات...). أما لماذا فرنسا، وليس لبنان كموطن للتعلم، فذلك كان كذلك لسببين:

أولًا : إن كلفة الحياة في ليون كانت أدنى منها في بيروت (مقر معهد العلوم الاجتماعية 1959) ، وبالنسبة إليّ كانت الغربة العلمية واحدة، في الوطن أو في المنفى الاختياري.
ثانيًا: إن توق جيلنا إلى إتقان لغة علمية عالمية، كالفرنسية وغيرها، كان شديدًا، بعدما تعلمناه في المدارس وفي المجتمع حيث كانت الفرنكوفونية على تماس مع العربية المفرنسة.

آنذاك، كنت من أوائل المختصين في علم الاجتماع الديني، وكاتبًا مبتدئًا في الصحافة (جريدة النهار (1961)- والكتابة الأدبية (الصوت الآخر، بيروت، 1963).

المعهد بالنسبة لي، مركز تدريس وبحث، عماده الموضوعات العربية المعربة إجمالًا والأبحاث الحقلية أو الميدانية. كان معهد العلوم الاجتماعية، قبل الحرب على بلدنا، واحدًا لا غير. وفي جامعة ليون، كانت العلوم الاجتماعية، لا سيما السوسيولوجيا، تدرس مع الفلسفة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ولكن، كان ثمة مركز للدراسات العربية والإسلامية، بإشراف البروفيسور روجيه آنالدز. وكنت قد درست معه علم اجتماع الشرق الأدنى والأوسط سنة 1968، وتخرجت (إجازة + دكتوراه حلقة3)، وعدت إلى لبنان، آملًا في التفرغ في هذا المعهد (أيام العميد الدكتور قيصر نصر)، غير أنني لم أوفق، فعملت طيلة عشر سنوات في القطاع الخاص (جامعة بيروت العربية، صحافة، ترجمة، تأليف).....
في سنة 1978 تفرغت متعاقدًا في معهد العلوم الاجتماعية ، وكان التفريغ قد بدأ مساراته، على إيقاع جيوبوليتيكي، ومكنت في مهنتي أستاذ وباحث حتى تقاعدي (12\11\2006). وكان يراودنا سؤال: لماذا لا تؤسس جامعات لبنانية على مدى المحافظات الخمس بدلًا من هذا التفريع المبتور: فرع يدرس بالعربية، وآخر بالفرنسية؟ وكنا نأمل من وراء ذلك إصلاحًا راديكاليًا للتعليم العالي، تتوجه أكاديمية لبنانية، على غرار الأكاديميات الفرنسية، أو معهد جامع. وما زال الأمل بلبنان قائمًا طالما أن اللبنانيين يستثمرون بقوة في التعليم والبحث العلمي، وينشرون في العالم - كرواد للعولمة أو التكوين البشري - ويبنون لبنانهم الجبراني العظيم، في نطاق أمبراطوري خفي - سميته " أمبراطورية الخفاء ، حين تطلعت إلى وطن بلد الأرز بأنه " رسالة"، أي أكثر من موطن، وحين فهمت أنه " وطن نجوم"، بمعنى أنه وطن عباقرة، في كل أفق، وفي آخر بيت، آخر مطل لهذه الدنيا.

في أسس الاختصاص السوسيولوجي :

أدركت على مدى تجربتي الإبداعية، الأدبية والعلمية، أن الإبداع هو مصدر كل علم وفن، وأن الشخص المبدع، الحر، هو الأسلوب والمنهج، شريطة أن يباشر الحقول الاجتماعية بكل حواسه (النظر، السمع، القراءة - كما رأى كلود ليفي - ستروس) وأن يقارب الخبر (المعلومة) بالخبر الاختبار الميداني. فالعلم إيقاعي، ترابطي، تحليلي تفصيلي، وظيفته الكشف، لا الستر والإخفاء. لكن، ماذا نكشف علميًا لدى أقوام يعيشون مع الخفاء أو بالتخفي؟ وماذا سنقدم لهم من توصيفات، إذا كانوا لا يعقلون مشاكلهم الاجتماعية كأمراض بحاجة إلى تشخيص، ونقد، وتعليل وعلاج؟

إن وهم العيوب أو العورات جعلني أنتقد خطورة الكوارث المجتمعية المحلية والعربية ؛ فالعلم الاجتماعي هو إعلام لا إيهام. الحاصل أن العلوم الاجتماعية في لبنان ومحيطه العربي لم تفلح كثيرًا في تخطي الهدف، نعني الانتقال من الوهم إلى العلم. وهذه عقبة معرفية كبرى، لا مناص من تفلسف علمي ينقضها ويتخطاها... وإلا سيظل الجهل يأخذ أهله إلى المجهول.

اهتماماتي البحثية قبل المعهد وفي سياقه:

تناولت في أبحاث ونشرات خاصة قضايا الفلاحين والمزارعين في لبنان - قضايا العمال والموظفين والنقابات... والأحزاب - الدور البورجوازي للإعلام(الصحافة، تلفزيون لبنان)- المرأة العربية وقضايا التغيير... وقتئذ، كنت قد اهتممت بالدور التربوي والاجتماعي والسياسي للتعليم الديني الإسلامي في لبنان (أطروحة دكتوراه، جامعة ليون،1968) ، ونشرت أبحاثًا في مجلة الآداب، ومنها : "ابن خلدون - واقع المثقف العربي في القرن الرابع عشر .."

في المعهد (1978-2006) :وضعت كثيرًا من الأبحاث والدراسات، وعربت العشرات من الكتب الفلسفية والعلمية في سياقات العلوم الانسانية. هنا، والآن، سأكتفي بتعدد بعضها المتعلق بعلم الاجتماع: مضمون الأسطورة في الفكر العربي - المعرفة الاجتماعية في أدب جبران - جدلية القرآن - مستقبل الفلسفة العربية أو ماذا بقي منها في عصرنا؟ - الشعر الشعبي اللبناني - نحو سوسيولوجيا للثقافة الشعبية - العرب والقيادة - العرب والديمقراطية - كمال جنبلاط: خطاب العقل التوحيدي أطروحة دكتواره دولة في الفلسفة، باريس 1984 ومن المعربات -: الأطر الاجتماعية للمعرفة - تكوين العقل العلمي - تاريخ الأفكار السياسية - سوسيولوجيا التواصل - موسوعة لالاند الفلسفية 31 جزاءً.

أمّا دور العلوم الاجتماعية، يتحدد أولًا بموقعها في السياق العام، الذاتي والوطني؛ وثانيًا بالقدرة الإبداعية لدى الطلاب والأساتذة معًا. فمن لا يقرأ ولا يكتب بعد نيل لقب علمي، ماذا يعلم؟ وماذا يعلم؟ ليس الباحث العالم الاجتماعي موظفًا إداريًا، بل هو مبدع، وعليه أن يعلم ما في علمه وعقله، وليس أن يخاطب الآخرين على قدر جهلهم - هنا نؤشر على خطورة تحويل السوسيولوجيا إلى ديماغوجيا .

د. زهير حطب
مدير الفرع الأول (1993-1995)
سيرة أكاديمية

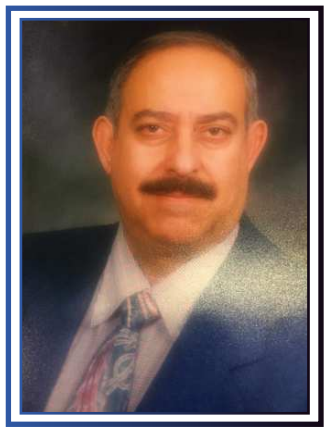

تخرجت من دار المعلمين والمعلمات في بئر حسن بيروت عام1965، وكان من بين مواد التدريس في السنة الثالثة مادة علم الاجتماع، قضينا عامًا دراسيًا كاملًا ننتقل بين موضوعاتها برفقة أستاذ المادة يومها جورج يونس. كانت المعلومات جديدة، ولم أكن أسمع عنها أو لم تكن مدرجة في منهاج الباكالوريا، ورغم أن تعليمها كان تقليديًا سرديًا جامدًا، إلا أن ما طرحته أمامنا من مادة جذبنا لنتعرف عنها بالتفصيل في مرحلة لاحقة بعد نيل الباكالوريا 2.

عملت مدرسًا ورغبت في الوقت نفسه متابعة التخصص الذي لا يتطلب تفرغًا للدوام، فأزمعت على الاطلاع على مضمون مواد تعليم اختصاص علم الاجتماع بالحضور لمدة شهر، العام 1966، في الغرف المعارة له من قبل كلية العلوم وقتها، التي كانت تشغل المبنى الغربي من مجمع الأونيسكو بيروت. وهكذا وجدت نفسي منجذبًا نحو علم الاجتماع، لا سيما أني وجدت في جميع المواد التي كانت مقررة في منهاج التدريس، معرفة وثقافة كنت أبحث عنها إلى جانب فترة الدراسة لنيل الإجازة التعليمية وهي 3 سنوات، إضافة إلى أن مواد التعليم ومواضيعه هي من صميم الحياة المعيوشة فرديًا وجماعة، وفي مجالات الاقتصاد والسياسة والنفس والقانون والادارة والاحصاء. أما اختيار الجامعة اللبنانية فبكل بساطة لأنها كانت مجانية ولا أقساط متوجبة.
المعهد في العام 1966، كان حيزًا صغيرًا محدودًا، شغل 4 قاعات للتدريس كان يحضر إليها يوميًا بين 8 و12 طالبًا، يداومون ما بين الساعتين الثانية والثامنة مساءً، إلى جانب 3 غرف أخرى للإدارة والموظفين والنظارة. لا يتجاوز عدد جميع طلاب المعهد الثمانون، ينجح منهم بين 4 و6 وفي كل شهادة أي قرابة 7 إلى 10 يتخرجون سنويًا، واستمر على هذا المنوال حتى عام 1969 ولم يكن عدد الأساتذة لمختلف الاختصاصات يتجاوز العشرين. وبذلك كان المعهد مجتمعًا صغيرًا، يتبادل المنتمون إليه علاقات مباشرة وسهلة ووطيدة (فيما بين الطلاب الذين غالبًا ما كان يمارسون العمل الوظيفي وعلاقات معرفة شخصية وتفاعل وحوار مع الأساتذة حتى خارج الدوام).

كانت الاهتمامات معرفية وسياسية وطلابية، ويطمح الجميع إلى ايجاد مبنى جامعي ليظللهم بعلاقات يستحقونها وتلائمهم كشباب (ولم يخطر ببالهم أن ما كانوا يبحثون عنه ليجمعهم ويعزز ارتباطاتهم سيكون منطلقًا لتفريع الجامعة وبعثرتها وتقسيمها بعد إنجازها).
كان التخصص، رغم تواضع المكان والتجهيزات، أعمق معرفة ومدعاة للحوار والتطبيق والغنى الاجتماعي، لا سيما بعد أن أصبح المعهد أكثر توسعًا وامتدادًا.

كانت العلاقات بين الطلاب متعددة، بينها صداقات شخصية، وتعاون طلابي ومشاركة التحصيل، إلى جانب علاقات العمل الحزبي، والأنشطة الاجتماعية والرياضية، كما أنتهى الأمر بالعديد من الطالبات .والطلاب إلى الزواج بعد الزمالة في المعهد.
امتدت تجربتي في المعهد من 1965-1966 كطالب ومن ثم وحتى العام 1970. ثم في فرنسا من 1972 وحتى 1975 للتخصص ثم مباشرة من العام 1976 إلى 2010 كأستاذ، واليوم كمتقاعد منشغل بشؤون المعهد وهمومه ومنها من 1990 - 1992 كمدير للفرع الأول منه.

لقد انتقيت اختصاصي على ضوء تقاطع حاجتين

- اهتمامي بالنزاعات والخلافات الزوجية، وتمكني من الحصول على إذن من رئاسة المحاكم الشرعية لمتابعة الحالات ودراستها بموافقة المحكمة.
- عدم وجود ميدان علم اجتماع العائلة بين الميادين المدرسة رغم ورودها في قانون المعهد عند إنشائه.
- حصولي على موافقة البروفيسور جاك بيرك للإشراف على إعداد الأطروحة كانت فرصة سانحة للبدء في البحث في هذا المجال، ورغم انقضاء ثلاثين عامًا، فإن المواضيع والمشكلات والمسائل التي تابعت دراستها سواء كأستاذ مشرف على أبحاث الطلاب (جدارة أولًا، ثم ماجستير أو دبلوم دراسات عليا، وأخيرًا دكتوراه).

كباحث، ورئيس فريق للأبحاث في مراكز جامعية، ولهيئات إقليمية ودولية للأبحاث التطبيقية طيلة الفترات المذكورة لعملي.

لقد نفذت العديد من الدراسات والأبحاث الطويلة، ونشرت نتائجها في كتب صدرت عن مراكز بحثية وعلمية خارج الجامعة، مع الأسف، إذ لم تكن سياسة النشر أو الدعم واضحة ولا متيسرة أو سهلة. ووصل العدد إلى 25 كتابًا. أما المقالات والأوراق المعدة للمؤتمرات والندوات فزاد عددها على الأربعين.

تبقى العلوم الاجتماعية وتحديدًا مواضيع علم الاجتماع مادة معرفية لا غنى عن امتلاكها وفهمها عند من يود دراسة انتظام شؤون المجتمع والدولة على مختلف المستويات. ولكن للأسف لم يحصل ذلك ولا يحصل حاليًا بالنسبة للكثيرين من متبوئي المراكز والمسؤولين، ولذلك تبقى المعالجات عاجزة عن إيجاد الحلول للمشكلات المجتمعية الراهنة. وأعتقد أن الوضع قد صار أسوأ بكثير حاليًا، حيث متخذ القرار صار يتأثر بمصالح الطائفة أولًا، وبمصالحه ثانيًا متجاوزًا في سياساته إسهامات أصحاب العلم والاختصاص.

أكاديميًا، تنمو الجامعة بعدد طلابها وأساتذتها وتوسع بناها دون أن تناط بها أهداف وغايات ووظائف مختصة معينة، بل يحصل ذلك عفويًا بل أقول عشوائيًا، فأصبحت الجامعة من العشوائيات.
إن نشأة العلوم الاجتماعية في لبنان، وتعرف الدارسين والطلاب على ميادينها ومجالات تأثيرها، قد حصل مع انجاز بعثة إيرفد، ووضع تقاريرها التي حملت بصمات ومقاربات البحث الاقتصادي-الاجتماعي التنموي، مما لفت الانتباه إلى وجود هذا العلم. لكن الواقع، ككل شيء في لبنان، حوّل وظيفة المعهد ودوره إلى مجرد مركز توظيف انتهى بالتعليم النظري. لقد تجنبت الدولة ممثلة بالوزارات، تكليفه بأي دور دراسي ميداني أو تطبيقي، وهو حاليًا لا صلة له بمكونات الدولة، سوى بالجامعة لتأمين الرواتب وايجاد المباني، ولا يستفاد من أية مخرجات لأبحاث طلابه وأساتذته، ولا يملك حتى اليوم سياسة بحثية وظائفية للخدمات والمنتجات الثقافية والعلمية والدراسية المطلوبة منه رسميًا. كما يفتقد وجود مجرد لائحة من قبل المعهد للحاجات البحثية مصنفة حسب درجة الأولوية ليتم الاستئناس بها عند اختيار الباحثين لموضوعات رسائلهم وأطروحاتهم العلمية من بينها.
إن الهدر الحاصل في بلدنا ليس محصورًا بالموارد المادية وبالمشاريع والمباني بل يشمل هدر الأفكار والمقترحات والقدرات الذهنية التي تخرج دائمًا عن المألوف.
إننا نرى من خلال تجربتنا الذاتية التي استمرت قرابة خمسة وأربعين عامًا على صلة بالمعهد، بأن دوره يتراجع، لكن ما زال كل الأمل موجودًا لحلم بناء مؤسسة أكاديمية مستقلة عن مصلحة الأشخاص، تعمل في سبيل المصلحة العليا لوطن يتفاعل فيه مواطنون أحرار متساوون لتعزيز العدالة التي تمكنهم من الحصول على حقوقهم الخاصة والعامة.

د. رجاء مكي
السيرة الأكاديمية في معهد العلوم الاجتماعية

هل تصدقون أنه ومنذ ذاك التاريخ، وقبيل انتمائي للمعهد -1976 1977(الفرع الأول)، كنت في صف الفلسفة، وزرت أخي الذي كان يدرس في المعهد، وكان مقرّه في "البوريفاج"، أدركت أنّ الهدف من انتسابي لمعهد العلوم الاجتماعية كان ما يميّز علم الاجتماع ليس بانفصاله عن العلوم الأخرى، بل بما يشكله من تقارب وتقاطع منهجي مع العلوم الأخرى (وهي فكرة آنية كانت متقدمة آنذاك)، فهو يقترب مثلًا من علم النفس(discipline soeur)..من ناحية أخرى فإنني اخترت المعهد لأنه بدا لي بأساتذته وبمبناه الأنيق وبحداثته يجسد طموحات الترقي العلمي المميز.

أما خيار الجامعة اللبنانية، فقد فضلتها على الجامعة اليسوعية بعد أن كنت قد تسجلت فيها لما لها من سمعة طيبة، ولظروف الحرب أيضًا آنذاك.

صحيح أنّ الفكر كان ثوريًا وقتها في المعهد، لكنه الفكر النقدي الذي يهيئ لفهم الواقع ولإحداث التغيير في بنية سياسية أودت في حالتها آنذاك إلى الحرب، فكان همّهم نشر المعرفة والفكر البنّاء لإعادة التلاقي من خلال العلم.

كان الطلاب غير عاديين ومتنوعين، غير عاديين لأن حلمهم كان السعي للترقي الفكري والعلمي، وكانوا قد أتوا من مهن واختصاصات مختلفة. وكانت كل مادة تحمل في المحاضرات المخصصة لها، النقاش والتواصل والقبول، قبول الآخر. وهي كلها قضايا كان الطلاب يسعون إليها عكس السائد اليوم وعكس تيار الحرب الذي شغل لبنان وأثقل كاهله عشية الحرب الأهلية، كان المعهد هو معهد استقطاب الكفاءات ومعهد التنوير.

انتقيت اختصاصي الدقيق من خلال أسس عدة أوردها بشقّين :

1. كان الانتقاء مبنيًا على اختيار اختصاص محاذٍ لعلم النفس، متنوع، يُشبع المعرفة وحديث. فكان اختصاص العلوم الاجتماعية بكل ما يحمل في ثناياه ليس فقط من همٍّ معرفي وابستملوجي، بل أيضًا كتوجه حديث يتطابق مع ما أنتجته من علامات مرتفعة في المرحلة الثانوية في التربية والفلسفة والاجتماع، وسبق أن نصحني أساتذتي بالالتحاق بهكذا اختصاص يلائم تطلعاتي وجهدي.
2. هذا من حيث الاختصاص العام، أمّا الاختصاص الدقيق فكان علم النفس الاجتماعي، لأنه ومن السنة الثانية في المعهد، وكنّا آنذاك ضيوفًا في كلية التربية بعد أن أنهكت الحرب الأهلية مقر معهدنا في الرملة البيضاء، كنت أشاهد طلاب شهادة الاختصاص في علم النفس الاجتماعي يأتون من كلية الآداب والتربية لتحصيل هذه الشهادة عندنا، ممّا أثار لدي الإحساس بأهمية الاختصاص والعودة إلى اختصاص أوّلي كدت أن أختاره (علم النفس)، فجمعت ما بين رغبة أولية وتطويرٍ لها وانفتاح على بينية العلوم.

جذبتني آنذاك توجهات الأنثروبولوجيا وعلم اجتماع العائلة. وربما يعود ذلك إلى التقارب الوصفي مع علم النفس .هذا وقد كانت الفلسفة التي يعطيها د. حسن حمدان (مهدي عامل) عنصر جذب وتفكير منطقي يؤسس عليه

وفي ذاك الوقت كنت أتجه للبحث في:

- الزواج من الأجانب، وكانت موضة سائدة ولم تزل، وتطرح حصار واقتحام الثقافات
- من جراء الحرب، نشأت حرب باردة بين دور النشر وهي حرب طائفية بوجه إعلامي؛ وجمهور المراهقين في سعي حثيث لإظهار كل فئة عبر هذا الدور، ولتسويق إيديولوجيتها الحزبية كما الطائفية. من هنا كانت دراستي وخياري لدراسة "ألبوم دار الشورى: تاريخنا وألبوم قصة الوارثي".
- ومما نتج أيضًا عن التحول الاجتماعي -وكانت أيضًا موضة سائدة ولم تزل: الاختلاف الجندري، فدرسته من خلال صورة الفتاة وصورة الصبي في وسائل إعلام الحرب وتثقيفها الموجه للأولاد، وأثر ذلك على صور الذات وتكوناتها وعن أوهام علاقة الحب من خلال الأسرة والإعلام وأثرها على العلاقة الثنائية الأولى (الحبيبين => المراهق والمراهقة).

تفرغت للتعليم في الجامعة منذ العام 1983 في الفرع الأول. لا شك أن للعلوم الاجتماعية دورًا أساسيًا، يتراوح ما بين المعرفة والنقد والتفكر. وهو حلقة أساسية رابطة وجامعة، ننطلق منها وإليها نعود

1. فتح الجدل في نقاشات متنوعة دون التفرد بوجهة نظر معينة لكن بفرادة علمية.
2. استقطاب كفاءات وطنية، إقليمية، عالمية.
3. إقامة المحاضرات والندوات المفتوحة أمام الجميع، مما أدى إلى تنوع وطموح معرفي وبناء ذاتي مميز.
4. أما على صعيد البناء الأكاديمي، فإنّ المعهد كان قُبلَةُ المثقف بمعارفه وأساتذته وطلابه النخبة. كان المعهد نخبة الجامعة.

بالإضافة إلى دوره في رسم الاستراتيجيات الوطنية وإدارة الاستقصاءات والرصد الديموغرافي، وهذا ما حددته بعثة "إيرفد" حيث تحددت هويته الأكاديمية والتخطيطية.
وأما على مستوى الوطن، فكانت وزارات المهجرين والصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها تستعين بأساتذتنا لإدارة برامجها وتستعين أيضًا بطلابنا في الأعمال الميدانية.

إضافة إلى تأليف فريق(Team) للخبراء العرب الذي تشكل من خيرة أساتذتنا ودرّب على صعيد الوطن العربي. ناهيك عن مشاركة أساتذة من معهدنا في تطوير وتعريب المناهج في الجزائر.
على معهد العلوم الاجتماعية أن يحافظ على دوره الريادي، وأن يستعيد البُعد النقدي والانفتاحي وإعادة الاندماج ما بين الفروع من خلال إحياء النشاطات المشتركة. كما يجب إعادة الانفتاح على السفارات والمؤسسات الغربية الناشطة في هذا العلم وقبول تبادل الكفاءات، وطلب إيفاد الطلاب بمنح واستقبال المهام البحثية من كل الاتجاهات.

كما أن إيديولوجية المعهد يجب أن تنصب على خيارات أساتذة تخصصيين وعدم الخوف من الاختصاصات الدقيقة التي تفسح المجال أمام فهم الباطن واللاوعي واللامقال (كعلم النفس) وعدم السماح للاتساع القاعدي الجماهيري كي يكون قاعدة الانتماء الطلابي الذي يجب أن يخضع الخيار فيه، خاصة في التخصصية المهنية، إلى قواعد المقابلة و (Selection).

كما يجب الاستمرار في تأطير مركز الأبحاث (كمركز مميز عن باقي الكليات بتاريخ إنشائه وارتباط هذا النشوء بولادته الأولى)، والسعي إلى التخطيط لسياسة التسويق البحثي مع المراكز الوطنية مع المؤسسات البحثية والتسويقية.

للمعهد رسالة على امتداد الوطن. فلنكملها بانفتاح وبمحبة. ولنسع إلى تحييد المعهد والعودة إلى انطلاقته الأولى.

د. سامي منصور
مدير الفرع الرابع (2001-2007)
سيرة أكاديمية

تابعت دروسي الجامعية في معهد العلوم الاجتماعية الكائن في الرملة البيضاء- بيروت منذ العام الجامعي 1970 حتى العام 1974، حيث حزت على الإجازة التعليمية في العلوم الاجتماعية عام 1973، ونلت شهادة الجدارة في الاختصاص نفسه عام 1974.
تعدّدت أسباب اختياري التخصص في العلوم الاجتماعية، منها ما هو ذو طابع أكاديمي، كون الاجازة التعليمية في المعهد اقتصرت على ثلاث سنوات تحصيل جامعي، خلافاً لإجازات جامعية كثيرة استلزمت أربع سنوات من التحصيل. بالإضافة إلى الطابع المعرفي، باعتبار أن المعهد كان يضم آنذاك نخبة من الأساتذة الجامعيين ذوي الكفاءة العلمية العالية والخبرة المتعمّقة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ما أتاح لي إرساء الأسس الثابتة للبناء المعرفي الذاتي ولمراكمة مخزون ثقافي سوسيولوجي، مهّد لي دون عناء السبيل لمتابعة التخصص العالي في الجدارة والدبلوم، وصولاً إلى الدكتوراه في العلوم الاجتماعية.

لا يجب أيضاً إغفال الطابع الوطني الذي كرّسته الحياة الطلابية الجامعية التي كانت سائدة في المعهد حينذاك، حيث التقى على مقاعد الدراسة طلاب وطالبات من كافة المناطق اللبنانية ومن مختلف الطوائف والمذاهب المنتمين إلى تيارات وأحزاب سياسية يمينيّة ويساريّة ناشطة، وخاضوا بفعالية سلسلة نضالات جامعية مطلبيّة وشاركوا في تظاهرات عمّالية وتحرّكات حزبية ذات أهداف وطنية.

دور المعهد والحياة فيه أثناء الدراسة:

اقتصر دور المعهد آنذاك على مستوى البناء الاكاديمي من خلال إعداد الطلاب والطالبات لنيل شهادتَي الاجازة والجدارة في العلوم الاجتماعية، وفق نظام تعليمي ارتكز إلى برامج ومناهج تعليمية مقتبسة من نظيراتها في معاهد وكليات العلوم الاجتماعية في فرنسا بصورة رئيسية، مع مراعاتها لخصوصية الواقع المجتمعي في لبنان.

أما دور المعهد على مستوى البناء المعرفي الذاتي، فقد تجلّى عبر تثمير المعارف النظرية المكتسبة في مركز الدراسات (التدريس الأكاديمي) والسعي إلى التحقق منها في الواقع المعاش، عبر إشراك الطلاب المتخرّجين في تنفيذ دراسات وأبحاث ميدانية، موّلها مركز الأبحاث التابع للمعهد، وكانت موجّهة نحو معالجة موضوعات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ذات صلة بالتحدّيات التي واجهت المجتمع اللبناني في تلك الحقبة الزمنية.

في هذا السياق، أتيحت لي فرصة الاستفادة من إعداد وتنفيذ بحث ميداني مموَّل من مركز الأبحاث أجراه عام 1974 وكان بعنوان " ظاهرة التحضّر في زحلة".

ينما تجسّد دور المعهد في تلك الحقبة (أي منذ الستينات حتى مطلع عام 1975) على مستوى البناء الوطني بأبهى مظاهره من خلال الالتزام الجدّي والتفاعل الوثيق والبنّاء للهيئة التعليمية والطلاب المنتسبين اليه مع مختلف القضايا والمسائل والتحدّيات التي واجهت المجتمع اللبناني على كافة الأصعدة.
وقد تُرجم هذا الالتزام عبر اسهامات قسم كبير من أساتذة المعهد في إعداد وبلورة دراسات وتقارير ومشاريع أبحاث وخطط تنموية، وحتى الاشراف على تنفيذها وتقييم جدواها.

في حين تفاعل طلاب المعهد إيجابياً على اختلاف توجّهاتهم وميولهم العقائدية والحزبية والسياسية مع القضايا والمسائل الحيوية التي حظيَت باهتمامات القوى الطلابية والعمالية والحزبية، حيث شاركوا في الكثير من التظاهرات والاضرابات والاعتصامات والتحركات المطلبية وذات الأهداف الوطنية الجامعة.هذا التفاعل الايجابي للطلاب لم يكن إلاّ صدىً ارتدادياً للآثار الايجابية التي أحدثتها الحركة الطلابية والعمالية في أيار 1968، وما عقبها من تنامي التيارات والافكار والاحزاب العلمانية واليسارية في صفوف فئات واسعة من الشباب الجامعي المثقف وفي طليعتهم طلاب المعهد آنذاك.
كوني أنتمي إلى مدينة زحلة، مركز محافظة البقاع إدارياً ومركز الثقل الاقتصادي والثقافي والتربوي والصحي الأهم فيها آنذاك، فقد ترسّخت قناعتي الذاتية في مجال البحث العلمي بضرورة مقاربة أهم القضايا ومواكبة أبرز المشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها منطقة البقاع عموماً ومدينة زحلة خصوصاً منذ الستينات حتى مطلع عام 1975، الأمر الذي وجد ترجمة له في تحضيري لشهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في جامعة باريس الثامنة، حيث كان موضوع الأطروحة بعنوان : L'évolution socio-économique d'une ville libanaise Zahlé et l'impact du capitalisme pendant la décennie 1963 - 1973.

وقد حصلت على شهادة دكتوراه حلقة ثالثة في العلوم الاقتصادية من الجامعة المذكورة عام 1977.

الوضع الوظيفي : تولّيت التدريس في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الرابع بصفة أستاذ بالتفرغ منذ العام 1978 حتى العام 1988، وتابعت التدريس في نفس الفرع بصفة أستاذ مساعد بالملاك منذ العام 1988 حتى بلوغ السن القانونية للتقاعد عام 2014.
وقد مثّلت الهيئة التعليمية في مجلس الوحدة مرات عديدة وتولّيت إدارة الفرع الرابع منذ أيلول 2003 حتى تموز 2008. كما ساهمت كعضو مشارك في كافة لجان تطوير المناهج والبرامج في معهد العلوم الاجتماعية، وكان آخرها لجنة تطوير المناهج والبرامج في المعهد وفق نظام LMD في أيلول 2004 وكذلك اللجنة المعدّلة لتطوير المناهج والبرامج في أيلول 2006.

ظروف تأسيس الفرع الرابع وهيكليته المادية والبشرية

منذ تأسيسه حتى بدء انخراطه في نظام (LMD)

ظروف التأسيس

أنشئ معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الرابع بموجب المرسوم رقم 614 تاريخ 11 تشرين الثاني 1977 وحُدّد مكانه بموجب المرسوم رقم 1981 تاريخ حزيران 1978 في منطقة كسارة ـ حوش الأمراء.
وهو فرع من معهد العلوم الاجتماعية الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 2883 تاريخ 16 كانون الاول 1959 والذي نظّم بموجب المرسوم رقم 6367 تاريخ 18 آب 1961 الذي عُدّل بموجب المرسوم رقم 3200 تاريخ 13 أيار 1972

شغل الفرع الرابع منذ تأسيسه عام 1978 حتى أيلول 1980 أقساماً من مبنيين مشتركين بالإيجار، أحدهما مع كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ الفرع الرابع الذي عُرف بمبنى " ليسيه خزاقة " في منطقة كسارة ـ حوش الأمراء بمحاذاة الأوتوستراد الحالي كسارة ـ زحلة ـ الكرك، والآخرمع كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ـ الفرع الرابع والذي عُرف بمبنى دار المعلّمين والمعلمات في منطقة كسارة. حوش الأمراء أيضاً، بمحاذاة الطريق الرئيسية الداخلية سعدنايل ـ كسارة ـ حوش الأمراء في زحلة.

ثم انتقل الفرع الرابع بتاريخ 16/10/1981 ليشغل مبنىً بالإيجار من طابقين في العقار رقم 374 منطقة حوش الأمراء العقارية لمالكيه المحامي أحمد فتّوح وأشقّائه، على مقربة من دار المعلمين والمعلمات وبمحاذاة الطريق الرئيسية الداخلية السابقة الذكر.

عام 2004، وبمبادرة مني كمدير الفرع آنذاك، شغل الفرع الرابع طابقين إضافيين بالإيجار في نفس المبنى بعد ترميمهما وتجهيزهما كي يتوافقا مع مواصفات المبنى الجامعي الحديث ولو بالحدّ الأدنى المطلوب. ولا يزال الفرع الرابع يشغل هذا المبنى بأكمله حتى اليوم، رغم تقادمه وعجزه عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب والطالبات الملتحقين به كل عام.

الهيئة التعليمية

بلغ عدد أفراد الهيئة التعليمية في الفرع الرابع في العام الجامعي 1978 - 1979، 20 أستاذاً وأستاذة، منهم أستاذان متفرغان من حمَلة الدكتوراه هما : بولس عاصي وأنا، و 4 أساتذة متعاقدين بالساعة من حملة الدكتوراه و14 أستاذاً وأستاذة متعاقدين بالساعة من غير حملة الدكتوراه. ثم ارتفع هذا العدد في العام الجامعي 1994 - 1995 ليبلغ 33 أستاذاً وأستاذة (من اجمالي عدد الأساتذة في معهد العلوم الاجتماعية بفروعه الخمسة البالغ في ذلك العام 181 أستاذاً وأستاذة)، منهم 17 أستاذاً وأستاذة في الملاك، و9 أساتذة بالتفرغ و7 أساتذة تعاقد بالساعة.

وقد سجّل هذا العدد زيادة طفيفة ليبلغ في االعام الجامعي الحالي -2018 2019: 34 أستاذاً وأستاذة، منهم 7 في الملاك و5 تعاقد بالتفرغ و22 أستاذاً وأستاذة تعاقد بالساعة.

الموظفون الاداريون

بلغ عددهم مع بدء التدريس في الفرع الرابع، اي في العام الجامعي 1978 - 1979: أربعة موظفين، ثم ارتفع هذا العدد في العام الجامعي 1994 ـ 1995 ليبلغ 32 موظفاً، بصفة أجراء أي ما نسبته 18,8 % من إجمالي عدد الموظفين الاداريين في معهد العلوم الاجتماعية بفروعه الخمسة في ذلك العام البالغ 170 موظفاً (منهم 166 بصفة أجير و4 بصفة متعاقد). أما في العام الجامعي الحالي 2018 ـ 2019 فقد بلغ 30 موظفاً وموظفة موزعين على الشكل الآتي : الموظفون بالملاك وعددهم 7، الأجراء الدائمون 4، المتعاقدون الاداريون 3 (واحد منهم ملحق بالكنام - بعلبك)، المدرّبون 12 (عقود مصالحة) وأشغال بالأمانة 4.

الطـلاب

بلغ عدد الطلاب والطالبات مع بدء التدريس في الفرع الرابع 123 (51 ذكور مقابل 72 إناث) ثم ارتفع هذا العدد في العام الجامعي 1984 ـ 1985 حيث بلغ 208 (91 ذكور، مقابل 117 إناث) وواصل ارتفاعه في العام الجامعي 1994 ـ 1995 حيث بلغ 223 طالباً وطالبة، ثم استمر هذا العدد بالارتفاع لغاية العام الجامعي الحالي 2018 - 2019.

الخرّيجون

بلغ عدد الدفعة الأولى من خرّيجي الفرع الرابع الحائزين على إجازة تعليمية في العلوم الاجتماعية في الدورتين الاولى والثانية من العام الجامعي 1979 - 1980 : 24 طالباً وطالبة، ثم ارتفع عدد الخرّيجين الحائزين على هذه الاجازة في الأعوام الجامعية اللاحقة طيلة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم وواصل ارتفاعه بعد العام 2000، ليسجّل في العام الجامعي 2017 - 2018 : 50 طالباً وطالبة (6 ذكور مقابل 44 إناث).

اما الدفعة الاولى من خريجي الفرع الرابع الحائزين على جدارة في العلوم الاجتماعية في الدورة الاولى من العام الجامعي 1980 - 1981، فقد بلغ عددها 12 طالباً وطالبة، ثم استمر هذا العدد على وتيرته من الارتفاع منذ 1981 حتى بعد العام 2000، ليبلغ في نهاية العام الجامعي 2015 - 2016 :28 طالباً وطالبة، موزعين على مختلف الاختصاصات في العلوم الاجتماية على النحو الآتي:

- الديموغرافيا : 4 طالبات
- الانتروبولوجيا : 7 طالبات
- علم الاجتماع السياسي : 4 طلاب (3 إناث مقابل ذكر واحد)
- التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية : 3 طالبات
- علم الاجتماع المعرفي والثقافي : 10 طالبات

دور الفرع الرابع على مستوى البناء الاكاديمي والمعرفي والبحثي والوطني :

بعد أن نجح الفرع الرابع في تثبيت وجوده وتأكيد هويته العلمية والانمائية والوطنية منذ نشأته عام 1977، استطاع هذا الفرع أن يخطو خطوات واسعة وموثوقة في سياق تفعيل دوره في محيطه البقاعي. وقد تجلّت عملية التفعيل هذه عبر نجاحه في تحقيق سلسلة من الانجازات امتدت على مدى أكثر من أربعة عقود، ومن أهمها:

- رصد حاجات البقاع والتحدّيات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها وتشخيص متطلباته التنموية وذلك من خلال مجموعة الدراسات والأبحاث السوسيولوجية الميدانية التي أنجزها طلاب المعهد منذ تأسيسه حتى اليوم، بإشراف مجموعة من أساتذته، سواء منها ذات الطابع التدريبي في مجال مادتَي المونوغرافيا والتدريب على البحث الاستقصائي، أو تلك المندرجة في إطار مذكرات البحث في الجدارة والرسائل في دبلوم الدراسات المعمّقة. فقد تجاوز عدد هذه الأبحاث والدراسات ال 350 منذ العام 1979 حتى نهاية العام الجامعي 2014 - 2015، وتوزّعت على مختلف الاختصاصات في علم الاجتماع وغطّت موضوعاتها أكثر من 200 قرية وبلدة منتشرة في سائر أقضية البقاع، بدءاً من قضاء زحلة مروراً بقضاءَي البقاع الغربي وراشيا، وصولاً إلى قضاءَي بعلبك والهرمل

كما امتدّت الموضوعات إلى خارج البقاع، لتغطّي عشرات القرى والبلدات في أقضية حاصبيا وعاليه والمتن والبترون. ونظراً للأهمية العلمية والعملية للكثير من الموضوعات التي تناولتها هذه الدراسات والأبحاث، فقد نشرت ملخّصات عن العشرات منها في العديد من الصحف والمجلات اللبنانية، ونالت تقديراً مميزاً وتنويهاً خاصاً من عدة رؤساء للجامعة اللبنانية ومنهم الدكتور جورج طعمة والدكتور هاشم حيدر والدكتور أسعد دياب.

- إمداد المجتمع البقاعي ـ واللبناني ـ بنخبة من الباحثين الاجتماعيين المؤهلين للمساهمة في مختلف الدراسات والأبحاث والمسوحات الاجتماعية الموجّهة لأغراض تنموية بقاعية ووطنية.

- توفير كوادر علمية مثقّفة ومدرّبة في مجال الحقل الاجتماعي والقضايا الانمائية المتعددة الأوجه، استطاعت ـ وبجدارة ـ أن تتبوّأ مراكز عالية وتشغل وظائف هامة في مختلف الادارات والهيئات الرسمية المعنيّة بالشأن الاجتماعي في البقاع وخارجه، ولا سيما منها مصلحة الانعاش الاجتماعي ومركز الخدمات الانمائية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى للطفولة واللجنة الوطنية للأسرة والهيئة الوطنية لشؤون المعوّقين والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وشؤون المسنين. هذا بالاضافة إلى مشاركة هذه الكوادر في إدارة أعمال عدد هام من المنظمات الأهلية غير الحكومية الناشطة في البقاع، المحلية منها والعربية والدولية، في مختلف المجالات، وكان آخرها مفوضيّة الأمم المتحدة لشؤون النازحين السوريين.
- إقامة ندوات ومحاضرات وورش عمل ذات طابع أكاديمي وتنظيم مؤتمرات علمية ذات صلة بالشأن التنموي البقاعي وبالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوطنية، وكان آخرها مؤتمر حول قانون الانتخابات النيابية من أجل الاندماج الاجتماعي عُقد بتاريخ 8/12/2012 في فندق مونتي ألبيرتو. زحل.
- المشاركة العلمية والبحثية الحثيثة لأساتذة الفرع الرابع في مختلف الندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات المعنيّة بانماء المجتمع والثقافة والاقتصاد والسياسة في البقاع خصوصاً ولبنان عموماً، سواء بمبادرات من القطاع الحكومي أو من القطاع الخاص.
- إحياء سلسلة من النشاطات المنتظمة في مناسبات دينية واجتماعية وثقافية ووطنية، وذلك بهدف تكريس الانفتاح على الآخر وتعميق التحاور والتفاعل الايجابي بين طلاب وطالبات زحلة والبقاع ومناطق لبنانية أخرى المنتمين إلى مختلف الطوائف والمذاهب، بما يعزّز الحياة الوطنية ويتجاوز الانقسامات الطائفية التي سادت المجتمع البقاعي واللبناني إبان الحرب الأهلية عام 1975.

د. سامي داغر
(مدير الفرع الثاني (1999-2002)

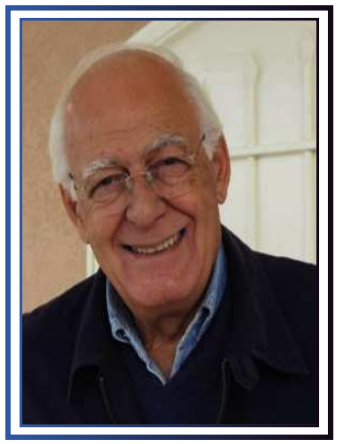

هي الصدفة جعلتني أتوجه نحو العلوم الاجتماعية عندما علمت أن عدد سنوات الإجازة هي ثلاث فقط، وأنها غنية بالثقافة العامة وبمجالات التخصص لاحقًا. كان التعليم في المعهد جيدًا وجديًا. أما الذي كان يشغل الطلاب في حينه فقد كان موضوع التعريب. نلت الاجازة التعليمية عام 1974، نلت الجدارة عام 1977 وحصلت على شهادة الدراسات المعمقة في الجامعة اليسوعية في 1978. أما شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة فنلتها من جامعه باريس الخامسه عام 1983.

عينت أستاذًا متعاقدًا بالساعه بين عامي 1983-1985، ثم قمت بالتفرغ 1985-1987، ودخلت بالملاك في 1988/3/23. وقد توليت إدارة الفرع الثاني ما بين عامي 1999-2002، وأُحلت إلى التقاعد في 2004. أما الاختصاص الدقيق الذي انتقيته في التعليم وهو علم اجتماع التنمية والاقتصاد وهو ينبثق من موضوع أطروحتي حول الادخار في الأسر اللبنانيه. إن الهم البحثي الذي جذبني في حينه برز في تدريس مادة-حلقات أبحاث في علم الاجتماع العام وعلم اجتماع التنمية - وما شغلني في حينه هو تعدد الثقافات في مجتمعنا والجوامع التي يجب تثميرها على صعيد العيش المشترك، ولكن مع الأسف لم يتسن لي القيام ببحث حول هذا الموضوع.

إن أهم بحثين قمت بهما بمشاركة بعض الزملاء وبتمويل من الاوبلف هما :

أ- التعليم المهني والتقني ما قبل الجامعي في لبنان وقد ارتكز على دراسه حقليه.
ب- توفر اليد العامله المؤهله في بعض القطاعات الصناعيه في لبنان وقد ارتكز أيضًا على دراسه حقليه.

بالنسبة لنظرتي للعلوم الاجتماعيه ولدورها على مستوى البناء المعرفي الذاتي ارى أنها توفر معرفة واسعه لكنها أولية غير دقيقة كاختصاص، وأعتقد أن التعليم النظري كان طاغيًا، كما أعتقد بأن المعهد لم يحقق الهدف المنشود منه. بعد مضي زهاء 14 عامًا على تقاعدي يصعب علي أن أبدي رأيًا بالدور الحالي والمستقبلي للمعهد، غير أنني اعتقد بأن سلطة القرار لم تبلغ مرحلة تقدير أهمية المعهد، فالمشكلة هي في عدم وعيهم لهذا الأمر. وعلى الرغم من أننا نظمنا ندوة واسعة حول بحثنا الأول انتهى المجهود بتوصيات لم تتجاوز الشأن الأكاديمي لان صاحب القرار السياسي لم يشأ الانخراط في هذا المجهود.

د. سليمان ديراني
ملامح من سيرة شخصية

انتسبتُ إلى معهد العلوم الإجتماعية، في الجامعة اللبنانية، مع مطلع الحرب في لبنان (1975)، وكنت في نهاية العقد الثاني من عمري. عشتُ يفاعتي في رحاب بيروت، المدينة الكوزمو بوليتية في الستينات وأوائل السبعينات. ودرستُ حتى المرحلة الثانوية في مدارسها الخاصة والرسمية (بالأخص ثانوية جديدة المتن الرسمية).

الدوافع التي حثتني على أن أختار العلوم الإجتماعية، كحقل أكاديمي لمتابعة التحصيل الجامعي، يمكن ردُّ أغلبها إلى الشروط الثقافية والاجتماعية التي كانت تعتمدها إدارة المعهد، وهي، في الأغلب شروطٌ تسمح لمنتسبي المعهد من الطلاب في الترقّي الاجتماعي ودخول الطبقات الاجتماعية الوسطى، التي كان قوامها يتبلور على امتداد العقود الثلاثة السابقة على السبعينات. ولم تكن تلك الشروط إلا ترجمة لمناخات أكاديمية حاولت إرساءها مرحلة بعثة إيرفد وشطرٌ من الحكم السياسي في الدولة، في أيام حكم الرئيس شهاب.

بَيدَ أنّ الشروط هذه لم تكن وحدها حافزة للانتساب إلى العلوم الاجتماعية. وما دفعني أكثر نحو هذه الوجهة، أنّ الحيّز المديني لبيروت كان يفعل فعله لجهة تواصل المدينة مع مقتضيات التحديث الغربي، ولا سيما لجهة ما كانت، على سبيل المثال، ثورة 1968 الطلابية في فرنسا تضفيه من مناخات جديدة على مسيرة فئات عريضة من الطلاب والتلامذة في أواخر العقد السادس من القرن الفائت. كانت تلك لحظة "علوم اجتماعية" بالفعل، وافدة من حراكات غربية، لكنها لحظةٌ انعقدت وتساوقت مع حوادث عديدة أخرى في لبنان كانت تنبئ أنّ مناخات أهلية (نزاعية) قيد التشكُّل...

هذا الانعقاد بين مناخات ثقافية سياسية محلية وأخرى غربية، وثالثة عربية، جعل العلوم الاجتماعية الأفق الأنسب، لواحدٍ مثل عشرات ومئات آخرين، سعيًا وراء التقاط ما كنا نسميه في حينه "روح العصر".

لكنّ الدخول إلى المعهد كان شيئًا والخروج من كنفه كان شيئًا آخر، كما أنّ العودة إليه مدرّسًا وأستاذًا باحثًا شيء ثالث.

البداية، كانت مع الملامح الأولى لجولات الحرب الأهلية ونزاعاتها المسلحة، وانعكاسها على الجماعات الأهلية ذات المنابت الثقافية والطائفية والعصبية والإجتماعية المختلة . هذا المناخ بدأت ترتسم ملامحه في الجامعة، وضمنًا في المعهد، وبدأ ينسلُّ إلى أواصر العلاقات والبرامج والمناهج والهيئات التعليمية والطلابية فيه. عشنا كطلاب في سنوات الإجازة الثلاث "صراعات نظرية" (سياسية سلطوية) خلال عمليات تدريس الحصص والمواد والمقررات. لم تكن تلك الصراعات حبيسة القواعد الأكاديمية البحتة للعلوم الإجتماعية. كانت دائما "تفيض" عنها، وكنا كطلاب نساهم بما يسّرته قراءاتنا و"اجتهاداتنا المعرفية" في جريان الصراعات وارتسام "الجبهات" خلالها. لكن، الأهم في كل ذلك، أننا كطلاب كنا مدفوعين، ذاتيا في الأغلب، للعودة إلى مناهل العلوم تلك وإلى مرجعياتها النظرية والمعرفية، كما صيغت وتبلورت في بلدان نشأتها، أي فرنسا في المصاف الأول، والولايات المتحدة. وعلى الوجه الآخر، كانت هناك عودة كثيفة للتراث الإسلامي والعربي، وبالأخص "عصبية" إبن خلدون. إذ إن تقديم التفسيرات والإجابة على أسئلة شديدة التناسل، اتخذ شكل "المجابهة المعرفية" التي كان يدخل في "أسلحتها" كل ما يُعثر عليه في مقولات معادلة شرق / غرب. وكأنّ "المجابهة المعرفية" تلك كانت إمتدادًا لإنقسام أهلي / سياسي بدأ يعم الأرجاء والأنفس والمؤسسات.

في المعهد، وعلى امتداد سنوات الإجازة والجدارة، وهذا كان سقف الشهادات التي يمنحها المعهد في حينه، كان الاستقطاب، إداريا وهيئة تدريسية وطلابًا، وأحيانا في مضامين المقررات، يصبح هو المحرك. وكانت "المكانة" تُعطى، من قبل الطلاب، لمن يجيد مُسكة التعليم والتأهيل، ولمن يجيد أيضًا، وبلا غرابة، مُسْكة التأليب (والسعي وراء) "الغلبة العصبية"، حتى لو استند إلى تبرير نظري، مخالفٍ لممارساته، كمثل مفهومي "الغلب" الخلدوني و"الكتلة التاريخية" لغرامشي. كان كل ذلك قد بدأ عندي قبل العام 1977، كما يطرح السؤال الموجه إلي في أسئلة الإستمارة، بمناسبة العيد الستين للمعهد (العيد السابع والستين للجامعة).

لم أتوانَ عند نيلي شهادة الجدارة، وقد كان موضوع البحث فيها عن "علاقات السلطة والقرابة والملكية العقارية"، عن السفر توا إلى باريس، لمتابعة تحصيل شهادتي دبلوم الدراسات المعمقة

والدكتوراه. في هذه المدينة، التي مكثت فيها ست سنوات متتالية وانتسبت إلى جامعتين فيها، السوربون الخامسة ومدرسة الدراسات العليا في العلوم الإجتماعية، كانت هي الأستاذ الفعلي الذي يعود إليه الفضل الأول في إعادة تكويني المعرفي والأكاديمي والحياتي أيضًا.

في العام1979، عام سفري إلى فرنسا، تابعت الأبحاث والدراسات التي كان عليّ انجازها مع استاذين مشرفين (جان بول شارنيه وأوليفيه كاريه)، وتابعت عشرات، بل مئات المحاضرات والمؤتمرات مع أساتذة وباحثين ومفكرين آخرين (أمثال: موريس غودوليه، روبير كريسويل، أندريه آدن، دومينيك شوفالييه، ايف لاكوست، وعشرات غيرهم) وأذكر أني كنت مواظبًا على حضور البرنامج الثانوي للكوليج دو فرانس، وأبرز ما فيه سيمينيرات كلود ليفي - ستروس في حينه. ما زال أثر هذه المدينة ودورة الحياة فيها وما أرسته جامعاتها ومكتباتها في أعماقي وتكويني، ماثلًا بقوة حتى الآن. وفي اعتقادي أنّ الفصل الباريسي كان ذا قيمة وازنة بين فصول حياتي، ويحتاج إلى شيء من "الاستخلاص"، لا مجال له هنا.

في العام 1986 عدت إلى لبنان، بعد حصولي على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية (اختصاص: المغرب والمشرق المعاصران وقد ناقشتها عام1984، ونلت درجة جيد جدا عليها) وكنت أجريت تسجيلًا أكاديميًا وإداريًا، قبل عودتي، لتحضير دكتوراه ثانية مع دومينيك شوفالييه، لكن تغيرًا حصل آنذاك وحال دون متابعتي الدكتوراه الثانية في حينه، ثم عدت بعد عقد ونيف إلى إنجازها، فأتممتها.

بصفة متعاقد، في العام1988، دخلت إلى الجامعة مدرّسًا وتحديدًا إلى معهد العلوم الإجتماعية في فرعه الرابع. وكانت الجامعة عمومًا قد بدأت تنساق وراء منطق قوى الطوائف وأحزابها، على شاكلة "الإقطاعات" كما كانت الحال في مرحلة "النظام المقاطعجي"، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في جبل لبنان، والذي استمرت "روحه" حية في التركيبة الجماعوية لنظام السلطة السياسية إلى الآن.

آثرت خلال فترة عملي في المعهد، وأنا أتقاعد هذه السنة (2019) بالتوازي مع العيد الستين لتأسيسه، أن يكون عملي مع الطلاب تحديدًا، على قاعدة التجديد والبحث والتركيز على تكوين العقل العلمي، وفق مقولة غاستون باشلار وكبار الإبيستمولوجيين لعلوم الإنسان والمجتمع، وعلى الربط بين مقولات وطروحات هذه العلوم، وبالأخص الراهن منها، ومجريات الواقع اللبناني والشرق أوسطي المحيط، وبدرجة أعم الوتيرة المذهلة للتحولات التي تجري في الأنظمة الاجتماعية وفي العلاقات اليومية التفاعلية بين الناس في المجتمعات المختلفة والمتمايزة. وقد أوليت، لا سيما خلال العقد المنصرم، أولوية تحليلية ونظرية للفرد والفردانية واشكالية اولوية الجماعة على الفرد في الانتظام الاجتماعي والثقافي في بلدان المنطقة العربية. وتركّز معظم الدراسات والأبحاث التي كنت، وما زلت أحققها، على إشكاليات الثقافة ونظم العلاقات الإجتماعية والسلطة وتكويناتها في الشرق الأوسط، وبالأخص في لبنان وسأبقى، بعد تقاعدي الوظيفي من الجامعة، لصيقًا بطلابي الذين أشرف على أطروحاتهم، دافعًا إياهم لإلتماس "روح العصر" الذي يعيشون فيه، من زاوية البحث العلمي الرصين والجاد، ومتفرغًا في الآن عينه، لإستكمال مشاريع أبحاثي.

د. سناء صباح
مديرة الفرع الخامس (2015-2019)
ذاكرة المعهد

إن سبب اختياري لاختصاص العلوم الإجتماعية هو ظروف الحرب التي لم تساعدني من متابعة دراستي الجامعية في مادة الفيزياء. لقد تم اختياري للجامعة اللبنانية فرع صيدا نظرًا لقربها من مكان سكني..
كنت طالبة في الجامعة منذ العام 1989 كان يسود المعهد جو من الإلفة والمحبة والتعاون بيننا كطلاب من جهة وبيننا وبين الأساتذة من جهة أخرى. وكانت تجري نقاشات بيننا وبين الأساتذة. فكنا كطلاب نحضر سويًا الأعمال التطبيقية المطلوبة منا والذي ساعدنا على ذلك هو قلة عدد الطلاب في الصف. وحينها كنا نعاني صعوبة في تحقيق النجاح حيث كنت أمضي ساعات طويلة في الدرس والأبحاث اضافة إلى الصعوبات التي كنت أعيشها من جراء الوضع الأمني السائد في محيط الجامعة (المخيمات) ومكان سكني في مدينة النبطية التي كانت تتعرض دائما للقصف الإسرائيلي.

من خلال دراستي للمواد، كنت أفضل الاختصاصات التي تحمل الطابع العلمي البحثي. وبعد نيلي شهادة الدبلوم في الدراسات المعمقة، قررت الجامعة إعطائي منحة تفوق لمتابعة دراسة الدكتوراة في فرنسا والتخصص في مادة الديموغرافيا. لأن المعهد آنذاك كان يعاني من شغور في هذا الاختصاص.

أما الهموم البحثية التي جذبتني آنذاك هي كالتالي :

- عدم توفر التجهيزات المطلوبة لإجراء البحوث باستخدام التقنيات المطلوبة (الحاسوب).
- عدم تدريب الطلاب في الميدان حيث كان كل طالب يختار موضوعًا ويعالجه بنفسه في مكان إقامته ويتم عرضه في الصف.
- عدم معرفة الطلاب أهمية عمل الفرق البحثية في إنجاز الدراسات الميدانية. وقد تعرفت إلى ذلك لأنني انتسبت إلى أحد مراكز الدراسات في بيروت حيث قمت بمهام منسقة الفريق البحثي في الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي.
- إن نتائج الأبحاث الميدانية كانت توضع على رفوف المكتبات دون الأخذ بنتائجها أو الإطلاع عليها من قبل الوزارات المعنية.
- كنت أشعر بأن الجامعة معزولة عن المجتمع، وهي المكان الذي نتلقى فيه الدروس النظرية.

لم تكن نظرة المجتمع إلى هذا الاختصاص كما يستحق. كنت كغيري أنظر إليه على أنه اختصاص للفاشلين في الدراسة. ولكن بعد عدم تمكني من إيجاد الاختصاص العلمي في المنطقة التي أقيم فيها، ولم يكن لدي الرغبة في السفر إلى الخارج وجدت هذه العوائق قيدتني وجعلتني أقبل متابعة الدراسة في العلوم الاجتماعية بعد أن عمدت أختي إلى تسجيلي في المعهد دون علمي بذلك.

ولكن بعد انتسابي إلى المعهد ومتابعة الدراسة تعرفت على المواد المعطاة، وتبين لي انه علم يستحق التقدير والمتابعة وأصبحت من المدافعين عنه لإظهار أهميته في بناء مجتمع سليم خال من المشاكل والآفات الإجتماعية لأن مواده تطال كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعرفية والديموغرافية وغيرها.

ولما كنت طالبة في المعهد كنت أقوم بدور الاختصاصية الاجتماعية من خلال مشاركتي في النشاطات المتعلقة بمخيمات الأولاد ودار كبار السن والجمعيات، إضافة إلى استطلاعات الرأي والدراسات الميدانية التي كانت تقوم بها الوزارات وبعض المنظمات الدولية. من هنا كنت أشعر بأهمية هذا الاختصاص في بناء العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى أهمية نتائج الدراسات الميدانية في وضع الخطط والاستراتيجيات لبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.

ساهمت العلوم الاجتماعية في تزويدي بالمهارات البحثية والسرعة في رصد المشاكل في المجتمع، وفي إقامة علاقات مع مختلف شرائح المجتمع من دون تمييز.

إن معهد العلوم الاجتماعية في صيدا قد نجح في إيجاد بعض علاقات التعاون والتنسيق بينه وبين بعض المؤسسات التربوية والبلديات والجمعيات المحلية. هذا الأمر أدى إلى مساعدة المجتمع المحلي للإستفادة من الخبرات البحثية التي قام بها المعهد. ساعدهم ذلك في وضع خطط واستراتيجيات لتطوير مجتمعاتهم وحل بعض المشاكل التي يواجهونها. إن انفتاح معهد العلوم الإجتماعية على المجتمع المحلي هو أمر ضروري وتلك هي رسالته:

- نطلب الدعم المادي للمعهد كي يتسنى لنا مساعدة الطلاب لإجراء التدريب الميداني اللازم لهم في المؤسسات لأن ذلك يؤدي إلى إكسابهم المعارف والخبرات الميدانية المطلوبة من خلال الربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي. إن التدريب العملي يساعد الطالب في إيجاد فرص عمل له بعد التخرج.
- سيكون لمعهد العلوم الاجتماعية دور كبير في إعادة بناء (المجتمع اللبناني ككل) وتطويره من خلال إقامة شراكة بين مختلف الوزارت والمعهد لإجراء الدراسة الميدانية. ولا يمكن لأي وزارة وضع أي مشروع تنموي من دون الاستناد إلى نتائج دراسات ميدانية تحدد لها حاجات السكان.

د. شبيب دياب
سيرة أكاديمية

مجرد صدفة، كنت متوجها إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية لأنتسب إلى قسم التاريخ عندما التقيت بعض الأصدقاء في باحة الكلية، وهم يستعدون للتوجه إلى معهد العلوم الاجتماعية في منطقة السبينس، وكان من بينهم الزميل أسعد الأتات. ولما سألتهم عن هذا المعهد، نصحوني بمرافقتهم إليه، وهكذا كان.

درست في المعهد ما بين عامي 1968-1973، كنت آنذاك موظفًا في وزارة المالية فئة خامسة، وأطمح إلى أن أصبح رئيس دائرة في الإدارة العامة، وعندما اطلعت على مواد التدريس في المعهد، وجدت أنها مناسبة جدًا لخوض امتحانات مجلس الخدمة المدنية، إذ أن السنة الأولى التحضيرية كانت ثقافة عامة، والإجازة تتضمن أربع شهادات، واحدة في العلوم الاجتماعية، والثانية في الاقتصاد، والثالثة في العلوم السياسية، والرابعة في علم النفس، اذًا كلها مواد تعليمية تخدم في أية مباراة في مجلس الخدمة المدنية، والذي كان آنذاك المدخل الوحيد إلى الوظيفة العامة، أو الترقي في الوظيفة، حيث كانت تحترم الكفاءة والكفاءة فقط.

كما أني وجدت في المواد التدريسية في المعهد إيجابية أخرى تلبي طموحي في التحصيل الثقافي، فالمواد الدراسية هي ثقافة قبل أن تكون علمًا، لذا انتسبت إلى المعهد بحماس الراغب في تعزيز ثقافته في مختلف مجالات العلوم الإنسانية التي توفرها مواد التدريس في المعهد من فلسفة وتاريخ اجتماعي وعلم نفس واقتصاد وديموغرافيا وسياسة، إضافة إلى العلوم الاجتماعية، دون أن ننسى أن تلك الفترة كان فترة نهوض ثقافي عام في لبنان، وبيروت كانت مطبعة العرب وصحافتهم، ودار نشرهم، والمسرح الصاعد، وملتقى مثقفيهم، كما أنه كان زمن النهوض الطلابي في الجامعة اللبنانية، والثورة الطلابية في عاصمة الثقافة باريس.

وبالفعل تحقق لي ما كنت أريد، ولكني سلكت طريق التحصيل التعليمي من الجدارة في المعهد، إلى دبلوم الدراسات العليا في فرنسا، إلى دكتوراه حلقة ثالثة في العلوم الاجتماعية من جامعة بوردو2.

كان التدريس في معهد العلوم الاجتماعية باللغة الفرنسية، وكنت من المجموعة الطلابية الأولى التي أتيح لها متابعة الدراسة في شعبة اللغة العربية المستحدثة تلك السنة. وكنت اتابع المحاضرات في شعبة اللغة الفرنسية أحيانًا، لاقتناعي بأهمية اكتساب لغة اجنبية، والتمكن من استخدام المراجع الأجنبية في الأبحاث، وخاصة ما يتعلق بالمصطلحات والمفاهيم السوسيولوجية، وكان للمعهد مكتبة غنية جدًا بالمراجع العلمية غالبيتها العظمى باللغة الفرنسية. لذا كنت ألجأ إلى مكتبة جامعة بيروت العربية حيث تتوفر المقررات باللغة العربية.

كان التعليم في المعهد يتم مساءً، وذلك لإتاحة الفرصة أمام الموظفين بالانتساب إليه، وكنت من هؤلاء، أذهب إلى المعهد بعد دوام العمل، وكان الأساتذة بمعظمهم من المتعاقدين بالساعة، ومن كبار الموظفين في الإدارة العامة والقضاء، يجمعون ما بين المعرفة النظرية والممارسة التطبيقية، منهم جوزف دوناتو والشيخ حليم تقي الدين، ألبير منصور وحسان رفعت... أما الأساتذة المتفرغون

في المعهد فكانوا ثمانية، منهم الوزير قيصر نصر لاحقًا، ورئيس رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية صادر يونس، وقد كان قريبًا من الطلاب والحركة الطلابية، وعضوًا منتخبًا للمعهد في مجلس الجامعة، وفي هذه الفترة حقق طلاب الجامعة اللبنانية مكاسب هامة منها المساعدة الاجتماعية والمنح الوطنية للمتفوقين، والأهم كانت مشاركة الطلاب في مجلس الجامعة ومجلس المعهد.

في تلك الفترة كانت الحركة الطلابية في أوج ازدهارها؛ استولى الطلاب على إدارة المعهد، واحتلوا المكاتب، كما عرفت الجامعة أشهرا من الإضرابات من اجل تطوير الجامعة اللبنانية وإنشاء كليات تطبيقية، تخللتها المظاهرات الطلابية، والمواجهة مع القوى الأمنية، وفي المعهد كانت الانتخابات الطلابية تتم بحماسة بالغة تصل إلى حد استخدام العنف أحيانًا.

كان النشاط السياسي أيضًا بين الطلاب في أوجه، وكانت الكافتيريا ملتقى محبي لعبة الشطرنج، وكانت تقام في المعهد الندوات المختلفة والحفلات الطلابية الترفيهية بمشاركة الهيئة التعليمية، وكانت إدارة المعهد تستقدم محاضرين أكاديميين من جامعات فرنسا من وقت لآخر.
إضافة إلى الدراسة كمصدر من مصادر المعرفة، كانت الصحافة اللبنانية في أفضل حالاتها؛ فكانت مجلة آفاق، الطريق، شعر، ودراسات عربية وأخرى فلسطينية، والبلاغ، ناهيك عن ملحق النهار، والنهار وكاريكاتور بيار صادق، ثم السفير وكاريكاتور ناجي العلي (حنظلة...الخ)

بقي ملاحظة تتعلق بتدريس مادة المنهجيات في العلوم الاجتماعية، وكانت في السنة الرابعة جدارة، أي إنه بينما كنا نعد البحث في الجدارة كنا نتلقى دروسًا في هذه المادة، وللأسف بقي الأمر كذلك حتى عندما باشرت التدريس في الفرع الخامس للمعهد عام 1978. والمفترض أن يكون الطالب قد تمكن من المادة هذه قبل مباشرة أي بحث حتى يتم الاستفادة منها تطبيقيًا، لذا أرى أن مادة المنهجيات يجب أن تبسّط للطلاب، وتعطى مع مراحل البحث الميداني خلال السنوات الأولى، كي يتسنى للطالب الاستفادة منها في إعداد بحثه في الجدارة أو دبلوم الدراسات العليا.

كنت أستفيد كطالب في الجامعة اللبنانية من مساعدة اجتماعية سنويًا باعتباري من محدودي الدخل، وعند التخرج حصل زملائي المتفوقون على منح لمتابعة الدراسة في الخارج، بينما حصلت على بحث كمكافأة تحفزني على الانخراط في العمل البحثي.
باشرت التدريس في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية في العام الدراسي1978-1979 في الفرعين الرابع والخامس.

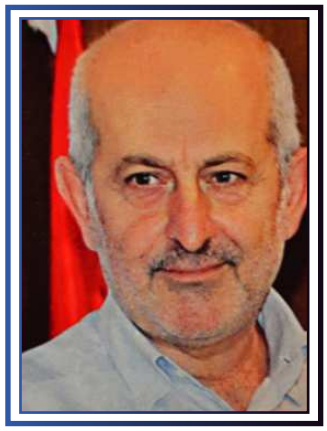

د. طلال عتريسي
مدير الفرع الأول (2002-2007)
العميد السابق للمعهد العالي للدكتوراه

جاء اختيار اختصاص علم الاجتماع في مرحلة الدكتوراه في باريس في جامعة السوربون(علم اجتماع التربيةSociologie de l'Education)هذا الاختيار أتى انسجامًا مع مراحل سابقة :**الإجازة** (علم النفس) **الجدارة**: (علم النفس الاجتماعي)، **الدبلوم** (علم اجتماع التربية). ففي فرنسا كان التنقل بين هذه الاختصاصات مسموحًا باعتبارها تنتمي إلى جذع معرفي واحد.

تناولت في أطروحتي دور البعثات التعليمية اليسوعية في إعداد النخبة السياسية في لبنان. وقد دفعني هذا الموضوع إلى متابعة الاهتمام لاحقًا بهذه العلاقة بين التربية والتعليم وبين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما بدأت الاهتمام بالفكر التربوي نفسه، أي كيف تشكل هذا الفكر في أوروبا؟ وما هي تأثيرات عصر النهضة عليه؟ وهل يمكن أن ننقل هذا الفكر بخلفياته الفلسفية ونظرياته المعرفية إلى مجتمع آخر غير المجتمع الأوروبي؟ مثل هذه الأسئلة شغلت اهتمامي طوال سنوات التدريس، وقد كان الدافع إلى مثل هذا التفكير هو محاولة البحث عن كيفية مواءمة التربية والفكر التربوي، وباقي العلوم الإنسانية، مع خصوصية المجتمع، وليس من خلال نقلها من مجتمع آخر.

في الواقع، إن معظم الأبحاث التي نفذناها والدراسات التي قمنا بها، كانت خارج المعهد. لقد تبين لي من خلال التعليم سنوات طويلة 1979-2016، وكذلك من خلال التحولات التي جرت في المجتمع اللبناني، أو في المجتمعات الأخرى العربية وغير العربية، مدى أهمية علم الاجتماع في فهم وتحليل ما يجري. لذا شعرت بأن علي أن أبذل المزيد من الجهد على المستوى النظري للتمكن من فهم مجتمعاتنا بشكل أفضل، ما يعني عدم الاكتفاء بترداد ما هو شائع من نظريات في علم الاجتماع. وقد ساهم هذا الهاجس المعرفي في أنني لغاية الآن لا أزال أعمل على تطوير هذه العلاقة بين النظرية المناسبة وبين فهم مجتمعاتنا بشكل صحيح.

ربما كنت منذ بداية ممارسة مهنة التعليم في المعهد أعمل على محاولة تقديم وجهة نظر نقدية في مجالات التدريس التي كانت موكلة إلي في علم النفس الاجتماعي وفي علم اجتماع التربية وعلم اجتماع العائلة. ولذا قمت بترجمة بعض الكتب التي قدمت وجهة نظر نقدية للفرويدية من الفرنسية إلى العربية. وكان هدفي أن يتعرف الطلاب على وجهات النظر المختلفة في هذه العلوم، لا أن يكتفوا بوجهة نظر واحدة ووحيدة، لأن هذا بالنسبة لي يخالف أبسط قواعد التعليم الجامعي وأسس المعرفة العلمية، وتكوين الفكر النقدي. كما قمت لاحقًا، وفي معظم ما تمكنت من كتابته، بالتعبير عن هذه الوجهة النقدية التي تحاول أن تفهم كيف تشكلت العلوم والنظريات الغربية وتأثير ما جرى في مجتمعاتها عليها، كما تحاول في الوقت نفسه أن تقدم التصورات النظرية، أو المرجعية التي تفهم، أو تفسر ما يجري في مجتمعاتنا من تحولات دينية وسياسية واجتماعية...

أخيرًا إن الادعاء ببطالة خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يعني سوى التقليل من أهمية هذه العلوم، ومن أهمية دورها في المجتمع. فلا يمكن لنا أن نتصور أي جهاز من أجهزة الدولة، ومن مرافق الإنتاج، والمؤسسات المجتمعية في عصرنا هذا من دون متخرجي العلوم الإنسانية والاجتماعية لأن متخرجي هذه المجالات قادرون على قراءة المعطيات، وتحليلها، والتفكير النقدي بها، والكتابة البحثية عنها ... وهذا ما يحتاجه أي قيادي في المستويات الدنيا والمتوسطة والعليا، في الإدارة السياسية أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الثقافية...

كما يمكن لهؤلاء الخريجين أن يجدوا عملًا في المجال الجامعي بسبب القدرة على التفكير النظري النقدي والإنتاج البحثي... وفي لبنان على سبيل المثال، وبدلًا من استقدام البعثات، أو الخبراء من الخارج، يمكن لمثل هؤلاء الخريجين الذين يعيشون في مجتمعاتهم، ويعرفونها جيدًا، أن يقوموا هم بالدراسات النظرية والميدانية التي تحتاجها وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الزراعة، والتربية، والسياحة وسواها... وأن تطلب هذه الوزارات من خريجي العلوم الاجتماعية والإنسانية أن يقوموا بالدراسات حول واقع النازحين السوريين، وحول العنف والتطرف والإرهاب، وحول الفقر، والبطالة، وحول الهوية والمواطنة، وطائفية النظام السياسي... وسواها من المشكلات التي يعيشها المجتمع اللبناني. لكن العلاقة، وربما الثقة مفقودة، ليس فقط بين العلوم الإنسانية وبين صناع القرار، بل بين الجامعة نفسها وبين هؤلاء.

د. طوني جرجس
المدير السابق للفرع الثاني (2014-2017)
السيرة الأكاديمية

اخترت التخصص في العلوم الاجتماعية في العام 1978، نظرًا لما سمعت عن هذا الاختصاص بأنه يُعنى بالمجتمع وبمشاكله، إضافة إلى أن عدد الطلاب فيه منخفض نسبة للكليات المفتوحة الأخرى، واعتقادًا مني بتوفر سوق عمل لهذا الاختصاص.

اختلفت الحياة في المعهد كثيرًا، فبالنسبة لي كطالب كنا نعمل يدًا واحدة للمطالبة بحقوق المعهد وخاصة ضرورة العمل في مركز الأبحاث. أما بالنسبة لتجربتي كأستاذ في الفرع الثاني منذ العام 2003، فكانت الحياة الجامعية مختلفة عن الآن، حيث كان الأساتذة يحضرون يوميًا إلى الفرع للتواصل والحوار والمناقشة بينهم، وكانوا يدًا واحدة لمصلحة المعهد والفرع. لقد اخترت اختصاصي بناءً على رأي أساتذتنا. ولقد جذبتنا عدة مواضيع للبحث، انطلاقًا من المشاكل التي يعانيها مجتمعنا. وكان لي دافع أساسي للإضاءة على الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الاجتماعية. وفي هذا الإطار كانت أطروحتي في الدكتوراه تتناول الجامعة اللبنانية: مقاربة اقتصادية، اجتماعية، ديموغرافية ومالية من التأسيس حتى العام2000.

أعتبر أنني كنت من المحظوظين بالدراسة على أيدي أساتذة باحثين متخصصين، بنوا لي الشخصية الأكاديمية على كافة الصعد. أما بالنسبة للمعهد، فإني أرى ضرورة دعم مركز الأبحاث ماديًا، وضرورة مشاركة جميع الأساتذة في المعهد، ووضع خطط مستقبلية لدراسات اجتماعية يحتاجها المجتمع والوطن.

حكاية انتمائي إلى معهد العلوم الاجتماعية

أ.د. عاطف عطية

مدير الفرع الثالث (2006-2014)

عندما أنهيت المرحلة الثانوية، كان اهتمامي ينصبّ في البداية على إيجاد عمل يمدّني بما يكفيني في دراستي الجامعية. وكان أن عملت في شركة للتأمين في طرابلس براتب مئة ليرة لبنانية في الشهر. كان ذلك في صيف 1970. ومع بداية العام الدراسي 1970-1971 تسجّلت في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية لسببين اثنين: الأول قصر الدراسة فيه إذ تبلغ ثلاث سنوات للحصول على الاجازة التعليمية في العلوم الاجتماعية؛ والثاني لأنني أحببت المواد الاجتماعية منذ المرحلة الابتدائية، وكنت أحصّل فيها أعلى العلامات، ولأنني انتميت إلى حزب يعطي للمجتمع ومشكلاته لبعث نهضته الاهتمام الأكبر. وكان أن بدأ اهتمامي هذا بالتبلور في بداية مرحلتي الثانوية، وبعد ملاحظة ومعايشة أساتذة حزبيين متفانين في عملهم، ومخلصين في نقل المعرفة إلى تلامذتهم في أوقات الدوام وخارجه وفي أيام العطل الرسمية، وخصوصًا في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

في ربيع 1971 تقدمت إلى المدرسة الحربية بناء على رغبة والدي، مع أن الحياة العسكرية ما كانت تشدّني لأنتمي إليها. في هذه الفترة كنت أتلقى محاضرات المعهد يومين في الأسبوع، الثلاثاء والجمعة. أما بقية المحاضرات فتبقى خارج متناول يدي، وما كنت أعرف أحدًا بعد، لأستعير منه بقية المحاضرات، أو بعضها على الأقل. كان رفاقي الحزبيون، يؤمّنون بعضًا منها عندما تيسّر لي التعرف على بعضهم. وكانت الطريقة أن أحضر المحاضرات المكتوبة باليد وباختصار وأنسخها، إذ لم يكن التصوير منتشرًا بعد، ومن ثم أعيدها إما يوم الثلاثاء أو الجمعة التاليين. وهكذا حصلت على بعض المحاضرات لا كلها، وكانت أهم المحاضرات التي لم أحصل عليها هي الرئيسية ذوات الأربعين علامة. والمواد اثنتا عشرة مادة تثقيل نصفها 20 علامة والنصف الآخر 40. والمجموع يسمح للطالب بالفوز أو يجبره على الرسوب في دورتين، الأولى في حزيران والثانية في أيلول. وكان أن رسبت في أربع مواد رئيسية مهمة من تلك التي لم يتسنَّ لي الحصول على ما هو مقرّر منها، وهي مراحل البحث الاجتماعي، والتحليل الوصفي للظواهر الاجتماعية، وعلم النفس والفلسفة. ذلك أنني درست هذه المواد في كتب كلاسيكية لم تلحظ ما هو مقرر للامتحان، وكان الطالب ينجح أو يرسب حسب ما جاء في مسابقته من معلومات ألقيت في الصف، دون أخذ معلومات المراجع بعين الاعتبار. لذلك رسبت في الدورة الأولى على أمل الحصول على المقررات كافة ليتسنى لي التقدم والفوز في الدورة الثانية.

أثناء انعقاد الدورة الثانية من الامتحانات في أيلول 1971 صودف إجراء امتحانات المدرسة الحربية، ما اضطرني إلى ترك الامتحان الجامعي والخضوع للامتحانات الصحية في المدرسة الحربية التي امتدت على مدى أربعة عشر يومًا.. نجحت فيها، وخضعت للامتحان النفسي من بعدها. وحملت لي رسالة من اللجنة الفاحصة تقول بأنني لم أستوف الشروط المطلوبة. لم أدرِ ما هي هذه الشروط، أنقصٌ في قواي النفسية أو في المعلومات التي دوّنتها في طلب التقدم إلى المدرسة الحربية، ومنها عدم التصريح عن تحزّبي. على أي حال خسرت السنة الجامعية، ولم أوفّق في الدخول إلى المدرسة الحربية.

عكّرها إلا الخوف في السنة الثانية لعدم فهمي شيئًا في مادة الإحصاء ذات الجداول المزدوجة والمعادلات المعقدة، لعدم تمكني من حضورها، ولعدم فهمها دون شرح مستفيض. كان يشاركني هذا الخوف زميلي في التحصيل العلمي والتعليم الجامعي د. محمد الأسعد. وكان الأسعد لا يقبل إلا أن يكون الأول في الصف، فكيف عليه أن يعوّض علامات مادة الإحصاء؟ وهل يمكن، فوق ذلك، أن يرسب؟ هنا حظينا معًا بطالبة زميلة وهي مهى المصري إن لم تخنّي الذاكرة. طمأنتنا بقولها سأشرح لكما مادة الإحصاء. انفرجت أساريرنا. كان ذلك في شهر رمضان، فقدمت إلينا بعد ظهر يوم السبت، وبقيت معنا حتى العاشرة ليلًا دون إفطار، وكذلك محمد. وغادرتنا بسيارتها على أمل الحضور في التاسعة صباحًا من يوم الأحد، اليوم الوحيد الذي لا امتحانات فيه. وبقيت معنا طيلة النهار، حتى ما بعد موعد الإفطار. أحسسنا أننا سننجح في المادة بعد أن استوعبنا جزءًا كبيرًا منها. وهكذا كان. أسوق هذا الكلام لأدلل على أهمية ما كان عليه المعهد في بدايات السبعينيات قبل أن يتفرّع إلى خمسة في نهايتها.

في تشرين الأول العام 1971 دخلت سلك التعليم بالتعاقد مع وزارة التربية براتب شهري قدره 225 ليرة على مدى اثني عشر شهرًا. كان ذلك كافيًا لمصاريفي الجامعية وشراء المراجع. وبقيت على دوامي الأسبوعي الثلاثاء والجمعة.

عندما أنهيت السنة الأولى بنجاح، انتميت إلى كلية الآداب لدراسة التاريخ، الاختصاص الذي أحببته منذ زمن بعيد. وكان أن تسجلت في السنة الثانية بعد إعفائي من سنة الثقافة العامة التي كانت تعادل السنة الأولى في العلوم الاجتماعية، ونلت على الأثر الإجازة التعليمية في التاريخ في العام 1977.

كان الجو الأكاديمي ممتازًا في العلاقة بين الأساتذة والطلاب في المعهد، ولكن على منحيين اثنين. أساتذة يتعاطفون مع طلاب الشعبة العربية لليسار والمستقلين، وآخرون يتعاطفون مع طلاب الشعبة الفرنسية، لليمين والمستقلين أيضًا. لم تظهر على الأثر الانتماءات الدينية والطائفية، بل لبست لباس القومية والوطنية، وإن كانت الأكثرية الساحقة من طلاب اليمين ينتمون إلى المسيحية، والمارونية بالتحديد، وطلاب اليسار كانوا على اختلاط من المذاهب كافة، وإن كان للمسلمين، بطوائفهم، الكفّة الوازنة.

هذا التعاطف مع الجهتين لم يكن بتقديري على حساب المستوى التعليمي، وإن كان ثمة بعض الأساتذة قد قدّموا دروسًا لمن يحضر من الطلاب إلى منازلهم خارج الدوام الأكاديمي. على أي حال، كان الانقسام السياسي سائدًا، تقوده أحزاب من اليمين، وغيرها من اليسار. وكان الانتماء الحزبي سمة تلك الفترة من تاريخ لبنان. وقلما كنا نجد طلابًا لا ينتمون إلى هذا الجانب أو ذاك. منهم من كان ملتزمًا ومنهم من كان مناصرًا، لدرجة أن الإيديولوجيا السياسية كانت طاغية على أي توجه علمي أو سوسيولوجي في المعهد أو في أي ميدان آخر. في هذا الجو نما معهد العلوم الاجتماعية. وخارج هذا الإطار كان المعهد بإدارته وأساتذته وطلابه وكأنهم عائلة واحدة. فقط في الانتخابات الطالبية، كانت تحتدم المناكفات والخلافات، وتصل إلى حد التضارب بالأيدي والعصي والكراسي، وتهدأ بعد إصدار النتيجة، ويعود الجميع إلى سابق عهدهم بصرف النظر عن الفائزين.

في السنة الرابعة، الجدارة، تسجّلت في اختصاص علم الاجتماع القانوني، واقترح علي د. مسعود يونس عقد مذكرة عن العلاقة بين الزعامة السياسية وسلطة الدولة، ودور القضاء في ذلك. والمثال علاقة حركة 24 تشرين المتوترة مع الدولة، وكيفية تصرف القضاء في حال إصدار حكم في قضية من قضايا الخلاف. ومن سوء حظي لم أصل إلى نتيجة لاندلاع الحرب في لبنان في نيسان 1975. وتوقفت عن الدراسة.

استأنفت الدراسة في العام 1979، وحصلت على شهادة الجدارة في علم اجتماع العائلة ودبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع السياسي في العام 1981. وكان من محاسن الصدف أن أكون الأول على دفعتي في هذا الاختصاص والثاني على صعيد طلاب الدبلوم في هذه الدورة، علماً أنني لم أحضر الدوام المقرر نظرًا لصعوبة الطريق والحواجز بين طرابلس وبيروت. فكانت التزكية من د. وضاح شرارة الذي عملت بإشرافه، فسمحت لي الادارة بتجاوز مسألة الدوام. كان ذلك في تشرين الثاني 1981. وقد حصلت على شهادتي بتاريخ 16 تشرين الثاني 1981؛ ومن محاسن الصدف أيضًا، ومع طول مسافة الزمن، حصلت على شهادة الدكتوراه اللبنانية بعد جلسة المناقشة التي انعقدت في 16 تشرين الثاني 1991. ذلك أنني انتظرت طيلة هذه السنوات العشر لأحصل على الدكتوراه، لأنها كانت مطمحي منذ البداية رغم قصر ذات اليد الذي منعني من السفر لإكمال دراستي، ورغم تأسيسي لأسرة مؤلفة من الزوجة وثلاثة أبناء.

في نيسان 1975، تعاقدت مع وزارة الاقتصاد مع كثيرين غيري يحملون الاجازة الجامعية، لتوزيع البطاقة التموينية، البدعة الحسنة التي أوجدتها الدولة لتوزيع المواد التموينية الضرورية على المواطنين، ومن ثم ألحقتنا الوزارة بمصلحة حماية المستهلك. كانت هذه الوظيفة بعيدة كل البعد عن الاعتبارات الأكاديمية والتحصيل العلمي، وكادت تخرجني من جو العلوم الاجتماعية، إلى أن قُيّض لي التعاقد مع إحدى الثانويات الخاصة المتاخمة للسراي الحكومي في طرابلس، مكان عملي. درّست فيها مادة الفلسفة العربية الاسلامية وتاريخ العلوم عند العرب مدة سبعة عشر عامًا، ومن ثم مادة علم الاجتماع للصفوف الثانوية بعد تغيير المناهج. هذا ما أبقاني قريبًا من الشأن الثقافي والفعل العلمي.

وكان أن أجازت رئاسة الجامعة تدريس وتحضير شهادة الدكتوراه في المعهد في السنة الدراسية -1985 1986. تلقف د. فردريك معتوق، مدير الفرع الثالث، الأمر، وهو المهيأ أكاديميًا لقبول مشاريع طلاب الدكتوراه التي ستنجز بإشرافه. فكنت من الدفعة الأولى التي تسجلت، بالإضافة إلى عبد الغني عماد والمرحومة فاطمة بدوي وفؤاد خليل. وقد تخرجنا معًا في أواخر 1991 وبدايات 1992.

ما يمكن ذكره في هذا المقام أن د. فردريك قدم لي طلب تعاقد للتدريس في المعهد في نيسان 1991، أي قبل مناقشتي للأطروحة بسبعة أشهر، ودون علمي، وقد أسرّ لي بذلك أمين سر المعهد في معرض الكتاب في تلك السنة. بادرة منه لا يمكن أن أنساها، رغم كل شيء. بدأت التدريس في 19 شباط 1992، بعد توقيع العقد من قبل رئيس الجامعة. هذا ما لم يعد معتمدًا اليوم بوجود عقود المصالحة؛ العقود التي وضعت ولا تزال تضع الرئيس والإدارة المركزية أمام الأمر الواقع، رغم وجود المجلس العلمي.

في أول نيسان 1996 تفرّغت في المعهد مع ثلاثة من زملائي دون وساطة من أحد، بشهادة مدير المعهد د. مرعبي الذي كان يقول لي دائمًا "على حجّة الوردة بتشرب العليقة" للتدليل على أن وساطة واحدة كانت كفيلة بإدخال الأربعة. كان التفرغ لا يناسبني بانتظار تثبيتي في وزارة الاقتصاد من أجل ضم سنوات الخدمة. لم يحصل ذلك، ووصل الأمر إلى أن صار لي سبع وثلاثون سنة في حالة التعاقد عندما دخلت إلى الملاك، ما أجبرني على دفع مبلغ لا أظن أن أحدًا من زملائي دفع نظيرًا له: مئة وثلاثون مليون ليرة مقسّطة على ستة وسبعين شهرًا، دفعت منها سبعين، مع دفعة أولى معلومة. ومن ثم تعدّل مرسوم ضم الخدمات، بحيث أعيد لي مبلغ ضخم محسوم الفائدة التي لا تعيدها الدولة.

في أواخر سنة 2006 وبعد عشر سنوات من التفرغ، بلغني بعد خروجي مباشرة من عملية جراحية بأن رئيس الجامعة كلفني بإدارة المعهد، بعد أن تركه المدير السابق بتقديم استقالته.
كانت إدارة المعهد تجربة جديدة علي، أحسست بأن ثمة مهامًا كثيرة يتوجّب علي انجازها، وخصوصًا ما يتعلق بالإدارة، وحالة التردي التي كان يعيشها على صعيد الموظفين والمسيرة الأكاديمية والعلاقة مع الطلاب، والتسيّب الذي كان حاصلًا على كل صعيد، لدرجة أنني إذا طلبت أي شيء من موظف أو موظفة، غالبًا ما كنت أقابل بالمماطلة وإظهار التضجّر والملل من العمل، هذا بالإضافة إلى ترك العمل والذهاب والإياب دون رقيب أو مساءلة. ووصل الأمر إلى تسريب المسابقات في الامتحانات والعبث بالعلامات وغيرها من الأمور التي أفقدت المعهد الكثير من هيبته ومن جديته في التعاطي مع أموره الادارية والأكاديمية. لقد عانيت الكثير لإعادة المعهد إلى التنظيم والنظام.

في نهاية العام الدراسي 2006-2007 انتقلنا إلى المقر الجديد الذي بني بناء على معطيات قدمتها الإدارة المركزية بالتعاون مع كلية الهندسة. استلمناه وهو غير مجهّز إلا بما أتينا به من المقرّ القديم. لا مقاعد كافية ولا مكاتب ولا قاعات مهيأة للتدريس. فكان علينا إما أن نفترش الأرض أو نمدّ اليد لمؤسسات المجتمع المدني في المدينة. ذلك أن أدارة الجامعة ما كان بقدرتها أن تفعل شيئًا في ذلك الحين، إلا أن تقول: "دبّروا حالكم". وكانت نتيجة هذا التدبير أن جهّزت مؤسسة عصام فارس قاعة المحاضرات على الشكل الذي طلبناه، وجمعية العزم والسعادة جهّزت قاعة المكتبة على الشكل الذي طلبناه أيضًا. وجهّزت مؤسسة الصفدي قاعة متميّزة من قاعات التدريس في السنة الأولى بمدرّجاتها وأجهزة التواصل فيها.

لم يتبق من النواقص التي نحن بحاجة إليها إلا ما يمكن أن يجهز المكاتب بمستلزماتها، والصفوف بمقاعدها. فاستأنفنا مسيرتنا بما هو متوفر. وفي السنة التالية 2008-2009 استكملنا تجهيز المعهد بما قدمته الادارة المركزية، وكان كافيًا؛ ومنها المكيّفات والأدوات السمعية البصرية.
كان من دواعي ارتياحي ملاحظة التحسن الواضح في مسيرة المعهد. هذه الشهادة تلقيتها من الكثيرين، ومن العميد ورئيس الجامعة بالذات، وإن كان لا يرضي بعض المتضررين من باب نجاحك يعني فشل غيرك. بدأت أولى ردات الفعل من قبل الأساتذة الذين يتهاونون في توقيت الدوام أو في إنهاء الدروس أو في طريقة المراقبة في الامتحانات. فكنت أستوعب هذه الأمور من خلال الإبقاء على العلاقة الجيدة مع الأساتذة والتفاهم لإزالة ما يمكن أن يترسّب من خلال العلاقة المتبادلة. وغالبًا ما كنت أنجح في ذلك، إلا مع بعض القلة الذين لم يستطيعوا تجاوز آثار الملاحظات التي كنت أبديها على تعاطيهم مع شؤون المعهد.

في هذه الفترة حصلت حادثتان، دمغتا المعهد بالجدية والصرامة. الأولى شكوى تقدمت بها إحدى الطالبات بحق أستاذ اتهمته بالرشوة لقاء تقديم علامات عالية بعد وضع علامة مميزة على المسابقة. وبنتيجة التحقيق أوقف الأستاذ لمدة خمسة وخمسين يومًا. وغُرّم بعد توقيفه عن التدريس وإحالته على التقاعد بمبلغ خمسة وعشرين مليون ليرة، وبعد إدانته بتهمة إلحاق الضرر بسمعة الجامعة وسمعة أساتذتها.

أما الحادثة الثانية، فلم تقل خطورة عن الأولى، لأنها طالت إحدى الطالبات وأصابتها بعارض نفسي كاد يودي بها. ذلك أنها جاءت بناء على طلبنا لتستفسر عن علامة أسقطتها في المادة وهي من أفضل المسابقات التي قدمتها. وكانت في حالة نفسية غير مستقرة. وكان من عادتي أن

أنظر في كل مسابقة مشكوّ منها. أحضرت مسابقتها وأريتها إياها وهي تحمل علامة 35 من 100. تطلّعت فيها مليًا وصرخت، هذه ليست مسابقتي. استفزّني تصريحها وصراخها. مسابقة من هي إذن؟ قلت. لا بد أن أحدًا كتبها لك باسمك. وهذ يستوجب عقابًا مضاعفًا. ما حدث بعد ذلك ما كان ليخطر في بالي يومًا. لقد قفزت الطالبة كالمجنونة وبدأت تقفز وتهبط وهي في صراخ مستمر حتى كاد يلامس رأسها السقف. وهذا ما أرعبني. جاء رئيس قسم اللوازم المسؤول عن حفظ المسابقات يسرّ في أذني، بعد سماعه الصراخ، دعنا نتحقق من بعض الأمور قبل البت في هذه القضية. نظرنا أولًا في ختم المسابقة في نصفيه، الأول على الورقة الملوية وهي الملصوقة بالورقة الرئيسية، والنصف الثاني على صفحة الورقة الأساسية. والمفاجأة كانت عدم تطابق النصفين. هدّأ ذلك من روعي في تلك اللحظة، وفتّح نظري على أمر آخر ما كان ليخطر ببالي مطلقًا، وهو استبدال الاسم باسم آخر على الورقة نفسها. ولزيادة التأكيد طلب مطانيوس معوض (الموظف رئيس القسم) أن يحضر مسابقات أخرى للطالبة على سبيل المقارنة. زاد اليقين عندما تأكدنا أن الخط مغاير وفيشة التعريف على المسابقات تختلف عن فيشة المسابقة المعنيّة. هنا ظهر التزوير بأوضح معانيه. جاء أحدهم وأزال اسم الطالبة عن المسابقة الراسبة ووضع اسمها على مسابقة فائزة، وأعاد الكرة معكوسة، أي وضع اسم الطالبة الثانية على المسابقة الراسبة. نجّح في ذلك الطالبة الراسبة، وأسقط الطالبة الفائزة. والسؤال هنا كيف بدأت العملية؟ وبعد صدور النتائج؟

الطالبة نفسها المساهمة في عملية التزوير جاءت تشتكي بأن ثمة خطأ في نقل العلامات لأنها قدمت مسابقتين جيدتين ومن المستحيل أن ترسب فيهما، مع اسمَي المسابقتين وطلبت منا فقط مراجعتهما للتأكد. وعند المراجعة ظهر الخطأ وبان الصح (المزور) واعتذرنا من الطالبة (المزوّرة). ولأن النتائج صدرت وظهر نجاح الطالبة في المادتين، وبالتالي رسوب طالبتين بعد نجاحهما بالمادتين ذاتهما، استوجب ذلك تصحيح النتائج، وبالتالي إبلاغ كل من الراسبتين في إحدى المادتين بعد نجاحهما، والسبب باعتقادنا، هو وضع العلامتين في غير مكانهما الصحيح. هنا ظهرت الطالبتان الراسبتان، واكتشفنا مكمن التزوير بمراجعة إحداهن. بعد إعادة الوضع إلى ما كان عليه، التفتنا إلى مكان آخر لنعرف من قام بهذه العملية، وبهذا الاحتراف؟

ما كان يحمل مفاتيح مكتب الإدارة إلا المدير، هكذا كان على حد علمي. ولم أدر أن مفاتيح الادارة معطاة من قبل المدير السابق إلى حاجب المعهد يدخل إليه ويخرج منه ساعة يشاء في غياب المدير. وبعد تحقيقات مطولة رفضت الطالبة ذكر اسم من قام بعملية التزوير، لخوفها منه، والمتهم الوحيد أنكر ما نسب إليه. وصل الأمر إلى المباحث وإلى الإدارة المركزية. لم نصل إلى أي نتيجة. وانتهى الأمر بأن طُردت الطالبة من المعهد وسرّح الحاجب من العمل. وانتهى الأمر عند هذا الحد.

لم يقتصر عملي في الادارة على تسيير المعهد وقيامي بالتدريس بنصاب كامل، بل تعدى الأمر ذلك إلى تنظيم المؤتمرات العلمية ابتداء من العام 2008، بالمشاركة مع د. مها كيال، وكان أن انعقد أربعة مؤتمرات بين عامي 2008 و2014 باسم المعهد بالمشاركة في اثنين منها مع جامعة البلمند والجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع؛ هذا بالإضافة إلى تنظيمي وإعدادي لستة مؤتمرات وندوات وورش عمل من 1999 إلى 2003.

في العام 2004 تمّ ترشيحي، دون علمي، لمنصب العميد في معهد العلوم الاجتماعية. لا أدري حتى الآن من الذي رشّحني. تبلغت أنني فزت

بنتيجة الاقتراع مع اثنين من زملائي: فردريك معتوق وابراهيم مارون. كان ذلك بسبب ترقيتي إلى رتبة أستاذ في العام 2003. وكان زميلاي قد نالاها منذ مدة طويلة. أحدهما كان زميل الدراسة منذ أيام الثانوية، والثاني كان الأستاذ المشرف على أطروحتي للدكتوراه.

كان الزميل رشيد شقير عضو مجلس الجامعة في ذلك الحين، قد اقترح الأمر للتداول في مجلس الجامعة، باعتبار أن الثلاثة مسيحيون، ولا بد من التنويع كي لا يُفرض على المعهد عميد من خارجه، حسب التقسيم الطائفي. وهاتفني ليبلغني ذلك حتى لا أتلقى الخبر من غيره، أو أعتبر أن هذه الخطوة موجهة ضدي. فطَمأنتُه وشكرته. وفي مجلس الجامعة تم انتخاب الثلاثة المذكورين، ومنهم طبعًا اسمي. لم أدر بكل ما حصل لا في مجلس الجامعة، ولا قبلًا في مجلس المعهد. هاتفني د. جان جبور ممثل كلية الآداب في مجلس الجامعة ليعاتبني لأنني لم أشكره على اقتراعه لصالحي. فأخبرته بأنني لا علم لي بكل هذا الأمور. بقي الأمر بين أخذ وردّ ما يقارب السنة. وفي بداية 2005 بدأ يظهر اسمي كعميد لمعهد العلوم الاجتماعية منفردًا في الصحف على مدى أسبوع كامل، وظهر في ترجيحات بقية الكليات والمعاهد مرشحان أو ثلاثة، على أن يختار مجلس الوزراء واحدًا من كل كلية أو معهد. بقي الأمر على هذه الحال لفترة، إلى أن تحدّدت جلسة لمجلس الوزراء في 16 أو 17 شباط 2005 للبت بالأمر والتعيين. وكان أن استشهد الرئيس الحريري في 14 منه، كما هو معروف، وبقي عمداء الجامعة بالتكليف حتى تعيّنوا رسميًا بعد إحالتي على التقاعد في العام 2014.

ما يجدر ذكره في هذا الاطار هو خسارتي للسنة السابعة الوحيدة التي منحت لي بسبب إدارتي للمعهد، وبإصرار من العميد ورئيس الجامعة. فكنت الوحيد الذي قضيت في الجامعة إثنين وعشرين سنة ولم أحصل على إجازة السنة السابعة، وخرجت منها دون كلمة "يسلمو"، إلا، والحق يقال، ما قام به مدير المعهد اللاحق من طقوس التكريم لي ولزملائي، ومنهم عميد المعهد.

لقد أدى تنزيل الحد الأدنى لعلامات القبول للتسجيل في شهادة الدكتوراه إلى كارثة حقيقية ما زال المعهد يعاني منها إلى اليوم. فظهر في المشهد الأكاديمي مئات الطلاب الذين حصلوا على شهادة الدبلوم منذ عقود، وصار بإمكانهم التسجيل لمرحلة الدكتوراه، مع سهولة إمكانية التسجيل بعد مناقشة المشروع من قبل لجنة توافق عليه في الأغلب، مع بعض التعديلات. صار لدى المعهد مئات الطلاب يعملون للحصول على شهادة الدكتوراه. ضاق المعهد بهم، وقلّ عدد الأساتذة المخوّلين الإشراف على طلاب الدكتوراه. وتم العمل على ترفيع المعيدين والأساتذة المساعدين بآلية متساهلة للحصول على أكبر عدد ممكن منهم، حتى ولو كانت مقالاتهم منشورة في الصحف اليومية، أو لا علاقة لها باختصاصهم، أو ذات منهجية تقنية لا علاقة لها بالأصالة وبالأبحاث الجادّة. ذلك كله لاحتواء العدد المتزايد من الطلاب، من ناحية؛ ولفتح السقف للأساتذة الذين بأكثريتهم يستحقون ذلك، نظرًا لما قدموه من أبحاث أكاديمية جديرة بالاعتبار والتصنيف. ونتيجة ما حصل، بعد ذلك، معروفة للجميع.

ليس هذا فحسب، بل عملت الادارة المركزية بشخص رئيسها ومجلسها بحرمان الأساتذة من سنوات الاشراف بحجة تجاوز الطلاب الفترة المقررة لإنجاز أطاريحهم، وبالتالي لا يحق للأستاذ تعويضات الإشراف عليها خارج هذه المدة المقررة، أولًا بثلاث سنوات، ومن ثم بخمس سنوات. والأهم من ذلك أن هذا القطع قد تم بعد تنفيذ فترة الاشراف بسنتين أو ثلاث سنوات. إنجاز لم تفعله أي شركة خاصة في

لبنان. وذلك كله باسم إيقاف الهدر، والتقشف الذي لا يسري إلا على الأساتذة والمستلزمات الأكاديمية.

بالمقابل، ما كان علي أن أفعل تجاه جامعتي وتجاه معهدي الذي فيه أكملت اختصاصي الأكاديمي، ومارست التدريس؟
كنت أمارس البحث السوسيولوجي قبل أن أنال شهادة الدكتوراه. وقد نشرت بعد نيلي الجدارة بحثين أعتبرهما من أهم الأبحاث التي عقدتها؛ أحدهما عن الطائفية، البحث الذي كتبته قبل نيلي شهادة الجدارة العام 1978، وهو القسم الأول من كتاب "الدولة المؤجّلة" الذي صدر في العام 2000. هذه المعلومة لم يعرفها أحد من قبل. أما الثاني فقد تناول منظومة التسميات في قرية لبنانية، وقد عقدته بعد نيلي شهادة الجدارة مباشرة، وقد نشر في مجلة الفكر العربي العدد 68، قبل نيلي شهادة الدكتوراه بسنوات.

ما أنجزته من أبحاث ومؤلفات جاء نتيجة لشغفي العلمي في البحث والكتابة. نشرت في أغلب المجلات الدورية اللبنانية وبعض الدوريات العربية. وشاركت في ندوات ومؤتمرات لبنانية وعربية باسم معهد العلوم الاجتماعية، وشاركت في أبحاث نشرت في كتب لمجموعة باحثين، وشاركت آخرين في كتابة مؤلفات متخصصة في السوسيولوجيا. كما وضعت كتابًا عن سيرة علم من أعلام الصحافة في الشمال بناء على منحة مقدمة في هذا الخصوص. ووضعت المؤلفات في سوسيولوجيا المعرفة والثقافة والسياسة والدين والتي وصلت إلى ثلاثة وعشرين كتابًا، منها مدوّنة الثقافة الشعبية العربية (أربعة كتب منفصلة). وكان لمؤلفاتي صداها الإيجابي بصفتي أحد أساتذة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. وقمت بما يتوجب علي من نشاطات وطنية واجتماعية وسياسية لما يمكن أن يسمى بالعمل الوطني لنصرة قضايا الحق العربية ومنها قضية فلسطين والقضية اللبنانية والقضايا العربية الناشئة عن السيطرة الاستعمارية العاملة على نهب الموارد الطبيعية في بلادنا.

قمت بإجراء مقابلات إذاعية وتلفزيونية متعدّدة شملت إذاعات لبنانية ودولية منها إذاعة النور والاذاعة اللبنانية وإذاعة الشعب وإذاعة مونتي كارلو الدولية والإذاعة العربية وإذاعة تريبل أس في ملبورن أستراليا؛ وفي أغلب محطات التلفزة في لبنان والمحطات الفضائية الجزيرة وأم بي سي، وفلسطين اليوم والميادين والمنار والعالم وسمر الإيرانيتين وغيرها. ومواضيع البحث كانت تتناول مسائل سوسيولوجية وباسم معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

د. عاطف الموسوي
مدير الفرع الاول (2015 - 2018)

لم يكن التخصص في العلوم الاجتماعية خيارًا أولًا لي في مسيرتي العلمية إذ أنني تخصصت في الكهرباء والإلكترونيك، وتعينت في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في وزارة التربية بصفة أستاذ تعليم ثانوي سنة 1985. وفي سنة 1992 عدت إلى الجامعة واخترت العلوم الاجتماعية من باب الفضول العلمي لتوسيع آفاقي العلمية في الفكر الاجتماعي من باب الهواية المعرفية وليس من أجل البحث عن فرصة عمل مستقبلي، فمعرفة المجتمع بطريقة علمية، شكلت حافزًا أساسيًا للعودة إلى مقاعد الدراسة من السنة الأولى إلى الدكتوراة، وكانت الأبحاث التي أنجزتها في الجدارة والدبلوم وأطروحة الدكتوراة تهدف بالدرجة الأولى إلى تكوين معرفة أعمق بالواقع الاجتماعي.

لقد كان هاجسي الأساسي هو تحصيل أكبر كمية معلومات من الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بمعرفة، بل كانوا يساعدونني دون كلل أو ملل في نطاق المعرفة العلمية والعلاقة لم تقتصر على المحاضرات داخل الجامعة، بل كان يتم تنظيم الندوات والحلقات البحثية في المواضيع الأنتروبولوجية والسياسية في أماكن متعددة، وكانت العلاقة تتصف بالحميمية والصداقة المسؤولة. كان لدي الرغبة في التعمق في مجال علم الاجتماع السياسي، وكان هناك مجموعة مهمة من الأساتذة الذين يدرسون مواد هذا الاختصاص فضلاً عن كونه يشبع فضولي العلمي.

كان الهم الأساسي الذي يؤرقني وقتها يتعلق بالوضع السياسي في البلاد والأزمات والحروب التي كانت دائرة في حينه، وكان الهم المعرفي هو الأساس لمعرفة الدوافع والأسباب غير الطافية على السطح الإعلامي والخطاب السياسي الشعبوي الذي يمتهنه رجال السياسة في تحريك الغرائز لدى المناصرين من الجماهير، وذلك في مقاربة موضوعية غير منحازة لأي طرف بغية الاطلاع على الحقائق الكامنة خلف الخطب الرنانة لقادة التيارات السياسية المتنوعة المشارب الإيديولوجية والطائفية والمذهبية.

لقد أنجزت بحثًا يتعلق بثورة الجياع عام1996، وبحثًا آخر عن السجون في البقاع ، وبحثًا عن النخبة السياسية الشيعية في لبنان، وعن الشيعة والسلطة، وآخر تناول الأنظمة الانتخابية والسلوك السياسي.
وأرى من خلال تخصصي في العلوم الاجتماعية أنني وجدت نفسي على صعيد البناء المعرفي الذاتي دون كلل أو ملل أو ضجر بحيث أن ممارستي التدريس لمواد الكهرباء والإلكترونيك باتت مملة واجترارًا دون أي أفق للتطور المعرفي، بينما في العلوم الاجتماعية المسائل لا تهدأ، والإشكاليات لا تنتهي والحقائق نسبية غير قطعية لذلك هي عرضة دائما للنقد والتطوير، أما في الكهرباء فالحال مختلفة.

وهذا البناء المعرفي سيظل مستمرًا إلى مرحلة ما بعد التقاعد. فالباحث لا يتوقف نشاطه مع سن التقاعد، والأستاذ الجامعي لا يموت قاعدًا كما في الوظائف الأخرى، وإنما يعيش الشباب والتجدد مهما بلغ به العمر.

مهم أن أقول في هذا السياق، رحم الله فؤاد شهاب الذي بادر إلى إنشاء معهد العلوم الاجتماعية لأنه ركيزة أساسية في البناء الوطني الفعال من خلال محاولة حل المشكلات الاجتماعية بروح علمية.

د. عبد الله السيد
مدير الفرع الرابع (2017)
سيرة أكاديمية

لقد لفتني منذ البداية، تخصص علم الاجتماع باعتباره العلم الذي يعنى بالدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي للأفراد، والأساليب التي ينتظم بها المجتمع باتباع المنهج العلمي، وبالتالي فهو العلم الذي يهتم بالقواعد والعمليات الاجتماعية التي تربط وتفصل الناس ليس فقط كأفراد، لكن كأعضاء جمعيات ومجموعات ومؤسسات.

بناءً عليه، ولشدة شغفي في الموضوع، دخلت إلى تخصص علم الاجتماع للتعرف أكثر وعن كثب إلى طبيعة الواقع الاجتماعي الذي نعيش فيه، سواء في وطننا لبنان بشكل خاص، أو في أوطاننا العربية بشكل عام.

لماذا اخترت الجامعة اللبنانية مكانًا للدراسة، فببساطة لأنها جامعة الوطن، جامعة عموم اللبنانيين، البعيدة كل البعد عن أي انتماء أحادي، مذهبي أو طائفي، ولأنها الجامعة الوحيدة التي تقدم التعليم المجاني لعموم المواطنين اللبنانيين.

أما عن الحياة في الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية، في حينها، أي في العام 1978، حيث بدأت رحلتي العلمية، فقد كان المعهد عبارة عن خلية فكرية ومعرفية تجسدت فيه حوارات على كل صعيد سواءًا كان ذلك خلال المحاضرات داخل الصفوف، أو في الاستراحة. وهذه الحوارات كانت تدور حول السياسة والاجتماع والاقتصاد... فقد كان يشغلنا في حينها، هم المعرفة من أجل إثبات الذات على الصعيد الشخصي وعلى الصعيد المجتمعي.
لقد بدأت رحلتي العلمية في معهد العلوم الاجتماعية كطالب بعد العام1977، وتحديدًا في العام 1979 إلى نهاية العام 1984 حيث حصلت على الإجازة التعليمية في علم الاجتماع، ودبلوم دراسات معمّقة في علم الاجتماع الديني في حينها. بعد ذلك، انتقلت إلى انكلترا لمتابعة الدراسات العليا حيث حصلت على ماجستير ودكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية حيث كان التخصص الدقيق، "علم اجتماع ديني وأنثروبولوجيا دينية".

من الأسس التي جعلتني أنتقي تخصص علم الاجتماع الديني والأنثروبولوجيا الدينية، هو إدراكي منذ

البداية، بأن الظاهرة الدينية في المجتمع سوف تكون هي الظاهرة الأكثر إلحاحًا، والأكثر انتشارًا، وسوف تكون الظاهرة المهيمنة في المجتمع كما نلحظ اليوم والتي تحتاج إلى قراءة علمية موضوعية للوصول إلى حقيقتها ما أمكن ذلك.

أمّا الأبحاث التي شغلتني طيلة عملي في الجامعة اللبنانية، فقد كانت في موضوع الظاهرة الدينية بحكم تخصصي، حيث كتبت ونشرت العديد من الأبحاث في هذا الموضوع كان أولها في "اللغة الإنكليزية"، حيث استثمرت مخزون القراءة في الأدبيات الغربية بشأن الظاهرة الدينية يوم كنت طالبًا في إنكلترا فكتبت أول بحث لي تمّ تقييمه كبحث أصيل، نُشر في مجلة المعهد تحت عنوان: "قراءة في الفكر الغربي حول الأصولية الاسلامية". وبعدها، فقد نشرت العديد من الأبحاث كان آخرها تحت عنوان: "الاسلاموفوبيا - إحدى مظاهر العلاقة التاريخية بين الإسلام والغرب" وتمّ نشره أيضًا في مجلة المعهد. ومن الموضوعات التي كتبت فيها ونشرتها أيضًا كانت في موضوع التكفير وأثره على المجتمع، كذلك في "اللغة الانكليزية" "القراءة الغربية للنظام السياسي الاسلامي - وجهة نظر نقدية"، كذلك ظهرت لي أبحاث أخرى في موضوع "نقد صورة العرب والمسلمين في الإعلام الغربي"، بالإضافة إلى بحث آخر في موضوع "الإفلات من العقاب - وجهة نظر اسلامية"، يتحدث عن جرائم الإبادة أو القتل التي لا يعاقب عليها الفاعل. ناهيك عن أبحاث أخرى في موضوع "العولمة بين صراع الحضارات ونهاية التاريخ"، إضافة إلى بحث آخر في موضوع "حل النزاعات"، حيث حصلت مؤخرًا على دبلوم في هذا الصدد من جامعة "Uppsala" في السويد. إضافة إلى ترجمة العديد من الأبحاث في موضوع الجاليات الاسلامية في الغرب.

أما إلى جهة دور التخصص في العلوم الاجتماعية، أثناء التخصص وبعده في مجال العمل، فقد اكتسبت شخصية بحثية أكاديمية ناقدة على أكثر من صعيد مع بناء معرفي ذاتي أكسبني المزيد من النظر الثاقب في قضايا المجتمع، مع قراءة لظواهر اليوم الاجتماعية اللبنانية والعربية بمنهج علمي من خلال الاستفادة من المعين النظري لكافة المدارس في علم الاجتماع الأمر الذي جعلني أنتج المزيد من الأبحاث الاكاديمية، ناهيك عن الوعي المنهجي في مقاربة كافة الموضوعات.

إن كل ذلك يمكن اعتباره مساهمة معرفية يمكن الاستفادة منها في الحقل المعرفي للدارس والباحث على حدٍ سواء، والذي يعتبر مساهمة ذات قيمة عالية على المستوى البحثي وعلى المستوى الوطني

أخيرًا، إن معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية قد ارتقى مؤخرًا إلى مصاف المعاهد العالمية الأخرى عبر تجديده ببرامج جديدة وآليات عمل أخرى على الصعيد البحثي والمعرفي، وعلى الصعيد المهني من خلال اقرار نظام الوحدات فيه، ومن خلال تفريع الاختصاصات إلى "بحثي" و "مهني" الأمر ما أدخل المزيد من الحيوية على عمل المعهد فاستقطب المزيد من الطلاب الجدد من خارج اختصاص علم الاجتماع من أجل الاستفادة من التخصص المهني "ماستر مهني" المتعدد الجوانب. كل ذلك، لا يمكن أن يحصل من دون جهود رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور فؤاد أيوب ومجلس الجامعة الكريم، كل ذلك لم يكن ليحصل لولا الجهد الكبير والمميز الذي بذلته عميدة المعهد البروفسورة مارلين حيدر التي تفانت في عملها إلى حد الإنهاك، وكذلك رئيسة مركز الأبحاث البروفسورة مها كيال، إضافة إلى جهد مدراء الفروع والزملاء أساتذة المعهد.

مسيرة بحثية وتجربة أكاديمية
العميد عبد الغني عماد
(2014- 2013)

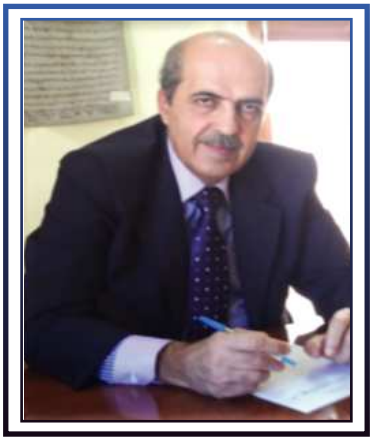

اختياري التخصص في العلوم الاجتماعية ارتبط بشكل أساسي باهتماماتي الثقافية، فقد تنقلت قبل العام 1975 بين التاريخ والفلسفة والحقوق، بل وحتى هندسة الميكانيكا العامة (General Mechanic) التي نلت فيها شهادة TS، إلى أن استقررت بعد العام 1975 على التخصص في علم الاجتماع بدءًا بالأنثروبولوجيا وانتهاء بعلم اجتماع المعرفة الذي وجدت فيه منهجًا ومجالًا معرفيًا رحبًا يوفر فهمًا أعمق لمجتمعاتنا وأزماته البنيوية.

مع تجربتي كأستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية مطلع التسعينات تمحورت اهتماماتي الفكرية والأكاديمية والبحثية بشكل تدريجي حول أربعة اتجاهات:

المحور الأول تركز على الاختصاص السوسيولوجي حيث وجدت أن مسألة البحث العلمي في مجال الاختصاص تحتاج إلى توفير العدة المنهجية المناسبة للطلاب، فعملت على تركيز الاهتمام بهذا الجانب بين طلابي وصدر لي عددٌ من الكتب والمؤلفات أهمها كتابان عن دار الطليعة: "منهجية البحث في علم الاجتماع " و"علم الاجتماع والبحث العلمي" . وقبلهما صدر كتابي "البحث السيوسيولوجي، مراحله وتقنياته " عن دار جروس برس. ثم تركزت جهودي ضمن الاختصاص على مشروع بحثي متكامل حول المعرفة والثقافة والهوية. صدر له في إطار هذا المشروع البحثي ثلاثة كتب "سوسيولوجيا الثقافة في المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة"، عن مركز دراسات الوحدة العربية (2006) طبع ثلاث طبعات حتى الآن. ثم صدر كتابي الثاني "سوسيولوجيا الهوية، جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء" (2017) عن مركز دراسات الوحدة العربية أيضًا، ليصدر بعد ذلك الكتاب الثالث "الهوية والمعرفة، المجتمع والدين، الاتجاهات الجديدة والمقاربات العربية" عن دار الطليعة. وفي سياق هذه الثلاثية السوسيولوجية صدر لي كتاب "الثقافة وتكنولوجيا الاتصال، التغييرات والتحولات في عصر العولمة"، عن دار مجد.

المحور الثاني الذي استقطب اهتمامي مبكرًا تركز على القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي وشؤون الفكر العربي عمومًا، فصدر كتابي " ثقافة العنف في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية " عن دار الطليعة، وهو الكتاب الذي لفت الأنظار حين صدوره متزامنًا مع تفجر انتفاضة الحجارة في فلسطين، وفيه محاولة لتوظيف مناهج التحليل السوسيو- معرفي في دراسة الصراع العربي الإسرائيلي. وفي السياق ذاته صدر كتاب " صناعة الإرهاب، في البحث عن موطن العنف الحقيقي " عن دار النفائس، تبعه كتاب "عبء الآخر، صورة العدو في العقل السياسي الأميركي" عن دار الإنشاء، ثم" العرب والعالم بعد 11 أيلول" في إطار عمل مشترك مع مركز دراسات الوحدة العربية، هذا فضلًا عن العديد من الأبحاث والدراسات في الدوريات العربية.

المحور الثالث تركز حول شؤون الدين والمجتمع وظاهرة الإسلام السياسي الصاعد والذي كانت أغلب الدراسات حوله مؤدلجة وبعيدة عن أصول التحليل السوسيولوجي والمعرفي، وفي محاولة لتقديم مقاربة العلوم الاجتماعية لهذه الظاهرة عملت على التعمق في دراستها ميدانيًا منذ مطلع التسعينات، فصدر لي عدد كبير من الأبحاث والمؤلفات حولها، أهمها: "حاكمية الله وسلطان الفقيه، قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة" عن دار الطليعة والذي طبع أكثر من مرة منذ صدوره في العام 1997، والذي تميز بنفحة استشرافية بانت بشكل واضح بعد سبتمبر/ أيلول ما جعل الكتاب مرجعًا لا غنى عنه لدارسي الحركات الإسلامية.

أما كتابي الثاني الذي جاء تحت عنوان "الحركات الإسلامية في لبنان، إشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع" والصادر عن دار الطليعة (2005)، فقد أصبح بمقارباته النظرية والميدانية المرجع الاساسي لدارسي الحركات الاسلامية في لبنان، وتلاه كتاب "إسلاميو لبنان، الوحدة والاختلاف على أرض المستحيل" الصادر عن مركز المسبار (2012) ثم "السلفية والسلفيون، الهوية والمغايرة - قراءة في التجربة اللبنانية" الصادر عن مركز الحضارة (2016)، لتشكل هذه الكتابات محاولة علمية لتأسيس مقاربة سوسيولوجية في دراسة الإسلام السياسي وتحولاته في لبنان والعالم العربي.

وفي هذا السياق، شكلت تجربتي في البحث الجماعي المشترك، لمدة أربع سنوات (2009-2013) لإنتاج عمل موسوعي شامل لكتابة تاريخ الحركات الإسلامية في الوطن العربي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، من خلال الإشراف على المشروع البحثي العربي الأول في العالم العربي في هذا المجال وبالتعاون مع أكثر من ثلاثين باحثًا عربيًا من مختلف البلدان العربية (وقد صدرت طبعتها الأولى عام 2013 في جزأين من 2624 صفحة)، لتشكل علامة فارقة ومتميزة في مجالها، ما جعلها المرجع الأساس لكتابة تاريخ الحركات الإسلامية والإسلام السياسي في الوطن العربي. وفي سياق هذه الأبحاث صدر لي كتاب "الاسلاميون بين الثورة والدولة، اشكالية انتاج النموذج وبناء الخطاب"، 2014 عن مركز دراسات الوحدة العربية، استقطب حيزًا هامًا من النقاش في مراكز البحث وعند المتابعين للإنتاج العلمي في هذا الموضوع.

أما **المحور الرابع** الذي استقطب اهتمامي فيتركز على التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية في المدينة العربية ومناقشة أطروحة المدينة الاسلامية في زمن التحولات والتي تصاعد الاهتمام بها في الأوساط الأكاديمية والاستشرافية، وقد استند هذا المحور إلى جهد وثائقي وتحليلي ضخم بدأ في كتابي "السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر "(دار النفائس،1993) منطلقًا فيه من دراسة مقارنة للتاريخ السياسي والاجتماعي لثلاث مدن في بلاد الشام (دمشق - حلب - طرابلس) باعتبارها عواصم الولايات المعتمدة في التقسيم العثماني لتلك الحقبة، ومعتمدًا في مشروعي البحثي على جهود كنت قد بدأت بها مع أطروحة الدكتوراه في دراسة وثائق المحاكم الشرعية والسير والتراجم في تلك المدن التي تعتبر من أهم المصادر التاريخية لتلك المرحلة. ثم تلاه في هذا المحور العمل الوثائقي والتاريخي والسوسيولوجي لمدينة طرابلس (لبنان)، وكان أبرزه في هذا المجال كتاب "مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية" وكتاب "الجهاز الديني والعائلات الدينية في طرابلس" استنادًا إلى وثائق محكمة طرابلس الشرعية والتي كشف فيها النقاب عن وثائق تدرس للمرة الأولى. ففتحت هذه الأعمال والمؤلفات فتحت الباب بالإضافة إلى أبحاث عديدة نشرتها ضمن أعمال مشتركة مع

جامعات ومراكز بحثية متعددة (اليسوعية - الكسليك- البلمند - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية وغيرها)، ولتأسيس مركز "إحياء التراث الوثائقي والثقافي لمدينة طرابلس"، والذي قمت بالتعاون مع بعض طلابي وزملائي الباحثين في هذا الحقل البحثي بإطلاقه منذ عام 2008. وهو اليوم من أهم المراكز البحثية التي تعنى بالوثائق العثمانية في لبنان. فمن خلال هذا المركز الذي أشرف عليه أعمل مع طلابي على الحفاظ على هذا التراث الوثائقي الضخم والمتمثل في مخطوطات محكمة ولاية طرابلس الشرعية العثمانية التي تعود إلى العام 1666م مع فريق من الباحثين المتخصصين، حيث تم حتى اليوم إنقاذ أكثر من 50 ألف وثيقة، تضيء على التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لما يقرب من نصف لبنان بالإضافة إلى الساحل السوري، وهي تعتبر من الكنوز الوثائقية الهامة وتمثل إرثًا وثائقيًا ضخمًا بدأت بعض طلائع ثماره تبصر النور من خلال عديد من الأبحاث الجامعية اللبنانية والعربية التي اعتمدت على ما أنجزه المركز من وثائق محققة وضعت بتصرف الباحثين والطلاب، هذا فضلًا عما أنتجه المركز من كتب وأبحاث نشر بعضها في مجلد صادر عن المركز من 515 صفحة، ومن ثم من خلال الموقع الإلكتروني (tourathtripoli.com) المتميز الذي أتابعه وأشرف عليه.

وفي المحصلة يتمثل رصيدي البحثي (حتى الآن) في: 32 كتابًا ومؤلفًا، فضلًا عن 15 كتابًا وعملًا مشتركًا مع آخرين بالإضافة، إلى حوالي 80 من الأبحاث المنشورة في الدوريات المحكمة والمتخصصة، والمشاركة في أكثر من 95 مؤتمرًا متخصصًا صدرت أغلب أعمالها مطبوعة، فضلًا عن الإشراف الأكاديمي على أطروحات الدكتوراه (الأشراف على 19 ومناقشة وتحكيم 50) ورسائل الماستر وأبحاث الدبلوم (الإشراف على 51 ومناقشة وتحكيم 61 رسالة) في الجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات العربية والأجنبية.

أما نظرتي للعلوم الاجتماعية ولدورها بعد هذه التجربة فيمكن اختصارها بأن هذا الباب من العلوم أصبح يلعب دورًا مهمًا ومرموقًا في قائمة العلوم الحديثة. وهي بالإضافة إلى ذلك تلعب دورًا حيويًا في تحليل أوضاع المجتمع وتغيراته، ويعتمد عليها العديد من دول العالم المتقدمة بوصفها توفر وسائل هامة لمواجهة متطلبات التكييف والتطور والتعامل مع الواقع وتحدياته، وقد أصبحت منهجياتها ونظرياتها، أدوات أساسية لمعرفة ما يدور في المجتمع؛ ومن ثم للعمل على سن التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تحقق له آفاقًا جديدة لتطور المجتمع وتنميته، وربما لضبط بعض اتجاهاته.

ومع العلوم الاجتماعية الحديثة لم يعد النقد الاجتماعي أو الثقافي أمرًا فلسفيًا مجردًا يقوم على التنظير الفلسفي أو الطموحات الأخلاقية، كما كان عليه الحال من فلاسفة القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ممن تطلعوا إلى إقامة مجتمع فاضل متحضر. بل على العكس من ذلك تمامًا، تقوم العلوم الاجتماعية، بالاعتماد على فلسفة ومنهجية علمية متطورة، على أساس دراسة الواقع الاجتماعي والعمل على سبر أغواره من أجل فهم أفضل لما يجري، ومن ثم إمكانية تفسيره أو تعليله، مع سعي طموح للتوصل إلى قوانين أو عموميات يمكن عدها سننًا أو قواعد اجتماعية، يفسر على أساسها السلوك الاجتماعي.

ولقد أدى اعتماد هذه الأساليب المنهجية العلمية إلى السعي وبشكل منهجي منظم إلى إبداع وسائل عديدة كمية وكيفية، تسمح للمختص في العلوم الاجتماعية بجمع البيانات والمعلومات التي تؤهله لأن يقارن ويوازن بين هذه البيانات فيتمكن في المحصلة من فهم الواقع الاجتماعي وتحليله. ويمكننا

في هذا المجال التأكيد على أن المنهجية العلمية تطورت وتتطور بشكل مستمر وبسرعة مذهلة. ولقد ساعدت علوم الإحصاء والحاسبات في تقدم هذه المنهجية وتطورها، بحيث يمكننا الحديث عن قدرات ومهارات عالية الجودة في مجالات المسوح والدراسات الاجتماعية بشكل عام. وتوسعت تطبيقاتها في كل المجالات التي تتطلب دراسة اتجاهات أفراد المجتمع ومواقفهم وسلوكهم، وتطورت أساليب تحليلية متقدمة لتحليل البيانات. ولم يقتصر الحال على ذلك، إذ تطورت أيضًا وسائل التحليل الكيفي من ملاحظة وتأويل، وبشكل مذهل، حيث نجد اليوم أن العديد من الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيومعرفية تقدم ملاحظات تفصيلية عن ثقافات مجتمعات عديدة. وتولد من توسع الاعتماد على مصداقية العلوم الاجتماعية، قيام العديد من الجهود لتداخل العلوم الاجتماعية (الاجتماعية الثقافية، السياسية، الاقتصادية، السلوكية.. الخ) وتكاملها مع بعضها البعض. وقامت أيضًا جهود مبدعة في مجالات السلوك الإنساني الاجتماعي وعلى الأخص في مجالات الإدارة لتبسيط مفاهيم العلوم الاجتماعية والسعي لتقديمها لجماهير الناس للإفادة منها.

لكن مع زيادة الاهتمام بالعلوم الاجتماعية وازدهارها في العالم الحديث، توسعت وتفرعت مدارسها النظرية ومناهجها، واحتدم الجدل حول العديد من مفاهيمها وتصوراتها النظرية، بل وكثر نقد الأفكار فيما بين هذه المدارس والمنهجيات، مما ولّد عند البعض نوعًا من اللبس، خاصة أن إمكانيات هذه العلوم أصبحت ذات طابع مؤدلج وأحيانًا مسيّس، مما استدعى قيام فروع في علم الاجتماع تهتم بدراسة هذه التعددية، منها علم اجتماع المعرفة والعلم واللغة، وهذه الفروع تسهم في تعميق الكيفية التي تتشكل على أساسها المعرفة وتتوضح، وفي تمكين المختص من فرز الأسئلة الشائكة وتقديمها في كيفية تلقي نتائج العلوم الاجتماعية وقبولها. وما يزيد من تعقد الأمور تدفق المعرفة المتزايد، وتغيرات العالم السريعة والتي تتطلب تحليلات ودراسات آنية.

إن ما تقدم يدعونا إلى مضاعفة الاهتمام بموقع ودور العلوم الاجتماعية وأهميتها في الدوائر العلمية والأكاديمية والمجتمعية وعدم الاستسلام للنزعة المهنية التي تريد أن تحول الباحث السوسيولوجي إلى موظف أو خبير تكنوقراطي مفصول عن مجتمعه وهمومه.

الكثير من بلدان العالم حيث يجد الباحث الاجتماعي نفسه أمام ضرورة التدقيق في الدراسات المقدمة وبذل الجهد للوصول بها إلى درجة عالية من الجودة والدقة والموضوعية، فإن واقع الحال عندنا في لبنان وأيضًا في العالم العربي مختلف جدًا؛ إذ لا يزال الباحث المختص لا يجد الدعم المؤسسي الكافي، أو الميزانيات الضرورية للقيام بدراسة موسعة وتفصيلية، ولا يتمكن من الاعتماد على فريق مساعد من الباحثين، بل وأحيانًا كثيرة قد يكون الموضوع الذي ينوي دراسته من الموضوعات التي لا يسمح البحث فيها أو دراستها لأنها من الموضوعات المحرمة أو التي لا ترغب السلطات في قيام أحد بدراستها. والأدهى من كل ذلك عند نشر الدراسة، هل هناك جماعة مرجعية سيتوجه إليها بدراساته، فتقوم بالتعليق عليها ونقدها من أجل ضمان تراكم معرفي يمكّن جميع الدارسين والمختصين من الوصول إلى نتائج يمكن الركون اليها مؤقتًا؟. للأسف إن الجماعة العلمية، والمناخات المعرفية والرفقة الأكاديمية لا تزال تقاليدها عندنا ضعيفة على عكس المجتمعات الغربية.

وإذا كانت الدراسات الاجتماعية تؤخذ بجدية في

صحيح أن الأبحاث الاجتماعية دراسات تعري المجتمع وتفضح الكثير من المسكوت عنه أو الذي يتم تجاهله بقصدية، وهي قد تفجر قضايا ومشكلات يرى الكثيرون أن عدم الاعتراف بها أو تجاهلها قد يكون مطلوبًا، لكن يبقى السؤال المحير دائمًا: هل بإمكاننا أن نتجاهل الواقع حتى تتفاقم الأمور وتخرج عن إمكانية السيطرة عليها واحتوائها أو تعديلها وتجاوزها؟ هل من المعقول أن نبقى على جهل بما يجري في مجتمعاتنا، بينما تتوافر المعلومات والبيانات ومن ثم التحليلات عن أوطاننا ومجتمعاتنا عند باحثين وعند مراكز علمية في الخارج ترصد ما يجري في مجتمعاتنا؟

في نظرنا، حتى ننهض بالعلوم الاجتماعية في العالم العربي، يجب أن نؤمن بأهمية العلوم الاجتماعية وجدواها أولًا، ثم بعد ذلك علينا تجاوز الجهود الفردية المحدودة، وولوج عوالم الدراسات والبحوث الفريقية، وإقامة المراكز البحثية التي تحظى بدعم واعتراف رسمي قوي، مع إعطاء هذه المراكز هامشًا كبيرًا من الحرية والاستقلالية يمكن الباحثين من القيام بدراساتهم في جو حر يسمح لهم بالوصول إلى نتائج موضوعية. ويجب أن يعد هذا التعاون بين المؤسسات الرسمية ومراكز البحوث شراكة ضرورية وملحة لقيام مجتمع أكثر عقلانية واعتمادًا على المنهج العلمي. وبطبيعة الحال. أن تكون هذه المراكز فاعلة وشريكة في التخطيط وصنع القرار الرسمي بما يعادل مثيلاتها في دول العالم المتقدم.

وتجربتي في الفترة القصيرة التي توليت فيها عمادة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية زادتني قناعة بهذه الخلاصات، والتي سعيت فيها إلى إعادة النظر بالمناهج المعتمدة في المعهد التي كان قد مر عليها حوالي ال 30 سنة دون تحديث وتجديد بسبب الحرب، رغم الثورة التي حدثت على مستوى العلوم الاجتماعية في العالم، من جهة أخرى كان على المعهد أن يلبي وظائف جديدة استجدت في سوق العمل وأن يتصدى للمنافسة التي يتعرض لها.

وانسجامًا مع تطبيق البرامج الجديدة في الجامعة اللبنانية (L.M.D) والتي كان المعهد لا يزال متخلفًا عن الالتحاق بها، بدأت فور تسلمي مهام العمادة بتدشين ورشة عمل مع لجنة من الأساتذة لإعادة النظر بالمناهج القديمة نجح فيها المعهد بتخطي العقبات بعد نقاشات موسعة، واعتراضات عديدة، توجت في النهاية بإقرار البرامج الجديدة لمرحلة الإجازة وتوصيف كافة المواد من جديد في ورشة أكاديمية شارك فيها كل اساتذة المقررات من كل الفروع، وفعلًا بدأ التعليم على أساسها مطلع العام الدراسي 2014-2015، كما تم إقرار وإصدار الدليل الموحد لإعداد الرسائل والأطروحات والذي كان موضع خلاف واجتهادات متعارضة أيضًا. الا أن ما يؤسف له هو التعامل مع مركز الأبحاث في المعهد في ظل الميزانيات الفقيرة التي كانت تخصص له، فضلًا عن وضعه الإداري والتنظيمي الذي كان يحتاج إلى تطوير وتحديث ينسجم مع المهام المنوطة به، وهو ما نراهن به على النهوض به مع الزملاء الذين يتابعونه بمزيد من الاهتمام.

السيرة الأكاديمية
أ.د. علي مرتضى الموسوي

شكّلت الجامعة اللبنانية، الجامعة العامة الوحيدة والمجانية في لبنان، فرصة لأبناء ذوي الدخل المحدود، الفئة التي أنتمي اليها في الستينيات من القرن الماضي؛ فلولا الجامعة اللبنانية لما أكملت تعليمي العالي، ولا كنت ما أنا عليه الآن.

إختيار معهد العلوم الإجتماعية لم يكن له الأولوية، لأنني لم أكن أعرف بوجوده؛ بعد حيازتي، في العام 1968، على شهادة الثانوية العامة (الفلسفة) قرّرت الانتساب إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية (قسم التاريخ)، لمتابعة تعليمي العالي. كنت من المواظبين على الحضور في السنة الأولى (ثقافة عامّة)، وهي سنة تحضيرية للإنتقال بعدها إلى الإختصاص. تقدّم أكثر من 1000 طالب للامتحانات النهائية في السنة الأولى ولم ينجح إلا 4 طلاب في الدورة الأولى (عميد كلية الآداب آنذاك د. أحمد مكّي)، فافترضنا، أنا وعدد من زملائي، أن ما أتاحته الدولة من تعليم شبه مجاني هناك من يحاول حجبه بحجة المستوى. مجرّد سماعي بمعهد العلوم الإجتماعية، وبعد إطلاعي على المواد التعليمية المعلن عنها، والتي تتوزّع على ثلاث سنوات للحصول على الإجازة، لهذه الأسباب مجتمعة إتخذت قرار الإنتساب إلى المعهد في العام الجامعي 1969-1970، وبعد حصولي على الدكتوراة من فرنسا في العام 1985، لم يتسنّ لي التعاقد مع الجامعة، كأستاذ في الفرعين الرابع والخامس من معهد العلوم الإجتماعية، إلّا في العام 1988.

صورة أولية عن المعهد

موقع معهد العلوم الإجتماعيّة، قبل الحرب الأهليّة، كان يتواجد في منطقة الرملة البيضاء، مقابل فندق البوريفاج، وهي منطقة سكنية للفئات الثريّة، وتتسم بالهدوء؛ وكان المعهد يشغل مبنى سكنيًا مستأجرًا مكوّنًا من 4 طوابق.

لم يكن للمعهد آنذاك فروع، وكان يديره مدير بمثابة عميد، يمثل المعهد في مجلس الجامعة. كان يضم في سنة إنتسابي إليه في العام 1969-1970 طلابًا من المناطق اللبنانية كافة، ومن الفئات الإجتماعية الفقيرة والمتوسطة الدخل، ومن إنتماءات طائفية وسياسية متنوّعة. ولم يكن عدد الطلاب، آنذاك، يتجاوز المئة طالب في كل السنوات؛ وكان عدد طلاب الصف في السنة الأولى حوالى 35 طالبًا[1]، من بينهم ما يقارب الـ 7 إناث، وهو عدد قليل جداً بالمقارنة مع مرحلة ما بعد التفريغ سواء لجهة العدد الإجمالي، أم لجهة توزعهم الجنسي، حيث أن العدد بالآلاف، وبات المعهد يشهد كذلك من بين أساتذتي الذين علموني معظمهم من الحائزين على الدكتوراة ومن خريجي فرنسا.[2]

كنت طالبًا متفرّغًا للدراسة ومواظبًا على الحضور اليومي وعلى متابعة محاضرات الأساتذة والنشاطات في المعهد، سكني في منطقة الشياح، إحدى ضواحي بيروت الجنوبية. مصروفي الشهري، يؤمنه والدي، بقيمة 100 ليرة لبنانية.

في التعليم

كان نظام التعليم في المعهد، في تلك الفترة، يعتمد نظام الشهادات، ومدة الإجازة 3 سنوات. سنة أولى ثقافة عامة تُدرّس فيها 11 مادة خطية و4[3] مواد شفهية ، وسنة ثانية شهادتين (شهادة علم الاجتماع العام وتتكوّن من 7 مواد[4]، وشهادة علم النفس الاجتماعي وتتكوّن من 7 مواد[5]) وفي السنة الثالثة شهادتين (علم العلوم السياسية وتتكوّن من 6 مواد[6] وعلم الاقتصاد السياسي وتتكوّن أيضا من 6 مواد[7])؛ نظام الإمتحانات سنوي، وهناك دورتان للإمتحان أولى في حزيران وثانية في أيلول. بعد الإجازة هناك شهادة الجدارة (Maitrise) ومدتها سنة دراسية واحدة وتتكوّن من 6 مواد[8] ؛ بدأ تعليم سنة أولى دبلوم دراسات معمقة في العام 1974، أي قبل الحرب مباشرة باشر المعهد بفتح صف للدراسات العليا (الديبلوم).

كان معظم المحاضرات يُعطى بالفترة الأولى من إنتسابي باللغة الفرنسية، ولأن عددًا من الطلاب الذين إنتسبوا للمعهد وقتها كانوا من تلامذة المدارس الرسمية، أي من أصول ريفية ومن ضواحي المدن، فكان الضعف باللغات الأجنبية سمة مشتركة بينهم، مما أوجد مناخًا ضاغطًا في المعهد تمكنّا كطلاب من فرض التشعيب منذ السنة الأولى إلى شعبتين واحدة تُعطى معظم موادها بالعربية مع بعض المواد باللغة الفرنسية، وثانية تُعطى معظم موادها بالفرنسية مع بعض المواد بالعربية[9].

بعض المواد القليلة كان يؤمن لها الأستاذ بعض النصوص من مراجع، وخصوصاً أجنبية[10]، والإعتماد الأساسي كان على مراجع أكاديمية في المواد. البعض القليل من الأساتذة كان غير كفؤ على الأقل في تعليم المادة التي يُدرّسها.
كان للتعليم قيمة لدى الطلاب، فالتوق إلى الترقي الاجتماعي، كان يجعل الجِديّة رفيقة التحصيل الجامعي. كان بعض الأساتذة يجرون إختبارات غير رسمية ويصححونها لمعرفة مدى فهم الطلاب للمادة. والبعض يكلف الطلاب قراءة مرجع معين حول موضوع معين عالجه مارسيل موس أو دوركايم أو ماركس الخ.. وكان لدينا مثلاً مرجع يضم نصوصاً من علم النفس الإجتماعي لعدد من علماء النفس يتم تحليل بعضها في الصف. إلى المواد النظرية أو التطبيقية في الصف. كان للمواد الميدانية نكهة خاصة، حيث كان يعطي المادة الواحدة، سواء المونوغرافيا أم التدريب على البحث الإستقصائي 3 أساتذة، يتواجدون مع بعض في الصف شرط أن يكونوا من اختصاصات متنوعة، والمبرر لهذه الممارسة التدريبية أن الظاهرة الاجتماعية كظاهرة مركبة لا يمكن فهمها إلا من مداخل متعددة، وهكذا يشارك المختص بعلم الإجتماع مع الإحصائي ومع علم النفس الإجتماعي مثلًا، أو الجغرافيا، أو الإقتصاد الخ حسب الموضوع.

في هاتين المادتين التدريبيتين الميدانيتين (المونوغرافيا والتدريب على البحث الإستقصائي) كانت الرحلات مشتركة بين طلاب السنة الواحدة، وهي مواد متميزة كونها لم تكن صفية، وكانت تشكل الإحتكاك الأول بين الجامعة والمجتمع المحلي في إطار تعليمي تدريبي.
شخصياً، كانت دراستي طبيعية لا رسوب فيها، مع درجة حسن في شهادة الاقتصاد السياسي (السنة الثالثة)، ودرجة حسن في شهادة الجدارة (Maitrise)، وهي السنة التي تلي الإجازة. ودرجة حسن في تلك الأيام خوّلتني الحصول على منحة بحث[11]، في حين أن الأوائل(طالبان) بدرجة جيد، حصلوا على

منحة دراسية إلى فرنسا؛ وهذا يعني أن الدرجات التي تُعطى للطلاب ترتبط بمدى التشدّد في التصحيح وفي التقويم.

في الحياة الطلابية

لا يمكن فهم الحياة الطلابية بمعزل عن السياق العام لتلك المرحلة والتي إتسمت بصراع على المستوى الوطني كما كان متعارفًا عليه بين يمين ويسار. يضم اليمين أحزاب الكتائب اللبنانية والوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية. أما اليسار فيضم الحزب التقدمي الإشتراكي، والشيوعي، والبعثي بإتجاهيه العراقي والسوري، والناصري على تنوعه، وأحزاب مرتبطة بالفصائل الفلسطينية والتي كانت قضية فلسطين هي القضية الجامعة، ولكن ليس بالضرورة كل من كان في هذا التحالف ان يكون يساريًا.

من هذه الزاوية أنظر إلى حياتي الطلابية آنذاك، حياة لا يمكن الفصل فيها بين هويتي كطالب وكناشط في الحياة العامة.

بعد أشهر قليلة من إنتسابي إلى المعهد بدأت خلايا طلابية لأكثر من حزب علماني (السوري القومي الإجتماعي، الشيوعي ...) محاولة استمالتي إلى صفوفها. الانتساب إلى الأحزاب، أو مناصرتها، كان من طبيعة تلك المرحلة؛ وكانت النظرة إلى الطالب غير المسيّس نظرة سلبية. تنشئتي في أسرة ريفية مؤمنة دون تزمت، ومنفتحة على الآخر ومتفاعلة معه بحكم مهنة الوالد في سكك حديد الدولة منذ أربعينيات القرن الماضي، والحس اللبناني العربي من دون التزام بحزب، ساعدتني هذه التنشئة على سهولة التواصل والإنفتاح والتفاعل مع الخطاب غير الطائفي، والساعي إلى التغيير؛ فحسمت خياري منذ السنة الأولى بالإنتساب إلى إتحاد الشباب الديموقراطي، وهو تنظيم شبابي يساري.

من موقعي هذا كنت ناشطًا بين الطلاب، للدفاع عن مصالحهم في المعهد خصوصًا، وفي الجامعة ككل. شكّل مقهى أبو الياس في الطابق الأرضي معلمًا من معالم المعهد، هو مكان إحتساء القهوة في أوقات الفراغ وفيه كانت تدور النقاشات على أنواعها، مطالب الطلاب والجامعة، الوضع السياسي العام والأهم النقاشات النظرية بين الحزبيين من الطلاب بين اليمين واليسار وعلى الأخص بين اليساريين مع بعضهم البعض، وهو ما كان يقتضي منا تحضيرًا عبر الإنكباب على المراجع على أنواعها لمقارعة الخصم بالحجة والمنطق. لعب التسييس آنذاك دورًا محفّزًا على القراءة، وشكّل مصدرًا من مصادر المعرفة والثقافة العامة لي وللعديد من الطلاب. أن تطلع على الماركسية وتحليلها الإجتماعي النقدي والجدلي، فتلك ثقافة رديفة لتحصيلي الجامعي أغنت معرفتي، وكان من الصعوبة أن أحصل عليها بتكوين ذاتي، هي قراءات ونقاشات وممارسات ونقد دائم. من مشكلاتها أنها وضعتني على سكة تفكير وحيدة الجانب، أضف إلى أن الاعتقاد أن الإنطلاق منها هو الحقيقة وكل ما عداه تحليل باطل، وهذا ما تم وعيه ولو في مرحلة لاحقة.

صحيح أن المعهد كان يزودنا بمعرفة علمية بالإختصاص، ولكنها غير كافية في إختصاص كالعلوم الإجتماعية. هذا التحدي اليومي، والتنافس الفكري مع الآخر، والتحصيل من خارج الصفوف، وخصوصاً من المراجع والنقاشات هو ما يفتقده طلاب ما بعد الحرب، والذين تشكّل المحاضرات المطبوعة (الكور) والذي طال أم قصر، لا يمكنه أن يغني عن الإستعانة بالمراجع العلمية لكل مادة.

أكثر ما يلفتني، كمعايش لتاريخ المعهد منذ اواخر الستينيات، عند المقارنة بين حياتي الطلابية، والحياة الطلابية حاليًا، هو الحضور الفاعل والمؤثر للحركة الطلابية في الحياة الأكاديمية (في المعهد وفي الجامعة) من جهة، وفي الحياة العامة الوطنية، من جهة ثانية، في سنوات ما قبل الحرب، وتشتتها وضعف تأثيرها، إلى حد الشلل، على المستويين الجامعي والوطني بعد الحرب وحتى الآن. هذا الوضع للهيئات الطلابية يُعد من أبرز نقاط الضعف في الحياة الجامعية.

كانت الحياة الطلابية مدرسة للتدريب على الديموقراطية. فإنتخابات مجالس فروع الطلاب في الجامعة اللبنانيّة، ومنها في معهد العلوم الإجتماعية، كانت تُجرى سنويًا. وإجتماعات مجلس الفرع[12] كانت دورية، نتباحث فيها بشؤون الطلاب كافة ، ونتحاور مع الإدارة حيث يقتضي الأمر أحيانًا،لإعلان الإضراب في المعهد أحيانًا أخرى؛ كذلك كمجلس طلابي كنّا نعقد الجمعيات العمومية، لإشراك الطلاب كلما دعت الحاجة، وكانت الحاجة تدعونا إلى ذلك مرات عدة في السنة الجامعية، سواء من أجل مطالب خاصة بالمعهد، ام للتنسيق مع الكليات الأخرى من أجل مطالب جامعية عامة، أو للتضامن مع قضايا وطنية، عربية أو عالمية.

مجالس الفروع الطلابية في كل كلية ومعهد كانوا ينتخبون " الهيئة التنفيذية للإتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية"، والذي يمثل جميع طلاب الجامعة اللبنانية، وهو الذي يتخذ القرارات بالتحركات المطلبية في الجامعة وتستجيب لدعوته كل الكليات.
كان للطلاب أيضًا، بموجب قانون الجامعة، تمثيل في مجلس المعهد / أو الكلية، وكنت كرئيس لمجلس الطلاب في المعهد في العام 1973، مع زميل آخر من المجلس، نحضر إجتماعات مجلس المعهد، أي المجلس الذي يتكون من مدير المعهد وممثلي الأساتذة، وكنا نناقش ونعترض أو نوافق. هذا الحق بالتمثيل كان متوافرًا لممثلين من الهيئة التنفيذية للإتحاد الوطني للطلاب في مجلس الجامعة، يشاركون بالمناقشات بإستثناء بعض الأمور الأكاديمية.

أساتذة الجامعة اللبنانية، ومنهم أساتذة معهد العلوم الاجتماعية، لم يكونوا آنذاك خارج التصنيف بين يمين ويسار، ومجلس إدارة المعهد كان يضم أساتذة من الفئتين.

في إختيار الإختصاص الدقيق

تخصصي بالتنمية الإجتماعية الإقتصادية في الدكتوراة بدأت رحلته من الهم التنموي، إنطلاقًا من التخلف والتهميش الذي أحاط بالبقاع، في الستينيات من القرن الماضي، والذي تم وعيه وإدراكه بعد إنتقالي للعيش في بيروت، لمتابعة الدراسة الجامعية، حيث كانت تتمركز فيها كل الجامعات في لبنان؛ هذا التفاوت الشاسع بين المركز والأطراف الذي أشارت اليه بعثة إرفد، والسعي إلى تجاوزه، كان محفّزًا بثقافتي السياسية التي إكتسبتها في الجامعة من خلال إنتسابي لإتحاد الشباب الديموقراطي؛

أضف إلى ذلك أنني في مسيرتي الدراسية حصلت في السنة الثالثة على درجة حسن في شهادة علم الاقتصاد السياسي، واخترت في الجدارة مادتي تخصص علم الإجتماع الريفي وعلم إجتماع العمل، وإخترت موضوع البحث بعنوان "العمال الزراعيون في البقاع"، الذي يجمع بين الإختصاصين، بإشراف أستاذي الدكتور صادر يونس. ريف، عمل، إقتصاد سياسي كانت عوامل ممهّدة لإختياري تخصصي الجامعي في فرنسا؛ فعند إطلاعي على دليل معهد الدراسات العليا في العلوم الإجتماعية في باريس Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales - Paris، من بين الإختصاصات المتوافرة إخترت علم الإجتماع الريفي، لأتابع موضوع العمال الزراعيين في لبنان؛ وتسجلت مع الدكتور P. Rambaud الذي رفض الموضوع، واقترح علي المقارنة بين قريتين مسلمة ومسيحية، وكنا في فترة الحرب الأهلية، فرفضت العرض، ثم اقترحت بدوري معالجة موضوع "زراعة الحشيشة في منطقة بعلبك الهرمل" من خلال مقاربة اقتصادية- اجتماعية[14]؛ حصلت على الديبلوم من E.H.E.S.S[15]، ونقلت بعدها تسجيلي إلى "جامعة "العلوم والتقنيات في مدينة ليل- فرنسا - Université des Sciences et Techniques de Lille France بعد أن وافق الدكتور كلود دوبار Claude Dubar[16] الإشراف على الموضوع نفسه، والذي كنت قد قطعت شوطاً مهمًا في إنجازه؛ حصلت على الدكتوراة حلقة ثالثة في العام 1985.

في الممارسة المهنية كأستاذ في المعهد

تعاقدت مع الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الإجتماعية في الفرعين الرابع والخامس، في العام الجامعي 1988، أي بعد ثلاث سنوات من حصولي على الدكتوراة. منذ البداية أعطيت مواد منهجية مراحل البحث الإجتماعي وهي مادة إستمريت أعلمها من بداية تعليمي حتى نهايته. والتدريب على البحث الإستقصائي والتي علمتها لسنوات طويلة، والمونوغرافيا والتي علمتها بضع سنوات. وفي الإختصاص علمت مواد تنمية إقتصادية إجتماعية، ومادة في علم إجتماع العمل. مواد كنت أميل إليها وأنا طالب وتخصصت بها ومن ثم علّمتها.

لعب التفريغ، الذي كان نتيجة للحرب، ولم يندرج ضمن خطة تنموية لتوزيع كليات الجامعة على المناطق اللبنانية لتنميتها، دوراً سلبياً على المستوى الأكاديمي، فقد شتّت الهيئة التعليمية الكفوءة، ومن أجل تلبية الحاجات تم التعاقد على عجل مع بعض الأساتذة، وأحياناً مع بعض ممن لم يكن يحمل شهادة الدكتوراة، وهو ما دفع بالبعض إلى تحضير "دكتوراة على عجل" من "بو قريبو"، وهو ما إنعكس سلبًا على التعليم في المعهد خصوصًا، وعلى الحياة الأكاديمية عمومًا. لعبت التدخلات السياسية في التعيينات سواء في التعليم أم الإدارة دورًا سلبيًا جدّا في الحياة الأكاديمية. زاد الطين بلّة هذه السهولة التي ركن لها معظم الطلاب في تحصيلهم الأكاديمي، وعدم التشدّد من قبل العديد من الهيئة التعليمية، مما ضخم أعداد المسجلين في المعهد، خصوصا بعد إقرار تعليم مادة علم الإجتماع في المرحلة الثانوية. عدم التشدّد في التعليم والتقويم ضخّم أعداد الطامحين إلى الحصول على الدكتوراة، وبعد إنجازها في هذا السياق من الإعداد، التوجه للمعهد للتعليم فيه.
على الرغم من العديد من السلبيات كان للتفريغ بعض الإيجابيات وأهمها تسهيل التحاق الإناث، في الريف خصوصًا، بالجامعة، كذلك تسهيل حصول البعض المستحق على الدكتوراة، ورفد الجامعة ببعض هذه الكفاءات. أضف إلى ذلك توفير فرص عمل في مجالات متنوعة لخريجين من المعهد.
على المستوى البحثي في المعهد، فقد كانت تجربتي الأولى عندما كنت طالبًا، فقد حصلت من معهد العلوم الإجتماعية على عقد بحث مدفوع في العام 1975 حول: "علاقات العمل في الصناعة اللبنانية من خلال مصنع معين"، كمكافأة بسبب التفوق في الدراسة في الجدارة .

كذلك شاركت في المعهد بعد أن أصبحت أستاذاً فيه بمشروعين بحثيين عبر مركز الأبحاث في المعهد وضمن فريق عمل لكل منهما، أولهما مشروع مشترك بين مركز الأبحاث ووزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقمت فيه ببحثين يحملان عنوان "الخصائص السكانية والأوضاع الإقتصادية الإجتماعية بحث عن قضاء الهرمل وبحث آخر عن قضاء بعلبك"، أما زملائي في فريق البحث فقد عالج كل منهم قضاء آخر. والمشروع الثاني كان بتمويل من الجامعة اللبنانية ضمن فريق عمل بحثي 6 زملاء بعنوان "خريجو معهد العلوم الإجتماعية وسوق العمل"، وللأسف لم ينجز بعض الزملاء في فريق العمل ما كُلّفوا به. بعد إنتظار سنوات إضطررت لنشر البحث مقتصرا على الجزء المسؤول عنه، في مجلة المعهد (العلوم الاجتماعية، العدد 18، آذار 2015).

امّا الإهتمام البحثي خارج المعهد فقد تركّز على التعاون مع أكثر من مركز بحثي بعضها يهتم بالدراسات التنموية (كمؤسسة البحوث والإستشارات)، حيث كلّفت بوضع 11 خطة تنمية محليّة (8 منها لإتحادات بلدية في المناطق اللبنانية من الشمال إلى الجنوب والبقاع، و3 لبلديات في جبل لبنان). معظم هذه الخطط ممول من الإتحاد الأوروبي. الخطط كلها منشورة وبعضها مترجم إلى لغات أجنبية؛ إلى الخطط التنموية كُلّفت ببحوث عن التعليم العالي من قبل الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ومنها بحث عن "حكامة التوازنات السياسية في الجامعة اللبنانية" (العلوم الإجتماعية،العدد 16، 2013)، وأبحاث أخرى غيره سيرد ذكرها في السيرة الذاتية المرفقة.

في النظرة إلى العلوم الإجتماعية ودورها

العلوم الإجتماعية هي إختصاص شامل. ففي السنة الأولى من الإجازة كان لدينا 11 مادة دراسية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، لذلك كانت السنة الأولى تسمى ثقافة عامة أي أنّها غير معمقة. وكذلك بالنسبة للمواد التي تُعطى بالسنوات، فهي أقرب إلى الإطلالة على المادة منه التخصص فيها، فمثلا مواد كعلم النفس والتاريخ والجغرافيا والإقتصاد والسياسة الخ، والتي هي كلها ضرورية لفهم الظاهرة الإجتماعية كظاهرة مركبة، هذه لكل منها قسم في كلية الآداب أو الحقوق والعلوم السياسية أو كلية إدارة الأعمال.

هذه الشمولية إذن، ومن دون تعمّق بالإختصاصات العديدة التي تضمها الإجازة في العلوم الإجتماعية، أبقتني في حال تساؤل، اثناء الدراسة وحتى بعدها لسنوات، عن جدوى هذا العلم، أي علم الإجتماع؛ إستمر الأمر كذلك حتى في بداية ممارستي للتعليم. ما أحدث الفرق في النظرة إلى هذا العلم بعد سنوات من الممارسة المهنية، هو تراكم الخبرة لدي في مواد معينة كنت أعلّمها، وبالتالي كنت لا أكتفي بما تعلمت من الجامعة، بل كانت القراءات المتجدّدة بإستمرار في المواد التي أُعلّم (خصوصاً المواد المنهجية، ومواد في علم إجتماع العمل، والتنمية الإجتماعية- الإقتصادية) مصدر غنى وتعميق لمعرفتي، وإنعكس ذلك إيجابًا في مسألتي التعليم والإشراف على طلّاب الجدارة بداية، ومن ثم على طلّاب الديبلوم بعد حصولي على رتبة أستاذ مساعد، وأخيرا على طلاب الدكتوراة بعد الحصول على رتبة أستاذ. في التعليم والإشراف تحسّنت صورة الإختصاص ودوره على مستوى البناء المعرفي الذاتي والأكاديمي.
إلّا أنّ الأهمية الفعلية للإختصاص على المستويات الثلاثة ذاتيًا وأكاديميًا ووطنيًا لم تتبلور إلّا مع ممارسة البحث العلمي؛ فمشاركتي البحثية في الجامعة، وعلى الأخص خارجها، والتي جعلتني أتواصل

مع 8 إتحادات بلدية (أكثر من 100 بلدية) لوضع خطط تنمية لها، من شمال لبنان إلى جنوبه مروراً بوسطه وصولاً إلى البقاع، ثم عرض هذه الخطط على المجالس البلدية، المكوّنة لهذه الإتحادات، لمناقشتها وإقرارها ونشرها وتوزيعها. وكذلك المشاركة ببرامج للتدريب[17] سواء للبلديات في كل المناطق اللبنانية على مفهوم المشاركة في التنمية المحلية، وغيرها من مواضيع، أم لموظفين؛ والمشاركة في عدة مؤتمرات بأوراق بحثية.

خلاصة التجربة تقتضي على المختصين بهذا العلم التعمق والبحث في مجال محدّد فيه، فالتعليم من دون بحث يُبقي الإختصاص عامًا، ويحصره بدور محدود جدًّا. البحث يطل على قضايا المجتمع ويساهم في معرفتها وفي التغيير الإجتماعي.

في الدور الحالي والمستقبلي للعلوم الاجتماعية

تميّز معهد العلوم الإجتماعية في نشأته عن سائر كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية، حيث بادرت السلطة السياسية نفسها إلى إنشائه برؤية معينة، على عكس الكليات الأخرى التي أُنشئت بالنضال الجماهيري. كان الهدف من تاسيس المعهد توفير الإطارات(الكادرات) العلمية الإجتماعية لمواكبة مسيرة الإصلاح والتنمية في العهد الشهابي. كما إتسمت نشأة المعهد بجناحين مركز الدروس ومركز الأبحاث. مسيرة المعهد في ظل الأحداث في لبنان فصمت بين التعليم والبحث وهو ما ادّى إلى ضرب لإحدى وظائف المعهد؛ كما نتج عن الحرب التفريع، والذي سمح للتدخلات السياسية، أن تتدخّل في شؤونه خصوصاً لجهة تعيينات الكادر التعليمي والإدارة والموظفين. مستقبل معهد العلوم الإجتماعية مرتبط بهذه الأوضاع في البلاد، فإذا ما إستمرت السلطة السياسية على هذا المنوال من التدخل في المعهد، ستستمر العلوم الإجتماعية بدورها الحالي، وأي تغيير بإتجاه سلطة إصلاحية تنموية سيتعزّز دور المعهد.

إلى كل ذلك، وبعيداً عن السلطة السياسية، لم تقدّم "الجماعة العلمية" في العلوم الإجتماعية في لبنان ما يعزّز دورها ويثبت وجودها كمرجعية علمية إجتماعية، كما في إختصاصات مهنية أخرى.
الدور المستقبلي لمعهد العلوم الإجتماعية يرتبط بالرؤية التي يضعها القيمون في المؤسسات المعنية، وبالإمكانيات البشرية والمادية التي ينتظم فيها تعليم هذا العلم والإنتاج البحثي. وأي خيار يتبناه المعهد سواء بإتجاه المهننة أو الإنتاج البحثي النقدي، فهو يستلزم أول ما يستلزم توفير شروط التكوين النظري والتطبيقي والميداني الجيد. فلا علم إجتماع، وبالتالي علوم إجتماعية، من دون هذا التكوين الجيد. هذا التكوين يتطلّب إمكانيات بشرية متمكنة ومؤهلة تأهيلاً جيداً نظريًاً وبحثيًاً، وإمكانيات مادية ومالية (مختبرات وموازنات). كذلك يفترض التشدد قليلاً، إن لم يكن بإجراء إمتحان دخول، إعتبار السنة الأولى هي سنة القبول الفعلي لمتابعة الإختصاص. إن هذه الشروط والتي يفترض أن توفر إعداداً جيدا ستؤدي إلى خريجين جيدين سواء التحقوا بالمسار المهني أم بالمسار البحثي.

الخشية الأساسية على علم الإجتماع أن يتحول كلياً إلى المهننة، وإن كانت مطلوبة من أجل إستمرار هذا الإختصاص والفوائد العملية التي يسديها، ولكن مغادرته للتفكير النقدي للأوضاع السائدة يُبطل وظيفته الأساسية الرائدة في التغيير الإجتماعي، خصوصًا في ظل هذه التغيرات السريعة التي تفرضها وسائل التواصل الإجتماعي، والعوالم الإفتراضية التي ستزيد موضوعات علم الإجتماع تعقيدًا.

[1] من الطلاب الزملاء الذين أصبحوا أساتذة جامعيين: دنيا أسمر علام، سمير خوري، أسعد أثاث، شبيب دياب، انطوان عبد النور (إستشهد خلال الحرب)

[2] د. صادر يونس (علم إجتماع عام في السنوات، وعلم اجتماع عمل في الجدارة وهو أشرف على مذكرة البحث التي أعددتها في شهادة ونلت علامة 16/20 وموضوعها "العمال الزراعيون في البقاع"؛ وهو أصبح رئيسا لرابطة الأساتذة المتفرغين، ،) Maitrise) الجدارة ود. حسن إبراهيم (المفاهيم الأساسية ، الانتروبولوجيا)، د. توفيق توما (جغرافيا بشرية، علم إجتماع ريفي) د. قيصر نصر (علم نفس اجتماعي اصبح وزيرا لاحقاً)، د. ماري انج برنس (علم نفس إجتماعي)، د. سالم زبليط (إحصاء)، د. جوزف أبو جودة (فلسفة)، د. البير منصور (تشريعات إجتماعية، كان مديرا للضمان الإجتماعي وأصبح نائبا ووزيرا وهو نائب حاليا عن منطقة بعلبك - الهرمل)، د.عمر عضاضة (تنمية)، د. حسان رفعت (حريات عامة)، د. حليم تقي الدين (التاريخ الاجتماعي والإقتصادي للبنان والبلدان العربية، إستشهد خلال الحرب الأهلية وهو قاضي في المجلس المذهبي الدرزي) ، ود. بطرس لبكي (عضو لجنة مناقشة مذكرة البحث في الجدارة/ الماتريز مع أستاذي المشرف د. صادر يونس). بعد حصولي على الإجازة، وَفَدَ أساتذة جُدد الى المعهد من الممنوحين بعد أن أنهوا دراستهم الجامعية في فرنسا، ومنهم د. زهير حطب ود. احمد بعلبكي ود. رياض عواد (لم يعلم الا سنة واحدة وتوفي في حادث طائرة مأسوي ود.ميشال عواد ود. حسن حمدان أستاذ الفلسفة (ولقبه النضالي مهدي عامل، وقد إستشهد خلال الحرب الأهلية بأيدٍ ظلامية.

[3] المواد الخطية: فلسفة، علم النفس، مفاهيم اساسية، تمارين حقلية وهذه المواد علامتها على 40؛ تاريخ، رياضيات تمهيدية، تمارين موجهة نحو العلوم الإحصائية،، نص عربي، نص أجنبي، انتروبولوجيا،تربية مدنية وعلاماتها على 20؛ أما المواد الشفهية فهي فلسفة، علم النفس، مفاهيم اساسية وعلامتها على 40، والجغرافيا وعلامتها على عشرين والمعدل للنجاح هو 220 علامة من 440

[4] علم الإجتماع العام، علم إجتماع الشرق الأوسط، علم إجتماع التنمية، علم السكان، فرع من فروع علم الإجتماع، حلقات أبحاث، أبحاث حقلية. 3 مواد منها على 40 (علم الإجتماع العام، حلقات أبحاث، ابحاث حقلية) وباقي المواد على 20

[5] علم النفس العام، علم النفس التطبيقي،علم نفس الشرق الأوسط، علم النفس المرضي، تطبيقات إحصائية،طرق أبحاث، حلقات أبحاث. 3 مواد منها على 40(علم النفس العام، طرق أبحاث، حلقات ابحاث)

[6] علم الإجتماع السياسي، المؤسسات السياسية،الحريات العامة، تاريخ الفكر السياسي، النظم السياسية في الشرق الأوسط، أبحاث حقلية. 4 مواد على أربعين(علم الإجتماع السياسي، المؤسسات السياسية،الحريات العامة، ابحاث حقلية)، والمواد الخرى على 20.

[7] علم الإقتصاد العام، فرع من فروع علم الإجتماع الإقتصادي، إقتصاد الشرق الأوسط (هذه المواد الثلاث علامتها على اربعين)، التطور الإقتصادي والإجتماعي، التشريع الإجتماعي، إحصائيات إقتصادية(وهذه المواد علامتها على عشرين).

[8] تقويم البحث (كانت تسمّى مذكرة بحث وهي بحدود 40 صفحة عن موضوع معين) وهي المادة الوحيدة علامتها على 60، الميتودولوجيا، موضوعات نظرية ومنهجية في علم الإجتماع الريفي، أعمال تطبيقية في علم الإجتماع الريفي، موضوعات نظرية وتطبيقية في علم إجتماع العمل، أعمال تطبيقية في علم إجتماع العمل ؛ كل هذه المواد علامتها على 40.

[9] كنت مع زملاء لي في طليعة هذه المطالبة، ولكن ما يُخفى على كثيرين أنّنا كنّا نرفق المطالبة بالتعريب بطلب آخر من الإدارة أن تؤمّن لنا طريقة لنتحسّن باللغات الأجنبية (دورات تدريبية مكثّفة أو طرق أخرى) ولكن الإدارة إستجابت للتشعيب ولم تستجب لطلب دروس لتعليم اللغة الأجنبية او تحسين مستواها لمن يلم بها الماما بسيطا.

[10] أحتفظ حتى الآن ببعض هذه النصوص في مكتبتي

[11] منحة البحث التي نلتها تُرجمت بعقد مع الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الإجتماعية بتاريخ 11/3/1975 ؛ وقد إخترت دراسة موضوع" علاقات العمل في الصناعة اللبنانية من خلال مصنع معين"؛ وعلى الرغم من الحرب الأهلية التي بدأت بعد توقيع العقد بشهر واحد، وأعاقت العمل الميداني، إلا انني انجزت بحثي وسلّمته في حين تعذّر ذلك على عدد من زملائي

[12] إنتُخبت عضوًا في مجلس فرع طلاب المعهد بدءًا من السنة الثانية 1970-1971، واستمريت للسنوات اللاحقة. أنتُخبت رئيسًا له في

العام 1973.لذلك معظم الملاحظات هي نتيجة المعايشة

[13] كنا في مجلس فرع الطلاب نهتم بتأمين المطبوعات من محاضرات، وقد كان لدينا قاعة خاصة في المعهد ومجهزة بآلة تصوير. معظم المواد في المعهد منذ التأسيس وحتى نهاية الستينيات كانت تدرس باللغة الفرنسية؛ مع تزايد أعداد طلاب المدارس العامة وخصوصاً من الأرياف، وأنا منهم، خضنا معركة تعريب المواد. تمكنا في النتيجة من إقرار التعريب عبر النضال، وإنشاء شعبتين واحدة تعلم بالعربية، مع مواد قليلة بالفرنسية، وأخرى تعلم بالفرنسية مع مواد قليلة بالعربية

[14] أضف إلى كل الدوافع أعلاه رفض الفكرة الشائعة عن المنطقة، والتي يُروّج لها و" كأنّ التخلف متأصل فيها وهو من طبيعة سكانها، وبأنها منطقة خارجة عن القانون"، وهي كلها تصورات ومواقف مسبقة شكّل موضوع الدكتوراه عن "زراعة المخدرات في منطقة بعلبك الهرمل" "فسحة" بحثيّة لتقديم فهم علمي مختلف لهذه الزراعة، وإعتبارها زراعة تخلف، وإكراه للمزارعين لا خيار، وبالتالي الحل الجذري لمكافحة هذه الزراعة لا يكون إلّا بتنمية فعلية للمنطقة، لا كلامية

[15] بعد 3 سنوات وإثر نقاش علني في أحد السيمينيرات بعد أن عرض د. رامبو للمسألة الزراعية وتناول " الكيبوتز الإسرائيلي" وإعتبره مثال للديموقراطية ، ناقشته من وجهة نظري وسألته علنًا أمام الطلاب كيف يوفق بين إغتصاب الأرض والديموقراطية ؟ إنزعج من نقاشي الذي يتبنى وجهة نظر مختلفة، ومع أنه فرنسي الأصل، فقد كان متبنيًا لوجهة النظر الصهيونية في كل ما يتعلق بـ"إسرائيل". بعد ان تأكدّت من تغيّر علاقته بي: اخذت قرار تركه، بعد ان أضعت 3 سنوات

[16] عاش الدكتور كلود دوبار في لبنان بضع سنوات قبل الحرب، علّم في إحدى جامعاته، وألّف مع الدكتور سليم نصر كتاب الطبقات Lombard الإجتماعية في لبنان. ولكن لم يكن آنذاك يحق للدكتور دوبار الإشراف على أطروحات دكتوراة، تسجلت مع الدكتور لومبار كمشرف على الأطروحة بينما المتابعة الفعلية كانت من قبل الدكتور دوبار، والذي علمني درساً في الإشراف ما زالت أحتفظ بملاحظاته على صفحات مسودة الأطروحة، وأدين له بمتابعته الجادة لبحثي.

[17] المساهمة بتدريب
البلديات على التخطيط التنموي
موظفين في المعهد الوطني للإدارة ENA
تدريب موظفين في الشؤون الإجتماعية

السيرة الأكاديمية
د. علي بزي

انتسبت إلى معهد العلوم الاجتماعية في العام الدراسي 1976-1977، وكان ذلك عن سابق تصور وتصميم باختيار هذا الاختصاص، ذهبت حينها إلى كلية الآداب والعلوم الانسانية للإنتساب. عبأت الطلب وحددت مجال الاختصاص: علم اجتماع، ظناً مني بأنه أحد العلوم الإنسانية والأدبية. بادرني الموظف بالقول بأن هذا الاختصاص لا يندرج في كلية الآداب، بل هناك كلية خاصة للعلوم الاجتماعية في البناية المجاورة، في منطقة اليونسكو. وذهبت إلى المكان المقصود وكان لقاءاً مميزاً مع مدير المعهد الدكتور حسن ابراهيم، دون أن أنسى ابتسامة واستقبال أمين سر المعهد الأستاذ سهيل الدمشقي.

التأكيد على الانتساب للمعهد لعدة أسباب، أذكر منها

- تعلمنا مادة علم الاجتماع في دار المعلمين والمعلمات، وهي واحدة من مجموعة مواد متنوعة، تأثرنا بالمادة وبالمعطيات ومضمونها.
- أثناء مزاولتي مهنة التعليم كنت أعد بطاقات شخصية لطلابي، وكانت معلومات شخصية من جهة وكنت أضيف اليها معلومات عن الواقع الاجتماعي للطلاب. كان ذلك مدخلاً لمعرفة تفاصيل حياة الطلاب، ساعد ذلك من أجل فهم أعمق لحياتهم لنعرف كيفية التعامل معهم بسهولة.
- التأثر بالمعيوش اليومي في بيتنا، الوالد مختار بنت جبيل وكنت على تماس مع الوثائق والسجلات والمعاملات المتنوعة، ذات الطابع الديموغرافي من ولادات، زواج، وفاة، طلاق، أو المعاملات ووثاق الإرث والوصايا... وكل ما هو متعلق بالأحوال الشخصية، وكنت المُسَيّر لكافة الأمور.
- أثناء خدمتي العسكرية الإجبارية لسنة كاملة في العام 1973، استعانت الحركة الاجتماعية من خلال المطران غريغوار حداد بطلاب الاحتياط من أجل دراسة إحصائية على كامل الأراضي اللبنانية. كنت حينها أحد المشرفين على فريق عمل، فكان لي تواصل مباشر مع المطران، الذي كان له تأثير على الاعداد والسلوك ومتابعة أدق التفاصيل.
- التهجير القصري من بنت جبيل بسبب التدهور الأمني، والسكن في منطقة الشوف بإعتبارها محايدة ومنطقة كمال وكميل ويمكن إبعادها عن الصراعات، النزوح والإستقرار الجزئي كان حافزاً بعد ترك البيت والأرض لمتابعة الدراسة.
- أهمية الاختصاص في العلوم الاجتماعية، لما تحتوية من مجموعة مواد ومروحة من المعارف، وكان الجو السياسي والمعرفي العام محفزاً لكي نملك مادة ثقافية ومنوعة تفي المطلوب في هذا الجو السياسي الاجتماعي الثقافي الموجود.
- الحصول على إجازة تؤهلنا للإرتقاء الوظيفي، بالدخول عن طريق امتحانات مجلس الخدمة المدنية، لنكون رؤساء دوائر أو أي منصب في الفئة الثالثة حسب التراتبية الوظيفية، وكنا في التعليم الرسمي ضمن الفئة الرابعة، والدخول بالمباريات يفترض الإجازة أو عشر سنوات خدمة.

الحياة كطالب في معهد العلوم الاجتماعية

العلاقة بين الطلاب والحياة الدراسية

كانت الحياة الدراسية متميزة بالجدية والمتابعة الحثيثة، لأن الجو العام المتأثر ببدء الحرب العبثية الأهلية، يفرض نفسه على الاداء الأكاديمي. لذلك كنا نبذل الجهد من أجل زيادة المعرفة ولمواكبة المستجدات إذ يخيم على الطلاب الطابع العام، والأجواء السياسية السائدة في المنطقة أي الجانب الغربي من بيروت. هذا ما أدى إلى بدء تقسيم الجامعة إلى فرعين ولسوء الحظ اعتمد الشرخ الطائفي: الأول في المنطقة الغربية حيث الأغلبية المسلمة، والثاني في المنطقة الشرقية حيث الأغلبية المسيحية. هذه الأجواء كانت مشحونة وضاغطة وهي بحاجة إلى مقاربات خاصة، وبالتحديد في مجال العلوم الاجتماعية. فالحافز إلى الدراسة كان من معطيات الوسط الاجتماعي المعاش، ومن تسلسل المعطيات وقراءتها لنقارب أجواء الماضي بعيون معاصرة.

بعد الحصول على الإجازة في العلوم الاجتماعية، وجدت بأن هناك أهمية لدراسة علم النفس، كانت حينها القوانين الجامعية تعفي حاملي الإجازة من عدة مواد. لذلك انتسبنا حينها إلى كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، قسم علم النفس، وانجزت سنتين، ثم توقفت بداعي السفر لمتابعة وتحضير شهادة الدكتوراه خارج لبنان."أسرد ذلك لإبراز أهمية التشبيك مع العلوم الأخرى، وعدم الاكتفاء بالاختصاص وتوسيع مدارك المعرفة".

تميز إداؤنا بالجدية ومنذ سنوات الإجازة، بحيث كان التصميم لمتابعة التحصيل العلمي والسفر إلى خارج البلاد، بحيث كنت أدخر المفعول الرجعي لزيادة الرواتب في تلك الفترة لتغطية مصاريف السفر ومتابعة الدراسة، وكان رفاقي منذ ذلك الحين ينادوني "بالدكتور ....علي..." الذي كان فأل خير.

العلاقة مع الأساتذة: كان الجو الأكاديمي مميزا، ويعود الفضل إلى التأثير المباشر لكوكبة من الأساتذة المخلصة وذوي الكفاءة العالية، ونذكر منهم الدكاترة: حسن ابراهيم، حسن حمدان، أحمد بعلبكي، وضاح شرارة، حسين كنعان، نجيب عيسى، صادر يونس، مروان حوري، عبد الوهاب شميطلي، جورج قرم، منيف حمدان، حليم تقي الدين، زهير حطب، شوقي دويهي.... وغيرهم.

النشاط البحثي

في سنوات الإجازة: كانت الدراسات والأبحاث التطبيقية محدودة حينها، واقتصرت فقط على بعض المواد التي كان لها طابع التطبيق والحضور الإلزامي. كانت معظم هذه الابحاث جماعية، بالإضافة إلى أعمال فردية لمشاريع محدودة من الحياة العملية المعاشة أو بعض الأبحاث المكتبية.

جدارة في الأنثروبولوجيا: اخترت اختصاص الأنثروبولوجيا بشكل مباشر لأنه ينطبق مع اهتماماتي وتطلعاتي، نظراً لأهمية عامل القرابة في حياتنا الاجتماعية. انطلقت الدراسة من بلدتي بنت جبيل كمختبر اجتماعي، حيث التأثير المباشر لنظام القرابة على كامل البنية المجتمعية. وجدت أن البلدة مقسمة على أساس عائلي ويرتبط ذلك بالتركيبة السياسية الداخلية، الزواج داخلي، المهنة تورّث من الآباء للأبناء، السكن قديم وأحياناً حديث متأثراً بعنصر القرابة بشكل أساسي، حتى المدافن في البلدة القديمة هي عبارة عن تجمعات عائلية، فصلة القربى تجمع الأحياء كما الاموات.

بالمقابل كانت سجلات الأحوال الشخصية بمتناول يدّي، لسهولة الحصول عليها من خلال مكانة الوالد كمختار للبلدة. كما وأني كنت على تماس مباشر مع كبار السن، الذين يملكون

المخزون المعرفي الذي يمدني بالمعلومات اللآزمة...الخ لذلك كان التركيز على أحد جوانب القرابة وعلاقتها بالسكن.

في هذه السنة ومع مزاولة الأعمال الحقلية شعرنا بأهمية وقيمة الاختصاص. فالنظريات التي حفظت والتي زال منها الكثير، بدأنا نستعيدها عند حاجتنا إليها. وهنا أعتبر العمل الحقلي والتطبيقي هو الذي يغني الطالب ويجعله أكثر التصاقاً بالمادة. مع التأكيد على ضرورة الابتعاد عن أسلوب الحفظ والتسميع الذي كان شبه سائداً، حيث مبدأ المقرر والمحدد بصفحات معدودة، ما يعرف بـ"الكور"، مما يقزم المادة ويحد من اتساع الدائرة المعرفية.

كما بدأت خلال هذه السنة تتسع دائرة المجال العلمي، بحيث كنا على تواصل مع مكتبات ودور نشر متعددة، نذكر منها:
مكتبة المعهد، مكتبة كلية التربية "التي كان لها الفضل في السنتين الأولى والثانية، لأن التدريس كان في كلية التربية الأونسكو"، مكتبة كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، مكتبة الجامعة العربية، مكتبة الجامعة الأميركية حيث الإشتراك السنوي، مما يسمح لنا بالزيارة وإستعارة الكتب.
وفيما بعد تعرفنا على المركز الثقافي الألماني للدراسات الشرقية، الكائن في منطقة زقاق البلاط، بيروت ....

دبلوم دراسات معمقة في العلوم الاجتماعية، تابعت الدراسة في مجال الأنثروبولوجيا السياسية. وهنا استفدت من تجربة الدكتور وضاح شرارة، فهو ضليع ومواكب للحراك السياسي والذي يربطني به الانتماء للبلدة نفسها بنت جبيل، وكذلك الاستفادة من الدكتور حسين كنعان في مجال علم الاجتماع السياسي. فانطلقت بدراسة لتشكُل أحد أحياء بنت جبيل الجديدة، لمعرفة البنية التي يرتكز عليها والعلاقة بين ساكنيه والأحياء القديمة.

في هذه السنة تواصلنا وبشكل مباشر مع مختلف أقسام الدبلوم في الفرع الأول، ولم يقتصر المجال على اختصاصنا فقط، فقد تعرفنا عن كثب على مجموعة من الأساتذة المميزين، أذكر منهم الدكاترة: جورج قرم، حليم تقي الدين، منيف حمدان، نجيب عيسى، وضاح شرارة، حسين كنعان.....الخ. "وأتذكر هنا أن العديد من طلاب الجامعة الأميركية، في سنوات الماجستير، كانوا يزورون المعهد للمتابعة مع بعض الأساتذة، وكانوا يقولون نحن نفتقر لمثل هؤلاء".

الإعداد لشهادة الدكتوراه، في هذه المرحلة غادرنا معهد العلوم الاجتماعية، لعدم وجود شهادة الدكتوراه. غادرت لبنان والتحقت بإحدى الجامعات الفرنسية، جامعة باريس 7، وتابعت الدراسة بالإطار الذي رسمته سابقا، وباختصاص الأنثروبولوجيا. كان التركيز على توسع المدينة والتشكلات الجديدة والعلاقة بين القديم والحديث، والنموذج مدينة بنت جبيل. أنهيت الأطروحة في العام 1983، ونلت شهادة دكتوراه الحلقة الثالثة، وهو النظام الدراسي القديم في الجامعات الفرنسية. بعد ذلك وبشكل مباشر قمت بتسجيل موضوع جديد لنيل شهادة "دكتوراه دولة" في الأنثروبولوجيا، والموضوع: الحرف التقليدية اللبنانية.

شهادة الدكتوراه اللبنانية: في أوائل التسعينيات بدأ معهد العلوم الاجتماعية يمنح شهادة الدكتوراه اللبنانية، وقد ترافقت هذه المرحلة مع سنين عجاف للأستاذ الجامعي، بحيث أن الراتب لا يتجاوز 50

دولاراً أميركياً. لم يعد بمقدورنا السفر، وعدت إلى جامعتنا الأساسية، والمعهد الأم، وتم نقل تسجيل الدكتوراه إلى المعهد، وكان لي شرف المتابعة مع الاستاذ الدكتور نجيب عيسى، وحصلت في العام 1996 على شهادة الدكتوراه اللبنانية في الأنتروبولوجيا الاقتصادية، وهي بعنوان: الحرف التقليدية اللبنانية، دراسة نموذجية إتنوغرافية.

الحياة في معهد العلوم الاجتماعية كأستاذ في التعليم الجامعي

بعد الحصول على شهادة الدكتوراه في العام 1983، كانت المحاولة للتدريس في المعهد. اتصلت بالفرع الخامس، وكان حينها المدير الدكتور اسماعيل الغزال، ونظرا لعدم وجود أستاذ انتروبولوجيا كانت الفرصة مؤاتية للتعليم، وبدأت التدريس منذ العام 1984. هذه التجربة كانت إمتداداً لتجربتي السابقة بالتعليم في مختلف المراحل التعليمية.

العلاقة مع الطلاب كانت أكثر من ممتازة، وهذا مرتبط بأسلوب الأستاذ وكيفية تعاطية مع المادة وأسلوبة التربوي. فمن خلال إتقان المادة والتمكن المعرفي نتوصل إلى نتيجة إيجابية وأثر جيد في جذب الطلاب ومتابعتهم. لم أعتمد في التدريس مبدأ "الكور"، حاولت وفي سنوات التدريس الأولى أن يكون بحوزة الطلاب كتابا، يحتوي مبادئ الأنثروبولوجيا. وفي العام 1987 صدر ضمن سلسلة عالم المعرفة الكويتية كتاباً، وهو قصة الأنثروبولوجيا، الذي يساعد وبشكل مقبول لتلمس مبادئ وتطور مادة الأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى بعض الكتب في مكتبة المعهد أو ما في مكتبتي الخاصة، إثر ذلك عدلت عن فكرة التأليف. ومؤخرا ومع التطور التكنولوجي أصبح على جهاز الكمبيوتر 1300 كتاب، قمنا بتجميعهم مع طلاب الجدارة الذين قاموا بتبويبهم حسب المواضيع. وأصبحنا نقدمها للطلاب عبر وسائل التواصل وبشكل سريع، ثم كان الفضل لعميد المعهد الدكتور يوسف كفروني بإمدادنا بالمكتبة الإلكترونية وفيها ما يقارب 30.000 كتابا. وهنا تبرز أهمية مواكبة التطور العلمي من قبل الأساتذة كما الطلاب لتسهيل الحصول على المادة المعرفية.

ومن تجاربي العملية ايضاً اني كنت أعتمد مع بداية كل عام دراسي، أن تعبأ استمارة من قبل كل الطلاب، تحتوي بالإضافة إلى هويتة الشخصية على بعض المعلومات، نذكر منها: تحديد اسم آخر كتاب قرأه الطالب وتاريخ القراءة - أبرز 5 كتب يعتبرها مهمة في مجال علم الاجتماع - ابرز5 كتب يعتبرها مهمة في مجال الأنثروبولوجيا - الإلمام بكيفية التواصل عبر الكمبيوتر والأنترنت - هل يقرأ الجرائد المجلات - لماذا اختيار مادة العلوم الاجتماعية - ما هي أهم المواد لدى الطالب.... هذه المعلومات وغيرها تجعلني على تواصل ومعرفة السمات والاطر المعرفية للطلاب.

من أبرز نتائج هذه الاستطلاعات على مدى سنوات وجدت أن الطلاب لا يقرأون الكتب انما يكتفون بمقررات المواد المعتمدة. لذلك ألزمت الطالب خلال الفصل الدراسي على اختيار كتابين كحد أدنى، وقراءتهما وتقديم الملخصات مع العرض والمناقشة لبعض المؤلفات داخل الصف، ويطرح ذلك ضمن أسئلة الامتحان نهاية العام. هذه الحالة جعلت الطلاب على تماس مع كتب مادة الأنثروبولوجيا الموجودة بمكتبة المعهد، وكنا حريصين مع الإدارة على إغناء المكتبة بما تيسر من المراجع وبشكل دائم ومستمر.

كما وانطلاقاً من تجربتنا الدراسية، حاولت أن يقوم الطالب وابتداء من السنة الثانية بأبحاث حقلية في الوسط الاجتماعي الذي يسكن فيه. تركزت الأبحاث على محتوى مادة الأنثروبولوجيا ببعديها الاجتماعي والثقافي، بالتركيز على

علاقات القربى، والسكن والبنى السياسية المحلية... ثم التركيز على الأنثروبولوجيا الثقافية ببعديها المادي وغير المادي... كل ذلك قرَّب المادة إلى الطلاب وجعلهم أكثر تجاوباً معها، مع الملاحظة الأساسية بأن الحضور لم يكن إجبارياً كما في بعض المواد، الا أن تواصل الطلاب كان كثيفاً ومميزاً.

كما أننا كنا نقوم بشكل دوري بزيارات حقلية سنوية اختيارية، وكانت تتميزت بكثافة الحضور، لتطبيق المادة النظرية التي يتم التداول بها وشرحها. من خلال هذه الزيارات كنت أشدد على مبدأ التعرف والانفتاح على الآخر، لأن الطلاب كان لديهم الميل إلى الانطواء ضمن المجال الضيق الذي يعيشون فيه، وهذا ما تغذيه الظروف الأمنية من جهة والطروحات السائدة التي تركز على التعصب والعنصرية من جهة ثانية... لذلك كان التركيز الدائم من خلال مادة الأنثروبولوجيا على إنسانية الإنسان، لأنها من صلب الدراسات الأنثروبولوجية، ويعطى من خلالها البعد الاجتماعي والإنساني والوطني، لنعد بذلك طالباً أكثر توازناً مع ذاته ومع الآخرين. وما يحز في نفسي توقف قسم الأنثروبولوجيا في مرحلة الجدارة في الفرع الخامس بعد أن أحلت إلى التقاعد.
الجو العام في المعهد كان إيجابيا، وخاصة العلاقة مع نخبة من الزملاء، أذكر منهم الأساتذة: شبيب دياب، حسن جمعة، رامز الصلح، عبد الكريم صادق، معضاد رحال، أحمد بيضون، شفيق شعيب، ناهض قديح، كاظم نور الدين، فؤاد الصياد... وغيرهم. وما يعكر صفو هذا الجو الحميم أحياناً تعيين مدراء من خارج المعهد، وهذا التعيين يكون لاعتبارات سياسية طائفية أو مذهبية ضيقة، تكون النتيجة على حساب الأداء الأكاديمي والدخول في حساسيات لا مبرراً لها.

التعليم في سنة الجدارة كان تتويجا لما قدمناه في السنوات، وتأكيد الأعمال الحقلية والتطبيقية، بحيث كان الأداء مميزاً ومثمراً... وهذا المسار انطبق على التدريس والإشراف لمادة الدبلوم...
هناك مرحلة إيجابية ومميزة، وهي تجميع طلاب شهادة الدبلوم الدراسات المعمقة في مركز عمادة معهد العلوم الاجتماعية الكائن في منطقة الطيونة، وأصبح المكان يجمع الطلاب من كافة المناطق اللبنانية ومن مختلف الفروع. وهي خطوة إيجابية اعتمدت من قبل عميد المعهد الدكتور ناصيف نصار، وشعرنا حينها بالأداء الأكاديمي المميز.

تابعنا المسير وبعد العام 2010، وإثر الترفيع إلى رتبة أستاذ بدأنا الإشراف على رسائل الدكتوراه، وهي تجربة مميزة بالتواصل مع الباحثين من الطلاب المميزين الذين كان لديهم الإصرار والشغف لمتابعة الأبحاث، وكانوا طلابنا وبنفس الوقت الرفاق والأصدقاء.

شهادة أكاديمية
د. غسان طه

إن إختياري العلوم الإجتماعية كتخصص جامعي (العام 1987) لأن فيه توسيع المدارك في ميدان معرفي يتصل بمقاربة المجتمعات الإنسانية في تكويناتها، ونظمها، وتفاعلاتها، ورهاناتها الحياتية، والقوانين التي تتحكم بالتحولات والتغيرات المجتمعية.
هناك ثمة إحساس بالانتماء إلى مناخ ثقافي عام عاش معنا كطلاب في زوايا الصف والمكتبة والكافتيريا، خلال الجلسات بين الأستاذة والطلاب التي كانت تعكس الآراء حول النظريات والمدارس واتجاهات التفكير. كذلك كان ثمة مكان للتلاقح الثقافي بين الطلاب في الفرع الرابع في انتماءاتهم الأهلية التي تعكس تنوع المجتمع اللبناني والتي كانت تضجُّ بالحيوية والانفتاح والتلاقي الإنساني والثقافي.

المجتمع اللبناني والتي كانت تضجُّ بالحيوية والانفتاح والتلاقي الإنساني والثقافي

لقد تم انتقاء التخصص في ميدان الأنثروبولوجيا، وقد ساهم في ذلك توافر ثلاثة مبررات: أولها الدافع الذاتي المتمثل بشغف الاطلاع على الثقافات البشرية، ثانيها: طبيعة الاختصاص الذي يوفر إمكنيات التعرف على أوجه الشبه والفرق بين الشعوب البشرية، والدافع الأخير يتمثل بغنى ثقافة أستاذ مادة الأنثروبولوجيا قبل التخرج الأمر الذي انعكس على اختيار الاختصاص.
أما بالنسبة للهموم البحثية الجاذبة آنذاك على المستوى الشخصي فكانت تتصل بفهم طبيعة المكونات الأهلية في لبنان بوصفها كيانات ثقافية تعيش خصوصيتها وانفتاحها في آن معًا، وعلى طرفي نقيض بين الانفتاح والتلاقح وبين الانغلاق والانكفاء ورسم المسافة مع الآخر.
على المستوى الذاتي المعرفي ثمة سياق تصاعدي مرده طبيعة العلوم الاجتماعية التي تفتح مغاليق الفكر وتثير حوافز الذهن، وتعمق ونزوع الذات نحو المعرفة.
اليوم هناك محاولات هادفة نحو الارتقاء في مستوى البناء الأكاديمي من خلال معايشة نظام التعليم القديم ونظام التعليم وفقًا لنظام L.M.D ، وما زلنا في مرحلة التحول والدراسة والتقييم من أجل التطور والارتقاء في العملية التعليمية. أما بالنسبة لمعهد العلوم الاجتماعية، فلقد كان وما زال قاصرًا عن الاضطلاع بدوره الوظيفي في رفد مؤسسات الدولة، وتثمير انتاج الكفاءات في فهم مشكلات المجتمع وفي استحداث التنمية والتطوير المجتمعي، والأسباب غياب الاهتمام من قبل الدولة نفسها.

ما زال الدور الحالي للعلوم الاجتماعية يمثل الريادة في الترقي المعرفي والاجتماعي المفتوح على التطوير الدائم لمناهج العلوم ومواكبة النتاج المعرفي، كما أن المجال البحثي ما زال محافظًا على وتيرته التطويرية، في حين أن الدور الوطني ما زال قاصرًا عن الغايات المنشودة في التلازم والتكامل.
أمّا الدور المستقبلي فهو يشكل رهانًا من رهانات الارتقاء بالمؤسسات الأكاديمية للاضطلاع بدور حضاري وتنموي وتطويري ايمانًا بأن الحضارة نتاج المعرفة وأن تطوير الذات يكمن في الانفتاح والاستفادة من الممكنات وتوظيفها في خدمة المجتمع.

د. فرانسوا فرح
السيرة الأكاديمية في معهد العلوم الاجتماعية

إن اختياري للعلوم الاجتماعية أوائل السبعينيات جاء أولًا نتيجة اهتمامي بالموضوع بحد ذاته أو ما بدا لي آنذاك يحاكي اهتمامي بالشأن العام منذ دراستي الثانوية، واهتمامي بمواضيع الجماعة والتنظيم المجتمعي والثقافة المجتمعية والتغير الاجتماعي ومساراته عامة، وربما نظرتي الأولية آنذاك لمفهوم العدالة الاجتماعية. ساعد في ذلك معرفتي بصديق لي كان تسجل قبل عام في معهد العلوم الاجتماعية في مبناه الأساسي في الرملة البيضاء، وكان أن نقل لي انطباعًا جيدًا وإيجابيًا عن المعهد يعود إلى تنوع مواد التدريس وتشعبها، وقلة عدد الطلاب بخلاف ما كان يحصل في كليات الحقوق والآداب وغيرها، مما يعطي الطالب والأستاذ فرصة التواصل والمتابعة، ويفتح المجال واسعًا أمام النقاش والحوار، بالإضافة إلى أن تحصيل الإجازة يتطلب ثلاث سنوات بخلاف الاختصاصات الأخرى التي تتطلب أربع سنوات.

كطالب، شغلتني خلال الدراسة مواضيع الأبحاث بشكل عام والطرق البحثية، خاصة الأبحاث الميدانية والتحليل الإحصائي وصياغة الاستمارة والديمغرافيا والتعرف إلى مفاهيم جديدة في الأنثروبولوجيا والفلسفة وعلم الاجتماع وتفرعاته: النفسي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الريفي، وغيرها ومواضيع التنمية التي كان لها حيز هام في الخطاب اليساري والتغييري خاصة في وجود المعسكرين الليبرالي والاشتراكي آنذاك، ودخول منظمات المجتمع المدني في نقاش الشأن العام والسياسات العامة. ولقد كان المعهد يستقطب محاضرين دوليين رفيعي المستوى حيث كانت تنظم لهم ندوات ومحاضرات تجتمع فيها خبرة جامعات الغرب مع أحدث النظريات البحثية والعلمية آنذاك فشكل ذلك حافزًا لكثير من الطلاب على المثابرة والتحصيل.

كطالب أيضًا تمكنت من الإفادة من برنامج منح الدكتوراه الممتد على سنوات ثلاث في جامعات عريقة في الغرب والذي كان يوفره المعهد للمتفوقين خلال السنوات الأربع من الإجازة والجدارة، مما أهلني للحصول على دكتوراه من جامعة رينيه ديكارت - باريس الخامسة عام1979 . وكان من شروط منحة الدكتوراه أن يتعهد الطالب بالعودة والتعليم في المعهد لمدة أقلها خمس سنوات، مما أتاح لي العودة والانضمام إلى الجسم التعليمي في المعهد ابتداء من العام الجامعي 1979 - 1980 . وكان أن انقسمت الجامعة آنذاك إلى فروع مناطقية نتيجة الحرب الأهلية، فالتحقت بالفرع الثاني حيث مكان سكني. لم أبق في المعهد إلا ثماني سنوات 1979-1988، قدمت بداية استيداعًا لمدة 3 سنوات، ومن ثم وضع خارج الملاك بعد ذلك.

أما تجربتي كأستاذ معيد حتى 1982 أولًا، ثم كأستاذ مساعد بعد ذلك كانت غنية وحافلة خاصة أن اختصاص علم السكان والتنمية الذي حملته كان جديدًا في المعهد ومطلوبًا ولم يكن متوفرًا في المعهد. كما كان مادة دسمة ومهمة على صعيد مسائل السياسات السكانية ونماذجها التي أخذت

حيزًا هامًا آنذاك بعد مؤتمري بوخارست ومكسيكو للسكان عامي 1974 و1984 وكذلك على صعيد الأبحاث والدراسات والإحصاءات السكانية والاجتماعية. كما كانت لي مهام إدارية في بعض الأحيان كترأسي لجنة المناقصات لشراء مولد للمعهد، وعضويتي في لجنة أساتذة المعهد أو في مجلس المعهد.

جاء اختياري لاختصاص علوم السكان والديمغرافيا أولًا على مستوى الجدارة سنة 1974 - 1975 بعد انعقاد المؤتمر الدولي الأول حول السكان في بوخارست صيف عام 1974، حيث كانت له أصداء مدوية حول ما عرف وقتها بالانفجار السكاني وضرورة معالجته من خلال سياسات سكانية تعتمد برامج مكثفة لتنظيم الأسرة. وقد حقق المؤتمر إجماعًا حول ضرورة القيام بأبحاث متعددة الجوانب حول الخصوبة والسكان والتنمية ووضع المرأة في المجتمع وسهولة الحصول على برامج تنظيم الأسرة وضمن تمويلًا ضخمًا من بلدان مانحة عديدة. ولمّا كنت عضوًا فاعلًا في جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ساهمت سنة 1972 بالمسح الأول بالعينة حول الأسرة في لبنان فقد كان من الطبيعي أن أهتم بهذا الاختصاص الذي تابعته في الدكتوراه وفي تعليمي الجامعي وعملي البحثي والبرامجي مع منظمات الأمم المتحدة فيما بعد.

ثلاثة عناصر كانت تختصر الهموم البحثية آنذاك: **التركيز** بشكل رئيسي على التعليم الجامعي ومحدودية الطلب على الأبحاث، **عدم توفر ميزانية كافية للأبحاث** رغم محاولة تفعيل مركز الأبحاث في المعهد، **ومحدودية تفاعل المعهد مع محيطه** بأشكاله المتعددة الإدارية والسياسية والاقتصادية وغيرها.
كانت مجالات الأبحاث محدودة جدا في المعهد، وقبل أن يحد قانون التفرغ في الجامعة اللبنانية من إمكانية عمل الأستاذ المتفرغ في القطاع الخاص عام1986، ساهمت بإنشاء مؤسسة بحثية خارج المعهد في أوائل الثمانينات، حيث عملت مع القطاعين العام والخاص. فكانت مناسبة للقيام بأبحاث ودراسات عديدة ومتشعبة أغنت خبراتي البحثية وعززت كفاءاتي الفنية والمهنية، ومنها: المسح الصناعي في لبنان مع وزارة الصناعة وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، دراسة الشباب الجامعي واهتماماته التربوية، والفكرية، والمستقبلية والجندرية وغيرها والتي أنتجت أثنتي عشر مقالًا أسبوعيًا في مجلة الصياد الأسبوعية، ودراسات السوق والإعلام وغيرها.

العلوم الاجتماعية مادة متغيرة تتفاعل مع المفاهيم والأحداث والتغير المجتمعي وقياس الظاهرة وغيرها. لذلك يكون البناء المعرفي فيها حاضراً ومتغيراً مما يجعل فرص التعلم وصقل المعرفة والتمكين من تحديد المفاهيم وترسيخ المنهجيات وبلورة المؤشرات مصدر ثراء للباحث. ولا شك أن التفاعل بين الباحثين والعاملين في الشأن الأكاديمي والطلاب يساهم مساهمة مضاعفة في إغناء المعرفة والتحليل وفهم الظواهر المعقدة.

ونشير إلى أنه لا بد للعلوم الاجتماعية من الاهتمام بمسائل رئيسة ثلاث:
أولها ضرورة صياغة برنامج بحثي دائم، وتحقيقه فيكون عابرًا للاختصاصات، متعدد الجوانب، يجمع بين النظري والتطبيقي، يتأقلم مع حاجات المحيط وتطوره، ويحاكي مسائل التغير المجتمعي والثقافي وقضايا الاقصاء والتمكين والاندماج، ومسائل الشأن العام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وطبيعي أن يفترض برنامجاً كهذا مأسسة، وكوادر، ومخصصات مادية وفنية، والتزامًا منهجيًا ومدى حيويًا لتبادل الخبرات وتواتر وإثراء المعرفة ونشرها.

ثانيها ضرورة ربط أولويات ومخرجات البحث الاجتماعي بالعمل الاجتماعي وسياسات الشأن العام، وبناء سيناريوهات متحركة، بحيث تتضافر الأبحاث الأساسية مع الأبحاث التطبيقية بشكل يدعم جمع المعطيات، وصقل المنهجيات، وإثراء التحليل وتوفير الدلالة والأدلة التي ترشد خيارات ومسارات مجتمعية تهدف إلى سد الثغرات البنيوية والعارضة أمام التمكين والاندماج الاجتماعيين.

ثالثها العمل على ضمان حد أدنى من المصداقية العلمية والمهنية والفنية للباحثين والأكاديميين في مجال العلوم الاجتماعية ورفع مستوى الشهادات، وزيادة الضوابط المؤسسية على مؤشرات الكفاءة والجدارة والأهلية البحثية.

العميد فردريك معتوق
(مدير الفرع الثالث (1981-1984 و 1988-1991)
عميد (2004-2013)

أنا أنتمي إلى جيل الطلاب الذين أقدموا على اختيار اختصاص علم الاجتماع قبل الحرب اللبنانية، عام1969، انطلاقًا من قناعات لا علاقة لها بتاتا بالتوظيف. حيث

إننا كنّا نعيش آنذاك في مرحلة سياسية واجتماعية مضطربة جدًا، فكانت طموحاتنا غالبة على وعينا البتول، وكنّا نظن أن علينا مهمة أساسية كبرى تتمثّل بتغيير المجتمع اللبناني نحو الأفضل، وتحديدًا نحو أنموذج الدول الغربية المتقدمة. كنّا تحت تأثير وعي جماعي مثالي أعلى، كما كنّا نعتقد أننا طليعة حقيقية للتغيير المنشود. وكان مثال الثورة الطلابية التي حققها الطلاب الفرنسيون في أيّار 1968 حيّا ومتوهجًا في منظورنا العام لدورنا وحياتنا. لذلك لم أشعر بأي إحراج أو ندم أو تردد عندما قررت مغادرة اختصاص الآداب الفرنسية، الذي حصلت فيه على ليسانس، للانضمام إلى اختصاص علم الاجتماع في الجامعة الفرنسية التي كنت أدرس فيها في بيروت (جامعة ليون) حيث إني أشعر بأولويّة الانخراط في التفكير والعمل الاجتماعي في بلادي، من منطلق وطني، إسوة بآلاف الطلاب اللبنانيين من كل المناطق والمذاهب.

كنت في جامعة فرنسية خاصة، غير أن جميع الطلاب كانوا يعيشون روحيًا على وقع ما كان يحدث في كلية التربية في الجامعة اللبنانية، قدوتنا. حيث كان الاجتماعي على تماس دائم مع السياسي. ومشاركتي في إحدى التظاهرات الطلابية الجامعة، حيث كنّا نشتبك مع قوى الأمن الداخلي سنة 1973 و1974، أدّت بي إلى الدخول إلى سجن الرمل مع ثلاث دزّينات من الطلاب الآخرين. وهناك اكتشفت أحشاء المجتمع اللبناني الحقيقية (من ذابح لابنته لأنها لطّخت "شرفه"، إلى مجرم لصّ، إلى مجرم سياسي، إلى مزوّر محترف، إلخ). لكن أكثر ما أثّر فيَّ وفي زملائي الطلاب، أثناء استراحة المشي لمدّة نصف ساعة كل صباح في باحة قاوشنا، هو مشاهدتنا ذات مرّة، لغسّان تويني يتمشّى سجينا مثلنا في

باحة القاوش المقابل! هنا أدركنا أن المجتمع السياسي في لبنان كان مريضاً بالفعل، فما هذه السلطة التي تلقي القبض على طلابها وتسجنهم لمجرّد مطالبتهم بتطوير الجامعة اللبنانية وفتح كلّيات تطبيقية فيها (وقد تحقق هذا المطلب الأساس والمشروع لاحقًا على يد الرئيس جورج طعمه، !بعد عقد ونيّف من الزمن) وتسجن أهم مثقف لبناني في حينه لمجرّد أنه انتقد العهد؟
لقد كانت همومنا وطموحاتنا بحجم وطن كبير وطوباوي لكن سرعان ما حطّمها اندلاع الحرب الأهلية عام 1975.

بعدما نجحت بتفوّق في الماجيستير في فرع جامعة ليون في بيروت عام1974، حصلت على منحة للدكتوراه في اي جامعة فرنسية من اختياري. فتوجّهت إلى جامعة تور حيث تابعت أطروحة دكتورا حلقة ثالثة مع البروفسور جان دوفينيو في اختصاص علم اجتماع المعرفة. وبعد نجاحي فيها تابعت تحضير أطروحة ثانية لدكتورا الدولة، في الاختصاص نفسه ، مع جان دوفينيو، ونجحت فيها بتميّز في حزيران 1979. فتثبّت تخصصي نهائيا في علم اجتماع المعرفة. عندها قدّم لي أستاذي الفرنسي العرض الآتي قائلًا: " طالما لا تزال بلادك في حالة حرب، ما رأيك أن تبقى هنا في فرنسا، وأن تتابع التعليم معي في هذا الاختصاص، فتأخذ لاحقا مكاني عندما أتقاعد؟

أذكر أني فرحت جدًا لما عرضه عليّ، لكنّي كنت واضحا في جواب الاعتذار حيث شكرته و قلت له ان بلادي تناديني، وإن عملًا كثيرًا ينتظرني هناك. فقال لي مبتسمًا: أنا أتفهّم جيدًا موقفك وأقدّره. عد إلى بلادك ولكن ابق معنا على تواصل". وهكذا كان.

عندما عدت إلى لبنان أرسلني العميد هاشم حيدر إلى الفرع الثالث، الناشئ حديثًا وهنا بدأت حياتي الأكاديمية والبحثية على السواء، حيث عيّنت مديرًا للفرع بعد أشهر قليلة من وصولي، واستمررت بالعمل الجامعي منذ العام 1979 ولغاية العام 2013.

بدأت بتقديم محاضراتي في حينه باللغة الفرنسية ، ظنًا منّي أن الطلاب يتقنونها. لكن سرعان ما فهمت ان عليّ تقديمها بالعربية . وهكذا كان.
لكن ما اكتشفته أيضًا أن لا مراجع لهذا الاختصاص باللغة العربية. فقمت بتأليف أول كتاب عربي في هذا المجال ونشرته عام 1982 في دار الطليعة. فكانت الفائدة لطلابي في الشمال، لكن الفائدة من هذا الكتاب سرعان ما انسحبت على العالم العربي كلّه، حيث التقيت لاحقًا خلال أسفاري بالعديد من الزملاء الأساتذة من الكويت ومصر وتونس والجزائر والأردن والسعودية وليبيا الذين صرّحوا لي أنهم إما درّسوا بهذا الكتاب في كلّياتهم، أو درسوا فيه عندما كانوا طلابًا.

في الفرع الثالث، أطلقت منشورات تمحورت حول أبحاث لطلاب متفوّقين وقد صدر منها ستة. كما أنه، سعيًا لتعزيز البحث الميداني وردّا على الطروحات المشبوهة حول التعددية الثقافية والحضارية في لبنان، قمت مع طلاب السنة الثانية بمسح نسبي للعادات والتقاليد في شمال لبنان. فكان أساسًا لكتابي في التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية الذي بيع منه أكثر من عشرة آلاف نسخة لاحقا في جميع انحاء العالم العربي.
وقام طلاب المعهد بإشراف د. أنطونيوس نعّوم بمسح ميداني شامل لأسواق مدينة طرابلس. و قمنا بعدها بجمع وتحليل معطيات معرض الكتاب في طرابلس عام 1985 تحت إشراف ثلاثة أساتذة

كان من بينهم د. خالد زيادة، بالتعاون مع فريق كبير من الطلاب، على مدى عشرة أيام متتالية.

بعد ذاك، عندما انتقلت إلى بيروت وعيّنت مديرا للدبلوم عام2002، ثم عميدًا للمعهد عام 2004، حاولت نقل روحيّة البحث الجماعي هذه إلى جميع الفروع، غير أني لم أجد الحماس نفسه لدى الهيئات التعليمية في جميع الفروع حيث كان الأساتذة قد اعتادوا في سوادهم الأعظم على أداء وظيفتهم التعليمية مبتورة عن مهمات البحث الجماعي. كما تفاجأت بالعدد القليل للطلاب الذين يقرأون، والعدد الأقل للأساتذة الذين يقرأون ويكتبون. حيث إن الأساتذة الباحثين القلائل غالبًا ما كانوا قد اعتادوا على القيام بأبحاثهم المتقدّمة استجابة لطلب مؤسسات غير حكومية أو أجنبية أو دولية. في حين أني كنت أجد صعوبة قصوى، كعميد، لتأمين المقالات الكافية لمتابعة إصدار مجلة العلوم الاجتماعية، الصادرة عن المعهد.

لقد كنت أعتبر ولا أزال أن أهم تكوين فكري هو ذاك الذي اكتسبته من مهنتي كعالم اجتماع، بحثيًا وميدانيًا. حيث إن الفكري والبحثي والميداني السوسيولوجي ينتمون كلّهم إلى دائرة ذهنية واحدة.

أعتبر إن العلوم الاجتماعية تمكّنت من اكتساب موقع أكاديمي محترم في لبنان وجميع البلدان العربية إلاّ أنها منعت، ما عدا في عهد الرئيس فؤاد شهاب، من الدخول شريكة في الهندسات الاجتماعية العامة للبلاد. الأمر الذي ساهم في إيصالنا إلى الحرب الأهلية عام 1975.

إن علم الاجتماع كان منذ تأسيسه علمًا مزعجًا، لأنه يفاتش ويكشف حقيقة الواقع ويسعى للتغيير: وهذه أمور غير محببة في الأنظمة التقليدية والنيو-تقليدية التي تحكم البلدان العربية المعاصرة. فهو لذلك يعيش عندنا اليوم حالة الدراما الإغريقية القديمة التي كان البطل فيها ممزّقا دومًا بين رغبة عارمة في التغيير وشعور قاتل بالعجز.

د. فؤاد خليل
سيرة أكاديمية

إنني أنتمي إلى جيل التزم بالتغيير المجتمعي على غير صعيد. ومن منطلق هذا الالتزام اخترت العلوم الاجتماعية لأنها تتيح تزويد فاعل التغيير بجهاز معرفي يمكنه من الكشف عن حقائق الواقع اللبناني، أو عن الأزمة البنيوية التي تتوطن هذا الواقع، ابتغاء تجاوزها، والسعي إلى بناء نظام مجتمعي لا ينتظم وفق انقسامات طائفية تعيق تطور البلد وتضعه في حلقة مقفلة من الأزمات المستديمة.

ولعل هذا ما دفعني إلى اختيار الجامعة اللبنانية من حيث كونها تشكل فضاء عامًا يندرج فيه الطلاب من الألوان كافة، أي من الفئات الوسطى والدنيا. وهذا ما حولها إلى جامعة وطنية يأتلف فيها الجميع، وتتوافر فيها شروط الفكر التغييري على عكس الأعم الأغلب من الجامعات الخاصة التي تمتلك

حساسية مضادة لهذا الفكر أو ذلك لكونها تمثل أدوات إعادة إنتاج الواقع لجهة تمجيد الطوائف وتكريس معادلات الأخيرة في الاجتماع والسياسية والإدارة.

كانت الحياة في المعهد عبارة عن خلية حوارية تطال مختلف القضايا اللبنانية والعربية، ذلك أن الشاغل الحقيقي لنا كطلاب في فترة الحرب، كان يتمثل في مقاربة أسباب الأخيرة المحلية، الاقليمية والدولية، فضلًا عن الشواغر المعرفية، والنظرية التي كنا نناقشها داخل صفوف التدريس مع أساتذة .كبار لبلورة معرفتنا وتعميقها حتى لا نبقى أسرى للايديولوجيات الخاصة أو المواقف الذاتية المسبقة
لقد تسجلت في معهد العلوم الاجتماعية عام 1978 في الفرع الأول. ثم أصبحت أستاذًا في المعهد - الفرع الرابع من 1992 ولغاية 1/10/2018...
في مرحلة الدبلوم اخترت التعرف إلى الواقع المحلي الذي أعيش فيه. فكان أن قدمت الرسالة في ."اختصاص الأنثروبولوجيا بعنوان:" العشيرة دولة المجتمع المحلي
لكن وبما أنني أميل إلى التفكير النظري فقد جذبني البحث في علم اجتماع المعرفة في مرحلة الدكتوراه. ذلك أن هذا العلم يزودني بمنهج ورؤية يتيحان لي أن أحلل كل أصول المفاهيم وجذورها المجتمعية، وهذا ما تبلور في أطروحتي، وهي البحث في مفهوم الاقطاع الشرقي في الدولة العربية - الإسلامية من منظور سوسيو - تاريخي.
لقد راكمت معرفتي على الصعيدين المعرفي والنظري كما على الصعيد الميداني، مثلما جهدت لبلورة الفكر النقدي عند الطلاب على مستوى بنائهم الأكاديمي. ذلك أن السوسيولوجيا من دون الفكر النقدي تتحول إلى وصف باهت لا قوام علميًا له، أو إلى تجريبية ضيقة تأنف من التنظير والمفهمة. وهذا ما يجعلها تغرق في دائرة تفاصيل المحسوس غير المؤطر نظريًا. وهي تفاصيل تقول كل شيء، لكنها لا تقول شيئًا محددًا من المنظور المعرفي...

أما الفكر النقدي، فإنه يساهم في الكشف عن طبيعة الأزمة التي عصفت بلبنان في الجمهورية الأولى، أو التي تعصف به في جمهورية الطائف. وهذا ما يجعل النقد أداة تغييرية من أجل بناء بلد لا تخترقه انقسامات عمودية جعلت منه صنوًا دائمًا لأزمته البنيوية.
إنني أرى من خلال تجربتي الطويلة في المعهد، أن وضع الأخير ينزع حاليًا نحو التراجع. ذلك أن ثمة غمزًا طائفيًا عم المعهد سواء من حيث طبيعة التفرغ للأساتذة، أو من حيث انقسامات طلابه. وهذا ما ترك تأثيراته السلبية على المستويات الأكاديمية والبحثية والوطنية. فالأعم الأغلب مطيف ومتمذهب. ومع التطييف والتمذهب (ومن خلال تدخل السلطة السياسية)، يأسف الفكر السوسيولوجي ويستنفع، ويدخل العقل بما هو أداة للإنتاج النظري في سبات عميق لا يعرف غير التكرار والتقليد وتعظيم الأمس الأزلي...

د. كاظم نور الدين
مدير الفرع الخامس (2012-2014)

عملت كمدرس لمادة الرياضيات ولم أتمكن من متابعة الدراسات العليا في هذا الاختصاص بسبب ممارستي العمل وتزوجي المبكر ورعاية ولدين آنذاك، والاختصاص العلمي يتطلب حضورًا الزاميًا، فكان توجهي إلى اختصاص لا يتطلب حضورًا ولا تكلفة مادية ويتلاءم مع رغباتي المعرفية. وعندما سئلت آنذاك عن دراستي الجامعية أجبت بأنني أدرس لأكون مهندسًا اجتماعيًا وكنت متعصبًا لهذا الاختصاص.

لقد شدني إلى متابعة الدراسة في معهد العلوم الاجتماعية (1974-1981) العلاقات المميزة بين الطلاب، وكذلك بينهم وبين الأساتذة والتعاون بين الجميع، وتوجيه الأساتذة لنا لاستثمار الوقت في البحث عن المعرفة في المراجع العربية والأجنبية، وما أذكره أنني في أحد الأشهر صرفت راتبي كاملًا في شراء عدد من الكتب، زاد عن ثلاثين كتابًا ما زلت اعتبرها من أهم الكتب التي احتفظ بها.

علمت في المعهد ما بين عام 1987 و 2015ولقد اخترت الاختصاص الذي يحتوى مسائل تتطلب الاحصاء والأرقام، والتي تساعد في الدراسات الميدانية لأنني كنت أرغب في تنفيذ دراسات اجتماعية ميدانية للتعرف على واقع القرى، وإلقاء الضوء على متطلباتها، وهذا ما دفعني إلى تدريس مواد المونوغرافيا والأبحاث الحقلية والمنهجية التي ساعدت في تلبية بعض أمنياتي، حيث قمت بدراسة ما يزيد على 20 قرية في الجنوب اللبناني وفي إقليم الخروب. وأنا أعتبر العلوم الاجتماعية من أكثر الاختصاصات التي ترفع المستوى المعرفي للمتخصص لأنها تطال كافة الميادين الاجتماعية، وهنا أشير إلى اللغط الذي كنت أشرحه دائمًا وأطلب من طلابي فهمه والعمل به: إننا في معهد العلوم الاجتماعية ندرس كافة العلوم الاجتماعية، ونعطي شهادة في العلوم الاجتماعية، وليس في علم الاجتماع. وأتمنى على زملائي التركيز دائماً على ذلك. وأنا أعتبر أن خريجي العلوم الاجتماعية هم الأكثر تمسكًا بوطنيتهم ونبذهم للخلافات الطائفية والمذهبية التي لم نشعر يومًا بوجودها (طلابًا وأساتذة ومتقاعدين).

إننا نتابع بدقة ما تقوم به الزميلة العميدة الأستاذة الدكتورة مارلين حيدر والزميلة الدكتورة مها كيال رئيسة مركز الأبحاث في المعهد من خطوات جبارة ومميزة في إطار تنظيم و تطوير المعهد والسمو به إلى مستوى الكليات الجامعية العالمية، ومراعاة متطلبات الواقع حرصًا على مستقبل طلابنا العلمي والعملي والمحافظة على المستوى. في هذا الإطار سدد الله خطاكم وإلى تألق دائم.

شهادة أكاديمية
د. كلود عطية

العلوم الاجتماعية طريق نحو التمكين المعرفي والذاتي وتعزيز الرؤية الشخصية للمشاكل الحياتية، وتعزيز ثقافة الذات والحياة.. هي خزان من المعارف والمعلومات والأبحاث التي يمكن استخدامها وتوظيفها في عملية البناء المعرفي والثقافي والإنتاج العلمي.. ومعهد العلوم الاجتماعية هو صرح أكاديمي، قادر على خلق مساحة للتواصل مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص عبر ما يقدمه من أبحاث علمية، بإمكانها تشخيص المشكلات وتقديم التوصيات لحلها..

أما معهد العلوم الاجتماعية، فهو صرح للإنتاج المعرفي والثقافي والعلمي، ويمكن للإنسان المنتمي إلى هذا التوجه المعرفي، أن يصبح باحثًا مهمًا وملمًا بشؤون الحياة كافة.. وبالتالي تختلف نظرته عن الآخرين حين يمتلك القدرة على الربط والتحليل والبحث والتقصي والوصول إلى النتائج والاستنتاجات مع امتلاك قدرات كيفية وضع الحلول المناسبة .. وهذا ما يجعله إنسانًا منتجًا، قادرًا على تقديم مساهمات بحثية تساعد الدولة في رسم السياسات المجتمعية. فمعهد العلوم الاجتماعية قوة أكاديمية وبحثية حقيقية للتغير نحو الأفضل، وبالتالي للارتقاء والتطور والتطوير...

د. كميل سلامة
مدير الفرع الثاني (1982-1993)

سأخبركم قصّة حصلت معي عندما كنت في مرحلة التّعليم الثّانوي، دفعتني لاختيار التّخصّص في مجال العلوم الاجتماعية، وفي الجامعة اللبنانيّة تحديدًا.
لقد أتممت دراسة التعليم الابتدائي في مدرسة عينطورة (الذّوق) لأنتقل بعدها إلى مدرسة معهد الرّسل (جونية) لإكمال مرحلة التّعليم الثّانوي . ومن هناك بدأ المشوار، إذ كان الدّكتور قيصر نصر مسؤولًا عن قسم اللغة الفرنسية (Département de français) في معهد الرّسل، وفي الوقت ذاته أستاذًا في الجامعة اللبنانيّة في معهد العلوم الاجتماعية، وكان يرافقه أيضا الدّكتور خليل الجرّ في التّعليم في المعهد المذكور، والذي اقتُرح اسمه من بين الأسماء التي رُشّحت لرئاسة الجامعة اللبنانيّة آنذاك.
في أحد الأيّام، وكان ذلك عام 1964، نظّم لنا الدّكتور قيصر نصر رحلة إلى ساحة البرج في بيروت لإتمام دراسة عن موضوع اقترحه لنا باللغة الفرنسيّة وهو "Fleurs et fleuristes au Liban" ، كُلّف فيه طلاّب صفّنا كلّ بمهمّة، فكانت مهمّتي دراسة وتحديد " les genres des fleurs au Liban"

وصلنا ساحة البرج ودخلنا شارع الأزهار فيه الذي لا تزال روعته مرسومة في ذهني حتّى هذه اللحظات، وقصدت مع زميل لي من صفّي محلّ والده هناك لأتعرّف على جميع أنواع الزّهور في لبنان وأسجّل أسماءها بحسب المطلوب منّي، وعندما رجعنا إلى المنزل أخذت الـ"Larousse" ، ورحت أبحث عن اسم كلّ زهرة وأكتب الشّروحات عنها، معتقدًا أنّ ما أقوم به هو نوع من"copiage"، متخوّفًا من سوء النّتيجة والعقاب، ذلك أنّنا اعتدنا في تلك الفترة من تاريخ لبنان أن يُكرّم المبدعون ويُقدّروا في تأليف الشّعر والأدب، وليس في نسخ المعلومات كما فعلت أنا. ويا لدهشتي عندما وزّع الدكتور قيصر نصر نتائجنا ليعلن اسمي الأوّل بهذا العمل معتبرًا أنّ ما قمت به هو البحث بكلّ معنى الكلمة، وأنّ بحثي جدير بنشره في مجلّة المدرسة . هذه الحادثة في حياتي، وهذا التّقدير الذي حصلت عليه، دفعاني لاختيار العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانيّة حيث كان يُدرّس الدكتور قيصر نصر.
لقد دخلت المعهد كطالب منذ العام 1968 وحتى أنهيت دراسة الجدارة في العام 1973، وأخذت بحثًا من مركز الأبحاث وسافرت إلى فرنسا لإكمال دراستي.

أذكر بداية أنّني درست السّنة الأولى الجامعيّة في الأونيسكو حيث كان مبنى المعهد بداية، ثمّ انتقلنا في العام التّالي إلى المبنى الجديد في الرّملة البيضاء، أمّا سكني فكان في منطقة الذوق. وتسألني عن الحياة في المعهد حينها، سأخبرك بما هو خاص بي بداية، وأيضاً سأحدّثك عما له علاقة بحياة الطلاّب وحياة لبنان عامّة آنذاك.

أمّا ما خصّ حياتي أنا في تلك الفترة، فإنّي سأذكر لك قصّتين أولهما أننا كلُّفنا مرّة أنا ومها سعادة شقيقه عبدلله سعادة رئيس الحزب السّوري القومي الاجتماعي بإقامة دراسة عن تلفزيون لبنان من خلال مقابلات مع العاملين والممثّلين فيه، وقصدنا لذلك المخرج أنطوان ريمي وهند أبي اللمع وغيرهما الكثيرين، أمّا أجمل اللقاءات فكانت مع الممثّل أبو ملحم في منزله في الحمرا، الذي فرح كثيرًا بمها وانتمائها الحزبي فراح يحدّثنا باللياقة والمحبّة اللتين كانتا تبدوان عليه من خلال تمثيله التّلفزيوني أيضًا، أمّا إم ملحم فكانت تتدخّل بكلّ شاردة وواردة تمامًا كما كانت تبدو بصفاتها الرّقيقة والمهذّبة في التّمثيل، وعندما هممنا بالرّحيل أهدانا كتابين من مؤلّفاته الشّعريّة وابتسم من قلبه لنا وحيّانا بتحيّة تحيا سوريا.

أمّا القصّة الثانية فحول الدّراسة عن السّجون في لبنان، حيث قصدنا مرّة أنا والزّميل جوزف يعقوب بابلو سجن أسد الأشقر أحد رؤساء القوميّين، الذي كان موضوعًا في غرفة صغيرة جدّا مليئة بالكتب والجرائد والمجلّات والأوراق، والتي لا تفسح لك مكالمته إلاّ واقفًا، أمّا الذي عرفته بعد مرور عشر سنوات على تلك الزّيارة فهو أنّ جوزف بابلو كان يقصد أسد الأشقر مكلّفا منه بجلب قصاصات من الجرائد التي تصدر في بيروت والعالم آنذاك ليقرأها ويحلّلها ويكتب التّعليقات حولها.

حدّثتك بهاتين القصّتين لأقول لك أنّ الجوّ الجامعيّ في تلك الفترة كان صاخبا بالتّحرّكات الطلاّبيّة على خلفيّة الوجود الفلسطيني المسلّح على أرض لبنان، هذا الوجود الذي كان يلقى دعما وتأييدا من أعداد متزايدة من اللبنانيّين، ممّا دفعنا للتّحرّك كطلاّب والقيام بعمل جماعي للحدّ من تفاقمه، لذلك أنشأنا حركة الوعي التي كان على راسها أنطوان الدّويهي وبول شاوول اللذين ساهما بدعمي وانتخابي لعضويّة الهيئة الطلاّبيّة. وقد انتُخبت أيضًا أمينا للشؤون الاجتماعية في اللجنة التّنفيذيّة للاتحاد الوطني لطلاّب الجامعة اللبنانيّة، هذا الاتحاد الذي رأسه الدكتور عصام خليفة يومها، كما ساهمت وشاركت بإعداد النّظام الدّاخلي للإتحاد.

في العام 1970 دعا الاتحاد الوطني لطلاّب الجامعة اللبنانيّة إلى إضراب عام أسوة بما قام به طلاّب فرنسا في تلك الفترة، فكان إضراب ضخم شارك فيه كلّ طلاّب لبنان الجامعيّين، أمّا أبرز مطالبنا فكانت كالتّالي : المنح الطلاّبيّة، فتح مجال للأبحاث الجامعيّة مع تأمين مطالب أكاديمية من أبرزها المطالب المكتبيّة، كما كان همّنا الأكبر المشاركة في القرار الجامعي ..... وبالفعل أعطى هذا الإضراب ثماره من خلال تأسيس مجلس للجامعة يضمّ : رئيس الجامعة والعمداء وممثّلي الأساتذة وممثّلي الطلاّب، كما نجحنا بانتزاع قرار من رئاسة الجامعة يُجيز لنا الحصول على دعم من مركز الأبحاث للقيام بأبحاثنا بعد أن كان هذا المركز يُعطي الدّعم للباحثين الأجانب، وكان الدكتور جوزف أبو جودة أوّل من حصل على بحث لتنفيذه من مركز الأبحاث.

في العام 1978 حصلت على شهادة الدّكتورة وبدأت بالتّعليم مباشرة مطلع العام ذاته، لكن ولمأساة الحرب التي وقعت في لبنان، انقسم معهد العلوم الاجتماعية إلى قسمين، واحد على الرّوشة وآخر في السّبتيّة مع بقاء سيزار نصر العميد للفرعين معًا، أمّا أنا فباشرت التّعليم في السّبتيّة بحكم سكني في منطقة الذوق.

في العام 1979 انتخبت ممثّلا للأساتذة وكان رئيس الجامعة آنذاك جورج طعمة الذي دعا إلى إقامة لقاء لإعادة اللحمة إلى الجامعة اللبنانيّة، فحصل التقاء الأساتذة مجددّا من الفرعين، وأنشأوا لجنة متابعة مؤلّفة من ثلاثة أساتذة

عن كلّ فرع ودعوا إلى إضراب كان من نتائجه إقامة نظام للمجالس التمثيليّة للجامعة اللبنانيّة بكلّ فروعها، وضع سلسلة رتب ورواتب لأساتذة الجامعة اللبنانيّة تمييزا لهم عن باقي موظّفي الدّولة، إنشاء نظام لرابطة الأساتذة الجامعيّين إنشاء صندوق التّعاضد ....

في العام 1982 انتخبت لإدارة الفرع الثّاني وجدّد انتخابي مرّتين، لذلك بقيت مديرًا حتّى العام1993 . لقد تخصّصت في علم الاجتماع الاقتصادي، لأنّ هذه المجال كان منسجمًا مع الأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها لبنان في تلك المرحلة.

لا يمكن من خلال العلوم الاجتماعية، إلاّ التّواصل مع الآخر الذي هو أنا، وخارج هذه المعادلة لا يوجد علوم اجتماعية. مشكلتنا هي غياب الدّولة، لذلك يجب إيجادها بداية للعمل لصالح مواطنيها، وعند وجودها يتأمن كلّ شيء ولا وجود للدّولة إلاّ بوجود وعي المواطن الذي يعرف أن ينتخب ممثّليه.

Academic experience
Lubna Tarabay

I entered the field by chance, taking any courses at AUB after the end of the war in Lebanon and I got interested in courses offered in the field of social and behavioral sciences. I enrolled in the sociology program and continued my studies for the masters level at AUB. Upon the suggestion of my advisor, I got into the field of legal anthropology which I found very interesting and challenging especially in a legally pluralistic country like Lebanon which motivated me to seek to deepen my studies in the domain. I looked for PhD programs in the country, and also upon the suggestion of my advisor Martha Mundy who knew Professor Masoud Daher, I ended up applying and being accepted to LU. When I got to LU as a PhD student (2005 - 2009), I really did not have much of a student life, as I was not taking any courses, but I recall how helpful the Dean (Maatouk), all employees and professors I met were.

After earning my PhD in year 2009, I was offered to teach courses in the English language at the Social Sciences Institute in the 2nd branch in Rabieh.

I started as part timer and was at that time teaching at AUB and LAU. In 2014 I applied for a full time job at the Lebanese University and left AUB and LAU.

What attracted me most to the Lebanese University were two things: 1 – The family like relationship among professors at the second branch where I taught. I was instantly made to feel like I belonged. After ten years, I felt the same kind of 'one family' spirit working through the dean's office and meeting professors from other branches. 2- The hard working attitude of students and how willing they are to learn. I think this is mainly what motivated me to leave AUB and LAU without any regrets. Despite students' lack of resources, they would go out of their way to do what was required of them and I felt I was really impacting their lives.

My research interests and publications are in two main domains. The first in the field of legal anthropology and related matters such as family law, gender studies and inheritance. Interest in the experiences of women within the court system and with the changes in the intimate circle of the family as depicted through court records and proceedings were the main focus. The second is in the field of medical sociology and ethics. This interest emerged as part of my teaching in the Faculty of Medicine and exposure to the field of neuroscience through my colleague, Dr. Abou Mrad, whereby we worked on the cultural adaptation and translation of neuropsychological tests targeting cognitive impairment.

I consider that studies within the field of social sciences allows for the activation of what Mills referred to as the sociological imagination – allowing one to understand the bigger picture and understand the interconnectedness between all different elements of society at large. Academically, social sciences allow, through an interdisciplinary approach and through focusing on both the Micro and the Macro, for a better development of academic ability especially through the development of a scientific methodology that allows for the development of a critical perspective.
No strategic planning and no policies can be formulated without an understanding of the true state of matters in reality and this can only be realized through scientific studies that can offer an understanding of the socio-economic, cultural and political levels. This can only be done through studies in the field of social sciences or at least with such a perspective in mind.

السيرة الأكاديمية
مارال توتاليان
مدير عام الاحصاء المركزي

عند الحديث عن علاقتي بالعلوم الإجتماعيّة، أعيد عقارب الساعة إلى الوراء أربعين عاماً ونيّف، أعيدها بتفاصيلها في أيّامها وساعاتها ودقائقها وثوانيها، أعيدها في أفراحها وأحزانها، أعيد ظروف حياتي بتشعباتها وأحداثها الواحدة تلو الأخرى، لأن العلوم الإجتماعيّة شكّلت حياتي وحبّي لهذا الإختصاص الذي عشقت مواده مادةً مادة، فالتحمت بشخصيّتي وكوّنت مارال توتاليان؛ من هنا أدعوكم لنبحر معاً في هذه الأربعين سنه ونيف الماضيّة.

حصلت على شهادة البكالوريا - القسم الثاني، فرع الفلسفة، عام 1977، من مدرسة مار يوسف الظهور في بيروت، والحرب اللبنانية قد طوت أقسى عامين من أعوامها، حيث ظهر المقاتل اللبناني في كل طوائفه وفئاته، ذئباً لأخيه الإنسان يقتل على الهوية ويذبح وينكل بالجثث، اللهم إلا الخميرة الطيبة الباقية من هذا الشعب التي أبت أن تحمل سلاح الغدر والموت، فصمدت وجسّدت قيم الخير والحق والجمال، ولو على حساب حياتها في كثير من الأحيان، لا لشيء بل لإيمانها بأن شمساً جديدة ستبزغ في هذا الوطن لتعيد بناءه لبنةً لبنة نحو الأفضل والأحسن.
في صور ولدت، وفي أحيائها ترعرعت بين لبنانيّين من كلّ الطوائف، وإلى بيروت انتقلت مع أهلي منذ نعومة أظافري، فسكنا الأحياء المختلطة التي أحببتها وما زلت أحبّها، والتي أعطتني مناعةً وطنيّة لم تقو ولن تقوى عليها أبداً جراثيم الطائفيّة الخبيثة.

درست في جامعة الألبا (ALBA) في زقاق البلاط، سنةً في الإدارة Gestion ، وثلاث سنوات في الهندسة الداخليّة من دون إنجاز شهادتي النهائيّة في أيّ منهما، بل كان الزواج نصيبي في عمر الواحد والعشرين من الطبيب النفساني الدّكتور جوزف كدنيان وذلك في العام 1979.
سكنت مع زوجي في بلدة أنطلياس المتنيّة، وسكن أهلي منطقة الرّابية القريبة من أنطلياس، ولأنّ أهلي على درجة متقدّمة من العلم، وبالأخص أمّي التي كانت من أوائل نساء ذلك الجيل الحاصلة على إجازة في الفلسفة والأدب الإنكليزي، وكذلك أبي وزوجي الطبيب النفساني، فقد أصروا عليّ جميعاً أن أتابع دراساتي الجامعيّة العليا...

صحيح أنّني قررت مع زوجي عدم الإنجاب في السنوات الثلاث الأولى لزواجنا؛ إلاّ أنّني قضيت العام الأوّل في المنزل ورفضت التسجّل في أيّ اختصاص غير الهندسة الداخليّة، كما أنني لم أقدّم الإمتحان النّهائي وحصلت على معدل صفر، عندما أجبرني أبي الذهاب إلى الجامعة اليسوعيّة ودراسة أيّ اختصاص مع أختي، حيث أقنعتهم أنّني أشارك في الحصص، وكان ذلك كذباً ما زال يؤلمني إلى اليوم...

في العام الثاني لزواجي، وصلتني دعوة لحضور حفل تخرّج زملائي في اختصاص الهندسة الدّاخليّة، بعد حصولهم على الإجازة، فرفضت ذلك وانتحبت باكيةً على ما اقترفته يداي، ذلك أنّ زملائي نالوا شهاداتهم الجامعيّة وأنا قضيّت سنتين لم أنجز فيها شيئاً...

بحكم سكن أهلي في الرّابية عرفت أمّي بوجود جامعة هناك؛ فطلبت مني أنا وزوجي أن نقصدها علّني أجد ضالّتي في الهندسة الداخليّة فأكمل دراستي الجامعيّة فيها. وهكذا كان، فقد توجّهنا أنا وزوجي إليها مشياً على الأقدام والتقيت لأول مرّة بشرى عيسى التي كانت موظفة هناك ومسجّلة في العام الأول في اختصاص العلوم الإجتماعيّة...
تكلّمت مع بشرى باللغة العربيّة فأجابتني باللغة الفرنسيّة وأذهلتني بالأمر، لأنّنا كنّا نعتقد أنّ الجامعة اللبنانية هي جامعة الفوضى والتّدريس باللغة العربيّة، وذلك بحكم سكننا السّابق في زقاق البلاط إلى جانب كليّة الحقوق في الجامعة اللبنانيّة، حيث كانت مشاهد المظاهرات والرّفض والتكسير تتكرر فيها احتجاجاً على أشياء كثيرة لم أكن أفقهها في ذلك الوقت.

رسخ في ذهني من اللحظات الأولى هناك، الإستقبال المتميّز لنا؛ كما أفرحني ما قالته لنا بشرى من أنّ التدريس يجري بعد الظهر ممّا يناسب وضعي كمتزوّجة، وبأن المواد التي سندرسها هيPhilosophie Economie / Psychologie / Statistique وغيرها ... (أُسجّل لك هنا أنني من أوائل المتزوّجات في تلك المرحلة الذين يعاودن إكمال دراستهن بعد الزّواج)...
تحمّس زوجي واندفع لتسجيلي كأنّني طفلةً معه ومدّ يده ليمسك دفتر الشيكات ويدفع رسوم التسجيل معتقداً أنّ المبالغ المتوجبة توازي أقساط جامعة الـ ALBA ؛ ويا لشدّ ذهولنا وفرحنا عندما أبلغتنا بشرى أن التسجيل رمزي في الجامعة اللبنانيّة التي لا أقساط فيها...

كان عدد الطلاّب في الفرع 150 طالباً وطالبةً، وقد نجحت في السّنة الأولى وحصلت على المرتبة الخامسة بين زملائي، بالرّغم من خوفي من المواد التي كان عليّ درسها وحفظها وذلك على نقيض المواد التي كنا ندرسها في اختصاص الهندسة الدّاخليّة والتي بمعظمها، رسوم مشاريع هندسيّة، بالإضافة إلى دراسة تاريخ الفن وتاريخ الهندسة...
أحببت المواد التي تعرّفت عليها لا بل عشقتها، ومن هنا يمكنني اعتبارها المرحلة الأولى التي بدأت بها مع العلوم الإجتماعيّة والتي تعد من قبيل الصّدفة وليس الإختيار المسبق.

كانت لغتي العربيّة جيّدة جداً وكذلك لغة أختي العربية، إذ كانت الرّاهبة في مدرستنا في (Saint Joseph de l'apparition) تدور بنا أمام طلاب المدرسة لتقول لهم: "إخجلوا منهما فهما أرمنيتان وتجيدان اللغة العربيّة أفضل منكم"...
عندما كنا نتكلّم أنا وأختي العربيّة كان رفاقنا يعتقدون أنّنا فلسطينيّتان خاصّة وأنّنا ولدنا في صور، كما أنهم كانوا يعتقدون أنّ أمّي ليست من أصول أرمنيّة بل هي عربيّة وهذا غير صحيح. على كلّ فإنّنا لم ندرس في معهد العلوم الإجتماعيّة (الفرع الثاني) المواد باللغة العربيّة إلاّ ما ندر، ومعظم المواد التي كنّا ندرسها كانت باللغة الفرنسيّة التي أجدتها أيضاً بحيث أنّني تأسسّت في مدرسة الراهبات التي كانت تقاصصنا بإعطاء الـ Signal لكلّ من لا يلتزم بالتكلّم بالفربسيّة، وهذا ما جعلنا متميّزتين بهذه اللغة أيضاً.

دخلت السنة الثانية إلى العلوم الإجتماعيّة وأنا أحمل الطّفل الأوّل في أحشائي؛ ولأسباب عائليّة ذهبنا إلى كندا لتكون الولادة هناك؛ وعدت بعد ذلك وأنجزت إمتحانات الدّورة الثانية للسنة الثانية وكنت الأولى بين جميع زملائي.

نصحتني أمّي أن أوقف الدّراسة لأهتم بمولودي البكر، لكن زوجي رفض ذلك وأصرّ على إتمامي دراستي حتى النّهاية، فتحمّلت المشاق العائلية والجامعيّة معاً وقد ساعدتني والدتي بالإهتمام بالطفل؛ ودعمني زوجي معنويّاً بشكل ملفت ورائع؛ كما أنّني كنت آخذ إبني معي في الـ Poussette إلى الجامعة أيّام زيارتي المكتبة، خاصّة أنّ الموظّفات هناك ساعدوني على الإهتمام به، مع العلم أنّ جماله وغنجه أيضاً ساهما كثيراً في ذلك

نجحت السّنة الثالثة بامتياز أيضاً وكان أستاذي ابراهيم مارون؛ قد شجعني على المتابعة لأنني من الطّالبات المتميّزات قائلاً لي بالحرف الواحد : "أنا أتوقع لك مستقبلاً باهراً لذلك من المفروض أن تكمّلي الدّراسات العليا وتحصلي على الدّكتوراه ..." وهذا ما حصل إذ تسجّلت في الجدارة وكان أساتذتي في تلك الفترة

بسام الهاشم، ميشال عوّاد، غابي صليبا، سالم زبليط، سامي داغر، بطرس لبكي ,Père Mouanness ،Marie Ange Prince ،ريمون الصّايغ، أنياس ديفور سمير خوري وجوزف خوري ... إذاً حصلت على الإجازة عام 1983 وتسجّلت في الجدارة

خلال سنة الجدارة؛ حملت إبني الثاني من دون تخطيط مسبق وكنت موعودة بالذهاب إلى أميركا لحضور تخرّج أخي هناك؛ فذهبنا إلى الولايات المتحدة الأميركية وبقينا ثمانية أشهر أخذت خلالها كلّ المواد لدرسها وحفظها، وعدت بعد ذلك وأنهيت شهادة الجدارة بعام واحد بما فيه مناقشة الرّسالة بتقييم جيّد جدّاً ....

في العام 1984 تسجّلت في دبلوم الدّراسات المعمّقة، وأنهيتها أيضاً بسنة واحدة مع الرّسالة، لكن الدكتور سالم زبليط رفض أن يقبل مناقشتها في كانون الأوّل 1984 وأنا كنت قد أنهيتها في تشرين الثاني من العام نفسه، وهذا ما خسرني عاماً إضافيّاً وأجّل حصولي على شهادتها إلى العام 1986. هذه الحادثة تركت غصّة في قلبي حتى هذه اللحظات التي أكلّمك بها؛ لأنّهم لم يأخذوا في الإعتبار نشاطي العلمي أنا المرأة المتزوّجة من طبيب له حياة إجتماعيّة ديناميكيّة ولي ولدين بأعمار 3 سنوات وسنة ونصف، وأتفوّق في كلّ عام على جميع زملائي وزميلاتي ... عرفت فيما بعد أنّ الدكتور سالم زبليط أخّر مناقشتي لأنّه كان يتمنّى أن يكون هو المشرف على دراساتي ....

أذكر هنا أنّ الجدارة التي حصلت عليها عام 1984 كانت بإشراف الدكتور إبراهيم مارون، تحت عنوان: "إستيراد الكماليات في لبنان وعجز الميزان التجاري في لبنان من سنة 1934 إلى سنة 1983" باللغة الفرنسيّة وبعدد صفحات 180 صفحة ...) كما أنّ شهادة الدبلوم الدراسات المعمّقة عام 1986 هي أيضاً بإشراف الدكتور إبراهيم مارون وبعنوان: "موازنة العائلة والإنفاق المظهري في لبنان" (دراسة ميدانية باللغة الفرنسيّة؛ عدد الصفحات 220 صفحة)...

تابعت المسيرة وقرّرت أن أتسجّل للحصول على شهادة الدكتوراه التي شجعني عليها الدكتور إبراهيم مارون؛ بالرّغم من أنّ الجامعة اللبنانيّة لم تكن مخوّلة في منحها في ذلك التاريخ ... لذلك حضّرت مشروع بحثي في المجال الإقتصادي وأرسلته إلى بلجيكا وفرنسا ؛ وقد دعمني بذلك أيضاً زوجي وأبي؛ لكنّ أمّي عارضت الأمر بشدّة خاصة وأنّ الحرب مشتعلة ولي طفلين صغيرين ولا يجوز تركهما أبداً مع عائلة زوجي ومع عائلتي؛ من هنا عدلت عن السفر وتسجلت في جامعة الروح القدس في الكسليك بإشراف الدكتور إبراهيم مارون الذي كان يدرّس هناك أيضاً...

اشتعلت حرب الإلغاء عام 1989 وكنت بحاجة بعد لستة أشهر لإنهاء الأطروحة؛ لكنّ القدر عاكسني بعدما أصيب زوجي بطلق ناري في رجله من أحد مرضاه؛ ممّا اضطرّنا إلى بتر رجله الشمال والبقاء سنة كاملة طريح الفراش؛ قبل أن نقرّر الذهاب إلى الولايات المتحدة الأميركيّة

لإجراء العلاجات هناك ... هذه الحادثة أخضعت زوجي لـ 15 عمليّة جراحيّة خلال ثلاثين عاماً؛ ممّا جعل صحّته اليوم تتدهور بشكل سريع ومأساوي.
وبالرّغم من كلّ ما أصاب زوجي؛ لم يرض أن يكون سبباً في منع تقدّمي في رحلة العلم تلك؛ لذلك وبالرّغم من الأوضاع الأمنيّة السّيئة خلال العام الأول من إصابته، وبالرّغم من تدهور صحته، فقد دعا الدكتور إبراهيم مارون إلى لقاء منفرد معه وأوصاه في هذا اللقاء أن يكمّل دعمه ومساعدته لي لإكمال شهادة الدّكتوراه (بغضّ النّظر عن مصيره إن كان سيبقى حيّا أم سيموت)

أمام هذا الإصرار من زوجي وهو بوضع صحي حرج؛ رفضت مطلبه ورافقته سنة ونيفاً إلى الولايات المتحدة الأميركيّة للخضوع للعلاج هناك؛ ولم أعد إلاّ في العام 1992 حيث أجريت بعض التعديلات على الأطروحة المنجزة أصلاً؛ وحيث كان الدكتور إبراهيم مارون قد سافر في خلال السنة السّابعة له في التعليم إلى فرنسا؛ ليعمل مع الرّئيس جاك شيراك هناك...

أذكر لك هنا أمرين قبل مناقشة الأطروحة؛ حصلا معي وهما:
في العام 1988؛ سمحت لي إدارة جامعة الرّوح القدس في الكسليك، ومن خلال Dérogation spéciale أن أدرّس بعضاً من المواد المتعلّقة باختصاصي فيها؛ وهذا ما جعل عميد كلية الفلسفة والعلوم الإنسانيّة هناك الدكتور شكرلله شوفاني في العام 1992 يأذن لي من الـ Conseil scientifique أن أناقش أطروحة الدكتوراه من دون حضور الأستاذ المشرف.

أما في العام 1992 فقد تعاقدت للتعليم بالساعة في كلية الصحة لمادّتي : (أبحاث لكل أقسام كلية الصحة ومادّة Statistique) لكنّهم بلّغوني بعدم تجديد تعاقدي للتعليم في العام المقبل إن لم أحصل على شهادة الدّكتوراه...

هذان الحدثان إذاً مهدا لي الطريق للمناقشة، وكذلك أستاذي المشرف إبراهيم مارون الذي أرسل تقريره من باريس مذيلاً بتقدير ممتاز. حصلت المناقشة في 30 تموز عام 1992 بحضور 450 مدعوّاً واستمرار المناقشة لستة ساعات متتالية إذ كانت مناقشة جلد بامتياز، لكنّني خرجت منها بتميّز وحصلت على تقدير جيّد جدّاً ...). على ضوء هذه المناقشة جدّدت عقد تعليمي في كلّية الصحة في 31 تموز 1992 (أي في اليوم التّالي) وكان آخر يوم يسمح فيه بالتّعاقد للتعليم في ذاك العام.

من هنا أقول لك كم أنا مدينة لمعهد العلوم الإجتماعيّة، الذي لولاه لكنت اليوم سيّدة منزل ليس أكثر ... لذلك سأقولها دائماً بالفم الملآن: "إنّ معهد العلوم الإجتماعيّة هو حياتي وإنّي أحبّه وأحب حيطانه أيضاً؛ ذلك أنّ وجود هذا المعهد والصّدفة والإحاطة الطيّبة من أهلي وزوجي وأساتذتي والموظّفين؛ دفعتني لإكمال مسيرة علمي حتى أعلى الشّهادات؛ ممّا مهّد لي حياة عمليّة متميّزة، بالرّغم من أنّني كنت متزوّجة، ومعرّضة لكثير من الأمور غير المرغوب فيها في تلك الحقبة المؤلمة من تاريخ حرب لبنان من تاريخ لبنان...

بعد هذه الرّحلة الطّويلة والشاقة من الدّرس والتحصيل، والإهتمام بالمنزل والزّوج المصاب الذي كان أوّل داعم ورفيق لي في هذه المسيرة؛ دخلت سلك التعليم في معهدي الذي أحببت والذي أسمّيه المهد، وتركت كليّة الصحّة وجامعة الرّوح القدس وقضيت سنتي التّعاقد 1993 و1994 كأنّني في ملاك الجامعة؛ أحضر كلّ يوم إلى الفرع من الصّباح إلى المساء وأيّام السّبوت والآحاد ؛ وأقابل الطلاّب في الفرع أو في منزلي، ولا أؤخر عمل أحد منهم...

تفرّغت في العام 1994 وحصلت على رتبة أستاذ مساعد بعد تقييم بحثي فئة أولى ولم أشغّل طلاّبي على أبحاثي إطلاقاً؛ لأنّني كنت أشعر بالإهانة عندما كان يشغلنا أساتذتنا بأبحاثهم... أشرفت على ما يزيد عن 80 بحثاً في الجدارة والدّبلوم؛ وبقيت حرقة ثانية في قلبي من المعهد، لأنّني قدمت أربعة بحوث متكاملة وكان ينقصني بحث واحد فقط للحصول على رتبة أستاذProfesseur : هذه الرّتبة حصلت عليها في جامعة الرّوح القدس؛ لكنّ الحسرة بقيت من الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الإجتماعيّة الذي لم يمنحني هذه الرّتبة، خاصّة وأنّني أعرف أنّ كثيراً حصلوا عليها بمقالات صغيرة الحجم ولا تتوفر فيها شروط الأبحاث الكاملة...

بقيت أستاذاً متفرّغاً لمدّة ستّة سنوات؛ وذلك حتّى صدور مرسوم تعييني مديرة عامّة لإدارة الإحصاء المركزي في 1999/12/31 وبدئي العمل هناك في 6 كانون الثاني عام 2000... لكني تابعت مع عملي الجديد، التّعليم بالسّاعة في معهد العلوم الإجتماعيّة في الفرع الثاني...

وبالنسبة للدّراسة الخامسة التي تخوّلني الحصول على رتبة أستاذ؛ فإنّ زوجي ما زال يدفعني على إنجازها حتّى اليوم خاصّةً أنّ كلّ وأرقام الظواهرDataفي لبنان هي بين يديّ؛ لكنّني أصرّ على رفض ذلك لعدم الخلط بين مهنتي الأساسيّة اليوم وبين الحصول على لقب Titre ليس إلا ...

بالإضافة إلى كلّ ما ذكرته لك؛ فقد سعيت ونجحت خلال سنوات التّعليم الست، بإنشاء رابطة خرّيجي المعهد مع أن الظّروف السّياسية في تلك المرحلة لم تسمح بذلك؛ لأنّ المطالبة كانت تدعو إلى توحيد فروع الجامعة اللبنانيّة (أي إلغاء التّفريع) ؛ ونحن بإنشائنا رابطة الخرّيجين كنا نثبّت هذا التفريع ...

كان الخريجون من عناصر الجيش والأمن الداخلي درسوا العلوم الإجتماعيّة ونالوا شهادات عالية فيها؛ وقد بدأنا 12 عضّواً وكان المدير آنذاك الدكتور إبراهيم مارون بين عامي 1993 و1999؛ يفتح لنا مكتبه لنجتمع هناك ونُحضّر لنشاطات جعلت الحياة داخل المعهد تشبه خليّة النحل ... قدّمنا العلم والخبر بهذه الرّابطة وحصلنا عليه وقد اقترحوني فوراً رئيسةً للرّابطة؛ ومن هنا ينادونني في الفرع الثاني بالرّيسة، هذا اللقب الذي أحبّه كثيراً...

بخلال ترؤسي لهذه الرّابطة جعلت النّشاطات دوريّة وشاملة للأساتذة وعائلاتهم وأبنائهم وللطلاب وللموظّفين وعائلاتهم أيضاً، فلم يكن يمضي شهر أو شهرين إلاّ وندعو إلى سفرة أو لقاء ثقافي، رياضي وفنّي ...

وأذكر أنني حضّرت للقاء في الفرع الثاني استضفنا فيه الدّكتورة عليا برت الزّين، رئيسة لجنة حقوق الإنسان في العالم كله آنذاك، وقد حضر اللقاء 350 قاضياً ومحامياً وأستاذاً جامعياً، كما حضره عميد معهد العلوم الإجتماعيّة الدكتور محمّد شيّا.

نشاط آخر حصل في حفل تخرّج لكل الفروع في الأونيسكو عام 1999 برعاية وزير التربية آنذاك أحمد بيضون؛ إذ ألقيت أنا كلمة الأساتذة...أمّا ما قلته في كلمتي فهو التّالي: "لا يعقل أن يُعلّم أستاذ الرّياضة في إحدى المدارس اللبنانيّة مادّة الإقتصاد بل يجب أن يُعطى كلّ اختصاص للمتخصّصين فيه". هذا الكلام أدّى نتائجه الطيّبة إذ ألحقت وزارة التربية منذ ذلك العام اختصاصاً جديداً في البكالوريا اللبنانية قسم ثاني هو اختصاص الإجتماع والإقتصاد SE ...

وبعد هذا التّاريخ النّضالي الطّويل في معهد العلوم الإجتماعيّة، أسجّل بعض التّوصيات وبعض المطالب التي توجّهت بها إلى المسؤولين في لبنان :

طالبت من الرئيس عدنان السيّد حسين في عهد رئاسته للجامعة اللبنانيّة، أن نقيم بروتوكولاً بين إدارة الإحصاء المركزي وبين معهد العلوم الإجتماعيّة ليكون الطلاّب على اطلاع على أحدث التّوصيفات، لأنّ ما يعلّم هو بعيد جدّاً عن ما هو مطبّق. وأعرف أنّه توجد اليوم تحديثات داخل المعهد، لذلك أطالب بقوننة هذا البروتوكول ليمكّن الطلاّب من الدّخول فوراً إلى ساحة العمل؛ فنحن ننتج بيانات وأرقام، أمّا تحليلها وتفسيرها فيبقى من صلاحيّات طلاّب العلوم الإجتماعيّة؛ الذين يمكنهم بعد التفسير أن يقدّموا اقتراحات للوزارات مبنيّة على دراسات علميّة...

نحن أبوابنا مفتوحةً أيضاً لأعمال التّدريب؛ ويؤسفني أن أُعلن أن 1200 طالباً يأتون للتّدرّب هنا من الجامعه اللبنانيّة وغيرها من الجامعات الخاصة، دون أن يكون بينهم طالب واحد من العلوم الإجتماعيّة...

أخيراً؛ وبمناسبة العيد الستّين لتأسيس المعهد؛ أقترح مع هذه الورشة التجديديّة أن يتأسس العمل بين المعهد وإدارة الإحصاء المركزي لنرسّخ التعاون ونبني جيل الإنتاج والإبداع.

د. مارلين نصر
سيرة أكاديمية

إن إهتمامي بالآخرين منذ المراهقة وبالشأن الاجتماعي عبر النشاط الطلابي غير الحزبي في الجامعة اليسوعية (إجازة بالحقوق) وبعدها سوسيولوجيا(، ومشاركتي في الفترة Ecole des Lettres (ال نفسها في مخيمات التنمية (وادي خالد - الفاكهة- العيون) التي كانت تنظمها مصلحة الإنعاش الاجتماعي في القرى النائية (1964-1970)، ثم المشاركة في تأسيس مركز محو أمية وبرامج توعية على قانون العمل في ضاحية بيروت الشرقية (حارة صادر ثم النبعة ما بين العامين 1970-1974) حتى عشية الحرب الأهلية، كلها مسائل شجعتني على التخصص في السوسيولوجيا .

بعد حصولي على إجازتَيْ الحقوق اللبنانية والفرنسية في اليسوعية - استفدت من نظام المعادلات الذي سمح لي الالتحاق بالسنة الثالثة (وتعويض المواد الناقصة) في Ecole des Lettres قسم السوسيولوجيا، حيث كان يعلم أساتذة من المعهد وأساتذة فرنسيون مرسلون من الجامعة الفرنسية.
كان الأساتذة الفرنسيون يركزون، منذ السنة الثالثة على البحث العلمي، ويضعون العلامة النهائية على البحث. وبعدها في السنة الأولى من الماجستير يعدّون لبحث ميداني جماعي يشارك بإعداده وتنفيذه ميدانيًا أساتذة وطلاب الفرع مع إقامة في مكان البحث. الأمر الذي كان بالنسبة لي مكملًا لمخيمات الإنعاش في القرى اللبنانية النائية.

علّمت في الفرع الأول بين عامي 1983 و1988، بعد سنتين أمضيتهما في تعريب أطروحتي ونشرها في العام 1980-1981. وفي العام 1982 إشتغلت فيها كباحثة مع منظمة دولية أنجزت خلالها بحثًا حول عمل المرأة الريفية في المشرق العربي 1982-1983 نشرت أجزاءً منه.

إستمر تعليمي في الفرع الأول مدة 5 سنوات (مناهج وتقنيات علم اجتماع الثقافة وعلم النفس الاجتماعي)، ولم أحصل على عقد تفرغي إلا في أوائل 1989 بعد إضراب خضناه في العام 1988 مع زملائي في الفرع الأول غير الحزبيين والرافضين اللجوء إلى الواسطة (إلا إنني كنت في 1989 قد غادرت مع العائلة ولم أستطع العودة بمفردي).
عدت إلى التعليم في المعهد الفرع الثاني من العام 2001-2010 بعد أن اعتذرت إدارة الفرع الأول عن تجديد تعاقدي كوني انقطعت عن التعليم لمدة عشر سنوات بداعي السفر مع عائلتي وزوجي للعمل في واشنطن سنتين، وفي القاهرة، مدة ثماني سنوات، أنجزت خلالها كتابين وعدة أبحاث نشرت باللغتين العربية والفرنسية.

بعد عودتي من مصر إلى لبنان وعدم تمكني متابعة التعليم في المعهد، اقترحت على المديرة العامة في وزارة الشؤون إجراء أبحاث ميدانية للوزارة، وعرضت علي عوضًا عن ذلك أن أدير مركز التدريب

الاجتماعي الذي يعد العاملين في الخدمة الاجتماعية والتنمية في مراكز الخدمات الانمائية التابعة للوزارة، كما يعد ويدرب العاملين في المنظمات غير الحكومية. فعملت مع فريق عمل مركز التدريب الاجتماعي بين العام 2000 و2004، وكان لي ولفريق عمل المركز ومصالح الوزارة وبعض المنظمات غير الحكومية تجربة غنية وناجحة، اضطررت إلى إيقافها بعد أن طُلب إلي تحويل المركز إلى مركز إقليمي ولم أقتنع بذلك، وكنا قد نجحنا في السنوات الأربع في جعله مركزًا وطنيًا يعمل مع ثلاثي تنموي متكامل مكوّن من المصالح في الوزارة ومراكز الخدمات في المناطق والمنظمات والجمعيات غير الحكومية؛ وكنت في الفترة نفسها أعلّم بالساعة في الفرع الثاني مادتين، ثم أضيفت إليهما مادة ثالثة (التدخل الاجتماعي- مفاهيم في علم الاجتماع ومناهج وتقنيات في علم إجماع التربية)، ثم ارتفعت إلى 5 مواد في العام 2005، بينها ثلاث مواد مكررة في الفرعين الفرنسي والإنكليزي (وتحضير منفصل نظرًا لاختلاف المراجع بين اللغتين).

لم أحصل على عقد تفرغي إلا في العام 2006، أي بعد خمس سنوات من التعليم بالساعة وإضراب اضطررنا إلى القيام به مع زملائنا في الفروع الأخرى لإرغام الإدارة والوزارة على إصدار عقودنا كوننا الوحيدين في الفروع الآربعة الذين لم نلجأ إلى "واسطة" سياسية أو حزبية. بإختصار، امتد تعليمي في الجامعة اللبنانية ما بين 1983-1988 وبين 2001-2010.

إن هذا الوضع غير العادي والإستثنائي، وإن لم يسمح لي بالإستفادة من نعيم الوظيفة العامة وتعويضاتها وامتيازاتها المريحة، إلا أنه أتاح لي أن أمارس مهنة عالمة اجتماع على مختلف الأصعدة: في مؤسسات أبحاث عربية النطاق، كما في التعليم الجامعي، وفي تأهيل العاملين على أرض الواقع في مراكز وزارة الشأن الإجتماعي (مصلحة الإنعاش الاجتماعي) التي أسسها المشروع التنموي الإصلاحي نفسه الذي أدى إلى تأسيس المعهد. لم أكن واعية قبل كتابة هذه الأسطر لتكامل هذا المسار الذي بدأ في مخيمات التطوع! " فإن دروب الله غير معلومة.

اخترت اختصاصي الدقيق من تجربتي في العمل الاجتماعي التطوعي قبل الدراسة الجامعية وأثناءها وبعدها، وهو عمل في القرى النائية وفي أحياء الضاحية الشرقية، وبعد التعرف على أساتذة مميزين أثناء فترة الدكتوراه في فرنسا A.Touraine)في علم اجتماع الحركات الاجتماعية والأساتذة D. Maldidier M.Tournier و R. Robin في مختبر مناهج وتقنيات تحليل الخطاب في العلوم الاجتماعية. كما ساعدني في ذلك عملي في وزارة الشؤون والتعليم الجامعي والبحث في تخصصات علم اجتماع العمل والتربية والسياسة والتعمق في مناهجها.

إن همومي البحثية كانت ولا تزال مرتبطة مباشرة بالخروج من الدائرة الطبقية إلى الدائرة الاجتماعية المختلطة ريفيًا وضاحويًا ومدينيًا، ومن دائرة الطائفة إلى دائرة بناء الاندماج الوطني ومن الإطار الجغرافي الضيق إلى الفضاء العربي الواسع.

فلم تنحصر أبحاثي في لبنان ("عمال الصناعة الكبرى في ضاحية بيروت الشرقية" ودحض مقولة الطبقة- الطائفة اليسارية عشية الحرب الأهلية -1973 و"الغرباء" في خطاب لبنانيين أثناء الحرب الأهلية -1986 ومقاربة جنوسية لرموز الوطنية والمواطنة في كتب القراءة 2000) ، بل شملت أيضًا مصر (التصور القومي العربي في خطاب جمال عبد الناصر- دراسة في علم المفردات والدلالة1981)، والمشرق العربي ("عمل النساء في الزراعة في بلدان المشرق العربي" 1983 والأردن (الديمقراطية

والإسلام في الخطاب التربوي الأردني 2007) والجاليات العربية في فرنسا (صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية 1995).

نفّذت الأبحاث القصيرة أثناء فترات التعليم بدوام جزئي في المعهد حين كانت المواد الموكلة إليّ لا تتعدى الثلاث 1986 و 2006، أما الكتب والأبحاث الطويلة فقد أنجزتها في فترات الانقطاع عن التعليم بدوام كامل أو العمل المؤسسي الذي كان يستنفد كل طاقتي وعدم قدرتي على القيام بمهمتين علميتين مختلفتين في الفترة نفسها.

إن البناء المعرفي الذاتي لا يجعلني أذكى من الآخرين بل يساعدني على النظر إليهم بمنظار آخر واكتشاف زوايا جديدة تساهم في فهم بعضنا البعض بشكل أفضل وأعمق. أما البناء على المستوى المعرفي، فهو بناء صعب ودائم، ويتطلب منا التعلّم من جميع الذين أنتجوا علمًا في مجالنا للاستفادة منهم مهما اختلفوا عنا ثقافيا أو لغوياً. ولا بناء وطني بدون ارتكاز السياسة على العلوم الاجتماعية والانتقال من عصر سياسة المخاطبة والكلام إلى سياسة المعرفة العلمية والتخطيط .

وإذا ما تكلمت في الدور الحالي والمستقبلي للعلوم الاجتماعية على المستوى الأكاديمي، البحثي، والوطني، ألخص ما أراه بالتالي:

- على المستوى الوطني، لست متفائلة على المدى القريب بالنسبة لوضع العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية كما في سائر الجامعات الخاصة في لبنان التي لا تعير إهتمامًا كبيرًا لمواد العلوم الاجتماعية. يجب منذ الآن أن يتم التخطيط لعملية إصلاح جذري وتنفيذها على مراحل مدروسة خلال العقد القادم.

- على المستوى البحثي، ضروري إنشاء فرق بحثية متوازنة من حيث المستوى ومتعددة التخصصات تعمل معا لإنجاز أبحاث تطبيقية ملحة ومفيدة. وعدم اللهث وراء أجندات التمويل.

- على المستوى الأكاديمي، هناك ضرورة تنظيم ورش عمل دائمة يتم تحضيرها بتأنٍ، على أن تتم الورش بشكل تطبيقي قابل للنقاش بعيدًا عن استعراضات المعرفة والأسماء الرنانة. يشارك فيها الأساتذة الباحثون/ات من جميع الفروع للتوقف عند صعوبات منهجية وتقنية محددة في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية.

السيرة الأكاديمية
د. ماريانا الخياط صبوري

إن التكلفة الرمزية لرسم الجامعة اللبنانية والتكلفة الاقتصادية الباهظة للتخصص في الجامعات الخاصة، وقرب الجامعة اللبنانية جغرافياً لمكان السكن، كلها من الأمور التي جعلتني أختارها للتعلم. أما عن سبب اختياري التخصص في العلوم الاجتماعية (1977 - 1979)، فلقد جاء عن طريق الصدفة، كما جاء أيضًا لمرونة الحضور الذي لم يكن إلزاميًا.

كانت الجامعة اللبنانية، وتحديدًا معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الخامس- يعيشان، خلال فترة تحصيلي العلمي، ازدهاراً أكاديمياً، وإزدهاراً على مستوى النشاطات الطلابية الحزبية التي كانت تتم دون تفرقة بين الطوائف. بعض هذه النشاطات كان له طابعاً اجتماعياً (احتفالات بمناسبات اجتماعية)، وبعضها كان له طابعًا ثقافياً-تربوياً (عقد سلسلة من اللقاءات تمحورت حول الأوضاع الاجتماعية والسياسية).

كان همي على المستوى الشخصي، كطالبة وقتها، هو متابعة التحصيل العلمي العالي ومواجهة صعوبات التنقل والوصول إلى الجامعة، والحصول على شهادة الإجازة، لا ننسى أن نظام المعهد المعمول به في زمان دراستنا، كان نظام السنوات.
أما كأستاذة في المعهد، فلقد كان همي الشخصي وما زال مرتبطاً بمحاولات توسيع معرفتي في مواد الديموغرافيا التي أعلمها، مع مواكبة التطور الذي يحصل على مستوى هذا الاختصاص، والحرص على المشاركة في المؤتمرات وورش العمل التي كانت ولا تزال فروع المعهد تعقدها، وذلك من خلال القيام بأبحاث حول محاور هذه المؤتمرات، والاستفادة من ورش العمل التي كانت ولا تزال تقيمها عميدة المعهد مع فريق عملها بهدف تطوير قدراتنا واكسابنا المزيد من الخبرات.
منذ العام 2009 كان همي التفرغ. أما اليوم، فالهم هو الدخول إلى الملاك ومتابعة تحصيل حقوق الأستاذ الجامعي التي أصبحت منقوصة على شتى الصعد، والمساهمة في كل النشاطات التي من شأنها تعزيز مكانة الأستاذ الجامعي، كذلك في المحافظة على جامعتنا الوطنية وإعلاء شأنها.

بالعودة للحديث عن سبب اختياري التخصص في الديموغرافيا، أقول أنه نابع من اهتمامي بدراسة السكان ومشاكلهم وأوضاعهم، كما إهتمامي بقضايا التنمية، خاصة بعد نجاحي واجتيازي الامتحانات في مجلس الخدمة المدنية، وتسلمي مهام رئيسة دائرة السكان في وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن بعدها دائرة العلاقات العامة والمؤتمرات في الوزارة نفسها. هذا المنصب قد أتاح لي فرص المشاركة في العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات التنموية الاجتماعية والاقتصادية في لبنان وخارجه ممثلة الوزارة، وذلك بالطبع من خلال إعداد أوراق عمل وأبحاث ذات علاقة بهذه المواضيع.

كان ولا يزال همي البحثي مرتبطاً بتحديث الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالسكان وعلاقتهم بالتنمية، من أجل معرفة التطور والتغير الذي طال ويطاول الفئات المختلفة منهم، سواء على الصعيد الصحي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والتربوي .... ولقد سهّل مهمتي هذه تواجدي في وزارة الشؤون الاجتماعية وسهولة تواصلي مع جامعة الدول العربية: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، وإدارة السياسات السكانية والهجرة، والمشروع العربي لصحة الأسرة، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمنظمات الدولية لا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا.

في ختام شهادتي الأكاديمية أقول أنه لا شك إن للعلوم الاجتماعية أهمية كبيرة تتمثل في اكتساب المتخصص فيها الكثير من المعارف التي يمكن استثمارها في شتى ميادين الحياة. فهذه العلوم هي قادرة على بناء القدرات وتمكين الذات وامتلاك رصيد علمي متنوع لابأس به. فهي تساهم في إعداد باحثين وباحثات، وفي إجراء الأبحاث الكمية والنوعية، كما تساهم في بناء أجيال قادرة ومتمكنة في مجالات متنوعة، كما قادرة على الارتقاء بالفرد والمجتمع، وقادرة أيضاً على التخطيط لإعداد سياسات تنموية شاملة.

في عصرنا الحالي، يتعاظم دور العلوم الاجتماعية، فهي باتت من العلوم الأساسية القادرة على دراسة التحولات والتغيرات السريعة التي تحصل في المجتمعات. فهي من التخصصات التي تجمع بين العلم والواقع، بين النظري والعملي، وهذا ما يجعلها تقترب من العلوم الطبيعية القائمة على التجارب الحقلية، ويعزز من دورها في القيام بأبحاث حول هذه التحولات، فالأبحاث في العلوم الاجتماعية تسمح لصناع القرار في رسم السياسات الملائمة لإحداث التطور ولتحقيق عملية التنمية. لا ننسى أن العالم اليوم قد بات شغله الشاغل تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات الإحدى عشر القادمة (2030).

السيرة الأكاديمية
د. ماكي المعلوف

تعود أسباب اختيار التخصص في العلوم الاجتماعية (1997-2000) إلى الرغبة في فهم المجتمع والإشكاليات المجتمعية موضوعياً لا سيما بعد الحروب التي ألمّت بلبنان. أما اختيار الجامعة اللبنانية فيعود إلى عطر صيتها ومستوى أساتذتها. ورغم انتسابي أيضًا إلى جامعة خاصة إلا أن انتمائي أقوى إلى الجامعة اللبنانية، وأفتخر اليوم بهذا الانتماء.

إن افتقار لبنان إلى متخصصين في مجال علم النفس الاجتماعي هو سبب اختياري لهذا التخصص ثم كونه يرتبط بالتفاعلات الاجتماعية، ويمكن ترجمته عمليًا من خلال ربط النظريات بالواقع الاجتماعي المعاش، وبالتالي، فهم الروابط الاجتماعية وعمليات التأثير بهدف رفع نوعية العلاقات البيفردية والجماعية، وبالتالي التمهيد لبناء مجتمع أفضل قائم ليس فقط على فهم الاختلافات وإنما على احترامها وقبولها.

لقد جذبتني إمكانية دراسة الظواهر الاجتماعية والإشكاليات اللبنانية على اختلافاتها وتفسيرها موضوعيًا، إضافة إلى اكتشاف ثقافات جزئية وخصوصيات متعددة، كما جذبتني أفاق العلوم الاجتماعية الواسعة التي تلم بإشكاليات يفرزها الواقع اللبناني باستمرار. هذه العلوم هي مصدر غنى وانفتاح على معارف متنوعة لا بل متناقضة أحيانًا. اكتسبت من خلالها رؤية علمية وموضوعية ومنهجية في مقاربة الوقائع. وأعتقد أن العلوم الاجتماعية تساهم في تعزيز مشاعر الانتماء للبنان، وتدفعني بالتالي لتقديم الأفضل للمساهمة في تطويره.

تشكل دراسة العلوم الاجتماعية قاعدة لقراءة الواقع ولاختيار تخصص مستقبلي على ضوء ذلك. فالحاجة للعلوم الاجتماعية أصبحت ملحة لا سيما وأن المجتمعات الحالية أصبحت عرضة للانغلاق والتقوقع ورسم حدود مادية وفكرية بين الأفراد وبين الجماعات. وما مفاهيم الأقلية والأكثرية إلا ترجمة للرغبة في تذويب الأخر وتهميشه وتغييبه. وكأن القيمة والأهمية أصبحتا مرتبطتين بالأعداد، وقد غاب عن البال أن الفرد بحد ذاته قيمة! إضافة إلى ظاهرة الإرهاب التي في بعدها الحقيقي، تترجم الرغبة في السيطرة على الآخر وفرض معايير معولبة - جاهزة عليه، وهيمنة "نحن" على "هم"...

أرى أن للعلوم الاجتماعية دورًا رياديًا مستقبليًا في توقع المخاطر العلائقية والصحية والبيئية، وتوجيه السلوكيات. فمن شأنها إذا بناء أفراد منفتحات على قبول الاختلاف، ومدركين للمخاطر، ومؤهلين للتدخل الفعال.

د. ماهر مرعبي
مدير الفرع الثالث (1993-1996)
سيرة أكاديمية

في العام 1977، وبسبب سوء الأوضاع الأمنية في البلاد وصعوبة الانتقال من منطقة إلى أخرى في لبنان، اتخذت إدارة الجامعة اللبنانية قرار تفريع الجامعة على مختلف المحافظات. في طرابلس عاصمة الشمال وبسبب ندرة حملة شهادة الدكتوراه فيها، سمح لحملة شهادة الدبلوم بالتدريس. نتيجة ذلك أوفد في حينه، رئيس الجامعة في الشمال، الدكتور عباس علم الدين، بعضًا من حملة الدبلوم إلى فرنسا لتحضير شهادة الدكتوراه والعودة ثانية إلى لبنان لمتابعة التدريس في الجامعة اللبنانية.

من بين هؤلاء الأساتذة وبحسب ما أذكر كان الدكتور طارق صهيون والدكتور محمد الأسعد من معهد العلوم الاجتماعية.

في العام 1988، كان عدد الأساتذة، اذا لم تخني الذاكرة لا يزيد عن اثني عشر أستاذًا. كنا ندرس سنوات الإجازة وبعض الاختصاصات في شهادتي الجدارة والدبلوم إلى جانب المساعدة في تدريس بعض المواد في كلية الصحة العامة. وكان عدد طلاب المعهد بحدود 250 طالبًا. وقد كُلفت، بسبب إتقاني اللغة الفرنسية، بتدريس بعض المواد في كلية الصحة العامة في طرابلس و ذلك في الفترة الممتدة ما بين عامي 1983 - 1999.

في العام 1989 انتقلت مسؤولية تدريس المواد غير الطبية في كلية الصحة العامة من معهد العلوم الاجتماعية إلى كلية العلوم، كما انتقلت إدارتها من الصليب الأحمر اللبناني إلى الجامعة اللبنانية. في هذا التاريخ كانت عودة كلية الصحة العامة إدارة وتدريسًا إلى كنف الجامعة اللبنانية، واستبعاد معهد العلوم الاجتماعية عن تدريس المواد غير الطبية فيها.

منذ قرار تفريع الجامعة اللبنانية عام1977، تعاقب على إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الشمال كل من: د. انطونيوس نعوم، د. فردريك معتوق، د. يوسف كفروني، د. ماهر مرعبي، د. عاطف عطية، د. غسان الخالد ود.عبد الحكيم الغزاوي والبعض منهم قد تولى الإدارة لأكثر من دورة .

طوال فترة وجودي في معهد العلوم الاجتماعية في طرابلس كنت معجبًا بجو الصداقة والألفة في هذا المعهد أكان على مستوى الأساتذة، أو الطلاب، أو بين الأساتذة والطلاب.

أذكر أننا في مجلس وحدة العلوم الاجتماعية، وبرئاسة العميد الدكتور محمد شيا، اتخذنا العديد من القرارات الأكاديمية والإدارية المهمة أذكر منها:

- إحياء مركز الأبحاث
- توحيد مواعيد إجراء الامتحانات في الفروع

- توحيد حفل تخرج الطلاب في الفروع
- تطوير المناهج التعليمية
- تأمين مُنح لتعليم الطلاب في الخارج
- إنشاء اختصاص الأنثروبولوجية السينمائية - التصويرية

وبسبب توجه الطلاب دائمًا نحو الأستاذ الأكثر تساهلًا في الإشراف على أبحاثهم، اتخذنا قرارًا في مجلس الوحدة بعدم السماح لأي أستاذ بالإشراف على أكثر من خمسة أبحاث أكان في الجدارة أو الدبلوم أو الدكتوراه، إلا في حالات الضرورة. وقد استحصلنا فيما بعد على موافقة مجلس الجامعة على ذلك، ونجحنا في موضوع تبادل نسخ من هذه الأبحاث لصالح مكتبات فروع المعهد الخمسة في الدبلوم والدكتوراه.

ولقد سعيت شخصيًا عندما كنت مديرًا للفرع، لأن تكون بعض أبحاث الدبلوم متكاملة بين سائر الفروع، أي أن يقوم كل فرع ببحث الموضوع نفسه في منطقته، وذلك للخروج بدراسة موحدة تتناول كل لبنان انسجامًا مع توصيات بعثة "إرفد" بإنشاء معهد للعلوم والدراسات الاجتماعية والاقتصادية يُعنى بدراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولكن للأسف لم أتوصل إلى أية نتيجة بهذا الخصوص.

وعندما كنت عضوًا في مجلس الجامعة وبهدف الوصول إلى شفافية في تقييم أبحاث الأساتذة نجحت، وعن طريق التصويت، في الوصول إلى اتخاذ قرار يقضي بتزويد مكتبات فروع الجامعة، كل كلية أو معهد، بنسخة عن كل بحث مقيَم. إلا أنه لغاية اليوم لم يُعمل بهذا القرار.

د.محسن صالح
مدير الفرع الأول 2007 - 2012
سيرة أكاديمية

شكل اختيار اختصاص العلوم الاجتماعي بالتوازي مع اختصاص الفلسفة، العلاقة التفاعلية بين تأثير علم الاجتماع على الفلسفة من جهة، وتأثير الفلسفة على علم الاجتماع من جهة أخرى. فعند الحديث عن العلوم الاجتماعية، يتراءى أمامنا نظرة عملية غير ميتافيزيقية لرصد ظواهر اجتماعية هي بالأصل نتاج تفسير فلسفي. فالعلوم الاجتماعية هي باب للتغيير والتطور، وإن معظم المنظرين سواء أدرسوا أو لم يدرسوا البنية الإسلامية والعالم الثالث لم يتطرقوا إلى النظرة التجريبية في هذه المنطقة. فكان لا بد من مواجهة هذه المشكلة انطلاقًا من تغيرات عديدة تطال عدة جوانب في هذا الاختصاص.

إن تجربتي في إدارة معهد العلوم الاجتماعية قد حملت في طياتها العديد من الإنجازات والإخفاقات التي كانت في معظم الأحيان نتيجة بعض الظروف الخارجة عن إدارة المعهد. ففيها تم تحضير البنية التأسيسية لنظام الـLMD من خلال مقترح تم رفعه إلى رئيس الجامعة تضمن تقسيم المقررات والفصول. إضافة إلى التنظيمات الإدارية التي شملت ملفات الأساتذة، طلاب المعهد، والعلاقات المشتركة بين المعهد والمؤسسات الحكومية.

فعلى صعيد الطلاب، تم تفعيل الندوات العلمية التي تناولت عناوين تخصصية في كافة ميادين علم الاجتماع، إقامة معارض الكتب التي كان هدفها توفير المراجع للطلاب، إضافة إلى تفعيل دور المكتبة من خلال تخصيص موازنة سنوية لشراء الكتب المتخصصة التي يحتاجها الأساتذة والطلاب.

إن دور معهد العلوم الاجتماعية يجب أن يقوم على عكس وفهم إشكاليات وحاجات المجتمع الذي يعيش فيه. أي أن دوره عملي يلامس الواقع، وليس فقط تنظيريًا. وهذا الدور لا يتم تفعيله إلا من خلال تكامل جهود مركز الأبحاث وإدارة مجلس الوحدة من خلال تخطيط جامعي شامل يقدم رؤية للحاجات المطلوبة على صعيد ميادين علم الاجتماع والأبحاث المدروسة.

وبالأهمية بمكان أن نشير إلى ضرورة تفعيل اختصاص الأنثروبولوجيا والتي هي فلسفة القرن الحادي والعشرين، وخاصة الأنثروبولوجيا الثقافية، لما تقدمه من وعي ذاتي للذي يحاول الآخر أن يطمسه. فالفلسفة والثقافة مترابطان ونحن اليوم بأمس الحاجة إلى دراسات تعمق وجود مجتمعنا العقلي والثقافي والتاريخي.

د. محمد الأسعد
سيرة أكاديمية

إنّ أسباب اختيارنا التخصص في العلوم الاجتماعية وفي الجامعة اللبنانية يعود إلى ما يلي:

كنت طالبًا في دار المعلمين والمعلمات من 1967 - 1970 ، وتخرجت وعمري سبع عشرة سنة ولم أستلم الوظيفة إلا عند بلوغي الثامنة عشرة.

ففي حينه تسجلت في كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية، كلية الآداب - الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية-الجامعة اللبنانية

وبعد أن أكملت دراستي حصلت على: إجازة في العلوم الاجتماعية، إجازة في العلوم السياسية والإدارية، إجازة في اللغة العربية وآدابها.

ثم حصلت على ماجستير في اللغة العربية (أدب ظهور الإسلام)، وعلى دبلوم في العلوم الاجتماعية وكنت أمارس التعليم في بلدتي في عكار العتيقة التي تبعد عن بيروت 145 كلم، ولم تسمح لي الظروف بالحضور إلى الجامعة اللبنانية إلاّ كل أسبوع أو كل أسبوعين مرة. وأحصل على المحاضرات من زملائنا في هذه الفروع.

ولكن السبب الأساسي لاختيار الجامعة اللبنانية هو ظروف الوظيفة والظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها الأسرة، إذ كان الحضور غير إلزامي في أي من هذه الفروع.

ولما افتتحت فروع الجامعة اللبنانية في الشمال، تعاقدت مع معهد العلوم الاجتماعية في طرابلس 1977 - 1978 ولم أكن حائزًا على الدكتوراه في حينه مثل أكثرية زملائي، وكنت لا أزال أمارس التعليم في مدرسة عكار العتيقة الرسمية (بلدتي).

وفي سنة 1980 عُرض عليّ إمكانية التخصص في فرنسا على أن أترك وظيفتي في التدريس (استيداع خارج الملاك،) وكنت في حينه بالإضافة إلى وظيفتي متعاقدًا في ثانوية العيون الرسمية (تدريس اللغة العربية) فوافقت على ذلك وذهبت إلى فرنسا (باريس) حيث حصلت هناك على دكتوراه حلقة ثالثة ثم جددت لي لمتابعة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية (1985) ، وعدت لأمارس عملي في الجامعة اللبنانية التي بقيت فيها حتى سنة التقاعد 2015 - 2016، وفي هذه الفترة حصلت على لقب أستاذ دكتور.

بعدها تعاقدت مع الجامعة لمتابعة طلاب الدكتوراه وتوجيههم منذ 2016-2017 وحتى الآن
أما الأسس التي انتقينا من خلالها اختصاصنا فتعود لما للتنمية من أهمية بالنسبة للمجتمع والوطن في المجالات المتعددة الشاملة والمتكاملة.

والهم البحثي الذي جذبنا في حينه أنّ عكار التي أصبحت الآن محافظة كانت تعاني ولم تزل من الحرمان والتهميش في مجالات كثيرة (التنمية غير المتوازنة) مثل كل المناطق الطرفية في الوطن.

إنّ للعلوم الاجتماعية دورًا هامًا وفعالًا في تزويد الطلاب بالمعرفة الواسعة في حقول متعددة وعلى المستويات كافة المعرفية الذاتية والبناء الأكاديمي وعلى مستوى البناء الوطني.

أما الدور الحالي والمستقبلي للعلوم الاجتماعية على المستويات كافة فهو دور فعال؛ لكن على مستوى شهادة الدكتوراه هناك تعقيدات كثيرة لا داعي لها سواء بالنسبة لقبول تصاميم الدكتوراه وقبول الطلاب مرورًا بالبطء الكبير في تعيين القرّاء والمناقشين وموعد المناقشات وتخريج الطلاب.

العميد محمد شيا
مدير الفرع الأول (1988-1991)
عميد (1997-2001)
تجربتي في معهد العلوم الاجتماعية

كما تعلمون، أنا جئت من الفلسفة إلى العلوم الاجتماعية، وهو ديدن الكثيرين، فإلى فترة ليست بالطويلة، وخصوصًا في بلادنا العربية، كان يُنظر إلى العلوم الاجتماعية باعتبارها أحد ميادين الفلسفة وفروعها، بل إن جامعات عربية عدة لا تزال تضع الاختصاصين معًا: "فلسفة وعلوم اجتماعية".

لم أكن طالبًا في معهد العلوم الاجتماعية، لكن المعهد كان في الحقيقة قريبًا من الكلية حيث درست كلية التربية، منطقة الأونيسكو،1973-1968)) حوالي 500 متر باتجاه سبينس لا أكثر. أذكر مبنى المعهد جيدًا، وأعرف قاعاته، وحضرت محاضرات فيه، إذ كان بيننا في التربية من هو مسجّل في المعهد. أتحدث عن خمسين سنة خلت، وأذكر أن التعليم في المعهد كان بالفرنسية بالكامل تقريبًا، وكان فيه أساتذة فرنسيون، وأحد أهم أساتذة المعهد آنذاك د. حسن عواضة استمر صديقي لسنوات طويلة لاحقة.

كنت طالب إجازة، ثم دبلوم في قسم الفلسفة في كلية التربية، القسم الانجليزي، وكان عميدها المرحوم خليل الجر الذي غدا لاحقًا رئيسًا للجامعة اللبنانية لفترة قصيرة حتى سنة 1973، أي إلى حين تخرجي وبدأت فورًا التدريس في ثانويات رسمية (رمل الظريف، رأس النبع) وخاصة (الإنجيلية رأس بيروت، والصراط عاليه) إلى حين بدء تعليمي في الجامعة في خريف 1977، كلية الآداب، ثم تفرّغت كليًا في كلية الآداب سنة 1980.

اختصاصي الدقيق في الفلسفة كان "الفلسفة الحديثة"، والفرعي "منهجيات"، وقد درّست المادتين في كلية الآداب، وفي معهد العلوم الاجتماعية الفرع الرابع قبل أن أنتقل إلى الإدارة في بيروت، مديرًا للفرع الأول سنة 1988. واستمررت في تدريس الفلسفة والمنهجيات وأنا في الإدارة، مديرًا وعميدًا، ولم أنقطع عن تدريسهما حتى تقاعدي سنة 2014، ولا يزال لدي إشراف على الدكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه.
حتى يوم كنت طالبًا في كلية التربية، كانت نظرتي إلى العلوم الاجتماعية باعتبارها "علمًا يعني إذا كان هناك تقسيم بين الآداب والعلوم، فالعلوم الاجتماعية هي على ضفة العلم، هذا. ما كنت أدركه تمامًا وأنا طالب فلسفة، وقبل تسلمي الإدارة ثم العمادة في المعهد. أما دورها الوطني، فقد ألممت في زمن مبكر بصلة العلوم الاجتماعية بتحديث الإدارة اللبنانية ومؤسساتها، وأذكر منها: الإنعاش الاجتماعي (الذي ألغي كما يبدو) وكان يستوعب خريجي العلوم الاجتماعية، وسواها.

مع تعييني مديرًا للمعهد (الفرع الأول) سنة 1988، ومن مراجعتي الأولية لمناهج المعهد وبرامجه، وقراءتي للمقررات التي يجري تدريسها من طرف أساتذة المعهد لاحظت مراحل ثلاث سادت "روحية التدريس" في المعهد منذ التأسيس وسأكون صريحًا: المرحلة "العلمية الليبرالية"، حتى نهاية الستينات أو مطلع السبعينات، ثم المرحلة "الماركسية"، أو الاثنان معًا حتى أواسط الثمانينات، ثم المرحلة "الإسلامية" أو الاثنان معًا (الماركسية والإسلامية) إلى حين تركي المعهد سنة 2000. كان التوجه الأيديولوجي يتضح أكثر ما يتضح في المواد القابلة للتفسيرات المتعددة (الفلسفة، المدارس، المصادر، الأنثروبولوجيا، وربما غيرها، وطبعًا في الجدارة ثم في الدبلوم)، وكانت الأدلجة أقل في المواد التقنية، ولكن مع الأسف كان يجري الهرب من المواد التقنية إلى مواد أخرى.
لقد كنت لعشر سنوات إداريًا في المعهد (5 سنوات مديرًا،1988-1993، ثم 5 سنوات عميدًا، 1996-2000، ثم أنتقلت عميدًا لكلية السياحة وإدارة الفنادق في الجامعة اللبنانية 2000-2005، وقد استقلت طوعًا بفعل ظروف البلد والجامعة والانقسامات، وعدت إلى التعليم والبحث والنشر حتى تقاعدي سنة 2014. لقد تعلمت في الحقيقة في المعهد أشياء كثيرة ومناهج جديدة (وقد نقلت بعض الأعمال السوسيولوجية من الإنجليزية إلى العربية)....ونقلت كذلك ما تعلمته إلى كلية

السياحة حين غدوت عميدًا لها، فبدّلت في المناهج ما وسعني، وأدخلت مواد اجتماعية، واجتماعية - نفسية عدة، وافتتحت دبلومًا مع الفرنسيين كان فيه الكثير من مناهج البحث التي تعلمتها ودرستها في كلية الآداب والمعهد، ووافق الفرنسيون على ذلك كليًا.

تحقق خلال إدارتي وعمادتي في المعهد، مجموعة من الانجازات والتجديدات ما كانت لتتحقق لولا حماسة الأساتذة ورغبتهم العارمة بالتطوير والتجديد، ومن ذلك نكتفي بذكر الآتي:

- تمكنا من إنجاز تعديل جذري للمناهج، وهي التي لم تتبدل أو تتطور منذ سنة1959 ، بعد اجتماعات ولجان وخلافات ثم توافقات استمرت سنة كاملة
- بات الانتقال من الإجازة إلى الجدارة إلى الدبلوم
- أهم ما حملته المناهج الجديد توسعة مروحة الخيارات، وزيادة المواد المنهجية والتقنية.

بعد مبادرة مني مع المركز التربوي للبحوث والإنماء وموافقته على اعتبار إجازة العلوم الاجتماعية إجازة تعليمية، وكنت عضوًا وقتها في لجنة المناهج لهذا المركز، أدخلنا المواد التي طلبها هذا الأخير في منهاجنا التعليمي، ثم كانت لقاءات مع وزارة التربية الوطنية، ولجنة التربية في مجلس النواب، وانتهى الأمر باعتبار إجازة العلوم الاجتماعية إجازة تعليمية لتعليم المواد الموازية في البكالوريا الاجتماعية والاقتصادية....وقد فتح ذلك بابًا واسعًا لعمل خريجي المعهد.

- أدخلنا تعديلات جذرية لقبول مشاريع الدكتوراه وباتت تمر في لجان وتناقش جماعيًا ويصدر قرار القبول أو التعليق.
- أعدنا العمل بمركز الأبحاث الاجتماعية الموجود في أنظمة المعهد، والذي لم يكن قد فعّل حتى ذلك الوقت. وأصدرنا أنظمته التطبيقية من مجلس الجامعة، ثم شكلنا إدارته، وجعلنا له موازنة مستقلة، وقد أصدرنا أعدادًا من مجلة المعهد بالعربية والفرنسية. وأشهد أن المرحوم الرئيس دياب كان خير عون لنا في الإنجازات تلك.
- أعدنا العمل بمجلس المعهد، وكان هناك اجتماع أسبوعي يحضره المديرون وممثلو الأساتذة، وكانت هناك وحدة حقيقية، وتبادل زيارات وأساتذة بين الفروع وعلى نطاق واسع للمرة الأولى جعل للعمادة مكتبان، واحد في الفرع الأول وآخر في الفرع الثاني. وكانت خطوة خلقت ثقة تامة بين الفروع، وتعرفت على الأساتذة والموظفين فردًا فردًا، وانعكس ذلك إيجابًا على نطاقات عدة وخاصة في حفلات التخرج.
- توحيد العمادة والدبلوم في المركز الحالي، ولم يكن الأمر سهلًا، واستغرق الكثير من الجهد وعلى قاعدة الثقة المتبادلة.
- أمور كثيرة أجد أني كنت أأتمم واجبي فيها، وكان هناك التفاف من الأساتذة حولها.

كان الأساتذة الذين تعاونت معهم بالعشرات، (أكثر من 150 أستاذًا)، وكانوا بمنتهى العطاء والتعاون.

معالي الوزير محمود قماطي[1]
معهد العلوم الاجتماعية في تجربة
شهادة حية

لم يكن قرار العودة إلى المقاعد الجامعية سهلًا بالنسبة إلي، لاسيما وأن حياتي المهنية وما تحمله من مسؤوليات اجتماعية وسياسية كانت في سلّم أولوياتي. لكن متابعتي للشأن التربوي والثقافي في رحاب الساحات التربوية، وحبي للعلم دفعاني إلى متابعة بعض الدراسات في مجال علم النفس التربوي أثناء تواجدي في المغرب عام 1977، مما جعلني أتخذ قرار العودة إلى المقاعد الجامعية. وقد شكل هذا القرار العلمي التخصصي تقاطعًا جمعت فيه بين تجربتي السياسية والمجتمعية، وممارسة مهنة تدريس اللغة العربية وآدابها ، وكان حافزًا إلى اختيار اختصاص العلوم الاجتماعية في ميدانه السياسي.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتني أثناء المتابعة وأنا الأربعيني الوحيد على مقاعد الدراسة إضافة إلى تفرغي للعمل السياسي، كل ذلك لم يشكل عقبة لدي فنلت المراتب الأولى على مدار سنوات الدراسة، مما شكل لدى العديد من الطلاب الشباب الذين شاركوني الدراسة في تلك السنوات حافزًا إيجابيًا لمتابعة الدراسة.

كما نسجت العديد من العلاقات التفاعلية مع العديد من الأساتذة منهم د. سميح دغيم، د. مصطفى سليمان، ود. فارس اشتي، ولطالما شهدت قاعات الدراسة حوارات ونقاشات متنوعة مع العديد منهم.

نظرتي للعلوم الاجتماعية ودورها على مستوى البناء المعرفي، الأكاديمي، والوطني:

إن اختصاص العلوم الاجتماعية هو من الاختصاصات المهمة على صعيد التغيير. إذ يمكن للعديد من القيادات الاجتماعية والسياسية الاستفادة من نظرياته وطرق تحليله للوقائع الاجتماعية، في دراسة المجتمع - لما يتضمنه من حلول للمشكلات على صعيد الرؤى والسياسات - وكذلك يعمل على وضع سياسات تغييرية تتلائم وتركيبته المتنوعة. ومن خلال هذا العلم وما يقدمه من مخزون علمي ومعرفي يساعد حملة شهاداته على توضيح رؤاهم واستشرافهم للمستقبل، وتحديد آفاقهم العلمية والبحثية.

كما أن لهذا " الاختصاص الاجتماعي" الذي "يجمع ولا يفرّق"، ميزة سياسية ووطنية يقوم من خلالها بجمع الطلاب من مختلف الألوان الفكرية والعقائدية والسياسية والمناطقية في صرح وطني مشترك، ويعمل على خلق جو من الألفة الوطنية وينتج أفكارًا مرنة وحوارات إيجابية مفتوحة بين طلاب المعهد.

[1] الوزير محمود قماطي، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، مواليد حارة حريك عام 1953، تخرّج من دار المعلمين عام 1974م، حائز على درجات عليا في الدراسات الإسلامية الحوزوية، وخريج سابق لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ميدان "علم الاجتماع

على صعيد الدور المستقبلي لاختصاص العلوم الاجتماعية

إن وجود اختصاص العلوم الاجتماعية في المجتمع اللبناني المتنوع ثقافيًا وفكريًا ودينيًا هو حاجة ملحة، وله الدور الأساس في تكوين وتطوير هذا المجتمع. ويلعب خريجو هذا الاختصاص الدور الفاعل في إضفاء صفة العيش المشترك والمستقر بين اللبنانيين. وهو يساهم - عند من يتلقاه ومن يحمل أفكاره - في قراءة الحراك البشري والحياة الإنسانية والعلاقات البشرية بكثير من العمق والتحليل بكافة الجوانب المعرفية والتربوية والنفسية...

ويبقى المحفز الأساسي لتحقيق هذا الدور، العمل على تخريج جيل جديد مثقف، عميق بأفكاره وتحليلاته، متين بلغته وخطاباته، قادر على النقاشات والحوارات الفاعلة والتي أصبحت شبه مفقودة مع الجيل الجديد. إضافة إلى إعادة تفعيل دور اختصاص العلوم الاجتماعية ككل، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية بشكل خاص في المجال البحثي التنموي والاستفادة منه على صعيد الوطن ككل من خلال استفادة الإدارات العامة في الدولة والمؤسسات الخاصة من خريجي هذا المعهد من ذوي المؤهلات والكفاءات المناسبة.

د. معضاد رحال
سيرة أكاديمية

كانت ميولي في الأصل نحو الأدب العربي، إلا أن بعض الأصدقاء أقنعني بالانتساب إلى المعهد، وكان ذلك في العام 1978 للقرب الجغرافي للسكن بعد تفريع الجامعة. لم أقتنع كثيرًا في البداية، إلا أن نجاحي في السنة الأولى في الدورة الأولى، بحيث كنت واحدًا من أصل ثمانية طلاب من الناجحين من أصل مئات الطلاب المنتسبين شجعني على متابعة الدراسة في المعهد.

إن توجيه بعض الأساتذة نحو الاقتصاد والتنمية، وميلي الشخصي نحو البحوث الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الجامعية، والمشاركة في مؤتمرات وندوات تحت هذه العناوين أثناء دراسة الاجازة، كلها مسائل شجعتني على الميل نحو تخصص التنمية.

لقد اقتصرت الدراسة في مختلف السنوات على نيل الشهادة والترفيع، باستثناء مرحلة الدبلوم التي عرفت خلالها منهجية البحث وشعرت بوجوب التعمق المعرفي. وهنا أسجل للأساتذة ولا سيما د. جورج قرم الذي كان يعتبرني أحد طلابه "المميزين" لحشريتي في طرح الأسئلة (الإشكالية مثلًا فهمتها وعرفتها من خلاله.

لقد لفتتني ظاهرة الهجرة التي كانت تثير اهتمامي بشكل لافت، ربما لأنني كنت أعيش مأساتها وأحداثها على المستوى الشخصي والأسري لذلك اخترتها كرسالة دبلوم وأطروحة دكتوراه. ولقد وجدت في هذه الظاهرة نعمة ونقمة في آن واحد.

الانتماءات الضيقة

خلال دراستي الجامعية لم أختلط كثيرًا مع الزملاء، إذ لم يكن لدي الوقت الكافي لإقامة علاقات والتعرف على الطلاب أو الأساتذة نظرًا لانشغالي بمهنتي التي كانت تأخذ مني وقتا طويلًا. لكن ما كنت ألاحظه حالات الانسجام التام بين الطلاب دون اية تفرقة على الرغم من حالة الحرب التي كانت دائرة في لبنان، والطلاب كانوا مزيجا من كل الطوائف ولم أذكر اطلاقًا حصول أية حادثة على أساس طائفي أو مذهبي. إلا أن هذا المشهد انقلب رأسًا على عقب حينما باشرت التعليم في المعهد عام 1994. إذ إن ساحة المعهد والجدران تحولت إلى شعارات دينية وطائفية وحزبية، والصراع على أشده بين الطلاب وخصوصًا في انتخابات مجالس الفرع، إذ تلجأ الأحزاب المتنافسة إلى الطلب من المؤيدين الانتساب إلى المعهد من أجل ضمان أصواتهم في انتخابات مجلس فرع الطلاب. وبصراحة أقول لقد تغيرت الصورة التي كانت في ذهني حول استقلالية الأستاذ الجامعي، فكان الأساتذة المستقلون أقلية قليلة. لقد عرفت الإدارة في المعهد عهودًا ذهبية وأخرى اتسمت ببعض السلبيات والمشاكل التي انسحبت اصطفافات على بعض الأساتذة.

الاهتمامات البحثية

لقد قمت بتنفيذ دراسة ميدانية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المناطق المحررة في لبنان الجنوبي بالتعاون مع UNDP عام 2002، وبتنفيذ دراسة ميدانية بالتعاون مع البنك الدولي حول تداعيات عدوان تموز 2006 على الأسر المهمشة في الجنوب اللبناني (2008)، ودرست أيضًا العلاقات اللبنانية الفلسطينية بدعم من الجامعة اللبنانية

مكتسبات معرفية في العلوم الاجتماعية

لقد استفدت كثيرًا من تجارب الأساتذة السابقين، فعلى مستوى الاجازة كان للبعض بصمات مهمة في صقل أفكارنا وذهننا، وحالة الحوار والنقاش التي كانت تدور في القاعة خصوصًا في السنة الثالثة، حيث أصبح حضوري مكثفًا، ومشاركًا في الأبحاث الصفية. كما استفدت من تحاشي الخلل لدى البعض ولا سيما في ما يتعلق بالروتين الذي كانوا يتبعونه في المحاضرات والقراءة والإملاء على الطلاب. كنت أستاء جدًا من هذا الأسلوب، إلا أنني لم أعرب عن موقفي بذلك. وهذا شكل لي حافزًا بتحاشي هذا الأسلوب ورفضه بالمطلق حينما باشرت التعليم الجامعي.
شكل لي التعليم الجامعي أيضًا حافزًا مهمًا للتنقيب والتفتيش والحشرية خوفًا من الفشل، لأنه لم يكن لي تجربة سابقة في التعليم، وخصوصًا أنني بدأت بتعليم الأساتذة الثانويين في كلية التربية، فكانت وجهتي الدائمة مكتبة الجامعة الأمريكية باشتراك سنوي قدره 400 الف ليرة لبنانية، وكنت أحفظ المحاضرة غيبًا وأحضر نفسي لأي سؤال يُمكن أن يوجه لي. إن هذه التجربة أعطتني ثقة عالية وشعرت بقدرتي على إدارة الصف بشكل جيد ما أثار إعجاب الطلاب الذين كان أصغرهم من عمري تقريبًا.

في انعكاس السياسية الطوائفية اللبنانية على الجامعة

في الواقع كانت ناحية الإعداد الوطني للجامعة أو للمعهد بشكل خاص تثيرني مع بعض الزملاء، لم يكن هناك التزام وطني مجرد، وهذا حال الكليات جميعها. وأثناء تدريسي في كلية التربية (دورة إعداد الأساتذة الثانويين طرحت موضوعًا حول دور التربية في تأصيل الفكر الوطني لتحضيره من بعض الطلاب، فكاد الطلاب أن يصطدموا ببعضهم لأن كل طالب نظر إلى التربية الوطنية من خلفيته الطائفية). وأعتقد أن فشل المعهد أو الجامعة في إرساء بنية وطنية للطلاب يعود للبنية الاجتماعية بشكل عام، وهذه تبقى مشكلة وطنية عامة. للأسف لم تشكّل الدراسة في المعهد أنموذجا للمواطنة الصحيحة. وربما جيلنا يختلف عن الجيل الذي علمناه إذ كان عندنا خلفية سياسية ووعي وطني مجرد بعيد عن الطائفية والتعصب الحزبي.

بصراحة أقول : إذا كان المعهد لم يستطع أن يبني أجيالًا على مستوى المواطنة المجردة بشكل أفقي وشامل، إلا أن ذلك لا يعود إلى عدم قدرته على التغيير بل يعود بشكل أساسي إلى البيئة الاجتماعية وبنية المجتمع الطائفية التي أخذت بالتفاقم في العقود الأخيرة. إلا أنه أحدث بعض الخرق لدى بعض الطلاب. ومن خلال تجربتي في المعهد أود الإشارة إلى ثلاث حالات حصلت معي منها إيجابي ومنها سلبي: الأولى في دراسة الدبلوم عندما تقدمت مني طالبة ترتدي الحجاب وقالت :" تراودني أفكار غريبة مما أقرأه وأسمعه من محاضرات ونقاش، وبدأت أشعر بأن الحجاب لا يشكّل حصانة لي بالقدر الذي تشكله لي معرفتي وثقافتي العلمية، علما أننا في البيت جميعنا ملتزمون بشكل صارم ولا أستطيع التعبير عن ذلك". فاعتقدت بداية أن أحد الزملاء أثار هذا الموضوع، إلا أنها بادرت بالنفي وبأنها وصلت إلى هذه النتيجة من خلال قراءاتها وأهمية المحاضرات والمواد التي تدرسها في المعهد.
أما الثانية فهي إجابة احدى الطالبات أثناء محاضرة في ذكرى عيد التحرير حيث قالت " نحنا شو خصنا التحرير مسؤولية أهل الجنوب". أما الحادثة الثالثة فهي بعد تعرفي على أهل إحدى الطالبات وزيارتهم لنا في المنزل برفقتها، وحينما سألتها بأنني لم أشاهدها قط في الصف أجابت ببرودة أعصاب وكأنها متأكدة أنني سأوافق على إجابتها "نحنا ما بنحضر عندك مفكرينك شيعي".
لا شك في أن الأهل شعروا بالإحراج واعترفوا أن هذه مسؤوليتهم، وأردف الوالد بالقول "البلد كلها هيك". إن هذا السلوك لا يستطيع المعهد بكل مكوناته إحداث تغيرات فيه مهما كانت قدراته. أما تجربتي البحثية مع الطلاب فهي مليئة بالأحداث، لا شك أن هناك طلابًا يتميزون بحشريتهم في التفتيش والتنقيب، إنما هؤلاء أقلية، وآخرون ينتظرون رأي أو موقف الأستاذ المشرف. والمشكلة أن الجامعة من خلال تعاميمها تضع الأستاذ والطالب في مواجهة بعضهما البعض. مثلا التوقف عن دفع بدل الإشراف بعد مرور خمس سنوات على تسجيل الطالب. والسؤال لماذا توافق الجامعة على تسجيله وتعطيه مهلة سنة بعد أخرى. وهذه الاجراءات أدت إلى تدني مستوى بعض الأطاريح في الوقت الذي لا يوجد فيه نموذج محدد للتقييم .
في تقديري، إن الخلل الأساسي يكمن في المحاصصة الطائفية والحزبية لتوزيع المسؤوليات في الجامعة بدءًا من الرئاسة مرورًا بالعمادة والإدارة والأقسام. فالصحة والعلم لا يمكن أن يتم توزيع المناصب فيهما إلا على أساس الكفاءة. وهذه مسؤولية مشتركة بين جميع الأساتذة والطلاب بضرورة المحاربة من أجل استقلالية الجامعة ودون الدخول في مشاريع كبرى كتغيير النظام السياسي وما إلى ذلك حتى لا تضيع البوصلة.

د. مروان الحوري
سيرة أكاديمية

إن الاهتمام بالموضوعات الاجتماعية عمومًا والمقاربات الإحصائية لدراسة الوقائع الاجتماعية هي التي دفعتني للاختصاص في العلوم الاجتماعية.

كنت طالبًا في المعهد من أيلول 1967 حتى حزيران 1969، وأصبحت أستاذًا في الفرع الأول من عام 1974 حتى العام2005.

كان يشغلنا، كأساتذة، أن يكون للمعهد دور فاعل في دراسة القضايا الديموغرافية والاجتماعية في لبنان، وأن تتوفر لمركز الأبحاث في المعهد إمكانيات مالية كافية للمساهمة بالدراسات، كما تم اقتراح أن ينفتح المعهد على إمكانية تمويله من جهات رسمية ومؤسسات مانحة دولية آو خاصة ولكن ذلك كان متعذرا بسبب القوانين التي تحكم عمل المعهد، وكذلك تحديد مضامين المواد التعليمية في المعهد (CORPUS) وهو الأمر الذي لم يتم رغم المحاولات العديدة التي قام بها مجلس المعهد الذي كنت شخصيا أحد أعضائه لعدد من السنوات.

كان الاهتمام وقتها بالتقنيات الإحصائية باعتبارها واحدة من المقاربات البحثية التي تتيح معرفة بنية الوقائع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وغيرها. لم تكن هناك موضوعات محددة باعتبار أن الإحصاء هو مجموعة تقنيات يمكن استخدامها في دراسة العديد من القضايا الاجتماعية والديموغرافية وغيرها.

إن معظم الأبحاث والدراسات التي قمت بها أو شاركت فيها كانت خارج المعهد. لكن هناك تكامل بين المستويات المختلفة باعتبار أن التجارب الشخصية في المجال البحثي تتفاعل مع الواقعين الأكاديمي والوطني في حال تم الاستخدام الفعلي لنتائج الأبحاث والدراسات التي يتم القيام بها من قبل الباحثين.

وللأسف لا يتم الاهتمام بالشكل المطلوب بالأبحاث من قبل الجهات الرسمية، والاعتماد بالتالي على نتائج الدراسات (وهي ليست بالضرورة إحصائية) مع أن الدور المناط بالمعهد، في مرسوم إنشائه، يتضمن الاهتمام بالدراسات، لكن ما هو متوفر من إمكانات مالية وعملانية في مركز الأبحاث التابع للمعهد لا يتيح له القيام بهذا الدور.

د. ملحم شاوول
رئيس مركز الأبحاث (2005-2012)
مدير الفرع الثاني (2012-2014)

في نهاية الستينات وبداية السبعينات (1970-1974) كانت العلوم الاجتماعية تجمع بين المعرفة الأكاديمية ونمط من الالتزام السياسي والاجتماعي لشخص يريد مقاربة الشأن العام بفكرة التغيير الاجتماعي. كان المعهد ضمن الجامعة اللبنانية مؤسسة فرانكوفونية تقدم تخصصًا قيمًا ومستوى راقيًا من المعرفة على يد أفضل الأساتذة اللبنانيين والأجانب.
كنت أمارس خلال دراستي مهنة الصحافة في وكالة الصحافة الفرنسية، وكنت أرى تشابها بين الميدان الصحافي - الروبورتاج- والميدان النوعي في الأبحاث السوسيولوجية. وكانت العلوم الاجتماعية تؤمن الغطاء النظري لما كنت ألاحظه في ميدان الصحافة.

جميع الأبحاث والدراسات التي قمت بها جرت لسوء الحظ (أو لحسنه!!!) خارج المعهد. وهي تتناول موضوعات في علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي، (السلوكيات الاقتراعية للبنانيين وسوسيولوجيا الانتخابات) ، علم الاجتماع المُدني وعلم اجتماع التواصل والإعلام.

لا بد من طرح هذا الموضوع في إطار المناخ الثقافي الإيديولوجي الذي كان قائمًا في سبعينات القرن الماضي حيث كانت الماركسية تحتل مركزًا مرموقًا في منهجيات مقاربة المجتمعات. لذلك كنا نعتبر أن للعلوم الاجتماعية دورًا في تأكيد أو دحض فرضيات نظرية حول قواعد العلاقات الاجتماعية وقيم بناها.

فالعلوم الاجتماعية تساعد على مقاربة الواقع وفق تعدد أنظمة التفكير pluri disciplinaire وليس برؤيا أحادية.
لا دور للعلوم الاجتماعية والمجتمعية في بناء الأوطان. يمكن أن يستفيد منها من تقع عليه هذه المهنة إذا أجاد القراءة.

د. مها كيّال
رئيسة مركز الأبحاث
(2019-2013)

لا شك أن ظروف الحرب اللبنانية قد غيرت الكثير من مساراتنا الحياتية، لا أدري إن كان للأحسن أو للأسوأ، ما أعرفه أنني أنهيت شهادة القسم الثاني عام 1975، وبسبب الحرب اخترت التاريخ للتخصص في الجامعة اللبنانية، وكل رغبتي كانت باتجاه الفنون، والرسم بشكل خاص.

أنهيت إجازة التاريخ ودخلت معهد الفنون وتسجلت لمتابعة الدبلوم، لكن قسوة الحرب تسببت بتركي لبنان للتخصص في الخارج. وشاءت الظروف أن ألتحق بجامعة نوشاتيل وبمعهد الإتنولوجيا فيها، وشاءت الظروف أيضًا أن أدخل التخصص هذا من جديد، فالنظام الجامعي السويسري مختلف وبالكامل عن نظام جامعتنا اللبنانية والجامعات الفرنسية. هو قائم على البينمناهجية في الإجازة، وما بعدها. الطالب لا بد من أن يختار ثلاثة اختصاصات، إثنين ثاناويين وواحدًا أساسيًا، لاكتساب شهاداته. وهكذا دخلت من جديد في تخصص علمي لم أكن أعرف عنه شيئًا.

سأتابع الحديث عن هذا التكوين الجامعي لأنه طبع مساري الأكاديمي اللاحق خلال عملي في الجامعة اللبنانية وفي معهد العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص.
لقد دخلت في نظام تعليمي مختلف كليًا عما عشته سابقًا، كان الأستاذ يوجهنا من خلال محاضرات عامة، وكان علينا اختيار مواضيعنا التطبيقيه في كل مادة نتعلمها. وفي الامتحان، كان كل طالب منا يمتحن في الموضوع الذي اشتغل عليه.

لقد زرعوا فينا بذور البحث. لم تفلت مادة دون بحث تطبيقي مختار. عشنا في مختبرات المتحف الاتنوغرافي، شاركنا في تفييش الأدوات، درسنا في مختبر الاتنو - موسيقي، شاهدنا الكثير من المعارض الاتنوغرافية التي كانت تنفذ حول فكرة، حول عادة، حول تقليد، حول ايديولوجيا... كنا نأتي وسؤال الامتحان نعرفه، لكن هذه المعرفة وراءها عمل بحثي ذاتي كبير، معه نفهم بعمق خصوصيات المادة المدروسة وأبعادها.

بعد إنهائي الدكتوراه، عدت إلى الجامعة اللبنانية وباشرت التعليم في معهد العلوم الاجتماعية منذ العام 1990 وما زلت حتى اليوم. المواد التي أعطيت لي كان غالبها مناهج وتقنيات بحثية، وكان هذا المجال الذي تدربت فيه وعشقت من خلاله عملي. لا سيما أن أسلوبي في الحقل والبحث قد تشكل من صراع كبير بين الأنا الثقافية والآخر الذي دربني وعلمني أسلوب التفكير والتعلم المستمر من خلال طريقة التشكيك في حيازة المعرفة، ودوام السؤال حول حقيقة الواقع لتعميق قراءته.

كانت تجربتي في معهد العلوم الاجتماعية على مدار 27 سنة ونيف أكثر من رائعة، حاولت فيها تطبيق ما اكتسبته. لم أواجه بأي اعتراض على الأسلوب الجديد، بل بالعكس، حاولت بذل الجهد في التعليم البحثي، وبعدها، زادت رغبتي في توسيع حلقة المتحمسين للبحث في العلوم الاجتماعية، فعمدت إلى تنظيم المؤتمرات الوطنية والإقليمية، وكان التعاون رائعًا سواء من الإدارة أم الزملاء صحيح أن الجهد كان كبيرًا، لكن نتائجه كانت كثيرة على المعهد وعلى الزملاء الذين وجدوا مناخًا مشجعًا للعمل البحثي؛ وعلى الإدارة التي أعترف أنها ساهمت ودعمت وشاركت، وأخص بالذكر الزميل د. عاطف عطية، أو على مستوى العمادة، مع د.فردريك معتوق. والأجمل في هذا النشاط، أن المجتمع المديني قد أحاطنا برعايته وتشجيعه ودعمه دون مقابل، (بلدية طرابلس والميناء، واتحاد البلديات، الجمعيات الثقافية المحلية - الصفدي، الميقاتي- وحتى الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع)، ونحن أيضًا وفينا هذا الاحتضان، بإنتاج فيه من الرصانة والجد والاجتهاد.

إن هذه التجربة قد شدت من أواصر العلاقات بين فروع المعهد جميعها. زاد تعارفنا، كزملاء، على بعضنا البعض، قويت شبكة العلاقات الشخصية والبحثية فيما بيننا، وزاد حضور طلابنا نشاطات علمية لا بد وأن تكون مستدامة في المعهد.

من الفرص التي عشتها أيضًا في مساري الأكاديمي في المعهد، مشاركتي في التعليم في الدبلوم بعد توحيده في بيروت، المسألة التي سمحت لي توسيع التجربة التعليمية لا سيما مع طلاب جاءوا من كافة المناطق ومن كافة خصوصيات المتمايزات الثقافية المناطقية في لبنان، وبالتالي من متمايزات الاهتمامات البحثية، وفي هذا ثراء لا يوصف من المعارف لا سيما في حقول تخصصاتنا الاجتماعية.
وكانت بعدها تجربة المشاركة في لجنة إعداد البرامج الجديدة ال LMD لتدخلني في سياقات معرفية جديدة جرى الإنتقال خلالها من المعرفة الميكروية للمواد، للتخطيط الماكروي في قراءة التشكل المعرفي لطلاب العلوم الاجتماعية وفق التحولات الفكرية من جهة، والحاجات الجديدة لسوق عمل خريجي معهد العلوم الاجتماعية.

إن كل تجربة عشتها في المعهد، كان لها انعكاساتها في التنامي المعرفي والخبراتي على المستوى الشخصي، لا سيما وأن الجدل الإيديولوجي والهوياتي للتخصصات في العلوم الاجتماعية وانعكاساته البرامجية كان كبيرًا.
جاء تعييني بعدها رئيسة لمركز الأبحاث في المعهد، وفي هذه التجربة الجديدة غنى أكبر. من المهم أن نعرف بأن النجاح في هذا الموقع مصدره أن يكون التعاون بين العمادة والمركز وثيقًا ولصيقًا، كي ينطلق فعليًا مركز الأبحاث. وكان نصيبي توفر هذا الأساس بشكل أكثر من راقٍ، جمعنا أنا والعميدة الدكتورة مارلين حيدر، انتماء صادق للمعهد وللجامعة اللبنانية، في كل تقدم للبرامج كان المركز حاضرًا للدعم، وفي كل تقدم للبحث كانت العمادة مؤازرة لنجاحه. جاهدنا لإعادة بناء المركز من لا شيء، تجديد أنظمة، توفير مقر، مؤازرة الزملاء في الانطلاق في العمل ضمن مختبراتهم، تمركز تعليم المنهجية والإبستمولوجيا في المركز، كي نؤسس لجيل جديد من الباحثين مع خبرات معرفية ومنهجية متطورة، ومع محاولات دعم للفكر البينمناهجي، أدخلنا الشهادة التخصصية لتزويد هذا التوجه البينمناهجي.
ونحن الآن في طور تدعيم نشاط المختبرات التي انطلقت مع وجوه حاضرة وخبرات عميقة في البحث كما في التعليم. فعّلنا لغة التواصل والاتصال من خلال العديد من المنصات الإلكترونية، ونحن كلنا ثقة أن هذه الانطلاقة لا بد من أن تزداد فعاليتها طالما أنها قامت على تفاعل عميق في إدارتها وعلى نشاط كبير من كل باحث وفي كل مختبر.

تفاصيل هذه التجربة تحتاج لسيرة أكاديمية أطول من التي أكتبها. باختصار، جمال البناء الفكري والمعرفي هو الذي يبني فعليًا طلابًا قادرين على التفكير السليم الذي يطور الذات والمجتمع في آن، وهو تحد لا بد من مواصلة جعله الهدف في المركز والمعهد.

وشهادة حق لا بد من قولها في هذا المجال، إن ما يعيشه المعهد اليوم من تحولات هامة على المستوى البحثي هو عائد لادارة رشيدة تفهم أهمية مأسسة العمل الاداري وتعي معنى البناء الاستراتيجي المستدام، القائم على التعاضد والتكاتف الجماعي لا على مزاجية الأفراد. فشكرًا د. مارلين حيدر، عميدة معهدنا.

إن هذه المسيرة الأكاديمية قد علمتني الكثير. وأنا أدين بها للجامعة اللبنانية، ولمعهد العلوم الاجتماعية، كما أدين بها للكثير الكثير من الزملاء. فهكذا صرح لا يبنى من دون تعاضد جماعي واعٍ لأهمية دوره وللرسالة التي يحملها حين قبل حمل مسؤولية العمل الأكاديمي، وحين سعى لصفة باحث متخصص في ميدان بحثي من ميادين العلوم الاجتماعية.

أختم هذه الشهادة لأقول إنّ جمال مهنتنا التعليمية والبحثية أنها وضعتنا حكمًا في سيرورة التعليم المستدام، وأختمها بالتوجه للمعهد وأهله للقول، أنا مدينة للجميع بما علمتموني إياه، وحاولت أن أرده بحبي لعملي محاولة أن أفيد بالقدر الذي استفدته في البناء الذاتي والمعرفي.

د. نجيب عيسى
مدير الفرع الأول (1978-1983)
تجربتي في معهد العلوم الاجتماعية

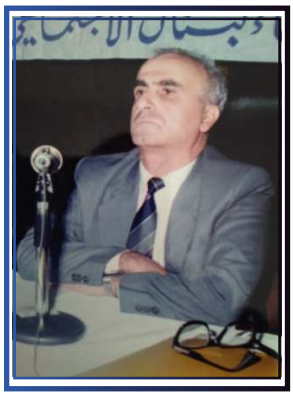

بعد حصولي على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، بدأت مباشرة التدريس في معهد العلوم الإجتماعية كمتعاقد متفرغ . فلم يكن هناك بعد، فرع للعلوم الاقتصادية في كلية إدارة الأعمال. والحق يُقال أن التحاقي بالمعهد جاء بسهولة لم أكن أتوقعها. ذلك أن جامعتنا الوطنية لم تكن كما هي الآن، فاقدة الاستقلالية الأكاديمية وعرضة للتدخلات السياسية والحزبية الطائفية والمذهبية. فنضالات أساتذتها وطلابها استطاعت في ذلك الوقت، والى حد بعيد، أن تجعل منها صرحًا أكاديميًا راقيًا. وكنت محظوظا بهذا الإلتحاق لأمرين:

الأول هو تزاملي مع نخبة من الأساتذة الذين كانوا، إما من مؤسسي المعهد والمناضلين من أجل تطوير الجامعة ككل، وإما من أصدقائي في سنوات الدراسة في باريس، أما الأمر الثاني فهو خصوصية المعهد، التي تظهر من خلال تسميته معهدا وليس كلية .

هذه الخصوصية تمثلت عمليا بالمهمة المزدوجة التي أُسندت له عند إنشائه. إذ كان عليه أن يمد إدارات الدولة ومؤسساتها بالكوادر/الأطر البشرية والدراسات والأبحاث التي تمكنها من تنفيذ سياسات التنمية وبرامجها التي أوصت بعثة إرفد بوضعها، التنمية وعمل على تحقيقها الرئيس فؤاد

شهاب. وظيفة المعهد "التنموية" هذه، كان عليه أن يؤديها من خلال التعليم الجامعي ومركز أبحاث قائم بذاته. وهذا ما جعلني أجد في المعهد، أنا الذي كانت قضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بؤرة إهتماماته في مختلف مراحل دراسته للإقتصاد، مجالًا رحبًا لأنقل إهتمامي بهذه القضايا إلى الصعيد المهني. فشكل تناولها، على المستوى النظري وعلى مستوى السياسات المطبقة فعلًا، محور نشاطي: تدريسًا وبحثًا وإشرافًا على رسائل الطلاب. هذا بالإضافة الى أنه تسنى لي في المعهد أيضًا، أن أقوم بتدريس الاقتصاد، كما كنت شخصيًا أنظر إليه، بإعتباره إقتصادًا سياسيًا، أي كعلم إجتماعي وليس مجرد علاقات بين أفراد ومجموعات تُختصر بمعادلات رياضية ونماذج رقمية.

وإذا كان لي أن ألقي نظرة تقيمية إجمالية على نشاط المعهد، يمكنني القول إنَّ هذا الأخير لعب الدور الذي أوكل له على نحو جيد عمومًا. وذلك حتى أواخر السبعينات من القرن الماضي، وعلى وجه الخصوص في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية. فقد استطاع المعهد، كمؤسسة وهيئة تعليمية، وضمن الإمكانات المادية واللوجستية المحدودة التي وُضعت بتصرفه، أن يُخَرِّج، في تلك المرحلة، نخبة من الطلاب الذين شغل عدد كبير منهم، بكفاءة ملحوظة، مناصب في إدارات ومؤسسات الدولة، وحتى في القطاع الخاص. كما خرَّج عددًا آخر، لكن أقل، من الطلاب المتميزين الذين أوفدتهم الجامعة للتخصص ونيل الدكتوراه في الخارج، وعادوا ليدرسوا في المعهد ويُغنوا العلوم الاجتماعية بدراساتهم وأبحاثهم. ومن جهة ثانية، أصدر مركز الأبحاث في المعهد سلسلة من الأبحاث القيمة التي تناولت مختلف ميادين علم الاجتماع.

لكن مع دخول لبنان مرحلة الحرب الأهلية، توقف مركز الأبحاث عن العمل. ولحق الشلل بإدارات الدولة ومؤسساتها وفقدت وظائفها التنموية. ما جعل المعهد، يفقد، بدوره، خصوصيته ويتحول، مع الأسف، إلى كلية كسائر الكليات "النظرية" (إذا صح التعبير)، يعمل على تخريج طلاب يبقى أكثرهم فريسة للبطالة بمختلف أشكالها. هذا إن لم يتمكنوا من أخذ طريقهم الى الهجرة.

استمررت في التدريس والإشراف على رسائل الجدارة والدبلوم والدكتوراه حتى بلغت سن التقاعد في العام 2008. وإلى تجربتي في هذه المجالات كان لي تجربة إدارية في المعهد. فبعد تفريع الجامعة طُلِب مني، دون أن أسعى إلى ذلك، وبمقتضى خليط من معايير أكاديمية وطائفية /مذهبية، أن أتولى إدارة الفرع الأول للمعهد. ومع علمي أن ظروف الحرب الأهلية سوف لن تتيح لي، ولا لغيري، العمل من خلال هذا الموقع على أخذ الفرع نحو الأفضل، فقد قبلت هذه المهمة على مضض. وذلك بعد ضغوط تعرضت لها من قبل بعض الزملاء بحجة الحؤول دون الإتيان بمدير من خارج المعهد. مع ذلك أستطيع القول إنني خرجت من هذه المهمة براحة ضمير، لأنني ساهمت، مع العميد المرحوم هاشم حيدر وبقية الزملاء في مجلس الفرع، على إبقاء هذا الأخير على مسافة لا بأس بها من التدخلات السياسية. هذا بالإضافة إلى رفد الهيئة التعلمية بعدد من الزملاء الجدد المشهود لهم على الصعيد الأكاديمي والفكري. وعندما شعرت بأنه لم يعد هناك من معنى لإستمراري في الإدارة، تقدمت بإستقالتي من هذه المسؤولية في العام 1983.

أما عن تجربتي في مجال البحث، فيمكنني القول بأن عجز المعهد، والجامعة اللبنانية عمومًا، عن توفير البنية الأساسية اللازمة للبحث العلمي، شكل إلى حد بعيد سببًا لتوجهي، كما الكثير من الزملاء، الى ممارسة هذا النشاط خارج الإطار الجامعي. وذلك إما بشكل فردي أو بالتعاون مع

مراكز أبحاث خاصة ومنظمات دولية وهيئات حكومية وغير حكومية. وكما يبين الملحق بهذا النص، فقد تناول إنتاجي العلمي مختلف قضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية سواء بشكل عام أوفي لبنان والبلاد العربية. وظهر من خلال العديد من المؤلفات المنشورة (كتب، دراسات، مقالات)، والدراسات والتقارير التي أعدت بصفة خبير إستشاري، والأوراق البحثية التي قدمت في مؤتمرات وندوات علمية، بالإضافة إلى عضوية الهيئات الإستشارية في عدة دوريات علمية ومراكز دراسات وأبحاث.

وإذا كان لي من كلمة أخيرة بخصوص الدور الحالي والمستقبلي للعلوم الاجتماعية، أقول إن المهمة الرئيسية لهذه العلوم في بلادنا كانت ولا تزال وستبقى في المدى المنظور، القيام بتشخيص أوضاع البنى المجتمعية والأليات/الديناميات التي تتحكم بحركتها، ومن ثم محاولة رصد اتجاهات تطورها. ما يؤسس لقرارات وسياسات من شأنها، في حال أراد أصحاب الشأن ذلك، تغيير هذه الأوضاع نحو الأفضل. أما في ما يتعلق بمعهد العلوم الإجتماعية تحديدًا، فالذي أتطلع إليه هو أن يعود الى ممارسة الوظيفة المزدوجة التي كان قد أنشئ من أجلها. وهذا مرهون، في نهاية الأمر، بإمكانية تحول دولتنا المهترئة الى دولة "تنموية".

تجربة أكاديمية
د. ندى الطويل

لقد اخترت العلوم الاجتماعية بتشجيع من أساتذتي عندما كنت أتابع دراستي في الجامعة اليسوعية. أما اختيار الجامعة اللبنانية فكان لتجربة الجامعة الوطنية. مقارنة بالجامعة اليسوعية كانت الصدمة مع أساتذة يقومون بالإملاء في صفوفهم ولم يكن يوجد مساحة للطالب لكي يفكر ويحلل، بل كان عليه أن يحفظ ويسمّع المادة.

عندما بدأت التعليم كان همي أن أنقل خبرتي في فرنسا حيث أخذت شهادة الاثنولوجيا بحيث يكون صفي قائمًا على التفاعل، حيث الطالب هو الركيزة الأساسية. حبي للتلاقي مع الآخر وفهم الثقافات، خصوصًا أنه على الصعيد الشخصي تتوزع عائلتي على مختلف القارات وكنت أزور أفرادها، خلق عندي حبًّا لاكتشاف مختلف الثقافات.

ارتكزت أبحاثي منذ حصولي على شهادة ما بعد الدكتوراPOST DOC (وأنا الوحيدة الحاصلة عليها في الفرع الثاني ولا أدري في بقية الفروع) على الجالية اللبنانية المسلمة في كندا، ولا أزال أبحث في هذا الإطار علمًا أنني انتقلت مؤخرًا لاهتمامات بحثية في لبنان.

أنا أعتبر أن العلوم الاجتماعية هي علوم أساسية إن استعملت في مكانها المناسب ولأهداف سامية، فهي ضرورية وركيزة ثقافية عامة لا سيما للمجتمعات المأزومة مثل مجتمعنا.

لطالما كان التعليم بالنسبة لي مسؤولية من هنا لم أبخل يومًا على نفسي بنهل المعرفة حيثما رأيت منفعة لمسيرتي الأكاديمية ولطلابي. صحيح أن جامعتي الأم وأساتذتي لم يبخلوا علي بعلمهم ومعرفتهم، ولكن أعترف أن المراحل الدراسية التي أتممتها خارج الوطن كانت مفصلية في مسيرتي في كندا والولايات المتحدة الأميركية حيث أكملت postdoc المهنية هذه وأغنتها، وأعني بها دراسة بنائي المعرفي، واكتملت شخصيتي وخياراتي البحثية وخبرتي الحقلية. وكان من الطبيعي أن أسخر كل طاقاتي ومعرفتي لخدمة طلابي، في الجامعة اللبنانية.
التعليم رسالة تفانٍ ومسؤولية، ولذا رفضت سياسة التلقين وعملت بمبدأ التفاعل الأفقي بيني وبين طلابي، حيث أكون مرشدة لطلابي في تحصيل ما عليهم من علم ومعرفة. ولم يقتصر الأمر على ذلك. اذ مع بناء الفكر وجب علي أيضًا العمل على بناء المواطنية والانتماء والهوية.
من هنا، كان لا بد من كسر بعض القيود النفسية والجغرافية، وقد ساعدني في ذلك درجة الوعي والمسؤولية عند طلابي، وهكذا بدأت "مشاريع التواصل" كما أحب تسميتها.

بدأت "بمشروع الجنوب" فكانت زيارة بحثية لمعتقل الخيام ولموقع مليتا الذي تبعه "مشروع الجبل" وزيارتنا للأماكن الدينية والاجتماعية الدرزية، ثم "مشروع الشمال" وزيارتنا للمتحف الإثنوجرافي الوحيد في لبنان ومتابعتنا للعمليات التنقيبية التي يشرف عليها، ثم "مشروع بيروت" وزيارتنا ل"ouzville"

وقيامنا بطلاء إحدى واجهات بيروت البحرية باسم معهد العلوم الاجتماعية الفرع الثاني، وأخيرًا وليس آخرًا "مشروع جورج قرم" الذي شكل نقلة نوعية في مسيرتي البحثية. فقد أوكلت إلى طلابي مهمة محاورة مفكر كبير مثل الوزير قرم، فبرهنوا أنهم قادرون على تحضير أي عمل بحثي وتنظيمه وتقديمه وترويجه دون متابعة أو مراقبة من أحد. والأهم أن هذا التشارك البحثي كان الأول بين طلاب الفرع الأول والفرع الثاني، وهو تشارك له دلالات ومقاصد أحببت أن القي الضوء عليها، مثل كسر القيود السياسية والجغرافية والطائفية والمناطقية بين الطلاب في سبيل فتح آفاق التفكير والعمل دون أي قيد مع الآخر داخل الوطن الواحد.

ماذا بعد؟ تحدٍ آخر يكون لطلابي فيه الدور الأهم. فأنا أخذت قسطي من النجاحات في لبنان والخارج ولا بد للشعلة من أن تنتقل لطلابي. نجاحاتهم أصبحت نجاحاتي وتميزهم أضحى مصدر سعادتي!
بالنسبة للدور الحالي والمستقبلي للعلوم الاجتماعية أقول لنكن واقعيين، الدور في هذا المجال مرتبط بأخلاق صناع القرار وأهدافهم وليس على مستوى الأساتذة أو الطلاب.

سيرة أكاديمية في معهد العلوم الاجتماعية
د. نديم منصوري

تعتبر العلوم الاجتماعية من العلوم الاقرب إلى ميولي، وكان اختيار علم الاجتماع من أفضل الاختيارات مقارنة بالاختصاصات الأخرى. ومن البديهي أن أختار الجامعة اللبنانية كونها مؤسسة أكاديمية عريقة ومعترف بها عالميًا.

عندما كنت طالبًا(1995-2006 - إجازة، جدارة، دبلوم، دكتوراه) شغلت منصب رئيس مجلس الطلاب لعدة سنوات (من السنة الثانية حتى السنة الخامسة)؛ كانت تجربة فريدة لأننا سعينا حينها لتكريس تعليم مادة الاجتماع في المدارس بعد إقرار المناهج الجديدة. وبعد التخرج كأستاذ، أسست مع زملاء آخرين جمعية خريجي معهد العلوم الاجتماعية سعيًا لربط الاختصاص بسوق العمل.

لقد كان اختيار الاختصاص الدقيق مرتبطًا بالأساتذة ووفق ما كان متوفرًا في المعهد. اخترت علم اجتماع الثقافة والمعرفة لأنه اختصاص متصل بالكثير من العلوم الأخرى ولا سيما علم الاتصال والتواصل الذي تعمقت فيه لاحقًا بشكل أدق.
تعمقتُ أولًا في الذهنية الخرافية في المجتمع اللبناني ومدى انتشارها ولا سيما من خلال ممارسات قراءة الطالع. وتاليًا بدأت الاهتمام بدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياة المجتمعات، والدافع الحقيقي كان دافعًا علميًا لفهم الظواهر المناتجة عن التكنولوجية الرقمية وهي الوظيفة الأساسية للباحث الاجتماعي.

دخلت الجامعة كأستاذ في العام 2007. وقد وفر لي اختصاص علم الاجتماع ثقافة علمية واسعة، ومنهجية في التفكير وقدرة على التحليل. وأصبح دور العلوم الاجتماعية أكبر، وأصبح الوعي المجتمعي بدورها أوسع من ذي قبل. وأعتقد إن المطلوب من العاملين في مجال العلوم الاجتماعية، أن يكونوا على قدر المسؤولية للحفاظ على البناء الأكاديمي التراكمي، وأن لا يتم التعامل مع هذا الاختصاص كوظيفة بل كعلم رصين يحتاج إلى تطوير دائم من خلال المشتغلين في حقله. فالعلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص هي علوم أساسية في تفسير الظواهر المجتمعية، لا سيما ضمن إطار السياسات العامة والاستراتيجيات التي ترمي إلى تحسين المجتمع وتطويره. وأعتقد أنه لا يمكننا اليوم أن نفصل هذه العلوم عن الصورة المستقبلية العامة للاختصاصات الجديدة التي ستفرض نفسها مع ازدياد تفاعل الإنسان مع التكنولوجيا الرقمية. حيث ستغيب العلوم ذات الاختصاصات الأحادية لحساب العلوم المتداخلة Interdisciplinary أو العلوم ذات الاختصاصات المتعددة Polydisciplinaires، وعلى المعهد أن يفتح آفاقه المستقبلية على هذا النطاق.

د.نهلا الشهال
سيرة أكاديمية

لم أتخصص في العلوم الاجتماعية بل درست الحقوق والإعلام، ونلت فيهما شهاداتي الجامعية. وإنما اخترت العلوم الاجتماعية لمرحلة الدكتوراه لأنها الاختصاص الذي يطابق اهتماماتي. يمكننا هكذا أن نعتبر أنه اختيار مفتَكر تمّ في مرحلة النضج. وبالمناسبة، ففي فرنسا حيث نلت الدكتوراه من "مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية"، المرموقة، لا يوجد حواجز تحول دون اختيار تخصص عالٍ مخالف لما تمت دراسته في الليسانس، بل إن ذلك يعتبر ميزة إيجابية، كما هو الحال في المنهاج الانجلو ساكسوني، حيث الانسانيات" بينها جسور".

ولكني اخترت أصلًا الدراسة في الجامعة اللبنانية، ثم التدريس فيها (في قسم العلوم الاجتماعية) لقناعتي بضرورة دعم الجامعة الوطنية المتاحة لكل اللبنانيين واللبنانيات بلا تمييز، خصوصًا على صعيد القدرات المالية للأهل، ولأن الجامعة الوطنية كانت مشروعًا اندماجيًا مركزيًا في بلد كلبنان تخترقه الانتماءات "ما دون الوطنية"، الطائفية والجهوية. إنها إذًا مشروع وطني، ومعيار ذلك أنها تلبي المصلحة العامة.

كنت طالبة في الجامعة اللبنانية الموحدة في بيروت في ثلاث فروع اختصاص (إذ أضفت إلى السابقين الأدب الفرنسي الذي لم أكمله للوصول إلى مرحلة نيل شهادة) وذلك في الفترة بين 1970 و1975، ثم درّست ما بين 1985 و1994 في الفرع الثالث، الشمال.
كنت قد تخصصت في دراسة "السوسيولوجيا السياسية للشرق الأوسط الحديث" كما هو العنوان في فرنسا، وبقي رصد علاقات التأثير المتبادل بين المجتمع والسلطة وتحليلها هو محور اهتمامي، ولكن ذلك عالم واسع ولذا فقد اهتممت بسوسيولوجيا الأديان ودرستها مثلًا في مرحلة الماستر في العلوم الاجتماعية.

وكان جو التدريس في الجامعة اللبنانية كما خبرته كطالبة قبل الحرب الأهلية (التي اندلعت في 1975 واستمرت 15 عامًا)، تسود فيه فكرة الدفاع عن مكسب الجامعة الوطنية عبر توفير المستوى المعرفي العالي وفق المعايير العالمية المتعارف عليها، بحيث يكون الطلاب والخريجون فخورين بجامعتهم وشهاداتهم، وكفوئين إلى حد المنافسة مع سواهم والتفوق عليهم. وكانت هذه حالة كليات الحقوق والهندسة والعلوم كما معهد العلوم الاجتماعية الذي خرّج أسماء ما زالت إلى الآن لامعة، لا بل الأبرز في ميدان الثقافة والمعرفة. حين عدت إلى التدريس في1985، وجدت التفريع أولًا، ثم

جمهور الطلاب الذي وصلوا إلى الجامعة بالترفيع عامًا بعد عام، فصارت المهمة مختلفة، وكانت أشبه بمحو الأمية. ثم تفاقم الوضع، فصارت الجامعة، بكتلتها البشرية الهائلة وبغياب الشريحة من النخبة التي كانت مؤمنة بها، على تنوع انتماءآتها الفكرية أو الإيديولوجية، وباليأس العام المسيطر على الناس.. ميدانًا للتنافس الميليشياوي المتغوِّل على النفوذ والتنفيعات.

كان هاجسي فهم الركائز التي تمكِّن السلطات، على الرغم من أنها مستبدة أو فاشلة، من البقاء والاستمرار. وليقيني أنَّ القمع وحده أو رشوة بعض أجزاء المجتمع بالزبائنية أو تنظيم حرب أهلية ولو غير منفجرة الخ.. هي أدوات في منظومة وانها لا تعبِّر عن مجمل آلية اشتغال هذه المنظومة بل على الاغلب عن سطحها، فقد اندفعت إلى اختصاصي وكتبت فيه مذاك عدة أبحاث، كلها خارج إطار الجامعة، وبعد أن تركتها. وهي تخص سوريا والعراق بالدرجة الأولى، علاوة على لبنان. وأغلبها نشر كفصول في كتب، وبالفرنسية. ولدي مئات النصوص المنشورة في صحف من بينها "السفير" و"الحياة" وحاليًا "السفير العربي" الذي أتولى إدارته.

أعتقد أن مشروع تدمير الجامعة الوطنية قد اجتاز مراحل كبيرة ويوشك أن يحقق غرضه. الجامعة الوطنية المجانية لا تنسجم مع النظام القائم في البلد، المشتغل على أساس إعادة إنتاج دائمة للانقسام المذهبي وتأبيده، وعلى أساس تشجيع الريع المفتقد حتى لموارده المستقلة (كما هو النفط مثلًا) والمتكل بالتالي على السمسرة بكل أشكالها وعلى تقاسم النهب في بلدٍ الإنتاج الاقتصادي معطل فيه، والقائم هو تدوير كتل مالية شتى، معظمها يأتي من الخارج كمنّة من السماء. تعريف الذات في هذه الحالة مضطرب للغاية (لو تجاوزنا الزجل الممجوج) فكيف تقوم جامعة لبنانية هي تعريفًا نقيض هذه الحال؟ وكيف بالأحرى تقوم كلية لصيقة بالبنية الاجتماعية، ميدان عملها - كمعهد العلوم الاجتماعية؟

إن تدريس النظريات العامة لا يكفي، ثم إن كفاءة من يدرّسون ومستوى المناهج المعتمدة ستكون بالضرورة معتلة في الظرف القائم حاليًا. ولعل المعركة لإنقاذ الجامعة اللبنانية هي واحدة من كبرى المعارك الوطنية في بلدنا، وركيزة للبنان مختلف لو كان له أن يوجد .

السيرة الأكاديمية
د. هويدا الترك

عام 1996، كانت بداية مسيرتي الأكاديمية والمهنية، عندما نجحت في مباريات مجلس الخدمة المدنية (لإشغال وظيفة محرر)، وتابعت دورة إعدادية من الدرجة الوسطى. فكان تعييني الأول في رئاسة مجلس الوزراء كطالبة في هذا المجلس. إلا أنّني خلال هذه الدورة، انفتحت أمامي آفاق مستقبلية، وأحلام يحتاج تحقيقها لاتخاذ خطوات وقرارات صعبة على الصعيد العائلي، فكان الدعم الأسري والزوجي والرعاية لمساندتي وتحفيزي. فاتجهت نحو أول خطوة في حياتي الأكاديمية، وكان اختياري صعبًا، فهل اختار اختصاص الحقوق الذي حلمت به لأمتهن المحاماة والدفاع عن المظلومين والمهمشين في بلد كثرت فيه البلايا والرزايا، أم أتجه نحو معهد العلوم الاجتماعية للحصول على شهادة هي أيضًا ترضي رغبتي في اختصاص لم أكن أعلم عنه سوى أنه اختصاص جامع لعدد من العلوم وأنهي سنواته الثلاث بسرعة أحتاجها للتقدم لوظيفة قيادية. وكان خياري معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية أولًا، ولم أكن مخطئة في حينه.

مرت السنوات الثلاث بشكل متسارع، فازدادت رغبتي وإيماني به أكثر فأكثر. وفي الوقت نفسه كنت أرتقي وظيفيًا، وأثبت نفسي بكفاءتي يومًا بعد يوم .
وعندما اخترت اختصاصي الدقيق في مجال الخدمة الاجتماعية والتنمية في الجدارة، أجريت أول دراسة حقلية مع مخاتير قضاء صيدا، في العام 2000، وذلك لارتباط هذا الميدان المعرفي بعملي كمحرر للشؤون البلدية والاختيارية، وكنت قد حزت على المركز الأول في دفعتي حينها (1999-2000)، وبتقدير جيد جدًا مع تنويه (مشرّف جدّا) بالعمل البحثي. وأبلغوني بحقي بالحصول على منحة لمتابعة دراستي العليا في فرنسا، لكن ظروفي العائلية ورعاية والديّ وأسرتي كانت أولوية لديّ، فاعتذرت.
ومن ثم تابعت بشكل متواصل شهادة دبلوم الدراسات المعمقة، وأنهيتها ما بين مواد ورسالة بمدة لم تتعد (12 شهرًا فقط) في العام الدراسي (2001-2002)، وكان ميدان دراستي حول الجمعيات الأهلية في محافظة لبنان الجنوبي نفذتها على 44 جمعية أهلية بهيئاتها الإدارية والعاملين فيها والمستفيدين من خدماتها، وكانت أشبه بأطروحة دكتوراه بشهادة د. زهير حطب. في ذلك الحين كنت قد تقدمت بشكل مواز لوظيفة رئيس دائرة، احتدمت فيها المنافسة ليقارب عدد المتبارين الفًا وثماني مائة متبار، ففزت وجاء ترتيبي عاشرًا مكررًا.

تم تعييني بعد ذلك رئيسة دائرة البلديات في العام 2004 (تدقيق ومتابعة الشؤون البلدية بمشتملاتها لـ 147 بلدية في أقضية صيدا وصور وجزين) أثناء متابعة دراستي كطالبة دكتوراه، وأنهيت دراستي بمهلة لم تتجاوز ثلاث سنوات (2007) في اختصاص الاقتصاد الاجتماعي، وبموضوع شاق جدًا حول السياسة الضريبية في لبنان وآثارها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، بحيث كان بحثًا متشعب الأبعاد تعمقت فيه، ولم اكتف بملامسته، وكنت قد حصلت على معلوماتي من خلال أذونات خاصة من وزارة المالية، ومؤسسة المحفوظات الوطنية، وكانت رغبتي ولوج الصعب الذي لا يتمكن غيري من تحقيقه، كونه يطال سياسة من سياسات الدولة التي تعتبر من المحرمات .

كان ذلك كله في إطار جو أكاديمي اتسم بالعطاء من أساتذة لم يبخلوا علينا بمعارفهم وعطاءاتهم، ولعلّ أبرزهم: د. عفت أبو شقرا- د. رضا سعادة- د. محي الدين صادق- د. كاظم نور الدين- د. أحمد أمين بيضون- د. معضاد رحال- د. ناهض قديح، ومسك الختام د. إبراهيم مارون الذي كان لي شرف إشرافه على أطروحتي، وكان نعم القدوة والمثال.

بعد استحصالي على شهادة الدكتوراه في العام 2008 كنت في الوقت عينه قد اتجهت نحو تأسيس عدد من الجمعيات، بالإضافة لإيكالي مهام وظيفية في المجال الانتخابي، والإشراف على امتحانات التوظيف في البلديات، والتحقيق في بعض الملفات الهامة لكشف مخالفات وتجاوزات في البلديات من قبل وزراء الداخلية المتعاقبين، ومن ثم كلفت بالقيام بأعمال وظيفية وبمجالس بلدية عندما تحل مجالسها، وكلفت أيضًا بمهمة رئيس دائرة اتحاد بلديات صيدا الزهراني (2010-2014)، وكان لاختصاصي الأكاديمي والدراسات والأبحاث التي قد بدأت بتنفيذها دورًا انعكس على محيطي العملي، وطورني أكاديميًا، وزادني ثقة بنفسي للمضي قدمًا.
تم تكليفي في العام 2012 كقائمقام لمنطقة جزين، بالإضافة لرئاستي الدائرتين فكانت مهمة غير سهلة، ولكن أحببتها وعملت بشغف، لأنني مزجت ما بين خبرتي الإدارية والأكاديمية على صعيد التنمية ومن ثم بعد تفرغي في الجامعة اللبنانية تم تكليفي كمستشار وزير الداخلية والبلديات للشؤون الإنمائية في محافظة لبنان الجنوبي في العام 2015، ولكن تفرغي للعمل الأكاديمي ألزمني بترك الأعمال الإضافية. وخلال عشر سنوات حتى تاريخه درست العديد من المواد ذات الصلة باختصاصي، بالإضافة إلى تدريسي لمواد عدة في اختصاص إدارة الموارد البشرية.

إلا أنني لم أكتف بالحلم فقط للاستحصال على شهادة الحقوق، فقد تابعت في جامعتي اللبنانية دراستي وحصلت على شهادة الإجازة في الحقوق في العام 2017.
أما على صعيد الارتقاء الأكاديمي في معهد العلوم الاجتماعية، فقد حزت على رتبة أستاذ منذ العام 2017، وتم تكليفي منذ العام 2016 بمهام عضو مجلس فرع (الفرع الخامس)، ومن ثم كلفت بمهمة رئيس قسم الابستيمولوجيا والمنهجيات والتقنيات في العام 2018، وأقوم بمهام تدريبية للبلديات والمخاتير.

أخيرًا، كلمة حق تقال، لولا الجامعة اللبنانية، لما كنت استطعت متابعة دراستي الجامعية، ولم أكن قد حققت نجاحي المهني الذي أطمح إلى تطويره دومًا. إنها قصة حياة لا تختصر بسطور، إلا أنني ومن خلال تجربتي الذاتية أرى أنّ دور المعهد يتطور دومًا ويرتقي نحو الأفضل، من خلال تطوير مناهجه وفتحه مسارات مهنية متطورة، وتشبيكه مع الجهات الرسمية والخاصة والمنظمات الدولية والمحلية، وبمساندة هيئته الاكاديمية والخزان البشري الطلابي الذي يزداد سنة بعد سنة، فيما يحقق أهدافًا إنمائية يحتاجها الوطن.

د. هيكل الراعي
مدير الفرع الرابع
(و 2015-2017 1984-1988)
تجربة أكاديمية

بعد نيل شهادة البريفيه عام 1968، دخلت إلى دار المعلمين والمعلمات على أمل أن أصبح أستاذًا في المدارس الرسمية, وذلك بسبب عجز والدي عن تأمين نفقات متابعة دراستي في الثانوية الرسمية. في دار المعلمين ساعدتني المنحة التي كنت أتلقاها (مئة ليرة لبنانية) على مواجهة تحدي التقدم إلى امتحانات شهادة البكالوريا بقسميها كطالب حر. وبعد نيلي شهادة البكالوريا- القسم الثاني (الفلسفة) قررت الالتحاق بكلية التربية في الجامعة اللبنانية كي أصبح أستاذًا في الثانويات الرسمية. نجحت في المباراة لدخول قسم التاريخ وكنا نتقاضى مئتين وخمسين ليرة لبنانية كمنحة شهرية. لم يشف اختصاص التاريخ طموحي ففتشت عن اختصاص آخر أتابع فيه دراستي إلى جانب التاريخ. تسجلت في كلية الحقوق لدراسة العلوم السياسية وفي معهد العلوم الاجتماعية وهو اختصاص تعرفت عليه أثناء دراستي في دار المعلمين. وفي النهاية استقررت على متابعة دراسة التاريخ في كلية التربية (حيث المنحة المالية والوظيفة المضمونة), ودراسة العلوم الاجتماعية التي وجدت فيها ما يرضي طموحاتي في فهم المجتمع كمقدمة لتغييره. أما سبب اختيار الجامعة اللبنانية فعائد إلى أنه لم يكن أمام أبناء العائلات الفقيرة سوى الالتحاق بالجامعة الوطنية.

الحياة في المعهد أوائل السبعينات (1971 - 1975) كانت تتميز بغياب البناء الجامعي حيث كان المعهد يشغل بناية سكنية قرب فندق البوريفاج في منطقة الأونيسكو (على عكس كلية التربية). كان التدريس من الثانية بعد الظهر إلى السادسة مساء وكانت المكتبة مكان لقاء بعد انتهاء الدروس. من جهة ثانية تميزت الحياة الطلابية في المعهد وفي أغلب كليات الجامعة اللبنانية بحيوية وديناميةمميزة كنا نعيشها في مواجهة الأزمات التي كانت تعصف بلبنان وبالمنطقة.

في معهد العلوم الاجتماعية كما في باقي الكليات, كنا نحمل هموم الجامعة لجهة دعمها وتطويرها وفتح كليات جديدة فيها (الكليات المسماة تطبيقية كالطب والهندسة والزراعة والصيدلة وغيرها)، وكذلك لجهة تأمين استقلاليتها والدفاع عنها في مواجهة المحاولات المختلفة لوضع اليد عليها. ومن خلال الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية كنت أشارك مع زملائي في كل التحركات والتظاهرات, سواء تلك التي كانت تحمل شعارات مطلبية نقابية طلابية أو تلك التي تتعلق بمحاربة الظلم والاستغلال والهيمنة والاستبداد، ليس في لبنان وحسب بل على مستوى المنطقة العربية والعالم. كانت كليات الجامعة اللبنانية ومعاهدها واحات حوار ونقاش فكري بين مختلف التيارات والأحزاب

السياسية، وأغلب الذين تحملوا مسؤوليات وطنية في ما بعد عاشوا هذه التجربة على مقاعد الجامعة وتأثروا بها. كانت الأجواء التي نعيشها في المعهد، والنقاشات الجادة التي كانت تجري حول طبيعة النظام السياسي اللبناني، والاستغلال الذي تعاني منه الطبقة العاملة، إضافة إلى المعاناة الشخصية، كوني ابن عامل كان يحصل على خبزه اليومي بعرق جبينه، دفعني لدراسة أوضاع العمال فاخترت علم اجتماع العمل كاختصاص.
إن فهم وتحليل طبيعة النظام السياسي والاقتصادي اللبناني والدور الموكل إليه إقليميًا كان موضوع البحث الأساسي الذي جذبني خلال دراستي الجامعية وفي المراحل التالية من عملي سواء في الصحافة بين باريس ولندن وبيروت أو في التعليم الجامعي (بين عامي 1982 و 2017).

أجريت أبحاثاً حول الحركة النقابية في لبنان، نشأتها وعلاقتها بالبنى الاقتصادية والاجتماعية، حيث قرأت الكثير من الكتب والدراسات حول هذا الموضوع وكشفت عن وثائق مهمة جدًا كانت مهملة ومنسية. وبعدما حصلت على منحة من الجامعة لمتابعة دراستي لنيل شهادة الدكتوراه في باريس (جامعة السوربون) حالفني الحظ بالتعرف على البروفسور أندريه آدم وتحضير الدكتوراه بإشرافه، وهو الذي كان اقترح تأسيس معهد للعلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية عندما زار لبنان أواخر الخمسينات كعضو في بعثة إيرفد.

خلال وجودي على مقاعد الدراسة وكذلك بعد نيلي شهادة الدكتوراه، ورغم المسؤوليات الإدارية المختلفة التي توليتها. أجريت عددًا لا بأس به من الأبحاث والدراسات نشرت في مجلات وكتب داخل وخارج لبنان تناولت مواضيع اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما شاركت في عدد من المؤتمرات العلمية داخل لبنان وخارجه.

لقد زودتني دراسة العلوم الاجتماعية بمناهج وفهم الظواهر الاجتماعية وتحليلها، وساعدتني في بناء مقاربات علمية رصينة وموثوقة لمختلف المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما أعطى طابعًا خاصا للمقالات والأبحاث والدراسات التي نشرتها سواء أثناء عملي في الصحافة أو خلال فترة التدريس الجامعي.

السيرة الأكاديمية
وديعة الأميوني

أتى الاختيار لاختصاص العلوم الاجتماعية بناءً على توجيهات والدي ومعرفته الأكاديمية لأهمية الدراسات السوسيولوجية في حيثيات التغيير والتطوير المجتمعي، منذ 1990 حتى 2003 (نيل شهادة الدكتوراه). أما الجامعة اللبنانية، فقد كان للوالد إسهامات في تأسيسها والعمل فيها كأستاذ لمادة اللغة العربية لسنوات طويلة

وعليه أتت توجيهاته أيضًا في انتسابنا إلى هذا الصرح الأكاديمي الوطني ومتابعة الدراسة فيه.
اتصفت الحياة في المعهد بالجو الأكاديمي الجدّي بعيدًا عن أيّة نشاطات ثقافية أو ترفيهية، التي تعطي الطلاب حافزًا أقوى للانتماء إلى الجامعة. هذا ولم يشغلنا كطلاب سوى تحقيق النجاح في الامتحانات وفق المنهاج القديم الذي ألزمنا اعادة كل المواد الدراسية في حال الرسوب في المعدل العام آخر السنة.
لم يأخذ توجيه الطلاب نحو الاختصاصات حيّزًا هامًا من قِبل أساتذة المعهد حينها، لذا أتى اختيارنا بالصدفة واستنادًا إلى توفير أستاذ مشرف على الأبحاث أو الدراسات .
كانت بدايات المطالبة الجديّة بحقوق المرأة وإمكانيّاتها في الانخراط المجتمعي لأجل تحقيق "المساواة"، وإعطائها الفرص للعمل والإنتاج وغيره، لذلك أتت اهتماماتنا البحثيّة متمحورة حول موقع المرأة اللبنانية، الريفية خصوصاً، ودورها الأساسي في عمليات التغيير الاجتماعي في ظل التحولات والتحدّيات العصريّة.
بدأت العمل كأستاذة في المعهد منذ عام 2005 لغاية تاريخه. وأنا أعتبر أن العلوم الاجتماعية تعطي الفرد وعيًا كافيًا لمراقبة الأحداث الاجتماعية بوضوح وربطها بالمتغيّرات المختلفة التي تؤثر في ما بينها، وهي تؤمّن فرصًا جديدة وعديدة في مجال العمل الإحصائي ضمن بعض المؤسسات مثل الوزارات أو دائرة الإحصاء المركزي. ونحن نفترض أنّ عملنا، كمتخصصين في العلوم الاجتماعية، هام وأساسي ضمن الدولة، ويقتضي توفير المعطيات الميدانية للوزارات المعنيّة والبلديات والجمعيات المختلفة بهدف تنفيذ المشاريع التنموية الهادفة في البلاد.

وأنا أعتبر، وبكل موضوعيّة، أنّ معهد العلوم الاجتماعية وبالتعاون مع مركز الأبحاث فيه، أحدث اليوم نقلة نوعيّة على مستوى المناهج والمشاريع والأبحاث والنشاطات الثقافية، وبالتالي وُضع على خارطة الكليّات "الأساسية" الهامة في الجامعة اللبنانية، مع الأمل في أن ننافس الجامعات الخاصة مستقبلًا من خلال تقييم الاعتمادات الأكاديمية في لبنان، بهدف التطوير والتنمية على مستويات مختلفة في البلاد.

د. وليد حمية
مدير الفرع الأول (2012-2015)
تجربة أكاديمية

لقد تم اختيار هذا الفرع باعتباره فرعًا جديدًا نسبة لغيره من فروع الجامعة اللبنانية، ولأنه منفتح على بقية العلوم ويدرس بعمق مشاكل المجتمع اللبناني على عدة مستويات مختلفة ومترابطة، ويساهم في إيجاد الحلول بشكل موضوعي. وقد امتدت مرحلة الدراسة من العام 1973 وحتى 1979 من سنة أولى إلى (DEA) في العلوم الاجتماعية.

لقد كانت هذه المرحلة مرحلة نشاط غير مسبوق على مستوى التعليم والتثقيف في أجواء داخلية وخارجية مفعمة بالتناقض والحوار والنشاط. كان المعهد (فرع واحد) يضج بالنشاط والحوار بعكس حجمه (طلابًا وأساتذة وإدارة).

نلت شهادة الدكتوراه الدولية من جامعة Rennes II في فرنسا في العام 1983. وعدت إلى الجامعة اللبنانية كواحد من أبنائها وأساتذتها، وأنا حريص على حمايتها وتطويرها وتعزيزها رغم كل المتغيرات الداخلية والخارجية منذ عام1984، ولهذا مارست دوري كأستاذ في المعهد دون أي تقصير على ما أظن، حتى تقاعدي من الوظيفة في آخر يوم من عام 2017

كان لي دور منذ عام 1998 كعضو في مجلس الفرع الأول لمدة 20 سنة، وأيضًا كان لي دور كعضو في مجلس المندوبين في رابطة الأساتذة المتفرغين في نفس الفترة، وحرصت دائمًا وأكدت ضرورة تقديم العامل النقابي على العامل السياسي لمصلحة أساتذة الجامعة. وكل الإنجازات التي تحققت للجامعة وأساتذتها كانت بفضل وحدة الأساتذة في المواقف النقابية الموفقة وفي التوقيت المناسب. فيما .كل الإخفاقات كانت تعود إلى الانقسامات السياسية والطائفية، والمصالح الضيقة.
تسلمت إدارة الفرع الأول في معهد العلوم الاجتماعية من 2012 حتى 2015. وقد أيقنت أن أي موقع إداري يحتاج في مختلف المراحل إلى السؤال والمعرفة والإدراك؛ وإلى الابتعاد عن المصلحة الشخصية والنفعية؛ المرونة والحكمة والصلابة والحسم.

وأظن أن هناك ضرورة في التركيز على دور المعهد المميز منذ البداية، الدراسة والبحث متلازمان، وهناك ضرورة لتعزيز البحث والتوسع فيه بما يتلاءم وحاجة مجتمعنا بعيدًا عن إملاءات المؤسسات الدولية والمنافع الخاصة

العميد يوسف كفروني
مدير الفرع الثالث (1985-1988 و 1999-2005)
عميد (2014-2015)
في ذاكرة المعهد

اخترت العلوم الاجتماعية بالصدفة، واخترت الجامعة اللبنانية لأنها متاحة لي بعكس الجامعات الخاصة. كنت طالبا في المعهد منذ 1971 حتى1975. ثم تابعت دراستي في فرنسا في مدينة تولوز، وبدأت التدريس منذ 1981 ولغاية التقاعد نهاية العام 2015.
تسلّمت إدارة المعهد بين الأعوام 1985-1988 و1999-2006، وتسلّمت عمادة المعهد خلال عامي 2014-2015.

بعد الدراسة أحببت علم الاجتماع والأبحاث الميدانية التي تزودنا بمعرفة دقيقة عن الواقع الاجتماعي، على أسس علمية قابلة للتحقق. لم تنحصر اهتماماتي في جانب محدد بل اتخذت طابعًا متنوعًا في ميادين عدة ضمن دائرة العلوم الاجتماعية في السياسة والدين والاجتماع وغيرها. الهموم الوطنية والخروج من الانغلاق الطائفي والمذهبي والعشائري والقبلي دفعتني باتجاه الأبحاث التي تجيب على المعوقات المانعة للتقدم والتطور والوصول إلى مواطنة حقيقية تساوي بين الجميع دون أي تمييز ديني أو طائفي أو مناطقي أو جنسي في دولة قانون ومؤسسات، وهي أبحاث تدرس طريق الخروج من الصراعات الاجتماعية والطائفية وترسمها.

ركزت أولًا على المنهجية والتقنيات البحثية وتابعت التطورات في هذا المجال ولا أزال. فكتبت في الإحصاء في العلوم الاجتماعية، ودرسته بطريقة عملية من خلال أبحاث منفذة وبواسطة برنامج spss وألفت البحث الكمي والتطبيقات الإحصائية من خلال هذا البرنامج. كما كتبت البحث النوعي باستخدام برنامج أطلس تي.
وقد أجريت العديد من الدورات للأساتذة وطلاب الدكتوراه في المنهجية وفي برامج البحث النوعي والبحث الكمي. ولا أزال أتابع هذه الأنشطة خارج الجامعة. وألفت كتبًا ودراسات في مجالات متنوعة في الاجتماع والدين والسياسة.

لا يمكن فهم الواقع الاجتماعي دون دراسته بطريقة علمية قابلة للتحقق، ولا يمكن حل مشكلات الواقع وتطويره دون هذه الدراسات، القوة الحقيقية هي قوة المعرفة، المجتمعات الغارقة في الجهل إلى زوال بدون حروب، الدولة العصرية هي دولة إحصاء وأرقام وشفافية في كل المجالات، البناء المعرفي الذاتي الذي يحمل قيمة عملية، لا يتحقق بدون المعرفة العلمية للمجتمع الذي ننتمي إليه، وهذه هي المعرفة التي تفيد في تحسين الحياة والارتقاء نحو الأفضل. فالعلم الذي لا ينفع كالجهالة التي لا تضر.

نشأ المعهد ليلعب دورًا أساسيا في إعداد الدراسات والبحوث لخدمة مؤسسات الدولة في إطار بناء مشروع دولة عصرية، بعد بعثة إيرفد. للأسف انحرف دور المعهد باتجاه التنظير والأيدولوجيا لأن مشروع بناء دولة عصرية انحرف وتراجع إلى حدود خطيرة جدًا.

عندما يحضر من جديد مشروع جدي لبناء الدولة، يعود للمعهد دوره البحثي المتميّز والذي يلزمه مزيد من التطوير المنهجي والتقني إضافة إلى تخصيص الموازنة اللازمة للعب هذا الدور.

5

معهد العلوم الاجتماعية
آفاق ورؤى مستقبلية

- **نحو نموذج جديد للبحث والتعليم في العلوم الاجتماعية**

  د. سليمان الديراني

- **التحولات المرتقبة في آفاق العلوم الاجتماعية**

  د. غسان الحاج

60 YEARS

نحو نموذج جديد للبحث والتعليم في العلوم الاجتماعية

د. سليمان الديراني*

في التعليم الجامعي، تُطرح الآن مسألة إخراج التكوين الأكاديمي والبحث العلمي من بوتقة "النظام العلمي" الأحادي، وإدراجه ضمن شبكة العلوم، تحت مسمى المسارات البينية (أو البينمناهجية أوالتبادلية) (Interdisciplinarity,Interdisciplinarité).

والواقع، أنّ طرح هذه المسألة حالياً يأتي متأخراً زمنياً عندنا، قياساً على طرحها منذ سبعينيات القرن الفائت في الغرب، والبعض يرجعها إلى العشرينيات والثلاثينيات منه. والمدخل العام والرئيسي لمناقشة مسألة المسارات البينية كان، وربما ما يزال، يتمثل في العلاقة بين الأنظمة العلمية، سواء علوم الطبيعة والحياة وكل ما ندرجه تقليدياً تحت مسمى "العلوم الدقيقة"، وعلوم الإنسان والمجتمع أو "العلوم الرخوة"، أو أيضاً، بالأخص الآن، بين هاتين المجموعتين الكبيرتين من العلوم، لا سيما بعد دخول التكنولوجيات الرقمية إلى ميادينها جميعها تقريباً.

والسبب الرئيسي لمناقشة العلاقة بين العلوم، أو الأنظمة العلمية هو أنّ الباحثين والمشتغلين في هذه العلوم واجهوا أسئلة عصيّة على الحل والإجابة من زاوية كل علم بمفرده، أو اختصاص بعينه، ووجدوا إجابات على هذه الأسئلة من خلال الربط بين هذه العلوم واستدخالها ببعضها. وتطورت هذه المحاولات كثيراً خلال العقد أو العقدين الأخيرين حتى باتت مطلباً علمياً تستجيب له سياسات التعليم والبحث الجامعي بصورة تلقائية غالباً. وهذا ما أوجد مناخاً حاضناً لإستخدام مصطلحات "بين مناهجية" أو "تعددية مناهجية" أو "عبر مناهجية"(Trans - Multi - Inter) ، وأوجد، بالتالي، تشكيكاً بانغلاق كل علم على ذاته وبقدرته على التساوق والتعاون والتقاطع مع بقية العلوم، إذا ما بقي مقفلاً على دائرته المعرفية الاختصاصية. فالانغلاق هذا لا يشجع على تجدد المعرفة ولا على الابتكار والإبداع، ويصبح طلاب هذه العلوم بمثابة حَمَلة لأبنية معرفية، تفصل بين مستخدميها وكل الآخرين، لاسيما أولئك الذين لا علاقة لهم بالشأن الأكاديمي. طبعاً، ما يزال أكاديميون كثر يدافعون حتى الآن عن "اختصاصاتهم" وميادينهم العلمية، بما هي عليه كأنظمة علمية مفردة، وعن أن البينمناهجية تفضي - تبعاً لما يقولونه - إلى الالتباس المعرفي وإلى خريطة قواعد إدارة البحث العلمي، الذي يفقد - برأيهم - استقلاليته" ومعايير تمويله، وبالأخص كيفية تقييم علميته".

وفي هذا الصدد، ننصح بقراءة كتابين على درجة عالية من الأهمية بشأن إدارة وتقييم البحث العلمي البيني، وهما (1994) The new production of knowledge, (2001) Rethinking science:
في هذين الكتابين المرجعيين، يقدم لنا مايكل جيبون وبقية المشاركين معه في الكتابين، وصفاً دقيقاً لنموذجين، على طريقة ماكس فيبر للنموذج المثالي، لماهية البحوث البينية. الأول هو النموذج التقليدي، أي النموذج الأكاديمي النظامي المفرد والآيل إلى الاضمحلال ؛ والثاني، نموذج تتركز فاعليته المعرفية والبحثية على حل المشكلات والأسئلة والقضايا، ولا يهتم بالعلاقة بين الأنظمة العلمية وتأثير هذا على ذلك، أو العكس. النموذج الثاني هذا يقوم على "تعددية بينمناهجية" ويرفض الأحادية

* باحث وأستاذ في علم إجتماع الثقافة والمعرفة والابستمولوجيا

النظامية. إنه، بالضرورة، نموذجٌ ينبني على المقاربة العابرة للأنظمة العلمية (Transdisciplinaire)، أو التي تُمارس في الأغلب الأعم خارج أسوار الجامعات والمؤسسات البحثية التقليدية، وتمثل نمطاً مستخدماً في إنتاج المعرفة الذي تعتمده الجامعات العلمية الجديدة. هذه الثنائية في نموذج إنتاج المعرفة العلمية تشهد الآن صراعات حادة بين طرفيها، وهي في هذا المضمار تشبه النقاش القديم بين الدفاع عن استقلالية العلم أو بالعكس توجيه الأبحاث العلمية نحو أهداف لها علاقة بالاقتصاد والسوق والربحية وماشابه ذلك. وللتأكيد، يمكن القول إنّ الرؤية البينية والتبادلية توفر الشرط الضروري للتقدم، أي الابتكار، باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، وتحديداً الاقتصاد المعرفي.

بموازاة السعي لنزع الشرعية عن "النظام العلمي" الأحادي والمفرد، جرى أيضاً إهمال آليات عمل الوسط الأكاديمي وتهميش دراستها. وهذا ما يمكن ملاحظته بسهولة منذ عقد من الزمن، لا سيما من جانب الذين يهتمون بـ"الدراسات الاجتماعية للعلوم" (وهي تسمية حلّت محل سوسيولوجيا العلوم" التي كان يهتم روبرت ميرتون بها في الخمسنيات والستينيات الماضية). فبدل الاهتمام بعمل المؤسسات العلمية - برز الاهتمام بالدراسات الميكروية والجزئية من وجهة سوسيولوجية، والتي ركزت بصورة أساسية على الممارسات الموضعية والمحلية وعلى التقاطعات وأوجه التفاعل بين الباحثين المنتمين إلى حقول مختلفة، بل إن اهتمامها انصبّ أيضاً على علاقة التفاعل بين الباحثين والمبحوثين. وهذا يعني الانتقال من سوسيولوجيا المؤسسات العلمية إلى اتنوغرافيا المواقع البحثية وشبكات الباحثين، الأمر الذي دلّ على أن الأولوية تكمن في الممارسات البحثية الفعلية، وليس في المؤسسة التعليمية البحثية ذاتها. وهذا ما أضعف هذه الأخيرة، بل إنه وضعها على طريق التفكك كمؤسسات قائمة، وأصبح وجودها نفسه يستمد أهميته العلمية من ممارسات الباحثين والدارسين والمفكرين الذين يرتادونها. إنها بمثابة مساحة مفتوحة أو منصّة للباحثين يتقاطعون ويتآلفون ويختلفون ويتمايزون وينقسمون فيها، تبعاً لممارساتهم البحثية وليس تبعاً لوجودهم في بنية إدارية أكاديمية معينة. مثال ذلك معاهد الدكتوراه في الجامعة اللبنانية. ففي هذه المعاهد لم يعد كثير الأهمية وجود بنية تراتبية، يفرضها القانون الناظم لعمل الجامعة اللبنانية، حيث "تتصارع" القوى السياسية (خارج الجامعة) على مراكز العمادات فيها (داخل الجامعة). فهذه الأخيرة غدت، بالمعنى العلمي الدقيق، بمثابة تفصيل بسيط لا أهمية له مقارنة بما يجب على الباحثين والدارسين وطلاب الدراسات العليا والدكتوراه أن يمارسوه بحثياً، على قاعدة تجاوز أنظمتهم العلمية التي "وفدوا" منها أو اعتُبروا "اختصاصيين" فيها. لم تعد بنية "المعهد" ذات قيمة علمية بذاتها، وإنما تكمن قيمتها في خلق مناخات بحثية تسمح بتجاوز العقلية السائدة في مجالي البحث والدراسة. إن التركيز على دراسة ممارسات البحث العلمي يعني أن الحقل العلمي، أو لنقل النظام العلمي، أو حتى المختبر العلمي أصبح مجرد إطار، الأهمية فيه ليست له وإنما لكونه إطارًا خاصاً يحتضن جملة من الممارسات البحثية؛ إطار يزول ثم ينشأ إطارٌ آخر بدلاً عنه، تحدده، مرة جديدة، أعمال الباحثين وممارساتهم ويكون له منطقه الخاص الذي تبيّنه الممارسات البحثية، أولاً وأخيراً.

هذه الوجهة في مقاربة البحث العلمي، هدفها فهم البحث وهو في طور التكوّن والتبلور، بدون أن يكون محدوداً بحدود التفاعلات البحثية المباشرة فقط، إذ إن العناصر غير المباشرة والمؤثرة في إنتاج البحث العلمي تتمثل أيضاً بمدى فاعلية البنية الخاصة التي تحكم المنصّة البحثة (بنية المعهد مثلاً)، وبعدم المساواة في الشروط المادية لإنجاز البحث، وبعلاقات القوة التي تتأتى عن العنصرين السابقين، وكذلك بالغايات والأهداف البعيدة الأمد التي توضع من أجل إنجاز أبحاث عابرة للأنظمة العلمية.

في الجامعات، وفي عالم الأكاديميا عموماً، تمثّل "الأنظمة العلمية" حتى الآن بنية مؤسسية لا سبيل إلى تجاوزها بالمطلق، إذ إنها تعبّر عن تقسيم عمل، هو بدوره ممأسسٌ. ولهذا، فهي أنظمة علمية مستقرة ومحدّدة نسبياً. ونحن، في لبنان، كما في كل العالم غير الغربي، اتخذنا من علوم الغرب، التي اكتسبت شرعيتها المجتمعية هناك منذ القرن التاسع عشر، نموذجاً للاقتداء والتطبيق. أجرينا، وما زلنا حتى اللحظة نجري "نَسْخاً" شبه حرفي للمناهج والبرامج، وللأقسام العلمية والشهادات، وكل شيء صادر عن المؤسسات العلمية المحلية يجب أن يستوفي شروط المطابقة والمعادلة.

استناداً إلى ذلك، واستكمالاً على المنوال نفسه، جرى تعريف "النظام العلمي" انطلاقاً من امتلاكه لـ"جملة من المناهج والمفاهيم الاختصاصية" التي لا تسمح لأي كان بالدخول إلى حقل النظام العلمي مباشرة أو موارية إلا بشرط إجادة استخدام هذه المفاهيم والنظريات والمناهج والتعامل معها. وهذا ما أسهم مع الوقت في إنتاج هابيتوس علمي اختصاصي، أو لنقل، على طريقة بيار بورديو، "جملة من الأنظمة المترابطة من الإدراك والفهم والتفكير"، والتي تشكل، بمجموعها أنماطاً عامة تميّز هذا الحقل العلمي عن ذاك.

هذه الأنماط النظرية العامة تنحو دائماً نحو التجريد النظري، على عكس الدراسات المونوغرافية التي تهتم بالموضعي والتفصيلي والخصوصي، متجاهلة كل العلاقات التي تقوم بين الأنظمة العلمية في عالم الأكاديميا. بمعنى آخر، ما برحت الدراسة المونوغرافية في مجالات العلوم تهتم بالنظام العلمي الأحادي، الذي يبقى موجودًا نتيجة الطلب الداخلي عليه من قبل "الاختصاصيين" فيه. وهذا ما نراه، علمياً، في كل الأنظمة العلمية. لكن الأبحاث والدراسات مهما كانت "اختصاصية" لا يمكن مقاربتها وفهمها إلا من زاوية علاقات الأنظمة ببعضها، حتى وإن كانت متنافسة في ما بينها. وهذا يعني أن الأبحاث والدراسات لطالما احتلت موقعاً تتشارك فيه أنظمة علمية عديدة. وهذا ما يتبدى جلياً في التحليل الذي تقدمه البحوث. لكن، برغم ذلك، يجري تصنيف هذه الأبحاث انطلاقاً من موقعها تبعاً لتوزع الأنظمة العلمية الاختصاصية، أو ما يسمى تقسيم العمل الأكاديمي، وتبعاً للحدود الفاصلة بين مجالات وميادين المعرفة والاختلافات القائمة بينها.

طغت في الآونة الأخيرة، في هذا المجال، خلاصتان. واحدة تؤكد على "نهاية" الأنظمة العلمية، وأخرى تؤكد على "عودة" هذه الأنظمة. وفي كلتا الحالتين، لا بد من الأخذ عند تناول البحث العلمي وطبيعته، بعنصرين أساسيين: الأول، أن الأبحاث تنبني على نظريات تجريدية وعامة ومرجعية، لا يمكن لأي منها أن تكون حكراً على نظام أكاديمي بعينه، وهي لذلك من طبيعة عابرة للأنظمة والمجالات العلمية. والعنصر الثاني، هو الممارسات الاختصاصية ضمن الحقل والنظام العلمي، الذي لا يمكن التعرف إلى خصوصياته إلا من خلال الوجهة المونوغرافية، التي تضفي عليه شرعيته الأكاديمية. وفي تقديرنا، أن هناك عنصراً ثالثاً يستطيع أن يحسم في الطبيعة العلمية

للأبحاث والدراسات، وهو المتمثل بالباحثين أنفسهم. إذ على هؤلاء بالذات أن يحدّدوا مواقعهم، وأن يبيّنوا مدى أهمية أو عدم أهمية الحدود الفاصلة بين الأنظمة العلمية ومدى تأثير ذلك على أبحاثهم التي تقع، بالضرورة، تحت عنوان عام هو البينية والتبادلية (Interdisciplinarité).

المسارات البينية في التعليم الجامعي: مثال معهد العلوم الاجتماعية

من الآن فصاعداً، لا أرى إمكانية أمام معهد العلوم الاجتماعية لأن يطور بنيته ويفعل دوره إلاّ بالتميّز النوعي والجودة. وأقصد بالتميّز، هنا، الربط العضوي بين البحث والتعليم والحياة المهنية. فالمعهد بمثابة تقاطع على شبكة طرق: نأتي إليه من اتجاهات مختلفة ونذهب منه باتجاهات مختلفة.

كيف يتم التميّز؟ في تصوري، أن التعليم أو التكوين الأكاديمي يجب أن يتم على قاعدة البحث وعن طريق البحث، لا أن يكون مرتبطاً بتوصيفات شبه ثابتة وجامدة (غالباً ما تكون جزئية، وأحياناً مبتسرة) لعلوم مستقلة عن بعضها البعض. إذ، في هذه الحالة، يكون التعليم بمثابة عملية تلقين وحفظ لما تيسّر وضعه في توصيف المادة، أو لما يرتئيه مدرّس المقرّر، سواء من ضمن التوصيف أو من خارجه أحياناً. هذا الأسلوب التقليدي لا يُنتج إلا حفظة، على صورة حفظة القصائد أو حفظة الأديان أو حفظة التقاليد والأمثال الشعبية. عندما نقول التعليم / التعلّم عن طريق البحث وعلى قاعدة البحث، فذاك يعني، ومنذ السنة الأولى للإجازة، أن يجرى تقديم إشكاليات راهنة ومتنوعة أفضت إليها البحوث والدراسات الاجتماعية الحديثة، سواء أكان أصحاب هذه البحوث من خارج المعهد أم - وهذا البديهي من داخله.

لماذا الإشكاليات البحثية كأساس للتعليم؟ أولاً، لأنها تجعل التعليم بحثاً. وثانياً، لأنها تتطلب بالضرورة إجراء تقاطعات بين العلوم أو الأنظمة العلمية. وهذا يعني، تعليمياً، أنه لا يجري تقديم كل المادة المعرفية للأنظمة العلمية (وهذا أمرٌ لا يمكن تحقيقه أصلاً مع أنظمة الفصول)، بل يجري تقديم المادة المعرفية العلمية التي تتطلبها الاشكاليات البحثية المطروحة على الطلاب. مثال ذلك، إشكالية الفقر في لبنان، إشكالية البطالة وسوق العمل، إشكالية تكوين الأسرة أو الزواج وشروطهما الراهنة، إشكالية الشبكات الاجتماعية والشبكات الرقمية، إشكالية العنف وبناء السلطة السياسية، إشكالية العمل والاقتصاد المعرفي، إشكالية الفساد المالي والإداري والسياسي، إشكالية الشباب والسكن والإسكان والتنظيم المدني، إشكالية المجال العام، إلخ.

كل واحدة من هذه الإشكاليات تتطلب، مثلاً، معرفة إحصائية تتناسب مع معرفة كيفية إجراء البحث، وتتطلب معرفة على المستوى الإبستيمولوجي الخاص بها، وتتطلب كذلك معرفة في علم الاجتماع السياسي أو علم الاجتماع الاقتصادي أو علم النفس الاجتماعي أو سوى ذلك. الغاية، هنا، أن يتحول الطلاب منذ السنة الأولى، تعليمياً، إلى باحثين، وأن يكون بمقدورهم، لاحقاً في شهادة الماستر، تحديد خياراتهم الشخصية الأنسب لهم بما يتكيف مع ما هو مناسب لمهنهم المستقبلية أو لتدعيم مهنتهم إن كانوا من أصحاب المهن.

في السنة الثالثة، الإجازة، يقوم الطلاب بتعميق مشروعهم البحثي الشخصي من خلال محاضرات يختارونها، هم بأنفسهم، بحيث تساعدهم على إجراء تدريب فصلي، سواء أفي لبنان أم خارجه. وخلال

شهادة الماستر يُصار في الفصل الأول، إلى تصليب التكوين النظامي كما التكوين العابر للأنظمة؛ الفصل الثاني، يُخصص لإجراء ستاج. في الماستر 2 يُجري الطلاب ثلاثة تدريبات في ثلاث بيئات عملية مختلفة، بغية الاستفادة من الإضافات البحثية التي يكونون قد توصلوا إليها سابقاً، في أوساط ثقافية واجتماعية مختلفة.

بهذا المعنى، يتعلم الطالب على التعلُّم. فعندما يحتاجون إلى محاضرات (Cours) يبادرون إلى استخدام ما هو موجود من مواد تعليمية بغية ممارسة التعمق بأنفسهم. ولهذا، تحرص الإدارة الجامعية، أو إدارة المعهد، على موازاة العناصر التجريبية والعناصر النظرية ضمن عملية التكوين والتأهيل الضرورية للطلاب. وهذا يعني، بالمحصلة، أن لا نمدّ الطلاب بمعارف جاهزة وإنما بقواعد ومرتكزات مفاهيمية ونظرية صلبة وقوية. مثال ذلك، ما هي النمذجة المعلوماتية؟ ما هي البرهنة الحسابية؟ ما هو المسار البحثي؟ إلخ.

في الماستر 2 على الطلاب القيام بتحليل نقدي لدراسة أو بحث من طبيعة بينية، وعرضها أمام الطلاب الذين لا ينتمون إلى حقول اختصاصية واحدة. وعلى كل طالب منهم أن يتناول الجزء من الدراسة أو البحث الذي يعتقد أنه أكثر تخصّصاً فيه، وذلك بإشراف ثلاثة باحثين مدرسين من ثلاثة اختصاصات مختلفة. والغاية من ذلك، دفع الطلاب لأن يتوجهوا نحو علوم كانوا يظنون أنهم لا يجيدونها عند بداية انتسابهم إلى المعهد. وهذا ما يجعلهم يعملون معاً على أساس المشروع البحثي،عدا اختيارهم هم لموضوعات الأبحاث ولإمكانية تحقيقها سوياً ضمن أطرٍ يبتكرونها هم لأنفسهم (مثل الأندية العلمية).

كل ما رُسم من مناهج وبرامج في معهد العلوم الاجتماعية، وفي باقي كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية، حتى الآن، ورغم ثغرات عديدة فيه، يصبّ في المسارات البينية للعلوم المأمولة التحقق. لكن تطبيق ذلك يجري وفق ذهنية استقلالية الأنظمة العلمية كما كانت تمارس سابقاً وبتشوهات مثيرة أحياناً حيث "الأستاذ هو سيد المادة والصف الذي يدخل قاعته". ما هو مطلوب، على ما أرى، أن يكون التعليم مبنياً على إشكاليات يجري بحثها، بحيث يتحول المدرّس إلى باحث ويقيَّم أكاديمياً على هذا الأساس، وحيث يتحول الطلاب إلى فاعلين في خياراتهم العلمية، وإلى باحثين مرتقبين، وبحيث يصل من يريد منهم تحضير أطروحة لشهادة الدكتوراه، وهم على قناعة أنها بحثٌ بينيّ بامتياز.
على غرار عبارة "الطاقة المتجددة"، نحتاج بالفعل إلى "معرفة متجددة"، وهذا في رأيي سرّ التميّز والجودة المنشودة لمعهد العلوم الاجتماعية.

التحولات المرتقبة في آفاق العلوم الاجتماعية

د. غسان الحاج *

تتناول هذه الورقة مفهوم "المنظور" "Notion of perspective" المستمد من علم الهندسة Geometry فهذا المفهوم قد بات يستخدم في الفكر الاجتماعي بعد تطور تفسيره على المستوى العالمي في زماننا الراهن. ولشرح المنظور، يمكن القول، بشكل مختصر، أنه يعني "كل ما هو موجود في الواقع ويمكن أن نراه كـ "واقع متعدد الأوجه " بسبب رؤيته من خلال العديد من وجهات نظر.

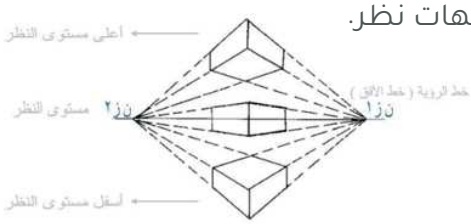

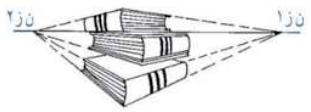

رسم رقم 1: المنظور

يستخدم مفهوم المنظور أيضاً للدلاله على نقطة النظر، أي على المسافة التي يُنظر منها بالعين المجردة لشيء معين. فالمسافة قد تكبر وتصغر وكذا معها رؤيتنا للأشياء.

غالباً ما تستخدم فكرة العين أيضاً لشرح مفهوم المنظور. فمثلًا حين مقارنة عين الإنسان التي ترى أفقياً بعين الطائر التي ترى من الأعلى وبعين النملة التي ترى من أسفل، نفهم المقصود من استخدام هذا المفهوم: فلكل موقع نظر رؤيته المختلفة للأمور وللأشياء، بحسب اختلاف حقل الرؤيا والمسافة بين الناظر والمنظور إليه.

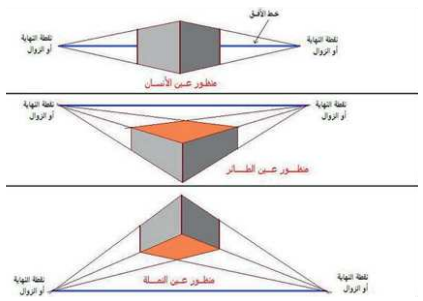

رسم رقم 2: الأعين ومجال المنظور

لماذا يجب أن نفكر ملياً بهذا المفهوم عندما نعمل في العلوم الاجتماعية؟

لقد استمعت للكثيرين ممن قدموا أوراقهم البحثية في هذا المؤتمر وهم يتحدثون كيف أنه قد بات ضرورياً أن تخدم الأبحاث الاجتماعية الدولة. وهذا الكلام، وفق مفهوم المنظور الذي نتحدث عنه، يدفعنا لطرح التساؤلات التالية:

هل المنظور الأكاديمي والمنظور الحكومي هو واحد لهذا الطرح؟ وإذا كان كذلك، فهل يجب أن يكون المنظوران متشابهين؟ وإذا كانا متشابهين فهل هذا يعني أن لا حاجة للمنظور الأكاديمي؟

أعتقد أن الغالبية منا تفكر أن المنظور الأكاديمي يجب أن يكون مختلفاً قليلاً عن المنظور الحكومي، وأعتقد أن الغالبية منا ترى أنه عندما تتسلم الحكومة دراسة ما، يجب أن تكون هذه الدراسة مختلفة، بما تقدمه، عن منظورها. فالحكومة التي تريد تناول الأمور من منظورها فقط هي حكومة لا تريد شيئاً في الحقيقة. في المقابل، فإن الحكومة التي تريد أن تتلقى، من خلال الدراسات، منظوراً يتحدى منظورها، هي الحكومة التي نتمناها، ولكن هل الحكم عندنا ديمقراطي إلى هذا الحد؟

المنظور ونشأته المعرفية

نشأت فكرة المنظور في عصر النهضة (La Renaissance)، من خلال الفنون الجميلة 2 (Fine arts) والرسم بشكل خاص. لقد بدأ تشكيل الرسومات وقتها بطريقة تدفع بالناظر إلى الاعتقاد أنه خارج اللوحة وينظر إليها من نقطة معينة. فاللوحة باتت ترسم بشكل يسمح لمن يتأملها أن يرى عمقها بالرغم من أن الرسمة نفسها هي في الواقع مسطحة.

* أستاذ الانتروبولوجيا والنظريات الإجتماعية - جامعة ملبورن - أستراليا

البحث حرر باللغة العربية من قبل د. مها كيال و د. لبنى طربيه

كان الرسامون أمثال ليوناردو دافينشي (Leonardo De Vinci)يرسمون من منظار واحد إن هذه التقنية تعد مهمة لأنها تعكس، في زمانها، نمط تفكير موحد للمجتمع. ولقد تأثر العلم أيضاً بفكرة المنظور الواحد هذه التي انتقلت إليه من الفنون الجميلة. وبات الافتراض وقتها أن هناك منظوراً واحداً نرى من خلاله الواقع.

رسم رقم 3: فن الرسم المنظوري

أتى التحول في مفهوم الرؤيا لاحقاً بحيث تغيرت فكرة المنظور، ولم تعد مرتبطة بالعين (الواحدة) - أي بنقطة واحدة. ففي رواية "قتل الطائر المحاكي" (To kill a Mocking Bird) وهي قصة مشهورة كثيرًا، تم فيها تناول فكرة تعدد المناظير. يقول الكاتب (Harper Lee - 1960)

أنت لا تفهم حقًا الشخص حتى تفكر في

الأشياء من وجهة نظره ... أو حتى تضع نفسك في جلده وتتجول". ويرد في هذه القصة نفسها أيضاً "وفي موقع آخر في النص التعبير الآتي : "المشي في حذاء شخص آخر (Walking a mile in somebody's shoes)

ونحن، في اللغة العربية، نستخدم مقولات مشابهة لما قيل سابقاً. فنقول مثلاً: "فيك تشوف الموضوع من وجهة نظري" . إن هذه الجملة تستدعي أن نفكر في معناها بشكل عميق - ما معنى أن يضع الأنسان نفسه مكان الآخر؟ وإلى أي درجة يستطيع الفرد أن يضع نفسه مكان الآخر.

من الجائز الاعتقاد، عند قراءة هاتين المقولتين: "أن أضع نفسي مكان الآخر" أو "أن أسير في حذاء الآخر" بأن معناهما واحد، لكن المتمعن في دلالاتهما يدرك أن في المقولة الثانية، هناك فعل "المشي"، وفيها أيضاً تخطياً لمسألة وجهة النظر، كنقطة أحادية في قراءة الآخر، حين جعلها مرافقة أو مرتبطة بالوقت، وفق المنظور الجديد في القراءة والتحليل والفهم للآخر.

من المنظور الأحادي في رؤية الواقع، إلى المناظير المتعددة والواقع المتعدد في حقيقته

إن قراءة الآخر، وفق هذا المنظور، تتطلب، أن نمشي ونمشي ونمشي مكانه لنفهمه بعمق ونفسر منطقه ورؤيته في التعاطي مع الأشياء. وهذا أمر مهم جداً في الأنتروبولوجيا. فلو أخذنا المقابلة، على سبيل المثال، إن ما نحصل عليه في العادة من خلال هذه التقنية هو نقطة - أو وجهة نظر، بينما المطلوب في البحث الانثروبولوجي أخذ الوقت والوقت الكافي كي يستطيع الباحث "المشي" (بالمعنى المجازي للكلمة) مع من يقابلهم من الأشخاص."

إن كل هذه المسائل التي ذكرتها هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسلوب التفكير في البحث. ومع كل هذا التغير في مفهوم المنظور، ما استمر فعلياً هو الفكرة بأن هنالك منظور واحد. حتى عند فوكو Foucault

الذي تناول ما يمكن توصيفه بنظام الحقيقةregime of truth فلقد اعتبر أن هناك نظام حقيقة واحدًا حين قال:

لكل مجتمع نظام حقيقة خاص به ... يتجلى في أنواع الخطب التي يقبل بها هذا المجتمع ويحولها إلى حقيقة؛ [...] فالتقنيات والإجراءات هي التي تعطي قيمة كبيرة لاكتساب الحقيقة؛ كما الموقع الاجتماعي لقائلي هذه الخطب، فهذا الموقع هو الذي يضفي المصداقية على أقوالهم اجتماعياً ويجعلها ترقى إلى مستوى الحقيقة.
إن المجتمع هو نفسه الذي يخلق منظوره. ومقولة أن الأنثروبولوجي يحاول أن يرى الأمور من وجهة نظر السكان الأصلين فيها الكثير من التأمل. ففي مزاولة هذا الأخير لعمله غالباً ما يقوم في تحديد (a practice formula) المنحى التقني الذي يعتمد. إن هذا الاختيار نفسه يعكس وجه نظر الباحث، مما يستدعي أن نفكر لماذا حادية وجهة النظر هذه.
من المهم أن نعي أنه عندما يبدأ الانتروبولوجيون في تقبل وجهات نظر الآخرين (أي السكان الأصليين)، فإن هذا التقبل لا بد وأن يحدث لهم ارباكاً في التفكير يمنعهم من العودة إلى فكرهم السابق. فعندما نصل إلى هذه المرحلة في الفكر، أي عندما نتحدى كل ما كنا نؤمن به في حياتنا - وأقصد مسلماتنا - فهذا يعني أنه قد حصل تغير جذري في تفكيرنا.

هنالك قصة سأختصرها حول زيارة قام بها بعض المستكشفين الألمان إلى الأمازون. لم يكن هؤلاء من الأنثروبولوجيين. لقد التقوأ هناك أفراداً من قبيلة الزورورو الذين قالوا لهم بأنهم طيور (طير الآرارا). عندها ظن المستكشفون أن أفراد هذه القبيلة هم من المجانين.
ولقد زار لاحقاً هذه القبيلة نفسها، بعض الأنثروبولوجيين الذين بدأوا بطرح التساؤل التالي: "كيف يستطيع الإنسان أن يظن نفسه بأنه طائر ويكون عقله كاملاً؟ وهنا بدأ هؤلاء تحليلاتهم لهذه المقولة من خلال وضع أنفسهم مكان أفراد القبيلة، وافترضوا أنه ربما سكان هذه القبيلة يستخدمون هذا التعبير بشكل مجازي، وانهم يعتبرون أنفسهم طيوراً لأن القبيلة الأخرى تطلق على نفسها لقب الضفادع! أي أن اعتبارهم بأنهم طيور هو إعتبار طوطمي. لكن، وبعد التدقيق، وبعد فهمهم لشرح أعضاء القبيلة أنفسهم بأنهم لا يستخدمون هذا التعبير مجازاً، بل هم حقاً يعتبرون أنفسهم من الطيور. عرف هؤلاء الأنثروبولوجيين أن أعضاء هذه القبيلة يعتقدون أنه عندما يموتون تنتقل روحهم إلى الطيور، ولهذا هم يعتبرون أنفسهم - من وجهة نظرهم - بأنهم طيور.

ابتدأت الأنتروبولوجيا مع لوسيان لوبرف في محاولة فهم كيف يفكر الآخر بطريقة مختلفة من دون أن يشكل هذا التفكير المختلف خطراً على تفكير الأنتروبولوجي نفسه. ما أريد قوله في هذا السياق أنه من المهم أن يصل الباحث إلى المرحلة التي يستطيع أن يضع نفسه مكان الآخر، وإذا لم يستطيع فعل ذلك، فهو ليس بأنتروبولوجي حقيقي. علينا مثلاً أن نصل إلى المرحلة التي نعتبر فيها أنفسنا، كما سكان قبيلة الزورورو، بأننا طيور.

إن المنظور الأنثروبولوجي مهم جداً. فعندما نفكر في الأشياء الواقعية، فإن ما نطرحه في الغالب هو وجهة نظرنا عن هذه الأشياء، وهذا يعني أن الأشياء هي موجودة فعلياً إنما رؤيتنا لها هي ذاتية (Subjectivity) الطابع.

بعد تطور مفهوم المنظور بتنا نعي أنه ليس منظوراً على الواقع، بل هو يشكل هذا الواقع أيضاً، ويعكس نمط المنظور الأنثروبولوجي للواقع. وعندما نجد تعددية في المناظير، فإن هذا لا يعني أن هناك تعددية فكرية، بل ما يوجد فعلياً هي تعددية أنتولوجية تعددية "الواقع" وبالتالي تعددية الحقائق.

ولتبسيط الفكرة السابقة نورد المثل التالي: لنأخذ مثل الخلاف الزوجي. كل من الزوجين يشرح فكرته حول الخلاف ووجهة نظره للخلاف، لكنهما لا يتفقا على ما هي ماهية الخلاف. ما ينقلونه في العادة هو عرض الأسباب فقط.

هذا هو المنظور الأنثروبولوجي، فالأفراد لا يتفقون على واقع الخلاف.

مثال آخر في السياق عينه: لو نظرنا إلى الحرب الأهلية اللبنانية أو أية حرب أهلية أخرى، ما نجده، أنه لا يوجد اتفاق على أسباب الصراع : "لماذا نتصارع"؟. وكل ما هنالك هو صراع حول ماهية الصراع فقط . إن ما تقدم يأخذنا إلى الفكرة التي لها تأثير كبير اليوم على العلوم الاجتماعية وعلى فكرة المنظور نفسها، التي تتحول في الوقت الراهن عن فكرة المنظور الأحادي للواقع (Mono - realist)، وهذا ما يظهره الفن أيضاً، حيث بات لا يوجد معنى واحداً للوحة - فتعددية المناظير أكثر ما باتت تظهر على المستوى الفني مع فن الـ Cubism الذي يعكس تحولًا راديكاليًا لمفهوم المنظور الأحادي الطابع.

إن أهم ما يجب التنبه له في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية أنه عندما نتناول المنظور، فإن كل باحث يعتقد أنه لا منظور لديه، وكأنه يحلل من مركز خيالي! وكأن السماء هي التي أوحت له منظوره في القراءة والتحليل. و في الرد على هذا المنطق، ما نجده في فكر نيتشيه حين قال:

"أعزائي الفلاسفة، لنحذر، من الآن فصاعدًا، من المفاهيم القديمة الخيالية، التي تعتبر أن المفكر صاحب معرفة خالصة Pure - غير مرتبط بالواقع- ارادته ليس لها اتجاه معين، لا إحساس فيه، غير مرتبط بزمان". لنكن حذرين من فخ المفاهيم المتناقضة، مثال مفهوم " المنطق النقي" ، "الروحانية المطلقة"، "المعرفة منها لذاتها". فهذه المفاهيم تتطلب منا دوماً التفكير بمنطق لا يمكن تصوره، عين ليس لها أي اتجاه، تفترض أن القوى (الفكرية/الإحساسية/الاجتماعية) الفاعلة المفسرة، التي وحدها تجعل من النظر نظرة إلى شيء معين، ليست موجودة. إن هذه المفاهيم تتطلب من العين أشياء خالية من أي معنى. هناك فقط نظر من منظور معين. وهناك فقط معرفة من منظور معين. فكلما زادت الأحاسيس التي نسمح لها أن تكلمنا، وكلما زادت العيون، العيون المختلفة، التي نستعملها لنرى الشيء اكتمل مفهومنا لهذا الشيء واكتملت موضوعيتنا".

في انتروبولوجيا التفكر (reflexivity)

إن العالم وهو يفكر - وطبعاً هو دائماً رجل - يعتقد أن الفكر آتٍ من مكان خيالي خارج عنه. لكن بالنسبة لنيتشه الفكر ليس فقط عقليا بل يأتي أيضاً من خلال الجسد. فجسد الإنسان يمتص العالم من حوله. فعندما نفكر يجب أن نحلل من أي منظور نحن نفكر، ويجب أن تتعدد المناظير. هذا لا يعني أنه لا يوجد واقع منظور، فعلى العكس، هناك تعددية في الواقع وكلما سمحنا بزيادة الأحاسيس، أي كلما سمحنا بتعدد المناظير، اكتمل الواقع.

هذه هي فكرةBourdieu أيضاً حول reflexivity التي غالباً ما تترجم في اللغة العربية بالإنعكاسية، لكنني أفضل تفسيرها بمصطلح "التفكر" لأن الانعكاسية هي كالمرآة، بيد أن التفكر هو أن تفكر حول الفكرة الذاتية وال reflexivity، وتعني أننا عندما نتكلم بأمر ما، يجب أن نفكر في أي منطلق نفكر، وأننا لا نتكلم من الفضاء، بل أن الفكرة آتية من مكان ما. فبالنسبة إلى Bourdieu إن هذا التفكر ليس فقط سيرة للفردBiography ، أي من أين أنت؟ ما عرقك؟ ما جنسك؟ ما طبقتك الاجتماعية؟ الخ ... بل يحتاج إلى التفكر حول مكانك كأكاديمي وما هو منظورك إلى العالم كأكاديمي؟ وأن أساس هذا المنظور هو الوقت الأكاديمي الذي يعتبره بورديو ضرورة. وليس سيئاً أن الفكر الأكاديمي هو الفكر الذي يأخذ وقتاً، واليوم هناك خنق للوقت في الجامعات لأن الموضوع مرتبط بالاقتصاد (المال) وهذا ما يخنق البحث.

6

نشاطات معهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث في السنة الاحتفالية

- مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية: بعض الإحصاءات
- نشاطات علمية: مؤتمرات، طاولات مستديرة، محاضرات وندوات
- نشاطات تثقيفية في الفروع
- ذاكرة المعهد: بعض الصور والوثائق التاريخية

في مناسبة العيد الستين لتأسيس المعهد، من الضروري أن نوثّق أيضًا لمنصاتنا التواصلية ولمضامينها بشكل عام لا سيما منها النشاطات العلمية والتثقيفية التي واكبت سنة العيد.

في بدء هذا التوثيق، مهم أن نشكر كل من ساهم لوجستيًا وبحثيًا وإعلاميًا في هذه الاطلاقة الجديدة لمركز الأبحاث، ونخص بالذكر منسقي وأعضاء المختبرات فيه. ولا بد من توجيه شكر خاص للدكتور شوقي عطية لعمله التطوعي المضني، سواء اللوجستي كما الإنتاجي منه والذي ساهم في تفعيل المنصّات الالكترونية كما في انتاج اليوتيوب الارشادي. ولا نغفل عن شكر الطاقة الإعلامية للمركز ونعني الدكتورة ليلى شمس الدين التي تعتبر قائدة هذا النشاط ومفعِّلته.

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - بعض الاحصاءات

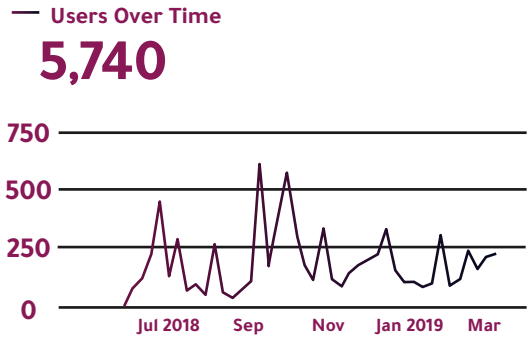

صورة :رقم 1: من ورقة الموقع الفيسبوك

Lebanon	4677
Algeria	270
United States	183
Morocco	66
Tunisia	49
United Arab Emirates	48
Peru	41
Iraq	37
Egypt	34
Saudi Arabia	30
Bulgaria	24
France	24
Philippines	23
Kuwait	18
Germany	17
India	17
Canada	16
Palestine	14
Switzerland	14

جدول رقم 1: عدد زوار صفحة
الفيسبوك بين تموز 2018 وآذار 2019

يظهر الجدول والرسم البياني أعلاه عدد متابعي موقع مركز الأبحاث كما الدول المتابعة. من المهم أن نوضح أنه يتناسب ارتفاع عدد الزوار الجدد للموقع مع ادخال مواد جديدة عليه (مثال: فيديو التوثيق حسب نظام ال apa والأدلة والنماذج البحثية والمهنية). وهذا الأمر يظهر مدى حاجة الطلاب لأدوات بحثية تتناسب اليوم والتقنيات الجديدة المتبعة الكترونيًا وتقنيًا في الأبحاث.

يزيد عدد المستخدمين الدائمين عن الـ 2000، علماً أن عدد المتابعين للبث المباشر لمؤتمر عيد الستين للمعهد - "معهد العلوم الاجتماعية: تاريخ معاش وتطلعات مستقبلية"- قد بلغ الـ3961 متابع. وهذه المسألة تزيد من ابراز أهمية التواصل عبر الوسائل الحديثة اليوم. أما الرسم البياني في الصورة رقم 4 فيشير إلى أعمار وجنس الفئات الأكثر مشاهدة للموقع حيث تطغى عليها الشرائح العمرية الشبابية.

صورة رقم 2: عدد متتبعي فيديو الapa

صورة رقم 3: عدد مشاهدي فيديو البث المباشر لمؤتمر معهد العلوم الاجتماعية "تاريخ معاش "وتطلعات مستقبلية

صورة رقم 4: متابعو موقع مركز الأبحاث بحسب العمر والجنس

النشاطات العلمية

مؤتمرات

نظّم مختبر علم النفس هذه السنة مؤتمرًا بعنوان:" الأولاد والمراهقون في مجتمع متغيّر: أيّةُ مرجعية؟ "

يندرج هذا المؤتمر ضمن سلسلة من المؤتمرات السنوية التي تطال الأبعاد النفسية والاجتماعية لمكونات وقضايا المجتمع. نظم برعاية رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور فؤاد أيوب، من قبل منسقة مختبر علم النفس الاجتماعي البروفسورة رجاء مكي. وقد أتى دور الطفل والمراهق كموضوع مكمل لسلسلة من الأبحاث العلمية التي تتناول مكونات العائلة التي تمر بتغيرات مجتمعية وثقافية ونفسية، لعلّ هذه الاضاءات تحمل معها وعيًا وبطريقة علمية للسعي إلى سبل علاجية. ولقد جرى تخصيص سيمبوزيوم لطلاب الدكتوراه ولحملة شهادة الدكتوراه لعرض أبحاثهم. نفذ هذا المؤتمر بمساندة شبكة من علاقات التعاون مع وزارات ومراكز ومؤسسات، بالإضافة إلى تشبيك مع هيئات من المجتمع الأهلي، تتمثل بالبلديات.

نظم الفرع الثاني مؤتمرًا بعنوان: "الانهيار الاجتماعي والسياسي وشروط النهوض"

عقد معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الثاني، بمناسبة العيد الستين للمعهد - ارتقاء وتطوير- بالتعاون مع بيت المستقبل مؤتمرًا علميًا تحت عنوان: الانهيار الاجتماعي والسياسي وشروط النهوض"، وذلك نهار الجمعة في 8 آذار 2019. تناول هذا المؤتمر تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان على مدى أكثر من 40 سنة وحتى اليوم. وقارب التردي الكبير في الأحوال السياسية وانعكاساتها على الشأن الاجتماعي والثقافي في هذا البلد، وتطرق أيضًا، إلى قراءة حال المجتمع اللبناني وتداعياته على السياسة بمعناها الواسع

حملت الجلسة الأولى عنوان: "الانهيار السياسي وسبل النهوض" حاضر فيها الوزير السابق أحمد فتفت، النائب السابق باسم الشاب، الكاتب والصحافي نصري الصايغ، حاورهم الدكتور فادي الأحمر

أما الجلسة الثانية، فكانت بعنوان :"التدهور الاجتماعي وسبل النهوض" حاضر فيها الدكتور عدنان الأمين، الدكتور زهير حطب، الدكتور شادي رحمة، حاورتهم الصحافية نجاة شرف الدين

نظم الفرع الرابع في معهد العلوم الاجتماعية مؤتمرًا بعنوان: "الربيع العربي: قراءة سوسيولوجية"

بتاريخ 4 نيسان 2019 برعاية حضرة رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور فؤاد أيوب ممثلًا بحضرة عميدة معهد العلوم البروفسور مارلين حيدر وحضور نواب وحشد من الأكاديميين والمثقفين والطلاب وذلك في البقاع مجمَّع zone gate في مكسه.

وبدأت أعمال الجلسة الأولى بإدارة الدكتور سعد كموني بعنوان ديناميات الربيع العربي، النشأة، المسار، المآل. تحدث فيها كل من الدكتور رضوان السيد والدكتورة مارلين نصر والدكتورة منى فياض

وكانت الجلسة الثانية بإدارة الدكتور غسان طه بعنوان : الربيع العربي بين السوسيولوجيا والايديولوجيا. تحدث فيها كل من العميد الدكتور عبد الغني عماد والدكتور فؤاد خليل والدكتور عبدالله السيد

طاولات مستديرة

في استتباع نشاطات السنة الفائتة في إطار مبادرة مدارس MOST schools initiative التي تهدف إلى نشر الوعي حول أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، والناتجة عن اتفاقية تعاون ما بين منظمة اليونسكو ومؤسسة الحريري والجامعة اللبنانية- معهد العلوم الاجتماعية، نشط مختبر البينمناهجي في تنظيم ثلاث طاولات مستديرة.

الأولى: تناولت "الحيز المديني، اللامساواة والتشظي المعيشي: مقاربات بحثية، سياسات وتجارب. شارك في هذه الطاولة إلى جانب الباحثين، طلاب الماستر المهني في "السوسيوانتروبولوجيا المدينة" وقدموا أبحاثهم التي جرى مناقشتها من قبل الحضور من الخبراء والباحثين المعنيين بهذا الشأن.

الثانية: تطرقت إلى "بناء الاستراتيجيات الوطنية لمنع التطرف العنيف". هذه الطاولة نظمت بالتنسيق مع مكتب مكافحة التطرف العنيف في السراي الحكومي، في إطار الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف. وستنشر قريبًا في مركز الأبحاث كافة أعمال هذه الطاولة.

طاولة مستديرة حول: الحيز المديني، اللامساواة والتشظي المعيشي: مقاربات بحثية، سياسات وتجارب

طاولة مستديرة حول المساواة بين الجنسين: إشكالات ثقافية ومجتمعية...

طاولة مستديرة بعنوان: بناء الاستراتيجيات الوطنية لمنع التطرف العنيف

المساواة بين الجنسين: إشكالات ثقافية ومجتمعية...

أمّا **الثالثة:** فعالجت موضوع "المساواة بين الجنسين: إشكالات ثقافية ومجتمعية". وقدّم خلالها أوراقًا بحثية في إطار الهدف الخامس من الأجندة 2030 المتعلق بإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة، وستنشر قريبًا في مركز الأبحاث كافة أعمال هذه الطاولة.

محاضرات وندوات

- **مختبر الانتروبولوجي**

نفذ مختبر الانتروبولوجيا - هذه السنة - في ميدان الانتروبولوجيا السياسية، المحاضرتين التاليتين:

1. حول بناء الهوية الوطنية الجامعة في المجتمعات المأزومة بالحروب الأهلية"، حاضر فيها الدكتور" **حسام مطر - المتخصص بالعلاقات الدولية والدراسات الأوروبية**
2. محاربون من أجل السلام"، نفذت بالشراكة مع مختبر علم الاجتماع. كان قوامها لقاء حواري ما" بين النشطاء في مجموعة "محاربون من أجل السلام **المهندس اسعد شفتري، الدكتور فؤاد ديراني والاستاذة سلوى سعد** حول عبثية الحرب وأهمية الحوار كوسيلة لتدعيم السلم الأهلي. تخلل اللقاء الذي دام ساعتين عرض فيلم no man's land من انتاج مجموعة "محاربون من اجل السلام".

يأتي هذا اللقاء الحواري ضمن سلسلة مداخلات ستتناول "ذاكرة الحرب" وهو مسار بحثي جديد يحاول مختبري الانتروبولوجيا وعلم الاجتماع تسليط الضوء عليه وتشجيع الطلاب على البحث فيه.

• مختبر علم الاجتماع

- نظم مختبر علم الاجتماع بالتعاون مع الفرقة البحثية للعلوم الاجتماعية في المعهد العالي للدكتوراه، محاضرة بعنوان : واقع علم الاجتماع اليوم بين التقليد والنقد حاضر فيها الباحث في جامعة ساسكس البريطانية الدكتور علي قاسم. تناول خلالها المقاربات المختلفة التي قدمتها مدارس متعددة، قلما يتم التطرق إليها في لبنان والعالم العربي، رغم أنها تأخذ مسارًا جدّيًا في المؤسسات الأكاديمية الأنغلوسكسونية والهندية والأفريقية والأميركية اللاتينية.

- نظّم ميدان علم الاجتماع السياسي ندوة بعنوان : "النظام السياسي اللبناني ودوره في التنمية المجتمعية" قدّم لها الدكتور حسين أبو رضا، وحاضر فيها الدكتور فادي نصار والدكتور حسين دياب ، وأدارت النقاش الدكتورة لور أبي خليل.

ركز موضوع الندوة على أهمية إلغاء الطائفية السياسية في إدارات الدولة، وعلى تأسيس نظرة موحدة للتاريخ والجغرافيا اللبنانية، والاستفادة من التنوع اللبناني الثقافي، واعتماد الحوكمة في العمل الإداري، وعلى ضرورة التعاون بين الوزارات ومؤسسات الدولة، وإقامة هيكلية حكومية وإدارية فاعلة. كما العمل على محاربة الظواهر المرضية في الإدارة اللبنانية

- نظّم ميدان علم اجتماع التربية ندوة بعنوان: "التربية الرقمية ودورها في تحفيز التلاميذ على التعلم". قدمت الندوة الدكتورة هويدا صليبي والدكتورة هيفا سلام، وحاضرت فيها الأستاذة الدكتورة غادة عواضة وهي أستاذة محاضرة في الجامعة الأمريكية (AUB) والجامعة الأمريكية اللبنانية (LAU). ولقد تحدثت عن مدى إستخدام التعليم الرقمي في العملية التعليمية تماشيًا مع عصر الثورة التكنولوجية الجاذبة للأجيال الصاعدة وللمتعلم تحديدا، وعن مدى مواكبة المدارس في لبنان حاليًا لهذه التحولات المتسارعة والمتلاحقة، ومدى إكتساب المعرفة التقنية كشرط أساسي في المجتمع وفي تلبية متطلبات سوق العمل، وإستشراف التحولات المستقبلية التي يمكن أن تشهدها العملية التعليمية بكافة عناصرها في ظل التعليم الرقمي.

- **مختبر علم النفس الاجتماعي**

نفذ مختبر علم النفس الاجتماعي بالتعاون مع بلدية سن الفيل، يومًا علميًا أكاديميًا بعنوان: "تقنيات البحث في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي - يوم منهجي طويل"، تضمن محاضرات متخصصة في منهجيات البحث وكيفية تطبيق التقنيات البحثية. وكان قد نظم قبلها محاضرة في هذا السياق مع العميد الدكتور محمد شيا حول موضوع المنهجيات

نشاطات تثقيفية في الفروع

نظمت فروع معهد العلوم الاجتماعية في كافة المحافظات اللبنانية نشاطات طلابية مواكبة لعيد ال 60 . فلقد أقام الفرع الأول معرضه السنوي الأول للكتاب تحت عنوان : " أقرأ... علم الاجتماع"؛ كما نظم نشاطاً رياضياً لكرة الطاولة، تحت عنوان "دورة الربيع". أما الفرع الثاني، فلقد نظم نشاطات رياضية طلابية برعاية عميدة المعهد د. مارلين حيدر وتنظيم مديرة الفرع د. منى رحمة. أما الفرع الخامس فلقد شارك باسم معهد العلوم الاجتماعية بمديرته د. سناء الصباح كما بطلابه وأساتذة في ماراتون صيدا.

ولقد استقبل الفرع الثالث، طلابًا وإداريين وأساتذة ومدراء من الفروع كافة في يوم احتفالي ثقافي مميز، قدم خلاله الطلاب عروضًا غنائيًة، شعرية، تمثيلية ... ولقد توج هذا اليوم الاحتفالي بزيارة المعالم الأثرية لمدينة طرابلس مع غداء فلكلوري. إن كل هذه النشاطات، نسقّتها وأشرف على تنفيذها لجنة الاشراف على تحضيرات العيد الستين الممثلين لكافة الفروع بالاضافة لتنسيق كامل مع العمادة ومدراء الفروع.

صورة رقم 5: بلغ عدد مشاهدي فيديو احتفالية الطلاب في عيد الستين، 6025 مشاهدًا

ذاكرة المعهد : بعض الصور والوثائق التاريخية

نظمت عمادة المعهد ومركز الأبحاث المؤتمر المركزي لاحتفالية العيد الستين والذي يحمل العنوان الآتي:العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية تاريخ معاش وتطلعات مستقبلية". هذا المؤتمر الذي شكلت أوراقه قسمًا كبيرًا من هذا الكتاب. لن نشرح عنه طالما أن في الكتاب ستنشر أوراقه. لكن وجدنا أنه من الضروري أن نسلط الضوء هنا على معرض الذاكرة ال 60 الذي نُظم بالتزامن مع المؤتمر نفسه، هذا المعرض الذي وجدنا أنه من المهم التوثيق له أيضًا ضمن هذا الكتاب.

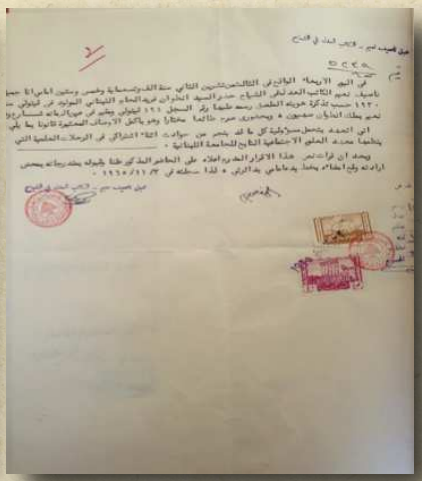

صورة 1: ورقة رسمية قدمها طالب (العام 1965)، ممهورة بختم كاتب العدل، يؤكد مسؤوليته عن كل ما ينجم من حوادث

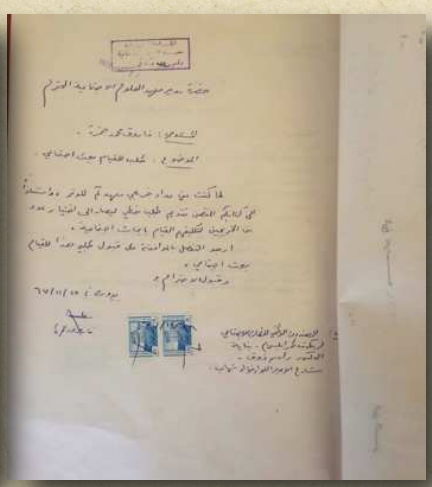

صورة 2: طلب مقدم لتمويل بحث من مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية (العام 1967). أمر يؤكد مدى نشاط المركز في تلك الفترة، ومهامه البحثية

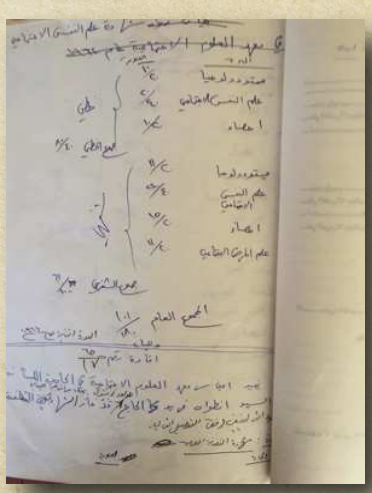

صورة 3: علامات الشفهي والخطي عام 1964

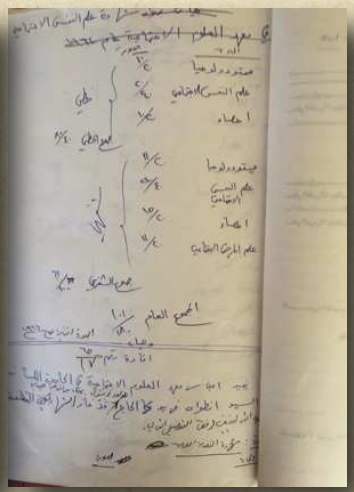

صورة 4: ورقة فقر حال للاعفاء من رسوم التسجيل 1962

صورة 5: طلب تسجيل في المعهد للعام 1961-1962

صورة 6 و -7 طلاب المعهد في الستينيات (د. أحمد بعلبكي)

صورة 8: طلاب المعهد يتسلون بالشطرنج في بداية السبعينيات (صورة من محفوظات د. علي مرتضى الموسوي)

صورة 9: مقهى أبو الياس- المقهى الذي شهد النقاشات الحزبية، كما شهد اللقاءات الطلابية (صورة من محفوظات د. علي مرتضى الموسوي)

صورة 10: بطاقة سكة حديد كانت تستخدم للانتقال بين رياق وبيروت 1972 (محفوظات د. علي مرتضى (موسوي

صورة 11: مباريات رياضية وفي الصورة الدكتور قيصر نصر يحضر المباريات

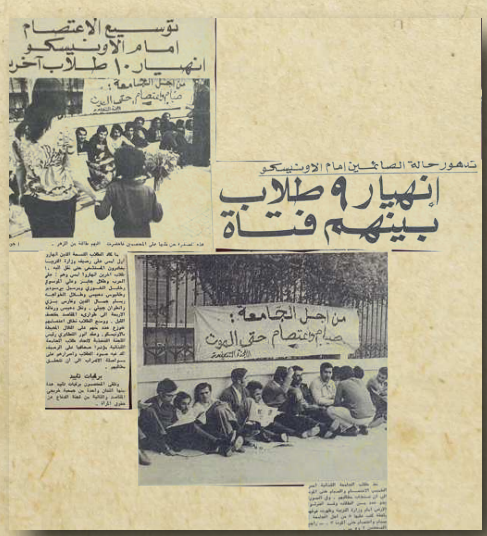

صورة 12 نضالات طلابية قبل السبعينيات

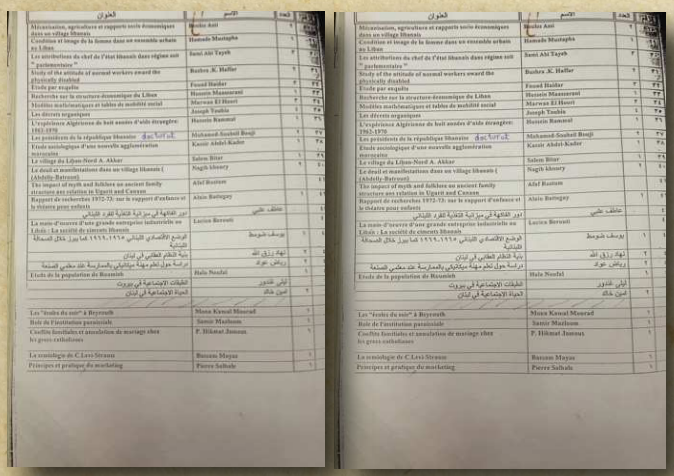

صورة رقم 13 و14: لوائح كتب موّلت ونشرت من خلال مركز الأبحاث قبل عام 1975

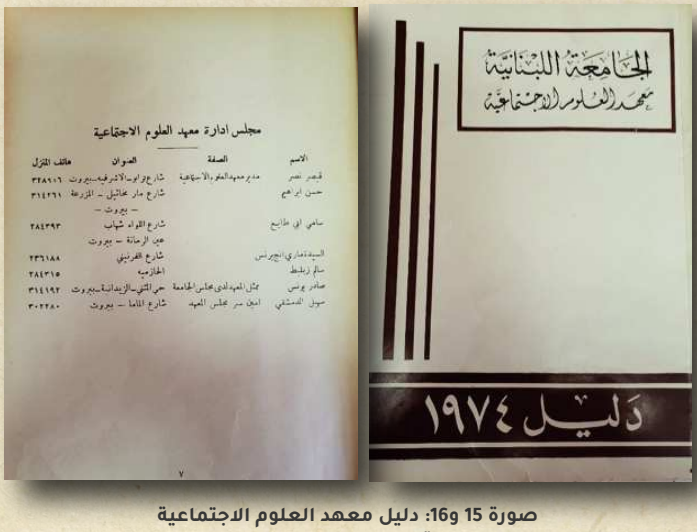

صورة 15 و16: دليل معهد العلوم الاجتماعية
ومجلس ادارة المعهد عام 1974، قبل التفريع

صورة 17و 18 انتخابات مجلس المعهد. (د. زهيرحطب)

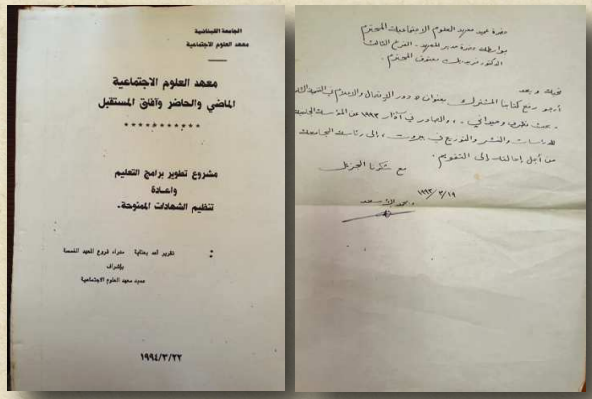

صورة رقم 19 : طلب تقييم كتاب 1993

صورة رقم 20 : مشروع تطوير
برامج المعهد عام 1994

صورة 21-22 : من أرشيف د. أنياس أبو زيد دوفور، احتفال بتقاعد د. توفيق
توما احد المساهمين في تأسيس معهد العلوم الاجتماعية

صور 23 -24 العميد ذبيان في حفل تخرج طلاب العلوم الاجتماعية

صور 25-26-27-28 : من عمداء و أساتذة المعهد

صورة للعميد عطوي

العمادة

مارلين نجيب حيدر- العميدة marlene.najjar@gmail.com
مها سليم الكيال- رئيسة مركز الابحاث maha.kayal@gmail.com
الينا بشواتي bachawatieliana@hotmail.com
ايلي انطون مخايل dremekhael@yahoo.com
جواد يوسف أبي عقل jawad.abiakl@ul.edu.lb
روجيه أنطوان لطفي roger_loutfi@hotmail.com
لور سبع ابي خليل laureabikhalil@gmail.com
موسى صالح كرنيب mkarnib@hotmail.com

الفرع الأول

حسين احمد سلامه- مدير الفرع h-a-salameh@yahoo.com
حسين عبدالجليل ابورضا-ممثل الاساتذة drhusseinabourida@gmail.com
حسين علي رحال- ممثل الاساتذة dr.rahal@live.com
ابراهيم شاكر زراقط ibzaraket@outlook.com
ابراهيم علي الموسوي ibrahimmousawi@gmail.com
اميرة حسين المولى amira-mawla@live.com
بشير عصمت عصمت bashirosmat@gmail.com
جان العليه jf.ellieh@gmail.com
جعفر محمد حسين فضل الله jaafarf@gmail.com
حسن علي المحمود s_hassanam@hotmail.com
حسن نمر علوية dr.alawiehassan@gmail.com
حسين قاسم دياب diabco-61@hotmail.fr
حسين محمد جمول houssien_1@hotmail.com
خالد سليمان القنطار kountar594@hotmail.de
خديجه علي مصطفى Dr.khadijamustapha@hotmail.com
رجاء عبد القادر زكريا rajaa.zakaria@gmail.com
رجاء محمود مكه makki@ul.edu.lb
رولا جوزف تلحوق larory@gmail.com
رولا حكمت ابو شقرا rolaabouchacra@gmail.com
رولا سعيد نصر roulanasr81@hotmail.com
زينب علي نصار zizisar@yahoo.com
سارين مروان زيدان sirine-zdn@hotmail.com
سحر مرتضى مصطفى saharmostafa@hotmail.com
سلمى الحسيني الموسوي salma.housseini@hotmail.com
عاطف عباس الموسوي atef_moussawi@yahoo.com
عبد الاله محمد شميس abdelilahshmeis@gmail.com
عبد الله محمد محي الدين muhieddine2005@yahoo.com
عبدالحليم عبد المحسن فضل الله abhfadlallah@hotmail.com
عبير مصطفى الاسمر abeerasmar@hotmail.com
عفة امين بو شقرا abouchacraiffat@gmail.com
علي رشيد فياض -
علي عبد الحسين الموسوي dr.alimoussawi@hotmail.com
علي محمد زعيتر alizaiter72@yahoo.com
غازي محمد قبلان -
غالب ناظم العلي g-n-ali@hotmail.com
فاطمة احمد سويد fatmehsh@yahoo.com
قاسم رشيد كلوت Dr. kassemkalout2011@hotmail.com
لندا محبوب الشرتوني lindaczahm@gmail.com
محب نادر شانه ساز mohebnader1@hotmail.com
ناهد عبد القادر خليفه الرواس Nahedrawas@gmail.com
نبيل علي سرور nsrour@economy.gov.lb
نجيب حسن نور الدين najibnour@hotmail.com
هاني صبحي حيدر hani_sobhi_haidar@yahoo.com
هلا علي عواضة haawada@yahoo.com
هلا نايف هلال dr.halahilal@gmail.com
هيفاء محي الدين سلام drnsalam@inco.com.lb
يوسف نجيب زلغوط youssef.zalghout@hotmail.com

الفرع الثاني

منى حنا خطار رحمة - مديرة الفرع monarahme@hotmail.com
طانيوس سمعان جرجس- ممثل الاساتذة tonygerges@hotmail.fr
السا بسام الهاشم elsalhm@gmail.com
الين جوزف ابي نخله ajbnakle@gmail.com
ان ماري طوني الغصين annemarieghossain@gmail.com
ايليان بديع بو داغر elianeboudagher@gmail.com
باتريسيا وديع الحياقي patriciahabbaki@yahoo.com
بولين سامي المعوشي pauline.ayoub@gmail.com
تريز الياس سيف seiftherese@gmail.com
ثناء رضى أبو غيدا thanaghyda@gmail.com
جوزيف شاهين شاهين chahine.joseph@hotmail.com
رجاء نديم الغصيني rajaahous@gmail.com
رودريك جوزف بو عبسي rodriguebouabsi@hotmail.com
رويدا سمير بو حيدر rouwaida_bouhaidar@hotmail.com
ريتا بديع بو داغر ritaboudagher@gmail.com
ريتا فوزي عيد ritaeid82@hotmail.com
ريشار اميل ربيز richardrbeiz@yahoo.fr
سهام عبدو صعب sihamsaab@hotmail.com
سوزان عادل منعم suzanne.menhem@gmail.com
سوزان فؤاد عازار suzanneaazar@gmail.com
شربل جرجس الجميل charbel_Elgemayel@hotmail.com
عبير سعيد نمر السبع sabiabir@hotmail.com
فادي انطوان نصار fadyna@dm.net.lb
فبيولا جورج عازار fazar33@hotmail.com
كارين يعقوب القزي azzicarine@gmail.com
كريستيان الياس صليبا chrisfeir@hotmail.com
كلود أنطوان زوين cl.zouein@ul.edu.lb
لارا بطرس بدر lara_badre@yahoo.com
لبنى وهيب طربيه tarabeylubna@yahoo.com
ليلى سامي سعاده lailasaade@live.fr
ماكي طانيوس سعد saadmaguy@hotmail.com
مروان ميشال القزي marwanazzi2011@hotmail.com
ميراي فرنسيس فرنسيس mireillefrancisfrancis@gmail.com
ندى ميشال الطويل nadatawil@ul.edu.lb
نزار نبيه ابو جوده nizaraj@yahoo.fr
نعمة شهيد جعجع neamatgz@hotmail.com
نقولا يوسف سماحه dr.nisam@hotmail.com
هويدا جورج صليبي hoslaibi@hotmail.com

الفرع الثالث

عبد الحكيم فؤاد الغزاوي- مدير الفرع abdulhakimfouad1957@gmail.com
سوسان عقل يونس- ممثل الاساتذة susanfadous@hotmail.com
أحمد عبد الكريم النشار ahmadalnachar@gmail.com
أولية أنيس إسحق ouliaishak@hotmail.com
أيمن خالد طراد aymantrad@hotmail.com
جميلة محمد غريب jia-jamila@hotmail.com
جنات شامل الخوري janetjabbour@yahoo.com
جومانا الأمير كيال joumana_c1@hotmail.com
دولي كمال الصراف dr.dollysarraf@gmail.com
ديانا يوسف فتوش dayanazgheib3@gmail.com

60 YEARS

رامز أحمد خالد	ramez.khaled@gmail.com
ربى ناصر المصري الشعراني	ruba.chaarani@hotmail.com
رضوان علي حسين العجل	radwanejel@gmail.com
روبير ابراهيم عبد الله	robertabd.news@gmail.com
رياض سلامه عبود	riads.aboud@hotmail.com
سوزان فؤاد كحاله	suzannekahale@gmail.com
شادي جليل غجر	cghajar@hotmail.com
سونيا سليم البيطار	maro.sonia@gmail.com
شربل روكز ليشع	charbel_81@hotmail.com
شوقي عاطف عطيه	chattieh@ul.edu.lb
عبد الحميد محمد مروان عزو	abedhamidezzo@gmail.com
عبد العظيم عوض عبد الغني	-
عبد اللطيف محمد رضى صادق	a_sadek2001@yahoo.com
عزيزة البير نعمه	azizi.nehme@hotmail.com
على عبد الرحيم المحمد	-
غسان احمد الخالد	ghassan.elkhaled@hotmail.com
غسان محمد وهبه	wehbehghassan@gmail.com
فداء ابراهيم المصري	f_masri2000@yahoo.com
كلود مايز عطيه	dr.claudeattieh@hotmail.com
لبنى فوزي عطوي	loubnamajzoub@hotmail.com
ليال عبد السلام الرفاعي	layal.rifai6@gmail.com
ليليان هنري ديب	lilianedib2@hotmail.com
ماكي مارون المعلوف	maguymaalouf@yahoo.com
محمود محمد علي	mahmudali1959@gmail.com
مصطفى احمد الخالد	mostapha.khaled@gmail.com
مها كامل حفار	maha1haffar@yahoo.com
ميرا بطرس فرنجية	mira44@gmail.com
هلا احمد وليد كباره	hala.kabbara@hotmail.com
هند محمد رضوان عبد الحي	hhannoud@hotmail.com
وديعة ابراهيم الاميوني	namyoony@yahoo.com
وصال عبد الله حلبي	wissalhalabi@hotmail.com
وليد احمد منصوري	wmanso@mail.ru

الفرع الرابع

عبد الله حسين السيد- مدير الفرع	dr.abdallahelsayed@hotmail.com
جاكلين نقولا عيسى- ممثل الاساتذة	dr.j.issa@hotmail.com
المعتصم بالله فوزي أدهم	-
ايلي نقولا الحداد	haddad.kimaz@gmail.com
جاد جورج ابو شعيا	jad_abou_chaaya@hotmail.com
جوسلين فكتور بركه	jocelinekhalil@hotmail.com
دليده حنا البيطار	dida0105@hotmail.com
رفيق ناجي عون	rnaoun1@hotmail.com
ريتا سامي معلوف	ritasmaalouf@hotmail.com
زكي حسين جمعة	zaki.jomaa@@gmail.com
زهير رشراش بشنق	zoher1300@hotmail.com
زينب محمد مروّه	mrouehzeinab@yahoo.com
زينب نمر العزي	zena122@icloud.com
سامي ضاهر الضيقة	sami_eldika@yahoo.fr
سليمان محمد الديراني	dirani.s@hotmail.com
سليمه احمد عبد الباقي	khalilsalima@hotmail.com
شربل جان السكاف	psyskaff@hotmail.com
صونيا سمير بصيبص	bsaibessonia@hotmail.com
غسان فوزي طه	historylebanon@gmail.com
فاطمه كمال عزالدين	fatima_ezzeddine83@hotmail.com

فداء الياس بو حيدر	Abouelias.677@hotmail.com
كريستيل أوسامي فهد	-
كلود جورج مسلّم	claude-moussallem@hotmail.com
ليلى يوسف شكر	drlaylachoker@hotmail.com
لين شريف شمس الدين	line.chamseddine@gmail.com
مأمون حسن طربيه	tarabeym@hotmail.com
محمد علي يوسف الزين	mozein@live.com
منير سعيد مهنا	mounir064@hotmail.com
مها جورج الخزاقة	mahakhaz@yahoo.fr
ندين عفيف ابو حمدان	Nadine_bh@hotmail.com
نورا محمد الشيخ	-
وديعه عادل الخوري	wadiaakhoury@hotmail.com

الفرع الخامس

محسن علي شعيب	dmosenchbeb@gmail.com
محسن محمود صالح	saleh_mohsen@hotmail.com
محمد إبراهيم صالح	salehmohammad_1978@hotmail.com
محمد أحمد ترمس	termos.mhmd@gmail.com
محمد عبد العلي غساني	ghassani.mohamad@yahoo.fr
محمود عبد الرؤوف كوثراني	slebcom@hotmail.com
مريانا محمد الخياط الصبوري	drmariana@hotmail.com
نادين كاظم نور الدين	nadine_noureddine@hotmail.com
نديم أحمد منصوري	nadimmansouri@yahoo.com
هويدا مصطفى الترك	hwaida.alturk@hotmail.com
سناء محمد الصبّاح- مديرة الفرع	sabbahsanaa@gmail.com
إيمان حكمت أبو خليل- ممثل الاساتذة	iman_sadeqq@hotmail.com
أحمد علي الشامي	salamat_65@hotmail.com
أحمد علي سكيكي	ahmad.skaiky@hotmail.fr
أسماء مرتضى عياد	as_ayad2011@hotmail.com
بديعة رضوان سلمان	badiaa.salman@yahoo.com
ثناء خليل القادري	shkadiri1@hotmail.com
حسن محمود مقلّد	moukalledha@yahoo.fr
حسيب محمد فقيه	hassib.naser@yahoo.com
حسين محمد فاعور	faourhussein63@hotmail.com
ربيع حسن بركات	rabihbarakat@hotmail.com
ريما أنيس نعمة	rima_roro@hotmail.com
ريما زكي نخلة	rima-nakhle@hotmail.com
زينب علي الحاج	zeinab_hage@hotmail.com
زينب محمد طالب	talebzainab@hotmail.com
زينة رفعت بوصي	-
سحر محمود حجازي	hijazisahar77@hotmail.com
صادق عباس الموسوي	sadikmoussawi@gmail.com
طارق سامي مراد	tarekmrad74@hotmail.com
عباس حسن رضا	abousaleh1@hotmail.com
علي حميد بزي	ali_bazzi@yahoo.com
علي رضا كركي	al_omran2006@yahoo.com
علي محمد عيسى	aliissa337@gmail.com
فادي رامز أمين الدين	dr.amineddine@hotmail.com
فاديا عبد الأمير السموري	fadiasammouri9@gmail.com
فاطمة علي عبود	ffa969@hotmail.com
فؤاد محمد الديراني	fouad_dirani@hotmail.com
لينة علي بلاغي	linabalaghi@yahoo.com
ماريز مصطفى يونس	maryz.younes@gmail.com
مازن محمد حسن جمعه	mazen.joumaa78@hotmail.com
مايا فؤاد حيدر	mayahaydar27@gmail.com

60 YEARS

٦٠ عاماً تطوير وارتقاء

موظفو معهد العلوم الاجتماعية

العمادة - اداريون
بتول عسيلي (أمينة السر) - ريما نخلة - ندى التقي - هلا فوعاني

العمادة - مدربون
أمل ترمس - ربيع سكرية - غريتا دعبول - محمد حسن سويدان - ميرنا سابا

الفرع الأول - اداريون
سناء كزما (أمينة سر) - ريما حنيني - سعيدة زعيتر - سميرة شبلي - عماد محمد - عناية عيسى - فاطمة محمود - كمال جمال الدين - محمد عيسى - مريم زعيتر - مصطفى نعمه - نبيل زعيتر - هانية عسيران

الفرع الأول - مدربون
جمال شعبان - داوود بزي - روان سليمان - سعاد علم الدين - سميرة الخرسا - عبير الأسمر - علي زراقط - علي ماجد مايا حسين - محمد زعرور - نادين الخجا

الفرع الثاني - اداريون
عايدة كيوان (أمينة السر) - إليا شديد - جورجيت سعيد - رفلات حاتم - سهام نصر - فرجينيا رزق - كلاديس الكعدي كلاديس علوان - ماري حداد - منال عقيقي - ميشلين أبي نادر - نورما طنوس - هناء باسيل - يوستين القصيفي

الفرع الثاني - مدربون
عماد هاشم - كمال حبيقة - ميراي الكسرواني - نادين نهرا

الفرع الثالث - اداريون
غادة الكنج (أمينة السر) - إميل نصر - أنطوانات سعد - أنطونيوس معوض - جميل حمادة - حسنا اسكندر - زكية فارس - سميرة سعيد - سهى كسن - سيزان الدويهي - لبيبة سركيس - لودي طنوس - لورانس سمعان - منى حبلص - مها أنطاكلي - ندى طوط

الفرع الثالث - مدربون
أحمد برغل - أنس طوط - ديانا الخير - رلا الحكم - علي سعيد - محمد عبيد - ندى بارودي - نورة الهنداوي - وسام عطية

الفرع الرابع - اداريون
خالد أبو عسكر (أمينة السر) - الهام منذر - ايفيت الزوقي - أحمد أحمد - بادية سليمان - دجاء سليمان - ريما البش - سمر النحاس - علي سليمان - علي أحمد - عمار المكحل - فاديا مارينا أنطونيوس - ماريا بلوط - محمد عودة - محمد حيدر - نينا مسلم

الفرع الرابع - مدربون
بشرى دهام - تهاني القادري - جاد درويش - حسن سليمان - سلست المعلوف - سليمان الخطيب - عباس منذر - علي زريق - علي منذر - فاديا غنام - نور هبش

الفرع الخامس - داريون
رفيق البزري (أمينة السر) - أحمد عيسى - أيمن شعبان - جورجيت لحود - حسن شريم - سوزان الظريف - عثمان الحاج - علي بيلون - مروان درويش - نهاد حمزة - يونس حمية

الفرع الخامس - مدربون
ابراهيم الزعرت - بشرى أبو العلا - بلال جمعة - حسام ماجد - حسن القعقور - ريان ضاهر - ريم خميس - سحر الحجار كاتيا سلامة - هبة طبوش

www.crss-ul.com

www.ul.edu.lb